

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة



الكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم التجارية
مخبر التوطين: مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: تجارة دولية
الاختصاص: تجارة دولية وتنمية مستدامة

من إعداد:

مسيود عبدالله

بعنوان

مستقبل التكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والبريكسيت
—دراسة قياسية—

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. بوغزير ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
أ.د. نعمون وهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
أ.د. عياش زويبر	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	ممتحنا
د. بضياف عبد المالك	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
د. لرباع الهادي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) }.

سورة البقرة: 32

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
فِيئْتِبَتْكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (105) }.

سورة المائدة: 105

الإهداء

إلى الوالدين الكريمن

إلى الوالدة الكريمة..التي ربت.. وتعبت..

وحزنت.. وفرحت

إلى أخوتي.. وكل الأهل والأقارب

إلى كل الأصحاب..الأصدقاء.. والزملاء..

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

التشكرات

رغم أنه في النهاية هناك مؤلف واحد فقط

مطبوع على الأطروحة،

فهذه هي اللحظة المناسبة لشكر جميع الذين

ساندوني وشجعوني خلال الوقت الذي كتبت

فيه أطروحة الدكتوراه

أريد أن أشكر أولاً وقبل كل شيء الله عز

وجل ومشرفي الأستاذ الدكتور نعمون وهاب

كنت دائماً تدعم الأفكار، أعطيتني إرشادات،

خاصة خلال السنة الأولى من نجاحي،

ولكن منحني أيضاً حرية كافية لمتابعة جدول

أعمال البحث الخاص بي، دون أن أنسى

الدكتور

بضياف عبد المالك

الذي سهر على إعطاء التوجيهات والنصائح

وتكبده عناء قراءة الأطروحة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أبرز تجربة تكاملية عالمية "الإتحاد الأوروبي"، التي تعرضت الى أزمة داخلية انتقلت من الحلقة الأضعف في منطقة اليورو "اليونان" الى باقي دول المنطقة لا سيما ما يعرف بدول «PIIGS»، لتهدد بذلك المنطقة بأكملها من خلال تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية، والتكامل المالي، والاتحاد المصرفي فيها، ما استدعى تدخل مجموعة من المؤسسات لإحماية منطقة اليورو من الإنهيار ليتبين ضعف العملة الموحدة اليورو، بل وانتقلت آثارها إلى الإتحاد الأوروبي في شكل نزعة تهدف للخروج منه والتخلص من مؤسساته، بإعلان المملكة المتحدة عن استفتاء يوم 23 جوان 2016، لتحديد مصيرها للبقاء أو الخروج من الإتحاد الأوروبي، لتكون بذلك النتيجة صادمة للعالم وأوروبا نفسها، ما يضع كل من الطرفين أمام حالة عدم اليقين ومجموعة من الخيارات المستقبلية التي قد لا تلائم المملكة المتحدة فضلاً عن ظهور مظاهر التفكك من طرف دول أخرى.

كما تم إجراء دراسة قياسية لتحديد حجم العلاقات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وتقدير آثار البريكسيت على المملكة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وباستعمال بيانات سنوية للفترة من 1990-2017، وقد تبين وجود علاقة ذات أثر معنوي في معاملات المملكة المتحدة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الإتحاد الأوروبي، الأزمات الاقتصادية، البريكسيت، المملكة المتحدة، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en lumière l'expérience la plus importante d'intégration mondiale, « l'Union Européenne », qu'elle a subie lors d'une crise interne, passée du maillon le plus faible de la zone Euro, « la Grèce » au reste des pays de la région. En particulier ce que l'on appelle les « PIIGS », menaçants ainsi toute la région du fait de son influence sur les indicateurs économiques, l'intégration financière et l'union bancaire ce qui a nécessité l'intervention d'un groupe d'institutions pour empêcher la zone euro de s'effondrer et montrer la faiblesse de la monnaie unique, l'Euro. Ses effets se sont étendus dans l'union européenne sous forme d'une tendance, vise à s'en sortir et à se débarrasser de ses institutions. Par annonce du Royaume-Uni d'un référendum le 23 Juin 2016, pour tirer au clair son sort de rester ou de quitter l'Union européenne, devenant ainsi un résultat choquant pour le monde et l'Europe elle-même, mettant les deux parties dans l'incertitude et une gamme d'options futures qui pourraient ne pas convenir au Royaume-Uni, par ailleurs l'apparition des manifestations de la désintégration par d'autres pays.

Une étude empirique a également été menée afin de déterminer l'étendue des relations économiques entre l'UE et le Royaume-Uni et d'estimer les effets de Brexit sur le Royaume en utilisant le test de cointégration aux bornes (ARDL) et à partir des données annuelles pour la période 1990-2017, il s'avère l'existence d'une relation ayant un effet sur les transactions économiques du Royaume-Uni avec l'Union européenne.

Mots-clés : Intégration Economique, Union Européenne, Crises Economiques, Brexit, Royaume-Uni, test de cointégration aux bornes (ARDL).

Abstract :

This study aims to highlight the most important experience of global integration, "the European Union», which has been hit by an internal crisis, passed from the weakest link in the Euro zone, "Greece" to the rest of the countries in the region. In particular the so-called "PIIGS", thus threatening the entire region because of its influence on economic indicators, financial integration and the banking union which required the intervention of a group of institutions to prevent the Eurozone from collapsing and show the weakness of the single currency, the Euro. Its effects have spilled over to the European Union in the form of a tendency aims to get out of it and to disposal of its institutions. The UK announced a referendum on June 23rd 2016, to determine its fate of staying or leaving the European Union, thus becoming a shocking result for the world and Europe itself, putting both parties in uncertainty and a range of future options that may not be suitable for the UK, furthermore, the appearance of manifestations of disintegration by other countries.

A emirical study was also conducted to determine the extent of economic relationships between the EU and the UK and to estimate the effects of the Brexit on the Kingdom, using the autoregressive distributed lag model (ARDL). And based on annual data for the period 1990-2017, a relationship having an effect on the UK's economic transactions with the European Union, has been found.

Keywords: Economic Integration, European Union, Economic Crises, Brexit, United Kingdom, autoregressive distributed lag (ARDL).

الفهرس

الفهرسة		
شكر و عرفان		
الملخص باللغة العربية		
الملخص باللغة الفرنسية		
الملخص باللغة الانجليزية		
الفهرسة		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
قائمة الملاحق		
قائمة المختصرات		
ملاحظات		
الترقيم	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	أ-ل
	الفصل الأول: التأسيس النظري للتكامل الاقتصادي	65-15
	تمهيد	
1	عموميات حول التكامل الاقتصادي	15
1.1	الفكرة الأساسية للتكامل الاقتصادي	16
2.1	مفهوم التكامل الاقتصادي	21
3.1	أهمية التكامل الاقتصادي وفوائده	22
4.1	معوقات التكامل الاقتصادي	24
2	مقومات وشروط التكامل الاقتصادي وانعكاساته	24
1.2	مقومات التكامل الاقتصادي	25
2.2	شروط التكامل الاقتصادي	26
3.2	انعكاسات التكامل الاقتصادي	27
3	أسس ومزايا التكامل الاقتصادي ونظرياته	27
1.3	أسس التكامل الاقتصادي	27
2.3	مزايا التكامل الاقتصادي	28
3.3	نظريات التكامل الاقتصادي	30
4	أشكال التكامل الاقتصادي	31
1.4	الاتفاقية التجارية التفضيلية	31
2.4	منطقة التجارة الحرة	32
3.4	الإتحاد الجمركي	33
4.4	السوق المشتركة	33
5.4	الاتحاد الاقتصادي والنقدي	35
5	نماذج دولية للتكامل الاقتصادي	

35	التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية -النافتا- NAFTA	1.5
38	رابطة جنوب شرق آسيا -الآسيان- ASEAN	2.5
45	منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ -الأيبيك- APEC	3.5
48	التعاون الاقتصادي لدول البريكس BRICS	4.5
51	مجلس التعاون الخليجي GCC	5.5
56	الاتحاد الأوروبي EU	6.5
خلاصة		
121-69	الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية، أسبابها، قنواتها، وطرق علاجها	
	تمهيد	
69	السياق النظري للأزمات الاقتصادية	1
69	مفهوم الأزمات الاقتصادية	1.1
71	أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية	2.1
71	خصائص الأزمات الاقتصادية	3.1
72	أنواع الأزمات الاقتصادية	4.1
75	طرق معالجة الأزمات المالية	5.1
76	مظاهر الأزمات الاقتصادية	6.1
77	مؤشرات الأزمات الاقتصادية	7.1
78	مراحل الأزمات الاقتصادية	8.1
79	انتقال الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية	9.1
81	عدوى الأزمات الاقتصادية	2
81	مفهوم عدوى الأزمات الاقتصادية	1.2
82	النظريات المفسرة لعدوى الأزمات الاقتصادية	2.2
83	أنواع العدوى المالية	3.2
84	آليات انتقال عدوى الأزمات	4.2
85	الأزمات قبل فترة 2000	3
85	أزمة الكساد الكبير 1929	1.3
87	أزمة 1987 (الاثنين الأسود)	2.3
88	الأزمة الآسيوية 1997	3.3
90	الأزمة الروسية 1998	4.3
93	الأزمات ما بعد فترة 2000	4
93	أزمة الارجننتين 2001	1.4
96	فقاعة الدوت كوم	2.4
97	أزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2007	3.4

115	أزمة الديون السيادية الأوروبية	5
115	مفهوم أزمة الدين السيادي	1.5
116	أزمة الدين السيادي في اليونان	2.5
117	أسباب أزمة الديون السيادية	3.5
120	من الأزمة العالمية إلى أزمة منطقة اليورو	4.5
121	مؤشرات أزمة الديون السيادية	5.5
	خلاصة	
183-129	الفصل الثالث: أثار "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الإتحاد الأوروبي	
	تمهيد	
129	قراءة في الاقتصاد اليوناني	1
129	إنضمام اليونان إلى منطقة اليورو	1.1
130	طبيعة الإقتصاد اليوناني	2.1
131	دور اليونان في أزمة الديون السيادية	3.1
134	مؤشرات الدين السيادي اليوناني	4.1
136	إنتقال عدوى الأزمة اليونانية	5.1
138	أوجه التشابه والاختلاف بين الأزمة الآسيوية و أزمة الديون السيادية الأوروبية	6.1
140	المؤشرات الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية	2
140	التجارة الخارجية	1.2
141	معدلات التضخم	2.2
142	معدلات البطالة	3.2
143	معدلات الفائدة	4.2
144	التجارة البينية بين دول الإتحاد الأوروبي	5.2
145	أثر الأزمة على دول الـ PIIGS	3
145	مفهوم دول الـ PIIGS	1.3
147	التقسيمات المختلفة لدول الإتحاد الأوروبي وفق نظرية المركز والمحيط	2.3
148	إندلاع أزمة الديون السيادية في البرتغال	3.3
150	إندلاع أزمة الديون السيادية في إيرلندا	4.3
152	إندلاع أزمة الديون السيادية في إيطاليا	5.3
153	إندلاع أزمة الديون السيادية في إسبانيا	6.3
156	آثار الأزمة على التكامل المالي في منطقة اليورو	4
156	مفهوم التكامل المالي	1.4
157	الأثر على أسعار الفائدة في منطقة اليورو	2.4
159	الأثر على سوق الأسهم	3.4

162	الأثر على أسواق السندات	4.4
164	الأثر على نظام الدفع TARGET	5.4
166	الحلول المقترحة وسياسات مواجهة أزمة الديون السيادية	5
166	تدخلات البنك المركزي الأوروبي ECB	1.5
175	آلية الاستقرار الأوروبي وصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي	2.5
177	صندوق النقد الدولي FMI	3.5
180	حزمة المساعدات المقدمة من طرف «Troike»	4.5
182	إستراتيجية أوروبا 2020	5.5
182	التحديات التي تواجه منطقة اليورو	6.5
خلاصة		
237-187	الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	
	تمهيد	
187	الإطار المفاهيمي للبريكسيت	1
187	موقع المملكة المتحدة، نشأة، مفهوم وأسباب البريكسيت	1.1
196	قرار التصويت ومحدداته	2.1
201	تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة	3.1
205	ردود افعال المؤسسات الأوروبية تجاه نتيجة الاستفتاء	4.1
205	الآثار المتوقعة على التجارة الخارجية في المملكة المتحدة	2
206	التجارة الخارجية للمملكة المتحدة أرقام وضوابط	1.2
207	أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين للمملكة المتحدة	2.2
209	الآثار المتوقعة للبريكسيت على التجارة الخارجية في المملكة المتحدة	3.2
209	الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة	3
209	مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	1.3
210	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة المتحدة	2.3
211	أهمية الاستثمار الاجنبي بالنسبة للمملكة المتحدة	3.3
212	الآثار المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر	4.3
213	الآثار على مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي	4
213	مصادر تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي	1.4
214	بنود صرف ميزانية الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2017	2.4
216	المقرضون في ميزانية الاتحاد الأوروبي	3.4
217	حجم مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي	4.4
217	سيناريوهات تكييف ميزانية الاتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني	5.4

222	الخصم البريطاني UK Rebait	6.4
223	التسويات المالية للبريكسيت	7.4
224	آثار البريكسيت على الهجرة في المملكة المتحدة	5
224	المفاهيم المتعلقة بالهجرة	1.5
225	جنسية المهاجرين الى المملكة المتحدة	2.5
226	اسباب الهجرة الى المملكة المتحدة	3.5
227	الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت من تقييد الهجرة	4.5
229	الآثار على بعض القطاعات والمؤشرات الاقتصادية في المملكة المتحدة	6
229	الآثار على الناتج المحلي الاجمالي	1.6
231	الأثر على مؤشر ثقة المستهلكين GFK	2.6
231	الأثر المتوقع على الجنيه الاسترليني	3.6
232	الآثار المتوقعة على القطاع المالي في المملكة المتحدة	4.6
235	قطاع الصناعات الغذائية	5.6
236	قطاع صناعة السيارات	6.6
237	قطاع النقل الجوي	7.6
	خلاصة	
295-241	الفصل الخامس: العلاقة المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي -دراسة قياسية-	
	تمهيد	
241	آثار البريكسيت على التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وعلى منطقة اليورو	1
241	أثر البريكسيت على التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي	1.1
241	أثر البريكسيت على التكامل في منطقة اليورو	2.1
241	أثر البريكسيت على الإقتصاد العالمي	3.1
242	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "النموذج السويسري"	2
242	تأسيس ومفهوم الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	1.2
244	طريقة عمل الاتفاقيات الثنائية	2.2
244	تجارة المملكة المتحدة مع دول الإفتا	3.2
247	عوائق تطبيق النموذج السويسري من طرف المملكة المتحدة	4.2
248	ترتيب اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق DCFTAs	5.2
252	المنطقة الاقتصادية الأوروبية "النموذج النرويجي"	3
252	تأسيس ومفهوم المنطقة الاقتصادية الأوروبية «EEA» ومجالاتها	1.3
253	إيجابيات وسلبيات العضوية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية	2.3
254	مؤشرات الإقتصاد النرويجي	3.3

254	مميزات النموذج النرويجي	4.3
254	مدى ملائمة النموذج النرويجي للمملكة المتحدة	5.3
256	النموذج النرويجي المحسن Model plus Norway	6.3
257	النموذج الكندي (الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة)	4
257	مفهوم سيتا (الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة)	1.4
257	مضمون اتفاقية سيتا	2.4
258	الفرق بين النموذج النرويجي والنموذج الكندي	3.4
259	مدى ملائمة النموذج الكندي لإقتصاد المملكة المتحدة	4.4
261	ترتيب الاتحاد الجمركي (النموذج التركي)	5
261	الأصول التاريخية للإتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي	1.5
263	مفهوم الاتحاد الجمركي الأوروبي	2.5
263	عيوب الاتحاد الجمركي الأوروبي	3.5
264	مدى ملائمة النموذج التركي للمملكة المتحدة	4.5
265	ترتيب المنظمة العالمية للتجارة «WTO» * «The Fallback option»	6
265	مفهوم المنظمة العالمية للتجارة	1.6
266	مبررات إختيار ترتيب المنظمة العالمية للتجارة	2.6
266	مدى ملائمة خيار المنظمة العالمية للتجارة لاقتصاد المملكة المتحدة	3.6
271	دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي	7
271	وصف النموذج القياسي	1.7
274	دراسة استقرارية المتغيرات	2.7
276	إختبار الارتباط الذاتي والسببية بين المتغيرات	3.7
283	تقدير إختبار التكامل المشترك ل (Pesaran & al)	4.7
287	الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL Bounds Test	5.7
291	تقدير العلاقات الغير خطية باستخدام نموذج NARDL	6.7
	خلاصة	
304-298	خاتمة	
328-306	قائمة المراجع	
332-330	الملاحق	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
الفصل الأول		
24	معوقات التكامل الاقتصادي	(1-1)
26	ضباب حسائر باقي العالم وعدد التكتلات	(2-1)
34	مراحل التكامل الاقتصادي	(3-1)
الفصل الثاني		
73	وتيرة الأزمات خلال الفترة 1880-1997	(1-2)
80	آليات تحول الأزمة من صيغتها المالية الى صيغة اقتصادية	(2-2)
86	مؤشرات أسعار المستهلك في بعض البلدان للفترة 1921-1939	(3-2)
87	تطور مؤشر داو جونز	(4-2)
97	مميزات أزمة الدوت كوم	(5-2)
99	مثال عن تصنيف Fico Score	(6-2)
100	هيكل سوق العقارات الأمريكي	(7-2)
107	مؤشر S*P/Case-Shiller Composite-10 لأسعار الولايات المتحدة العقارية (غير المعدل موسمياً)، من عام 1987 حتى جانفي 2017	(8-2)
108	مراحل أزمة الرهون العقارية الأمريكية	(9-2)
110	مقارنة بين الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان	(10-2)
118	تطور تكاليف وحدة اليد العاملة في عينة من دول منطقة اليورو	(11-2)
121	نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عينة من دول منطقة اليورو	(12-2)
122	معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عينة من دول منطقة اليورو(%)	(13-2)
123	معدلات البطالة في عينة من دول منطقة اليورو(%)	(14-2)
124	عوائد السندات الحكومية لفترة استحقاق 10 سنوات	(15-2)
125	شبكة الديون في أوروبا	(16-2)
الفصل الثالث		
133	عوائد وإيرادات اليونان خلال الفترة 1970-1992	(1-3)
134	كروولوجيا أزمة الديون السيادية في اليونان	(2-3)
136	قيمة وتوزيع الدين اليوناني (الوحدة مليار يورو)	(3-3)
137	تطور مديونية اليونان	(4-3)
139	بعض المؤشرات الاقتصادية في دول شرق آسيا ومنطقة اليورو	(5-3)
140	تطور الصادرات والواردات لمنطقة اليورو مع العالم	(6-3)
141	معدل التضخم السنوي في دول منطقة اليورو (مارس 2016 (%))	(7-3)

143	معدل البطالة في عينة من الدول الأوروبية	(8-3)
146	النسبة المئوية المقدرة للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة لدول EZ سنة 2010	(9-3)
154	المؤشرات الاقتصادية الإسبانية خلال الفترة 1998-2010	(10-3)
157	فروقات معدلات الفائدة على الديون السيادية بين دول المحيط والمركز (الوحدة: نقطة)	(11-3)
158	مراحل تطور التكامل المالي في أوروبا	(12-3)
159	التجزئة في أسواق الأسهم في منطقة اليورو	(13-3)
160	تباين (تباعد) أداء أسواق الأسهم في الدول المتعثرة والغير المتعثرة	(14-3)
161	تباين عوائد الأسهم في منطقة اليورو	(15-3)
162	عوائد الأسهم حسب القطاع والبلد	(16-3)
163	أثر السياسة النقدية على تشتت عوائد السندات في منطقة اليورو	(17-3)
165	هيكل نظام الدفع TARGET	(18-3)
165	قيمة وحجم المعاملات في نظام الدفع TARGET2	(19-3)
169	قنوات إنتقال آثار التسيير الكمي	(20-3)
171	عوائد السندات السيادية في عينة من الدول قبل وبعد برنامج OMT	(21-3)
174	قنوات انتقال عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل	(22-3)
183	زيادة دعم اليورو في الدول التي اعتمدت العملة الموحدة	(23-3)
الفصل الرابع		
188	موقع المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي	(1-4)
189	مجموعة الدول المنطوية تحت لواء المملكة المتحدة	(2-4)
199	تطور نسبة المشككين في مؤسسة الاتحاد الأوروبي	(3-4)
200	صافي ثقة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (سبتمبر 2017)	(4-4)
206	صادرات السلع من المملكة المتحدة نحو الاتحاد الأوروبي والعكس	(5-4)
208	تجارة المملكة المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2014 (سلع وخدمات) الوحدة مليار جنيه استرليني	(6-4)
214	موارد تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي سنة 2017	(7-4)
215	مخصصات بنود ميزانية الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2017 (%)	(8-4)
216	مساهمة الدول الاعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة 2017 (%)	(9-4)
220	حجم فجوة البريكسيت مقارنة ببرامج الاتحاد الأوروبي	(10-4)
225	جنسية الوافدين على المملكة المتحدة	(11-4)
226	أسباب الهجرة الى المملكة المتحدة	(12-4)
227	نسبة الهجرة حسب البلد سنة 2015	(13-4)
228	العلاقة بين الهجرة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا للفترة 2005-2015	(14-4)

231	مؤشر ثقة المستهلكين البريطانيين للفترة (نوفمبر 2015 – نوفمبر 2016)	(15-4)
232	صادرات المملكة المتحدة من الخدمات المالية نحو مناطق العالم (مليون جنيه استرليني)	(16-4)
236	الوجهات الرئيسية لصادرات المملكة المتحدة من السيارات (مليار جنيه اسرليني)	(17-4)
الفصل الخامس		
243	موقع سويسرا ضمن تشكيلة الاتحاد الأوروبي	(1-5)
244	رصيد الميزان التجاري البريطاني مع دول الإفتا	(2-5)
246	تجارة المملكة المتحدة مع دول الإفتا مُنفردة	(3-5)
268	سلم خيارات المملكة المتحدة	(4-5)
283	مخطط الروابط السببية بين متغيرات الدراسة	(5-5)
284	فترة الابطاء المناسبة حسب معيار (AIC)	(6-5)
289	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	(7-5)
290	منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاوذة لنموذج ARDL	(8-5)
295	منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاوذة لنموذج NARDL	(9-5)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول		
(1-1)	تصنيفات أشكال التكامل الاقتصادي	34
(2-1)	تجارة السلع فيما بين دول النافتا (2016)	37
(3-1)	مدى تأثير الآسيان بالأزمات الاقتصادية	43
(4-1)	الدول الأعضاء في منتدى الأبيك	47
(5-1)	مؤشرات دول البريكس سنة 2016	51
(6-1)	المؤشرات الاقتصادية والديمقراطية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2016	55
(7-1)	ملخص مسيرة الاتحاد الأوروبي	57
(8-1)	التمييز بين الاتحاد الاوربي منطقة اليورو	59
(9-1)	بعض المعلومات ومهام المؤسسات الأوروبية	63
الفصل الثاني		
(1-2)	وتيرة الأزمات الاقتصادية حسب الفترة الزمنية	74
(2-2)	التقسيمات المختلفة للأزمات الاقتصادية	75
(3-2)	مؤشرات الأزمات المالية	78
(4-2)	ميزان الحساب الجاري لعينة من الدول الآسيوية خلال الفترة 1993-1998	89
(5-2)	تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1993-1998	89
(6-2)	الجدول الزمني لأهم المحطات التاريخية للأزمة الروسية 1998	91
(7-2)	درجات تصنيف FICO SCORE	99
(8-2)	سعر المنزل إلى نسبة الدخل في بلدان مختارة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (%)	103
(9-2)	أهم الفاعلين الماليين في وول ستريت في سنوات 2000	104
(10-2)	أهم آثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الدول العربية	114
(11-2)	مؤشرات الاقتصاد اليوناني للفترة 2001-2011	116
(12-2)	نسبة العجز في الميزانية العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي سنة 2010 (%)	119
الفصل الثالث		
(1-3)	وضعية الاقتصاد اليوناني قبل سنة 2001	129
(2-3)	تصنيف الدين السيادي اليوناني	135
(3-3)	عدد مرات إعادة تصنيف الدين السيادي في دول الاتحاد الأوروبي 2006-2011	137
(4-3)	التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (الوحدة مليار يورو)	140
(5-3)	معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي	141
(6-3)	عدد ومعدل البطالة في أوروبا	142

143	معدلات الفائدة في عينة من المناطق في العالم (جويلية 2016)	(7-3)
144	حجم التجارة البنينة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو (مليار يورو)	(8-3)
146	تواريخ تغيير الحكومات في دول PIIGS	(9-3)
147	توزيع إشارات تصنيف البنوك في العينة حسب الدولة	(10-3)
148	تقسيم الدول حسب مبدأ المركز والمحيط في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي	(11-3)
173	المقارنة بين برامج CBPP	(12-3)
176	الفرق بين ESM و EFSF	(13-3)
176	عمليات الاقراض في إطار ESM و EFSM	(14-3)
179	التسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013)	(15-3)
180	التدابير المتفق عليها في قمة منطقة اليورو في 26 أكتوبر 2011	(16-3)
181	تواريخ الاتفاق والخروج من مواعيد برنامج التكيف الاقتصادي	(17-3)
181	برامج التكيف الاقتصادي في اليونان	(18-3)
الفصل الرابع		
196	الخيارات المقترحة على مجلس العموم البريطاني في 29 مارس 2019	(1-4)
197	قرار التصويت حسب الفئة العمرية	(2-4)
198	نتائج الإستفتاء حسب كل منطقة	(3-4)
206	صادرات وواردات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي حسب نوع السلعة	(4-4)
209	تكاليف وفوائد البريكسيت (الآثار التجارية)	(5-4)
210	حجم الاستثمارات الاجنبي المباشر الوارد (FDI inflow) (الوحدة نسبة من GDP)	(6-4)
211	حصة العمالة في الشركات المملوكة للأجانب حسب القطاع	(7-4)
213	أثر التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي ضمن الخيارات المختلفة	(8-4)
217	مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي (الوحدة مليون يورو)	(9-4)
219	تطور مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي عقب خروج المملكة المتحدة وفقاً لبعض الخيارات المتاحة	(10-4)
226	جنسية الوافدين الى المملكة المتحدة	(11-4)
229	مهاجرو الاتحاد الأوروبي الى المملكة المتحدة حسب الوضعية	(12-4)
230	الآثار المتوقعة للبريكسيت على الناتج المحلي الإجمالي	(13-4)
233	مساهمة القطاع المالي في التشغيل للفترة 2003-2016	(14-4)
234	مخاطر وفرص البريكسيت على القطاع المالي و فروع	(15-4)
الفصل الخامس		
243	تواريخ العضوية في الافتا	(1-5)
247	أمثلة عن طول مدة مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة	(2-5)

250	الدول المركزية والمحيطية لأوروبا في إطار سياسة الجوار	(3-5)
254	المؤشرات الاقتصادية النرويجية لسنتي 2014، 2015	(4-5)
258	الفرق بين النموذج النرويجي والكندي	(5-5)
259	نقاط الحساسية القصوى ومجالات التفاوض على السيتا CETA	(6-5)
262	المحطات التايخية لإنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي	(7-5)
269	مميزات الخيارات الممكنة للمملكة المتحدة عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي	(8-5)
270	إيجابيات وسلبيات الخيارات المتاحة أمام المملكة المتحدة	(9-5)
272	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	(10-5)
273	المواصفات الاحصائية للمتغيرات محل الدراسة	(11-5)
274	إختبار ديكي فولر الموسع ADF	(12-5)
276	إختبار استقرارية المتغيرات الاقتصادية فيليب بيرون	(13-5)
277	إختبار جذر الوحدة لـ Zivot-Andrews Unit Root	(14-5)
279	إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات	(15-5)
282	إختبار السببية لـ Toda & Yamamoto	(16-5)
285	نتائج إختبار ARDL Bund test	(17-5)
286	تحديد العلاقة طويلة الأجل ARDL Bound test	(18-5)
286	مُقدرات معالم الأجل الطويل	(19-5)
287	تقدير العلاقة قصيرة الأجل	(20-5)
288	نتائج إختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	(21-5)
288	نتائج إختبار ARCH	(22-5)
289	إختبار ملائمة الصيغة الدالية للنموذج Ramsey-Rest	(23-5)
293	مقارنة بين نتائج إختبار ARDL وNARDL	(24-5)
294	إختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل لنموذج NARDL	(25-5)
295	العلاقة قصيرة الأجل ونتائج إختبار لنموذج NARDL	(26-5)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الترقيم
330	البيانات السنوية للمتغيرات المدروسة	(1)
331	إختبار الارتباط الذاتي	(2)
332	تقدير نموذج ARDL	(3)

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	المختصر باللغة الاجنبية	المختصر باللغة العربية
//	<i>The UK CITY</i>	مكان اجراء المعاملات المالية في المملكة المتحدة
<i>WTO</i>	<i>World Trade Organization</i>	المنظمة العالمية للتجارة
<i>FTA</i>	<i>Free Trade Area</i>	منطقة التجارة الحرة
<i>A2</i>		تضم: رومانيا بلغاريا
<i>A8</i>	//	تضم: بولندا، سلوفاكيا وجمهورية التشيك وسلوفينيا والمجر، لاتفيا وليتوانيا واستونيا
<i>EU15</i>	//	النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد والمملكة المتحدة
<i>MFF</i>	<i>Multiannual Financial Frameworks</i>	الإطار المالي متعدد السنوات
<i>MS</i>	<i>Member Stat</i>	الدولة العضو
<i>FESF</i>	<i>Fonds Européen de Stabilité Financière</i>	الصندوق الانقاذ المالي الاوربي
<i>WTF</i>	<i>Withdrawal, Transition, Framework</i>	الخروج، الانتقال، الاطار
<i>GVCs</i>	<i>Global Value Chains.</i>	سلاسل القيمة العالمية
<i>OEMs</i>	<i>Original Equipment Manufacturers</i>	البلدان الأصلية لعوامل الإنتاج
<i>EFSF</i>	<i>European Financial Stability Facility</i>	التسهيل الأوربي للاستقرار المالي
<i>OECD</i>	<i>Organisation for Economic Cooperation and Development</i>	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
<i>EZC</i>	<i>Euro Zone Crisis</i>	أزمة منطقة اليورو
<i>EU27_2019</i>	<i>European Union without the United Kingdom</i>	الاتحاد الأوربي بدون المملكة المتحدة
<i>CBR</i>	<i>The Central Bank of the Russian Federation</i>	البنك المركزي لروسيا الفدرالية
<i>CDS</i>	<i>Credit Default Swaps</i>	مبادلة مخاطر الائتمان
<i>CDOs</i>	<i>credit Debt Obligations</i>	التزام الدين المضمون
<i>ABS</i>	<i>Asset Backed Securities</i>	برنامج شراء الأوراق المالية المدعوم بالأصول
<i>ENP</i>	<i>European Neighbourhood Policy</i>	سياسة الجوار الأوروبية
<i>GATT</i>	<i>General Agreement on Tariffs and Trade</i>	الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة
<i>GATS</i>	<i>General Agreement on Trade in Services</i>	الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات
<i>MNC's</i>	<i>Multinational Corporats</i>	الشركات متعددة الجنسيات
<i>EFTA</i>	<i>European Free Trade Association</i>	اتحاد التجارة الحرة الأوروبي (الإفتا)
<i>MFF</i>	<i>Multiannual Financial Framework</i>	الاطار المالي المتعدد السنوات
<i>FDI</i>	<i>Foreign Direct Investment</i>	الاستثمار الأجنبي المباشر
<i>EU</i>	<i>European Union</i>	الاتحاد الأوروبي
<i>CRAs</i>	<i>Credit Rating Agencies</i>	وكالات التصنيف الائتماني
<i>MoU</i>	<i>Memorandum of Understanding</i>	مذكرة تفاهم

<i>AA</i>	<i>Ankara Agreement</i>	إتفاقية أنقره
<i>MES</i>	<i>Le mécanisme européen de stabilité</i>	آلية الاستقرار الأوروبي
<i>EFSM</i>	<i>European Financial Stabilisation Mechanism</i>	الآلية الأوروبية للإستقرار المالي
<i>DSM</i>	<i>Dispute Settlement Mechanism</i>	آلية تسوية النزاعات
<i>ISDS</i>	<i>Investor-state dispute settlement</i>	تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
<i>CAP</i>	<i>Common Agricultural Policy</i>	السياسة الزراعية المشتركة
<i>CFP</i>	<i>Common Fisheries Policy</i>	سياسة الموحدة للمصايد
<i>TTIP</i>	<i>Transatlantic Trade and Investment Partnership</i>	الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي
<i>CEECs</i>	<i>Central and Eastern European countries</i>	بلدان وسط وشرق أوروبا
<i>ENP</i>	<i>The European Neighbourhood Policy</i>	سياسة الجوار الأوروبية
<i>EC</i>	<i>European Communities</i>	الجماعة الأوروبية
<i>SMP</i>	<i>Securities Markets Programme</i>	برنامج شراء الأصول
<i>IPS</i>	<i>The International Passenger Survey</i>	المسح الدولي للركاب
<i>LTIM</i>	<i>the Long-Term International Migration</i>	التقديرات الدولية للهجرة طويلة الأجل
<i>ORD</i>	<i>Own Resources Decision</i>	قرار الموارد (قرار الموارد الخاصة)
<i>CEBS</i>	<i>Committee of European Banking Supervisors</i>	لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية
<i>EBA</i>	<i>European Banking Authority</i>	الهيئة المصرفية الأوروبية
<i>GFC</i>	<i>Great Financial Crisis</i>	الأزمة المالية الكبرى
<i>AA</i>	<i>Association Agreement</i>	إتفاقية الشراكة
<i>ZIRP</i>	<i>zero interest rate policy</i>	سياسة سعر الفائدة الصفري
<i>BoE</i>	<i>Bank of England</i>	بنك إنجلترا
<i>OMT</i>	<i>Outright Monetary Transactions</i>	التعاملات النقدية المباشرة
<i>APP</i>	<i>Asset Purchase Programme</i>	برنامج شراء الأصول
<i>CBPP</i>	<i>Covered Bond Purchase Programm</i>	برنامج شراء سندات السندات المغطات
<i>ABSPP</i>	<i>Asset-backed securities purchase programme</i>	برنامج شراء الأوراق المالية المدعوم بالأصول

ملاحظات عامة حول المصطلحات والأسماء التجارية المتداولة في الأطروحة

البريكسيت **Brexit**: هو الخروج الطوعي للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

البريكسيتيون **Brexiteers**: هم مجموعة من الساسة والاقتصاديون المؤيدون للبريكسيت.

بريطانيا والمملكة المتحدة: هناك فرق بين المملكة المتحدة وبريطانيا بحيث أن التسمية الكاملة والصحيحة هي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (تُختصر بالمملكة المتحدة)، بحيث تضم بريطانيا كل من إنجلترا، ويلز، اسكتلندا، بينما تضم المملكة المتحدة نفس الدول السابقة الذكر بالإضافة إلى أيرلندا الشمالية، وقد أُستعمل في الأطروحة كِلا المصطلحين لنفس المعنى بما يتماشى وتحرير الأطروحة.

تشمل منطقة اليورو (EZ19): بلجيكا، ألمانيا، إستونيا، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا.

الاتحاد الأوروبي (EU28): بلجيكا وبلغاريا وجمهورية التشيك والدنمارك وألمانيا وإستونيا وأيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وكرواتيا وإيطاليا وقبرص ، لاتفيا ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ، المجر، مالطا، هولندا، النمسا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، السويد، المملكة المتحدة.

تحتوى الأطروحة على بعض الاختصارات، والاستعمالات لبعض المصطلحات باللغة الأجنبية وذلك لحاجة الاطروحة لها.

التباين في المعطيات والإحصاءات عن الواقع النقدي والمالي والمؤشرات الاقتصادية للدول المعنية، إلا البيانات الواردة في تقارير الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالمملكة المتحدة سوف تعطى الأولوية باعتبارها تصدر عن هيئة رسمية.

المقدمة

عرف الاقتصاد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بُروز توجهات جديدة على مستوى الساحة العالمية، تبلورت في زيادة توجه الدول نحو الإقليمية بقيام تكتلات اقتصادية جهوية، بدافع تحقيق مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية، والمتمثلة بالأساس في خلق منافذ جديدة للمنتجات الوطنية، والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وتوسعت الأسواق المحلية، وإلغاء القيود على حركة الأشخاص والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في عملية التكامل، الأمر الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتخفيض مستويات البطالة وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها. ويُعد الاتحاد الأوروبي التجربة التكاملية الرائدة عالمياً بدوله الثماني والعشرين، بتحقيقه لعديد المكاسب السياسية والاقتصادية، والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي، ولكنه مع ذلك تعرض إلى العديد من التهديدات والصدمات، لعل أبرزها أزمة الديون السيادية التي أصابت كل دول الاتحاد ومنطقة اليورو على وجه الخصوص، ولم يتعاف الاتحاد من هذه الأزمة التي لا يزال يعاني من آثارها إلى اليوم، وهماهي بريطانيا قد نظمت استفتاء حول الخروج أو البقاء في الاتحاد، وكانت الصدمة كبيرة على المستوى العالمي عقب ظهور نتائج الاستفتاء لصالح الخروج، والذي ستكون له آثار وخيمة على الاقتصاد الأوروبي.

يعتبر البريكسيت «Brexit» من أكثر الأحداث السياسية والاقتصادية إثارة للجدل خلال سنة 2016 فقد حدد الاستفتاء مصير المملكة المتحدة بالبقاء أو الخروج من تشكيلة الاتحاد الأوروبي، وكانت المفاجئة صادمة للأوروبيين والعالم بتفوق المؤيدين للخروج رغم التحذيرات، فقد بلغت نسبة الموافقين على الخروج 51% مقارنة بـ 49% مُقابل البقاء، لتكون بذلك المملكة المتحدة أول دولة تقرر الخروج من أفضل التجارب التكاملية في العالم مهددة بذلك استقرار واستمرار آلية التكامل، فالיום يدور الجدل حول ماهية تأثير البريكسيت، وهو أمر يصعب تحليله لأنه لا يزال من غير الواضح ما الذي سيحل محل العضوية الحالية في الاتحاد الأوروبي.

وتوجد العديد من الأسباب التي دفعت بالمملكة المتحدة لإجراء الاستفتاء في ظل تصاعد تيار المتشككين في مؤسسة الاتحاد الأوروبي (Euro-scepticism)، فالسبب الأول حسب المؤيدين متعلق بالهجرة التي أثقلت كاهل ميزانية المملكة، كما تبلورت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو بين لندن وشركائها في الإتحاد الأوروبي في شكل نزاع راسخ في التناقض اتجاه القارة، مزحوم من قبل المحافظين الأكثر تشككا في الإتحاد لاتخاذ تدابير جذرية، ولقد شكلت ولا تزال تشكل أزمة الديون السيادية تحدياً كبيراً للاندماج الأوروبي نظراً للأعباء التي يتحملها الأعضاء سواء في منطقة اليورو أم في الإتحاد ككل، الأمر الذي دفع ببعض الدول إلى الالتزام ببرامج التقشف والمساعدات المقدمة لليونان للخروج من الأزمة، وترى هذه الدول أنها مكلفة ومحففة مما قد يدفعها إلى إجراء استفتاء هي الأخرى.

❖ إشكالية الدراسة

للإحاطة بكافة جوانب الدراسة تم طرح السؤال الرئيس التالي:

ماهي الرؤية المستقبلية للتكامل الاقتصادي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية والخروج الطوعي للمملكة المتحدة؟

تتفرع عن هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية التي تتمثل في:

✓ ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟

✓ ما هي أهم أسباب الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي؟

✓ هل تمكنت دول منطقة اليورو من تجاوز عدوى أزمة الديون السيادية؟

✓ ماهي آثار البريكسيت على اقتصاد المملكة المتحدة؟

✓ كيف سيؤثر تقليص التكامل الاقتصادي على اقتصاد المملكة المتحدة وأوروبا؟

✓ كيف ستكون عواقب اختيار الخيار (الترتيب) المستقبلي على العلاقات المستقبلية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي؟

✓ هل توجد علاقة إرتباط بين اقتصاد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

❖ فرضيات الدراسة

للإجابة على الاسئلة الفرعية السابقة، ولمعالجة الموضوع بصفة دقيقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يعد التكامل الإقتصادي فرصة للدول الضعيفة أو القوية لدعم مراكزها في الساحة العالمية سياسياً وإقتصادياً، ويمثل الإتحاد الأوروبي بدوله الثماني والعشرين انجح التجارب التكاملية في العالم.

الفرضية الثانية: عرف الإقتصاد العالمي العديد من الأزمات الإقتصادية، وكانت أزمة الرهون العقارية لسنة 2007 أكثرها حدة، كما تعد أزمة الديون السيادية الأوربية أول أزمة تنشأ في منطقة متكاملة إقتصادياً.

الفرضية الثالثة: أثرت أزمة الديون السيادية التي بدأت من اليونان على دول منطقة اليورو، وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة الى دول الـ PIIGS في منطقة اليورو.

الفرضية الرابعة: سيؤثر البريكسيت على كل من المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، إلا أن المملكة أكبر المتضررين نظراً لتشابك علاقاتها التجارية والمالية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

الفرضية الخامسة: يعتبر سيناريو زيادة حصص مشاركة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي الأنسب لتغطية الفجوة التمويلية التي سيحدثها انسحاب المملكة المتحدة.

الفرضية السادسة: يعد النموذج النرويجي أنسب ترتيب للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الطرفين.

الفرضية السابعة: توجد علاقة إرتباط قوية بين اقتصاد المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي.

❖ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تُسلط الضوء على موضوع حديث وفي غاية الأهمية، وهو التركيز على تجربة التكامل الإقتصادي الأوروبي التي تعد من أهم التجارب في العالم، وإبراز أثر أزمة الديون السيادية عليها، بالإضافة إلى معرفة مدى تماسك الدول الأوروبية في ظل البريكسيت.

كما تتبع أيضًا أهمية الدراسة من خلال ما يأتي:

- ✓ تركيزها على واحدة من أهم المظاهر الاقتصادية في وقتنا الحالي ألا وهي التكامل الإقتصادي الذي أصبح أداة هامة لتوفير المزيد من الحماية وتزايد أهميته في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة؛
- ✓ تتبع تطورات أزمة الديون السيادية والتعرف على انعكاساتها؛
- ✓ دراسة مدى تماسك الإتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية؛
- ✓ معرفة الترتيبات المستقبلية الممكنة للمملكة المتحدة مع الإتحاد الأوروبي، وتأثير ذلك على إقتصادها و على الإتحاد الأوروبي، ومعرفة إذا ما كانت دول أخرى ستُجرب إستفتاء بشأن خروجها أو بقائها وتأثير ذلك على منطقة اليورو؛
- ✓ قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع البريكسيت الأمر الذي يسهل ملاحظته من الدراسات السابقة والتي سيرد ذكرها لاحقًا، وهذا النوع من الدراسات تفتقر إليه المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الجزائرية بشكل خاص، وهو ما يمثل فجوة علمية تحاول هذه الدراسة ملأها وكذلك مجالاً خصبا لإشباع شغف الباحثين المهتمين بالبحث في هذا الموضوع، ويعد لبنة قيمة في مجال المعرفة بكل ما يستخلص من نتائج في هذا المجال المهم والحيوي.

❖ أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- ✓ معرفة الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والجوانب المحيطة به؛
- ✓ تحليل آثار أزمة الديون السيادية، وتبيان أهم آثارها على الساحة الدولية عموماً، وعلى منطقة اليورو وأوروبا خاصة؛
- ✓ استعراض قنوات انتقال الأزمة بين دول منطقة اليورو المتعثرة أو ما يسمى بدول PIIGS؛
- ✓ معرفة أبرز آثار الأزمة، والوقوف على أهم الخطط الموجهة لإصلاحها؛
- ✓ دراسة أول حالة خروج طوعي (إرادي) من الإتحاد الأوروبي طيلة مسيرته التكاملية؛

- ✓ الوقوف على أهم الانعكاسات المتوقعة من البريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، والعالم ككل؛
- ✓ التعرف على أهم الترتيبات الممكنة للمملكة المتحدة أن تتخذها بعد انتهاء عملية الإنفصال في مارس 2019؛
- ✓ نمذجة قياسية لمجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر على المستقبل الاقتصادي للمملكة المتحدة؛
- ✓ الوصول إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

❖ مبررات اختيار موضوع الدراسة

تكمن أسباب اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- **المبررات الذاتية:** تتمثل المبررات الذاتية لاختيار الموضوع في:
 - ✓ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص العلمي الذي يدخل ضمن تخصص التجارة الدولية؛
 - ✓ ميل الباحث إلى هذا النمط من الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي والأزمات الاقتصادية؛
 - ✓ الرغبة الشخصية والفضول المعرفي في إجراء دراسة تحليلية تتناول الآثار المتوقعة لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على مستقبل التكامل الأوروبي، في الوقت الذي ازداد فيه اهتمام الدول بالتوجه إلى مزيد من الإقليمية وإنشاء اتحادات جهوية والمزيد من الحمائية لاسيما الدول العربية منها.
 - ✓ محاولة ربط البحوث الجامعية بمتطلبات التكامل الاقتصادي بالأخص العربية منها، وهو الأمر الذي يعد مطلباً للكثير من الجهات الحكومية والعلمية.
- **المبررات الموضوعية:** من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لهذه الدراسة هي:
 - ✓ حداثة الموضوع ونقص الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع البريكسيت وعالجته وأبرزت أهم آثاره على كل من الجانبين، وأيهما أكثر ضرراً؛
 - ✓ إبراز قدرة التكامل الاقتصادي على مواجهة الأزمات الاقتصادية، أو ظواهر أخرى كالبريكسيت.

❖ حدود الدراسة

تحدد أي دراسة نظرية وعلمية على مجموعة من الحدود المكانية والزمانية والموضوعية محددة لتوضيح مسارها وتحديد نطاقها، فهي تستهدف معالجة مدى تأثير المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي بأزمة الديون السيادية والبريكسيت، فرغم وجود فروقات بين الظاهرتين إلا أنهما تُعتَبَران خطر على الوحدة الأوروبية، ويمكن إنجازها فيما يأتي:

➤ الحدود المكانية

- ✓ عرض التجربة التكاملية الأوروبية ومدى النجاحات التي حققتها، ودراسة أثر أزمة الديون السيادية على أوروبا، وإبراز أهم مظاهرها؛

✓ التطرق لأول عملية خروج من الاتحاد الأوروبي ودراسة أثر خروج المملكة المتحدة على كلا الطرفين.

➤ الحدود الزمانية

✓ محاولة استخدام والتركيز على أحدث الإحصائيات والمعطيات المتوفرة إلى غاية 2017؛

✓ تشمل الدراسة القياسية الفترة من 1990 إلى غاية 2017.

❖ منهجية الدراسة

بالنظر لطبيعة الدراسة وللإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الإطار النظري لكل من التكامل الإقتصادي والأزمات الاقتصادية، والتعرض لأول عملية خروج من تكتل سياسي إقتصادي، أمني، والتطرق لأهم إيجابيات وسلبيات عملية الخروج، فضلا عن دراسة أثر أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو التي هي قيد المواجهة من طرف القادة الأوروبيين، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض أهم المحطات التاريخية لأبرز التكتلات القائمة في العالم، وأهم المحطات التاريخية للأزمات العالمية، وقد تم انجاز هذه الدراسة بالاعتماد على مجموعة من البيانات والمراجع، والكتب، والتقارير المنحزة من طرف هيئات دولية عمومية وخاصة كالبنك المركزي الأوروبي، والديوان الوطني للإحصائيات البريطاني، بالإضافة إلى تقارير صادرة عن البنوك المركزية لدول في الاتحاد الأوروبي، كما تضمنت الأطروحة على دراسة قياسية باستعمال برمجية Eviwes 10 لغرض بناء نموذج رياضي يقيس الأثر الإقتصادي لمعاملات المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

❖ الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي، والتي تتباين في الإطار العام لها، وتتشابه في تناول الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسات الأجنبية:

➤ دراسة Nicolai von Ondarza (2016) بعنوان:

«Brexit: Implications for the EU and the world»

قامت هذه الدراسة بتحليل آثار البريكسيت على الإتحاد الأوروبي والعالم، حيث أشارت هذه الورقة البحثية الى الإجراءات الطويلة والمعقدة لخروج المملكة المتحدة التي تطلب وقتا طويلاً قد يتجاوز سنة 2020، كما تطرقت إلى الجانب السياسي الذي سيكون صعباً أو بما يسمى «Hard Brexit»، فعدم اليقين الذي أضفاه البريكسيت يجعل الاستثمار وقرارات التخطيط الأخرى المتعلقة بالتجارة عبر الحدود بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة، بما في ذلك للمستثمرين الدوليين الذين يستخدمون المملكة المتحدة عادة كمدخل للسوق الموحدة.

◀ دراسة Paulína Srovnalíková, Juste Razinskaite (2017) بعنوان:

«The Eurozone crisis and the effect of Brexit»

تطرقت هذه الدراسة إلى أزمة الديون السيادية التي استمرت لأكثر من خمس سنوات، وذلك من خلال معرفة أسباب الأزمة والسيناريوهات الممكنة مستقبلاً، وكيف ستؤثر على المؤسسات في الدول الأعضاء وعلى الوضعية المالية للميزانيات العمومية فيها.

كما عرفت منطقة اليورو على مدى الخمس السنوات الاخيرة صدمتين، الأولى تمثلت في قرار اليونان القاضي بمغادرة الاتحاد الأوروبي (Grexit)، والثانية خروج بريطانيا (Brexit)، إلا أن اليونان بقت ضمن تشكيلة منطقة اليورو أم المملكة المتحدة ستغادر الاتحاد، وأظهرت نتائج الدراسة تراجع التجارة وتقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي في إطار البريكسيت، وكلاهما سيقبل من إيرادات المملكة المتحدة، إلى جانب الهجرة التي ستدفع بمستويات المعيشة في المملكة المتحدة إلى التراجع.

➤ دراسة Shruti Jain & All (2017) بعنوان:

«Financial contagion inevitable: courtesy-Brexit»

تبحث هذه الورقة في العوامل المحتملة التي تؤثر على منح القروض وكذلك آثار العدوى على الاقتصاد الأوروبي بعد البريكسيت، ولقد أدى خروج المملكة المتحدة إلى تسرب في دورة الائتمان التابعة للاتحاد الأوروبي، فمع خروج بريطانيا يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يواجه تغييرات كبيرة لا تشمل السياسية منها فحسب، وإنما التغييرات المالية والبنوية والمؤسسية، كما يضع البريكسيت قدراً كبيراً من الضغط على مخاطر الائتمان في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن أن تؤثر على التجارة، والإستثمار الأجنبي المباشر، والعمالة، والسياسات المالية، والسياسات التجارية، وميزانية الاتحاد الأوروبي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ثلاثة طرق يمكن أن تؤثر على العلاقة بين المملكة والاتحاد من خلال:

✓ عدم اليقين: فرض خروج المملكة المتحدة بيئة من عدم اليقين، بحيث يشعر جميع الأفراد والمؤسسات والمستثمرين بالقلق من تأثير القرار على الاقتصاد العالمي ككل، والترتيب الجديد للتجارة الذي يقرر فرض ضرائب ثقيلة ضخمة معه؛

✓ الديناميكية السياسية: سيتم تحديد ديناميكية جديدة للسياسة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تتضمن إعادة توزيع السلطة فيما بينها، وهذا يضر بالثقة بين الدول التي بنيت على مدى الزمن، وستكون البلدان الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا الأكثر تضرراً بسبب البريكسيت، إذ يمكنها إما الجمع بين/أو زيادة الاختلافات بين الدول الأعضاء.

✓ العدوى: توجد العديد من الدول التي لديها علاقة ائتمانية قوية مع المملكة المتحدة مثل قبرص، هولندا، اسبانيا والتي ستتأثر حتماً، كما قد تتراجع العلاقات التجارية بينها وبين المملكة بسبب اللوائح والقوانين الجديدة التي قد يفرضها النموذج الجديد.

➤ دراسة Aysen SIVRIKAYA & Serdar ONGAN (2019) بعنوان:

«BREXIT and the J-Curve Hypothesis for the UK: A Nonlinear ARDL Approach»

قامت هذه الدراسة بالتحقق من صحة فرضية J-Curve استناداً إلى نماذج التجارة الثنائية بين المملكة المتحدة والدول السبعة عشر الشريكة لها (ألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وكندا وفرنسا والنرويج والبرتغال والسويد وأستراليا والدنمارك وفنلندا واليونان)، خلال الفترة الزمنية الممتدة من الرباعي الأول لسنة 1981 إلى غاية الرباعي الأول من سنة 2015، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الغير خطي NARDL، باستخدام المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في الميزان التجاري للمملكة المتحدة كمتغير تابع «TB»، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في مؤشرات الإنتاج الصناعي في المملكة المتحدة وشركائها التجاريين (كبدل للدخل) « $y_t^{uk}, y_{i,t}$ »، وسعر الصرف الحقيقي «REX» بين الجنيه الإسترليني وعملة الشريك التجاري للمملكة المتحدة. لذلك فإن نتائج هذه الدراسة لديها القدرة على تفسير النتائج قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتقلبات الأخيرة في الجنيه الإسترليني فيما يتعلق بالأرصدة التجارية بعد استفتاء عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في عام 2016.

الدراسات العربية:

➤ دراسة عقبة عبداللاوي (2014) بعنوان:

" التكتلات الاقتصادية كقوة ممانعة وكمعبر لتدويل الأزمات المالية -دراسة قياسية لتكتل النفطنا للفترة

"2012-1980"

هدفت هذه الأطروحة الى دراسة ما إذا كانت التكتلات الاقتصادية مصدر لبروز الأزمات المالية والاقتصادية، أم أنها عبارة عن ممر لها في ظل تطور النظام الرأسمالي الذي يُعرف بأنه يصحح نفسه ذاتياً من خلال الأزمات، وقد استهدفت هذه الدراسة إبراز كيف أصبحت التكتلات العالمية مركزاً للأزمات التي تُمرر من خلالها إلى بقية العالم.

➤ دراسة هشام غربي (2016) بعنوان:

" إقتصاد الفقاعات المالية وتداعياته على الإقتصاد الحقيقي -في ظل الليبرالية الرأسمالية المالية-"

تناولت هذه الأطروحة موضوع إقتصاد الفقاعات المالية، بحيث تطرقت الدراسة إلى مساهمة إقتصاد الفقاعات المالية في تصاعد الإقتصاد الافتراضي على حساب الإقتصاد الحقيقي، كما تعرضت الدراسة لأول فقاعة في التاريخ وهي فقاعة هوس الزنبق سنة 1637، وركزت أكثر على فقاعة الرهن العقاري سنة 2007، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المضاربة من أهم شروط حدوث الفقاعة، وأن الفقاعة تتشكل في معظم الأحيان بعد حدوث طفرة اقتصادية في قطاع من القطاعات، مما يحفز المستثمرين والمضاربين لإستغلال الوضع والاستثمار فيه طمعاً في الأرباح المستقبلية الأمر الذي يدفع بالأسعار للإرتفاع إلى مستوى قياسي الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انفجار الفقاعة وانخفاض الأسعار.

➤ دراسة بوريش هشام وعفيف هناء (2016) بعنوان:

" دور المعلومة في أزمة الديون السيادية (دراسة حالة اليونان)"

تناولت الورقة البحثية عدوى الأزمة المالية، التي أصابت اليونان والتي سرعان ما انتقلت إلى باقي الدول الأوروبية، والتركيز على دور المعلومة في تفشى الأزمة بين الدول الأعضاء، إلى جانب عدم قدرة دول منطقة اليورو على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمدىونية اتجاه دائنيها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن دول منطقة اليورو يجب أن تعمل في شكل جماعي، وتوحيد جهودهم من أجل مواجهة هذه الأزمة، والعزم على إنشاء إتحاد نقدي قوي وكامل من شأنه أن يساعد في استعادة الثقة في صلاحية الإتحاد، ومن أجل ذلك يجب على النظام الأوروبي إتباع نهج واحد من شأنه أن يؤدي إلى إتحاد المصارف بمصدقية، تشمل السيطرة والمراقبة المشتركة مع إتباع سياسات تحوطية كلية وتحقيق المزيد من الاندماج المالي ولكن بحكمة وشفافية جيدة وصارمة، مع خلق لجنة مراقبة تسهر على مدى إلتزام دول منطقة اليورو بالحفاظ على شروط الإنضمام وخاصة التأكد من مدى صحة ومصدقية النسب المفروضة لذلك، مع زيادة توسيع تقاسم المخاطر، وخلق نظام لتأمين الودائع ومنتدى لتسوية إفلاس المصارف.

➤ دراسة طارق قدوري وتيقان عبداللطيف (2017) بعنوان:

" قراءة لسياسات البنك المركزي الأوروبي في إدارة العلاقة بين الإتحاد والمملكة المتحدة -البريكسيت-".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة النقدية ودور البنك المركزي الأوروبي في ضمان تكامل الأسواق النقدية، وإبراز دور البنك المركزي الأوروبي في مواجهة الأزمات لاسيما المتعلقة بتجاوز الخروج البريطاني وذلك من خلال الحفاظ على الوحدة الأوروبية من الإندثار والزوال وإنشاء سياسة تكون كفيلة بإخراج المؤسسة الأوروبية ليرّ الأمان.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- أن البنك المركزي الأوروبي تدرج في السياسة النقدية في الفترة الممتدة من 9 أوت 2007، إلى أكتوبر 2018، فقد قام باستحداث برنامج سوق الأوراق المالية (SMP)، واستحداث عمليات إعادة التمويل الرئيسي (MROs)، كما لعب البنك المركزي الأوروبي دوره كاملاً في إقرار (LOLR) لتقديم الدعم المالي للحكومات؛
- وأشارت الدراسة إلى أن منطقة اليورو تعاملت بشكل جيد مع عدم اليقين المسيطر على الأسواق العالمية وخاصة بعد قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، وأن اقتصاد منطقة اليورو بقي مقاومًا بغض النظر عن نوع العلاقة التي ستظهر بين الطرفين في ظل احترام سلامة السوق الموحدة؛

➤ دراسة ماتياس ماتيهيجز، ترجمة عادل زقاغ (2017) بعنوان:

"أوروبا بعد البريكسيت: إتحاد أقل كمالاً".

قام الباحث بترجمة لدراسة ماتياس ماتيهيجز، بحيث تناولت الدراسة الإيجابيات المترتبة عن إنضمام المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي، وتطرق لقرار الاستفتاء في 23 جوان 2016، بحيث اختار 52% من الناخبين الانسحاب من التكتل الأوروبي متجاهلين بذلك تحذيرات الخبراء من البؤس الاقتصادي الذي سيترتب عن خيار مماثل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإتحاد الأوروبي سيفقد أكبر قوة عسكرية وإحدى دولتين تمتلكان الأسلحة النووية، وتحظيان بحق الفيتو في مجلس الأمن، وسيفقد أيضاً ثاني أكبر إقتصادياته (حيث يمثل اقتصاد المملكة المتحدة ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن اعتبارها المركز المالي الحقيقي الوحيد في الإتحاد، وستكون المملكة الخاسر الأكبر، إذ أن 44% من صادرات المملكة تتوجه إلى الدول الاعضاء في الإتحاد، في حين أن صادرات الإتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة لا تتجاوز 8%، إضافة إلى فقدان المواطنين البريطانيون حقهم التلقائي في الدراسة، والعمل، والتقاعد في باقي البلدان الأوروبية.

➤ دراسة ابرادشة فريد (2017) بعنوان:

" الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك " .

تناولت هذه الورقة البحثية قضية خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، والأسباب التي دفعتها إلى إجراء الاستفتاء الذي كانت نتائجه ايجابية، الأمر الذي أدى إلى تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، كما قامت الدراسة بتوضيح أهم السيناريوهات المستقبلية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات الأول تمثل في انسحاب باقي دول الإتحاد وعودة سياسة التحالف إبان الحرب الباردة، أما السيناريو الثاني يقوم على التخوف من سيطرة ألمانيا على دول الإتحاد وبالتالي عودة قوة وهيبة ألمانيا تدريجياً، وتعمل على دعم الإقتصاد الإتحادي لأوروبا، في حين أن السيناريو الثالث قائم على الخشية

الأمريكو أوروبية من الدب الروسي وتقربه من بعض دول الإتحاد خاصة دول أوروبا الشرقية وزرع ثقافة القطرية وإحياء سياسات القومية، التي قد تكون بداية نهاية تكامل الإتحاد الأوروبي.

➤ دراسة سكينه حملوي (2017) بعنوان:

"إنعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية - دراسة حالة الإتحاد الأوروبي "أزمة اليورو".

تطرت هذه الدراسة إلى إبراز مدى وتكامل التكتل الواحد إثر تعرضه لأزمة إقتصادية قد تهدد كيانه الاقتصادي، بحيث تناولت الباحثة دراسة معمقة للإتحاد الأوروبي من ظروف تكونه وكل المراحل التي مر بها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإتحاد الأوروبي لم يكن بمنأى عن عدوى الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأزمة سرعان ما انتقلت إلى دول منطقة اليورو، وقد تعرضت اليونان الحلقة الأضعف في المنطقة النقدية إلى أزمة الديون السيادية ثم انتشرت إلى باقي منطقة اليورو تقريباً، وتوصلت الدراسة إلى ظهور الاختلالات في بناء منطقة اليورو، فالعملة الموحدة تتطلب بنك مركزي واحد يديرها، وهو ما يتطلب أيضاً إدارة موحدة للخزينة.

❖ موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تم الاستفادة من مجمل الدراسات السابقة في بناء مشكلة الدراسة وأدواتها والتأطير النظري لكل من التكامل الاقتصادي، والأزمات الاقتصادية، والبريكسيت إلا أن هذه الدراسة تتميز بما يلي:

- ✓ تبيان التطورات الحاصلة في التكامل الاقتصادي الأوروبي لاسيما منطقة اليورو منه، وإفرازات "اليورو أزمة"؛
- ✓ محاولة تحديد آثار الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية، ومدى استيعاب هذه الأخيرة للأزمات وقدرتها على المواجهة، ووضع الحلول الكفيلة للخروج منها بسهولة؛
- ✓ تحديد أثر شدة الأزمات على دولة ما بشكل منفرد أو اذا كانت ضمن مجموعة مُتكتلة؛
- ✓ تبيان كيف ساهمت أزمة الديون السيادية في زيادة عدم الثقة في المؤسسة الأوروبية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الرغبة في الخروج من الإتحاد (تأثير الدومينو).
- ✓ تحليل آثار أول عملية خروج من الإتحاد الأوروبي "البريكسيت" للمملكة المتحدة، وتحديد أثر العملية على كلا الطرفين، لاسيما من جانب المملكة المتحدة التي تُعد المتضرر الأكبر؛
- ✓ أغلب الدراسات التي أُنجزت في هذا الموضوع وصفية، إلا أن هذه الدراسة قامت بقياس حجم العلاقة الاقتصادية بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي.

❖ هيكل الدراسة:

بناءً على الإشكالية سابقة الذكر، تم تقسيم الأطروحة إلى مقدمة وخاتمة وخمس فصول جاءت كما يلي:

الفصل الأول: تم فيه توضيح الإطار النظري والمفاهيمي للتكامل الإقتصادي، من خلال التطرق لمفهوم التكامل، وخصائصه ومقوماته، وشروطه، كما تم التطرق لأهم النظريات التي تناولت أسباب قيام التكتلات الإقليمية، وفي الأخير تم تناول أهم التجارب التكاملية في العالم، والتي تعد أوروبا أبرز التجارب نجاحاً، والتي تسمح بتشكيل الخطوط العريضة للخلفية النظرية التي ينطلق منها موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: جاء بعنوان الأزمات الإقتصادية، أسبابها، قنواتها، وطرق علاجها، بحيث تناول الإطار النظري للأزمات الإقتصادية من خلال التطرق للمفهوم، والأنواع، ومؤشرات الأزمات، كما تطرق لعدوى الأزمات ومُسبباتها وأهم النظريات المفسرة لها، وتم تقسيم أهم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي إلى أزمات قبل فترة 2000 وبعدها، كما عالج أزمة الرهون العقارية لسنة 2007 من حيث نشأتها ومُسبباتها، وطرق معالجتها، وكيف كانت سبباً في أزمة الديون السيادية، وفي الأخير تناول أزمة الديون السيادية من خلال التعرض لنشأتها وأسبابها وأهم مؤشراتهما.

الفصل الثالث: حُصص لدراسة أزمة الديون السيادية، وذلك من خلال دراسة تحليلية للإقتصاد اليوناني منبع الأزمة، وكيف انتقلت الأزمة من اليونان إلى دول الـ PIIGS، وتناول آثار الأزمة على منطقة اليورو والأسواق المالية فيها، وفي الأخير تم عرض أهم التدخلات والحلول التي أقرت لحل الأزمة.

الفصل الرابع: تطرق هذا الفصل لدراسة البريكسيت بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والقانونية، وحتى الأمنية، من خلال الإطار المفاهيمي له، وأسبابه، وردود أفعال أهم المؤسسات الأوروبية، كما تم التطرق فيه إلى أهم الترتيبات التجارية المستقبلية التي تحدد العلاقة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي، وأهم الآثار المتوقعة منه من خلال تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، وفي الأخير تم تحليل إنعكاسات البريكسيت على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية في المملكة المتحدة.

الفصل الخامس: يتمحور هذا الفصل حول الترتيبات المستقبلية الممكنة للمملكة المتحدة لتحديد علاقتها التجارية بدول الإتحاد الأوروبي، بحيث تناول مزايا المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسلباتها، كما تناول كل من النموذج التركي، والسويسري، والكندي ودراسة مدى ملائمة كلٍ منها لاقتصاد المملكة، وفي الأخير تم إجراء دراسة قياسية لتحديد حجم العلاقة بين الطرفين (المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

❖ صعوبات الدراسة:

- يواجه أي باحث في مساره العلمي صعوبات جمة، والصعوبات التي تم التعرض لها أثناء إعداد هذه الأطروحة لا تختلف كثيرا عن الصعوبات التي تواجه أي باحث أو بحث:
- ✓ تضارب الإحصائيات وعدم دقة البيانات من مصدر الى آخر؛
 - ✓ ندرة المراجع في مجال التكامل الأوروبي، والبريكسيت باعتبارها أو عملية انسحاب مع الاتحاد الأوروبي، وتقدير آثاره على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة؛
 - ✓ تميز الموضوع بالحدثة، وكثرة المتغيرات فيه، والكُم الهائل من المعلومات وترابط وتشابك العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والدول المنطوية داخله، إلى جانب قلة الدراسات التي تحدد الآثار الناتجة عن عملية الخروج؛
 - ✓ أغلبية المراجع في مثل هذا النوع من الدراسات باللغة الأجنبية، وهذا ما يعني بذل المزيد من الجهد في ترجمة البيانات والمصادر، الأمر الذي يتطلب وقت أكثر وجهد أكبر.

الفصل الأول : التأسيس النظري
للتكامل الإقتصادي

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد التوجه نحو التكامل الاقتصادي مع دول الجوار في أنحاء عديدة من العالم، فقد أصبحت كل الدول تسعى إلى تحقيق الاندماج بجميع أشكاله للاستفادة من مميزاته، سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، ولعل الهدف الرئيس من هذا التوجه هو الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وتحقيق الرفاه للمجتمعات، من خلال حشد كل الموارد المتاحة في إطار اندماجي تكاملي بين مجموعة من الدول.

وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى خمسة أجزاء بحيث يتناول الجزء الأول عموميات حول التكامل الاقتصادي، ويتعرض الجزء الثاني يتعرض لمقومات وشروط التكامل والانعكاسات المترتبة عليه، في حين يتناول الجزء الثالث الأسس والمزايا المنتظرة منه، إلى جانب النظريات المفسرة للعملية التكاملية، في حين يتطرق الجزء الرابع إلى المراحل اللازمة للقيام بالتكامل الاقتصادي، وأخيرا الجزء السادس يتناول النماذج والتجارب الدولية للتكامل الاقتصادي ومدى نجاح كل منها.

1. عموميات حول التكامل الاقتصادي

تسعى مختلف دول العالم إلى تقوية نفسها على المستوى العالمي من جميع النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها، ولعل أفضل سبيل لذلك القيام بالتكتلات الإقليمية، التي تسمح بتحقيق أهداف معينة لاسيما الاقتصادية منها، خاصة تقاسم عناصر الإنتاجية التي تعود بالفائدة على الدول الأعضاء في التكتل، وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح.

1.1. الفكرة الأساسية للتكامل

يُعد التكامل الاقتصادي من الموضوعات التي حَفَلَ بها الأدب الاقتصادي، وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث تقوم فكرته الأساسية على عدة حقائق منها ما يلي⁽¹⁾:

- إن العالم مقسم إلى دول مستقلة، وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفي اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذي يعنى انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض؛

- تشهد التجارة الخارجية منافسة قاتلة بين الدول تصل إلى حد إشعال الحروب والاستعمار للاستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف السلع والخدمات؛

- بعيداً عن الحرب والاستعمار تستخدم الدول في هذه المنافسة عدة سياسات اقتصادية منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها لحماية للصناعات الوطنية، أو تقديم حوافز لجذب الموارد التي تحتاجها للإسهام في التنمية بها من رؤوس الأموال، والكفاءات البشرية والتكنولوجية؛

- تستأثر الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها، ويزيد ذلك في ظل العولمة التي يعيشها العالم الآن والتي تعنى في أحد معانيها زيادة تأثير الاقتصاديات المحلية بالاقتصاد الدولي.

لذلك كله كانت فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه

الفكرة على أمرين أساسيين هما:

- إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة؛

- إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذي يفيد الجميع.

¹ محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامي الذي تعقدته رابطة العالم الإسلامي - بمكة المكرمة، يومي 8-6 أوت 2005، ص 3.

2.1. مفهوم التكامل الاقتصادي

لقد وردت العديد من التعاريف للتكامل الاقتصادي، ويصعب إعطاء تعريف محدد لهذا المصطلح نظرا لاختلاف وجهات النظر وانتماء الباحثين والكتاب، والغاية والوسيلة من التكامل الاقتصادي، وعليه تُميز بين مفهومين الأول لغوي والثاني اصطلاحى.

1.2.1. لغة

تُميز بين المفهوم اللغوي الانجليزي والعربي:

في اللغة الإنجليزية: إذا حاولنا تأصيل مفهوم التكامل Integration من الناحية اللغوية يمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integrate، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، وهذا الأصل اللاتيني مشتق من الفعل اللاتيني Integer الذي يعني الشيء المترابك عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح، لذلك ذهب البعض إلى تفضيل استخدام مصطلح الاندماج بدلا من مصطلح التكامل⁽¹⁾، أما في القواميس الإنجليزية فإنها تعطي كلمة Integer المعاني التالية:

- تجميع أو توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين كل أو وحدة أكبر؛

- عملية ربط الأجزاء المتحصلة وتجميعها، لتكون كل متكامل⁽²⁾.

في اللغة العربية: لقد ورد في القواميس العربية بمعنى مائل، ففي قاموس مختار الصحاح: جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد (كمل) يكمل بالضم (كمالا) وكمل الشيء إذا استوفى وأصبح حال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير (كمل) إذا تمت أجزائه وكملت محاسنه، وأعطيته المال (كملا) بفتحيتين أي كاملا وافيا، و (استكملته) استتمته⁽³⁾.

2.2.1. إصطلاحًا

لم يحظ مصطلح التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين، فبعضهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهات النظر حول طبيعة التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، وتماشيا مع هذه الملاحظة، فإن هناك تنوع كبير على مستوى الأدبيات الاقتصادية في تعريف مفهوم التكامل الاقتصادي⁽⁴⁾، كما يلي:

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 1986، ص 277.

² بن يوب لطيفة، عوار عائشة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، المسيلة، الجزائر، 2013، ص 118.

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 10.

⁴ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 83.

يعد هذا الاصطلاح مرادفا لما يورد في اللغة الإنجليزية باسم Economic Integration، ورغم ذلك فهو من المفاهيم التي لا تخلو من الغموض، فقد يندرج تحت لوائه مختلف أشكال التعاون الاقتصادي، وقد يتسع ليضع الجوانب الاجتماعية في الحسبان وقد يدخل في إعداد الأهداف القومية كوسيلة لتحقيق أهداف معينة⁽¹⁾.

يعرف أندرس (Anthony M. Endres) التكامل الاقتصادي على أنه: "آلية مُنسجمة تعمل عبر الحدود الوطنية، وذلك بتنسيق أو توحيد الممارسات والسياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية، وسياسة العملة، والسياسة المالية، ولوائح السوق المالية، وسياسة المنافسة الصناعية، والنظم الضريبية، والقوانين وغيرها"⁽²⁾.

يرى ميردال (MYRDAL) بأن: "التكامل يجب أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكّلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم"⁽³⁾.

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي Economic Integration في مجال الاقتصاد الدولي بصفة عامة، إلى العملية التي يتم بموجبها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير بين دولتين أو أكثر من التخفيف أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على حرية انتقال بعض أو كل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها، وربما يصل الأمر أيضا إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة⁽⁴⁾.

التكامل الاقتصادي عملية تهدف تدريجيا من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكّل في الأخير فضاء واحدا ممتدا⁽⁵⁾.

ويعرف التكامل الاقتصادي في الأدب الاقتصادي بأنه: "عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل"⁽⁶⁾.

في حين أن بالاسا (B.BALASSA) يعرف التكامل الاقتصادي: "بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة، ويشدد روبنسن على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال (Capital)⁽⁷⁾".

¹ حسن فرج الحويج، التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيمياوية، دار جليس الزمان، الأردن، 2014، ص 11.

² Anthony M. Endres, **International Financial Integration Competing Ideas and Policies in the Post-Bretton Woods Era**, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2011, P 7.

³ محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2001، ص 15.

⁴ محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص 199.

⁵ الجزيرة نت، تعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net> (تاريخ الاطلاع 2016/12/12).

⁶ أدهم إبراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 62.

⁷ عبد القادر رزق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 24، 25.

ويعرفه الاقتصادي الهولندي تينبرجن (Jan Tinbergen) أن التكامل الاقتصادي الاقليمي يكمن في: "الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، وتُميز الاقتصادي الهولندي تينبرجن بين نوعين من التكامل الاقتصادي:

-**التكامل السلبي (Negative Integration):** الذي يتطلب إلغاء كل صور التمييز التجاري، وكل القيود والعراقيل الموضوععة أمام حرية انتقال عوامل الانتاج، وحرية حركة التدفقات الاقتصادية.

-**التكامل الايجابي (Positive Integration):** الذي يهتم بتغيير الأدوات والمؤسسات الموجودة وتعويضها بأدوات ومؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية آليات السوق⁽¹⁾.

ويناقش ماكلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي فيقول: "إن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفاءة للعمل، ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الانتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكبر تحديداً، دون تمييز وتخصيص متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة مع تعريف "تساوي" وسائل الانتاج بمعايير الامكانية الكاملة للتنقل وللإحلال"⁽²⁾.

كما يعرفه بيلكمانس (PILKMANS) على انه: "إزالة الحدود بين دولتين أو أكثر"⁽³⁾. ويقصد به: "التكامل الاقتصادي هو تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد، وقد يكون هذا معنيا بتجميع اقتصاديات بلدان مختلفة لتكون وحدة اقتصادية واحدة"⁽⁴⁾.

و يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه: "إستراتيجية وأسلوب عمل يسمح بإنشاء إطار مؤسسي متفق عليه بين مجموعة من الدول، واعتماد مجموعة من السياسات المشتركة لتحقيق الأمن والسلام وذلك لصالح الشعوب المعنية بالتكامل والتي تؤدي تدريجياً إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لتحقيق الهدف النهائي من الوحدة السياسية تحت شكل فيدرالي أو كنفدرالي بين الدول المعنية"⁽⁵⁾.

ويعرفه كارل دويتش (carl douitch) بأنه: "توفر شعور كافي بالجماعية والتماثل في المؤسسات الاجتماعية و السلوك الاجتماعي"⁽⁶⁾.

¹ . السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 83، 84.

² . إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي -العولمة .. والتكتلات الاقليمية البديلة-، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص ص 43، 44.

³ . حسن فرج الحويج، مرجع سبق ذكره، ص 13.

⁴ . علي التوفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 4.

⁵ . Moussa Diakite, **Le défi de l'intégration économique en Afrique de l'Ouest**, Editions L'Harmattan, France, 1997, P 11.

⁶ . عباد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات و التجارب، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، الجزائر ، 2013، ص 25.

كما يُقصد به الجمع بين ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والارادي، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات موحدة تستهدف المنفعة المشتركة، من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية، ويستخدم أطراف هذا التكامل مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافهم، قد يستخدم الاتحاد الاقتصادي الذي يمثل النمط الأرقى ويؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة⁽¹⁾.

ويشير روبسون (Robson) إلى أن: "التكامل الاقتصادي مرتبط بكفاءة استخدام الموارد، مع الإشارة بوجه خاص إلى الجانب المكاني، فهو يعرف التكامل التام كحرية حركة السلع وعوامل الإنتاج وغياب التمييز، إن حرية الحركة للعوامل لا تندرج في بعض أنواع التكامل الاقتصادي الدولي، وبالتالي لا يمكن تطبيق هذا التعريف على جميع الترتيبات"⁽²⁾.

بينما يرى النقديون أن الخطوات الإيجابية نحو التكامل النقدي في المرحلة الإنتقالية ستؤدي إلى تقوية وتسريع عملية التكامل الاقتصادي، لأن إتباع خطوات كهذه سوف تُجبر الدول الأطراف على تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية، مما يقلل من اتجاهات اختلاف الأجر والأسعار، فيجعل من السهل تحقيق ثبات في أسعار الصرف⁽³⁾.
التكامل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على الغاء القيود على حركة السلع والاشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية⁽⁴⁾.
من خلال ما سبق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي عبارة عن تعاون واتحاد بين مجموعة من الدول، مقابل حشد كل الموارد المتاحة في كل بلد عضو وتسخيرها لتقوية مركز الكيان عالميا، والاستفادة من وفورات الحجم بما يسهم في تحقيق التنمية المنشودة للمجتمعات المتحدة.

ولإيضاح مفهوم التكامل الاقتصادي بأكثر دقة، من المناسب التفرقة بينه وبين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي والتنسيق والعمل المشترك والتكتلات الاقتصادية على سبيل المثال بحيث⁽⁵⁾:

-التعاون الاقتصادي: هُنالك من يعرفه على أساس أنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي، بطريقة لا تؤدي - كما الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي - حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض هنا هو تحقيق

¹. بلالطة مبارك، التكامل العربي الافريقي، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس -سطنبول، الجزائر، يومي 8 و9 ماي 2004، ص 1، 2.

². Miroslav Jovanovic, **International Economic Integration: Limits and Prospects**, Routledge, New York, 2014, P 8.

³. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية -دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص 38.

⁴. هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 201.

⁵. محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغربي والتكتلات الاقتصادية الراهنة، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015، ص 31، 32.

اتفاق في الميدان الاقتصادي، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.

-**التنسيق:** هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة مُنفردة، إذن التنسيق هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يمكن أن يكون في الغالب مؤقتاً عكس التكامل.

-**العمل المشترك:** يمكن تحديده على أنه: "تلاقي لانباز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإيرادات ليس محصوراً في شكل محدد للنشاط الاقتصادي، والذي كثيراً ما يُحتزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره".

-**أما التكتلات الاقتصادية:** إن التكتلات الاقتصادية شأنها شأن العولمة لا يوجد تعريف محدد متفق عليه، وذلك نتيجة لاختلاف المذاهب الاقتصادية واختلاف رؤية كل منها لأهدافها والوسائل التي تستخدم في سبيل تحقيق هذه الأهداف، غير أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بصفة عامة بأنه: "يتمثل في تحرير التجارة على المستوى الإقليمي فيما بين مجموعة الدول الاعضاء في التكتل بهدف الاستفادة من مزايا حرية التجارة والتخصص وتقسيم العمل فيما مجموعة هذه الدول⁽¹⁾".

وتتمثل أهداف التكامل الاقتصادي في⁽²⁾:

-الحصول على زايا الإنتاج الكبيرة، حيث أن اتساع حجم السوق، يشجع على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً؛

-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني الوظيفي؛

-تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛

-رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً لإزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج.

¹. محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191.

². محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 84، 85.

3.1. أهمية التكامل الاقتصادي وفوائده

تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي وفوائده في:

1.3.1. أهمية التكامل الاقتصادي

تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في الجوانب التالية⁽¹⁾:

-سهولة تدفق السلع والخدمات في ظل اتساع دائرة السوق خاصة في حالة تزايد الطاقات الانتاجية لهذه الدول؛
-تستطيع الدول الأعضاء في ظل التكامل الاقتصادي أن تحقق نوعاً من الحماية لمنتجاتها اتجاه الدول غير الاعضاء وفي اطار اتفاقيات التجارة العالمية كعضو واحد، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي ظلّ ومنذ تأسيسه يتفاوض مع بقية الدول بوصفه دولة واحدة مما ساعد في دفع خطوات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بالاتحاد؛

-يُساهم التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية نتيجة خفض تكلفة الواردات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يقلل من تكلفة الإنتاج، وذلك بالإضافة إلى اتجاه القطاعات الاقتصادية في ظل هذا التكامل نحو تقديم السلع والخدمات المتخصصة ومن ثم دخول استثمارات جديدة تستفيد من الميزة النسبة المتوفرة ومن ثم فتح فرص عمل جديدة؛

-يُساهم التكامل الاقتصادي على تهيئة المناخ الاستثماري أمام رؤوس الاموال الأجنبية والمحلية بالدول الأعضاء وذلك لاتساع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار؛

- يُساعد التكامل الاقتصادي على تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة لإحداث التنمية الاقتصادية داخل الدول المتكاملة كما يساعدها على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية المتشابكة وذلك ما دلت عليه تجربة الآسيان خلال أزمة أسواق المال التي احتاحت دول شرق آسيا المكونة لهذا التكتل في سنة 1998، حيث تمكنت هذه الدول من اعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والمالية ووضع معايير مشتركة لتحقيق الشفافية في الجوانب المالية ووضعها لبرنامج مشترك للإنذار الاقتصادي المبكر بشأن أسواق المال المحلية والعالمية التي يمكن أن تفاقم من أزمته الاقتصادية.

2.3.1. فوائد التكامل الاقتصادي

على أن فوائد التكامل الاقتصادي هي عديدة ومتشعبة، وهي تقوم على جملة من القواعد ينبغي مراعاتها، وتتركز في شروط التراكم الرأسمالي والاستثمارات والعلاقات الخارجية وتغيير الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء، وتغيير البنيان الاقتصادي وتخفيض نفقة الإنتاج لتأمين الوفورات الخارجية، وكذلك الحد من مخاطر عدم التوازن

¹. حسين عبد المطلب الأسرج، الاتحاد الجمركي العربي و آثاره على الاقتصاديات العربية، بدون مكان نشر، 2017، ص 13، 14.

الاقتصادي التي تصيب الأعضاء، ويؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير ظروف الادخار والاستثمار وإلى تغيير العلاقات التجارية التي تربط الدول الأعضاء بالخارج، وإلى تغيير الخطط الاقتصادية التي تضعها الدول الأعضاء⁽¹⁾.

4.1. معوقات التكامل الاقتصادي

تتوقف درجة التكامل الاقتصادي بين دول منطقة جغرافية معينة على مدى قدرتها على تقليص العقبات التي تحول دون حرية تنقل السلع، والخدمات، وعناصر الإنتاج (اليد العاملة، رؤوس الأموال، المواد الأولية...)، لاسيما تقارب أسعار هاته الأخيرة، ويمكن حصر هذه المعوقات في⁽²⁾:

1.4.1. حاجز التقارب الجغرافي

يتمثل النوع الأول من عقبات التكامل في الحيز الجغرافي (الجال، التضاريس الجبلية، والمناطق الجبلية)، فهي تعمل على زيادة مصاريف النقل وتحد من ميكانيزمات التقارب، فالتكامل الاقتصادي يتطلب بنية تحتية فعالة لتوسيع ودمج الأسواق، وتحقيق وفورات الحجم⁽³⁾، إلا أن التقدم التكنولوجي في مجال والاتصالات السلكية واللاسلكية وتطور وسائل النقل مثل السكك الحديدية، والبواخر وغيرها في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، ساهم في التقليل من الحواجز الجغرافية، وإعطاء مرونة أكثر لتنقل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

2.4.1. الحواجز المؤسسية

النوع الثاني من المعوقات يتمثل في الحواجز المؤسسية، وتتمثل في الحواجز التي يتم إدارتها من طرف مؤسسات الدولة وهي:

أولاً: حواجز انتقال السلع والخدمات: وتتمثل في:

- الحواجز التجارية **Les barrières commerciales**: تُعد الحواجز الجمركية المفروضة على حرية حركة السلع والخدمات من أبرز المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي ونذكر منها حصص الاستيراد (القيود الكمية)، والحواجز الجمركية (التعريف الجمركية) المفروضة على عمليات الاستيراد.

- الحواجز النقدية **Les barrières monétaires**: إن استخدام عُملات مختلفة يشكل عائقاً أمام حركة السلع والخدمات، بحيث تنطوي معاملات الصرف الأجنبي على خطر تغير غير متوقع في أسعار الصرف بين العملات، الأمر الذي يؤثر على المركز المالي للمؤسسة وإستراتيجيتها التجارية، كما يمكن للدولة ما استخدام أدوات السياسة النقدية لإقامة حواجز نقدية، لأغراض حمائية أو لزيادة القدرة التنافسية للمصدرين، ويسمى أحياناً تخفيض قيمة

¹. طلال أبو غزالة وآخرون، النظام العربي والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص81، بتصرف.

². Définir L'intégration Économique, sur site web ; https://www.fun-ooc.fr/c4x/ENSDeLyon/.../1a_chapitre1.pdf, consulté le 01/01/2016.

³. sans auteur(s), Intégration régionale et relance économique en Afrique, Conférence Economique Africaine, «L'intégration régionale en Afrique », Johannesburg-Afrique du Sud, Octobre 2013, P 4.

العملة (حرب العملات)، بحيث تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية أو زيادة المعروض النقدي (عن طريق طباعة النقود)، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة القدرات التصديرية.

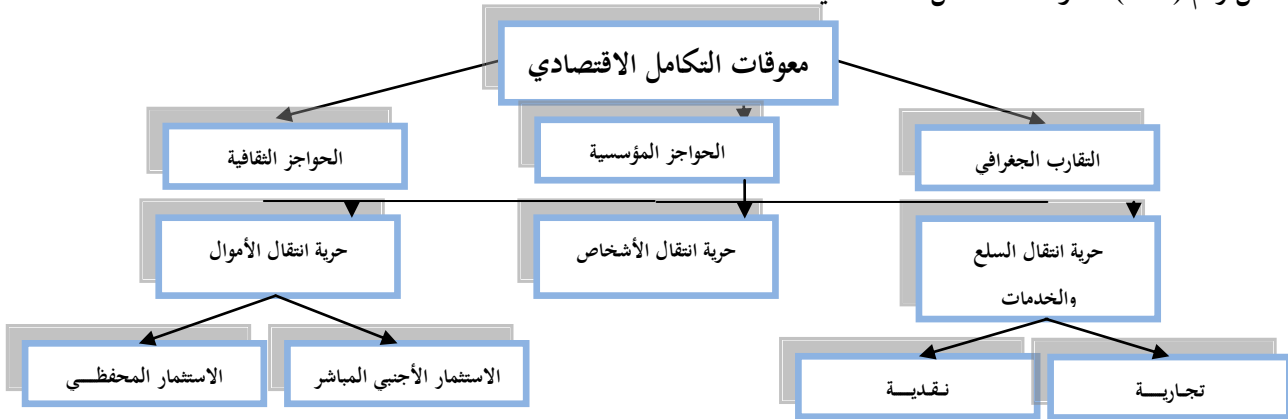
ثانياً: حواجز انتقال رؤوس الأموال: يُوجد نوعين من تدفقات رؤوس الأموال الأولى تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر كقيام مؤسسة ما بالاستثمار خارج موطنها الأصلي، أما المصدر الثاني فيتمثل في الاستثمار المحفطي، وتفرض الحكومات رقابة على تدفق رؤوس الأموال حتى تتمكن من تحديد نوع الاستثمارات التي يمكنها الدخول إلى أراضيها، أو توجيه الاستثمارات لقطاعات معينة على حساب أخرى، كل هذه العقبات تحول دون حرية حركة رؤوس الأموال وتقيّد استثمار المؤسسات في الخارج التي تحول دون حدوث ظاهرة التقارب.

ثالثاً: حواجز تنقل الأشخاص: لكل بلدٍ الحرية في تحديد درجة الانفتاح على الهجرة، وتعتمد درجة على عدد تصاريح الإقامة الممنوحة، وتكاليف إجراء الحصول على التأشيرة أو تصاريح الإقامة، كما يمكن للبلد تشجيع أنواع معينة من الهجرة حسب احتياجات قطاعات معينة (كالرعاية الصحية، والتكنولوجيا)، ولا يعد إجراء الحصول على تصريح الإقامة من أهم صعوبات تنقل الأشخاص، بل توجد عوائق إدارية أخرى كالشهادة المتحصل عليها أو الخبرة المهنية لاسيما للمهاجرين الباحثين عن عمل.

3.4.1. الحواجز الثقافية والتاريخية

يمكن أن تشكل بعض الاختلافات الثقافية والنزاعات التاريخية حواجز كبيرة لتنقل المؤسسات والأفراد، حيث أنّ تقارب الثقافات واللغات يساعد على زيادة تدفق المهاجرين لاسيما الأشخاص والمؤسسات. مثلاً يوجد العديد من المؤسسات الكورية الجنوبية التي استطاعت الدخول للسوق الصينية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لتقارب الثقافات ووجود بعض الأقليات العرقية الكورية في الصين، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للمسلمين والإسرائيليين فلا يمكن أن تتواجد مؤسسة إسرائيلية في أراضي عربية. والشكل التالي يلخص ما تم ذكره سابقاً حول معوقات التكامل الاقتصادي:

شكل رقم (1-1): معوقات التكامل الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره.

يُبين الشكل أعلاه مُعوقات التكامل الاقتصادي، وهي ما يشار إليه بالحريات الأربع (حرية انتقال السلع، والخدمات، والأشخاص، ورؤوس الأموال)، كلها تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بدرجة كبيرة، ويُعد الاتحاد الأوروبي من أكثر المناطق التي استطاعت تحرير القيود الأربعة.

2. مقومات وشروط التكامل الاقتصادي وانعكاساته

لقيام أي كيان اقتصادي لا بد من توفر مجموعة من المقومات والشروط نذكرها كما يلي:

1.2. مقومات التكامل الاقتصادي

حتى يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء ينبغي أن تتوفر له مقومات سياسية واقتصادية وثقافية، أما المقومات الاقتصادية فهي⁽¹⁾:

-توفر الموارد الطبيعية: حيث أن عدم توفر تلك الموارد بشكل كاف لدى بعض الدول قد يحفزها للدخول في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر لديها تلك الموارد؛

-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية: ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاقتصادي والفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها، مما يؤدي إلى زيادة دخل السكان وزيادة قدرتهم الشرائية مما يكفل رفع مستواهم المعيشي⁽²⁾؛

-توفر البنية الأساسية: ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصالات وغيرها، ويعد هذا المقوم عنصر مهم في نجاح أي تكامل اقتصادي، وبدونه يبقى التكامل محدودًا.

¹. حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الاقتصادي العربي دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، المجلد 2، العدد 99، 2012، جامعة بغداد، العراق، ص 643.

². بلحسين فاطمة الزهراء، ربيعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا (NAFTA)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الشلف، الجزائر، 2014، ص 32.

2.2. شروط التكامل الاقتصادي

قَسَم كُلٌّ من «Haas & Schmitter» شروط التكامل الاقتصادي إلى ثلاث أصناف تبعاً للمرحلة التي يمر بها، حيث شمل هذا التصنيف في البداية شروطاً أولية يستوجب توافرها قبل الشروع في إجراءات التكامل، ومنها حجم وقوة الوحدات المعنوية، وفي الدرجة الثانية الشروط المرافقة لإجراءات التكامل، وأخيراً الشروط العملية التي تضمن استدامة وتقدم مشروع الوحدة الاقتصادية، وبناءً على التقسيم الذي طرحه "Haas & Schmitter" عرض "Joseph Samuel Nye" من جهته جملة منقحة من العوامل التي وصفها بمحددات الاستجابة التكاملية، مقسماً بذلك شروط التكامل الاقتصادي إلى شروط هيكلية بنائية ذات تأثير مباشر على التعهد الأولي للتكامل، وأخرى إدراكية يجب توافرها لضمان نجاعة الترتيبات المالية والمرافقة، حيث أن أهم الشروط البنائية⁽¹⁾:

✓ التكافؤ الاقتصادي للوحدات المتكاملة: حيث يرى "J.S. Nye" أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون أكثر نجاحاً إذا ما تم تشكيكه بين شركاء متكافئين اقتصادياً، وذلك على النقيض من أفكار كل من "K. Deutsch, A. Etzioni, B. Russett" الذين يرون أنه لا وجود لدليل مقنع يُشير إلى أن الوحدة الإقليمية الحديثة يجب أن تتألف من دُول من نفس الحجم الاقتصادي؛

✓ قيمة النخبة المكتملة: يرى "J.S. Nye" في هذا الشأن أن أكبر نخبة وزناً وأكثرها تأثيراً على السياسات الاقتصادية هي التي تعمل على توفير أحسن الظروف للاستجابة التكاملية الإيجابية، كما من شأن تلك النخبة أن تقف أمام الضغوطات والجوانب السلبية للقرارات الناجمة عن الإجراءات الأولية للتكامل الاقتصادي، وكان ذلك من منطلق الدور الذي لعبته النخب المكتملة في إنجاح مشروع الوحدة الأوروبية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى؛

✓ مقدرة الدول الأعضاء على التكيف مع الأزمات: في هذا الشأن طرح "J.S. Ney" فرضاً رئيسياً مغزاه أن عدم الاستقرار الداخلي والعوامل التي تحد من مقدرة صناع القرار التكاملية والسياسات الاقتصادية على التكيف والتجاوب مع الأزمات يؤدي إلى آثار سلبية ناجمة قد تؤدي إلى تنافر الوحدات عوض العمل على تفعيل إجراءات التكامل الاقتصادي.

أما عن الشروط الإدراكية التي من شأنها ضمان نجاعة التدابير المتخذة في كل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فأهمها⁽²⁾:

✓ ضمان الإنصاف في توزيع المنافع بين الأطراف: الفرض الملازم لهذا الشرط هو إدراك الدول المتكاملة لقابلية التساوي في توزيع المنافع والمصالح، مما يدفع بإجراءات التكامل نحو النجاح من خلال تعزيزها بتوافر المناخ المناسب؛

¹. ناجي حريش، عبد الرحمن أولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2017، ص 5، 6.

². مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

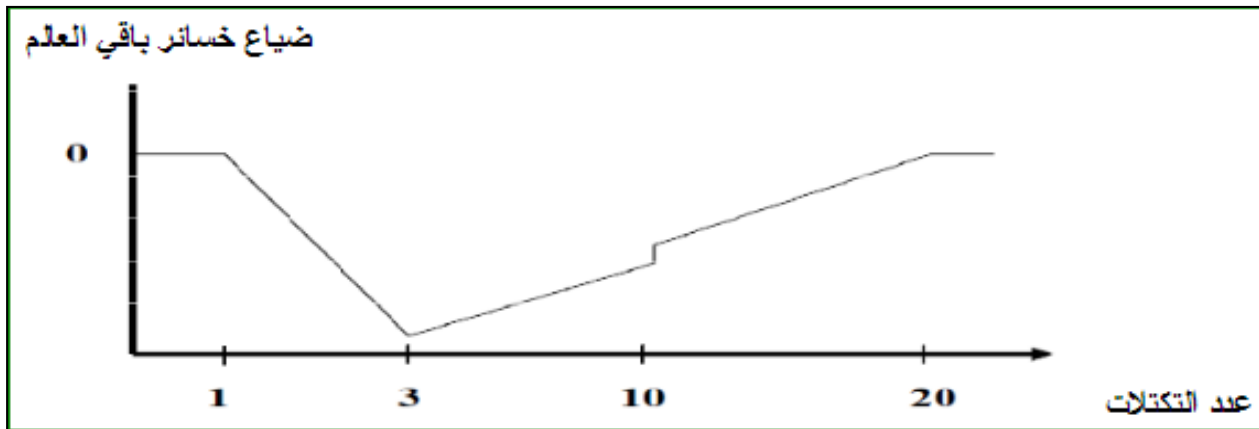
✓ قوة الحجّة الخارجية: حيث يُشترط تحقق الإدراك المشترك للدول الأعضاء بضرورة التكامل والخروج بتعريف مشترك لطبيعة الموقف الخارجي والاجراءات المتخذة في التعامل مع الخارج، وذلك ما يعتبر عنصراً ضرورياً لتأييد الاستجابة لآليات التكامل الاقتصادي؛

✓ إدراك انخفاض التكاليف المتوقعة من التكامل: تُعبّر تكاليف التكامل في جانب منها عن التكلفة التي تتحملها دولة ما في حالة رفع الحماية عن منتج معيّن والسّماح باستيراده من دول أخرى داخل نطاق التكامل، كما قد تعبّر تلك التكاليف عن الإيرادات التي يتم التضحية بها في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية، ويُسهّل انخفاض التكاليف المتوقعة من التكامل الاقتصادي الحصول على موافقة الأطراف المعنية على الإجراءات الأولية لعملية الترابط الاقتصادي.

3.2. إنعكاسات التكامل الاقتصادي

يترتب عن التكامل الاقتصادي وقيام التكتلات الإقليمية، آثار وانعكاسات يمكن تحديدها من خلال النموذج الذي وضعه الاقتصادي Pail krugman يدعى منحنى "V" حيث يرى أن الأثر الناتج عن التكتلات هو أثر مزدوج، الأثر الأول وهو تحقيق الرفاه والأثر الثاني هو تخفيض الرفاه بسبب السياسة الحمائية، أي توضع العلاقة بين الرفاه بالنسبة للمنطقة التي من خارج التكتلات من جهة وعدد التكتلات من جانب آخر، ويربط منحنى krugman أي منحنى "V"⁽¹⁾. والموضح في الشكل رقم (02) بين ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات:

شكل رقم (1-2): ضياع خسائر باقي العالم وعدد التكتلات



المصدر: حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 17.

من خلال الشكل أعلاه يميز "Krugman" بين ثلاثة وضعيات الوضع الأمثل المتمثل في وجود تكتل واحد ينتمي له جميع بلدان العالم وبالتالي عدم وجود باقي العالم ومنه عدم وجود خسائر باقي العالم أي تحري شامل وتبادل حر وغياب التمييز، الوضع الأمثل من الدرجة الثانية ويتضح من خلال صعود المنحنى حتى يصل إلى وضع الصفر ولكن مع وجود عدد من كبير التكتلات أي أن العالم مُقسم إلى عدد مُنظم من التكتلات وبالتالي عدم وجود باقي

¹ حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة اداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 17.

العالم، وهذا يعني عدم وجزء خسائر باقي العالم، وأخيراً الوضع الأسوأ عندما يكون وضع التكتلات قليل مثل الثلاثية أمريكا، وأوروبا، وآسيا فهذه التكتلات تلجأ إلى الصراع على التجارة العالمية من خلال الحمائية، وباعتبار درجة الكفاءة والتطور التي تتمتع بها التكتلات الثلاث فإن الصراع سيؤدي إلى تحمل باقي العالم لخسائر تراكمية⁽¹⁾.

3. أسس ومزايا التكامل الاقتصادي ونظرياته

يحكم التكامل الاقتصادي مجموعة من الأسس، ويوفر مزايا للدول المتكاملة في ظل مجموعة من المتغيرات التي تتمثل في:

1.3. أسس التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لا بد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولاً، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي⁽²⁾:

- ◀ الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات؛
- ◀ التجانس الثقافي والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة؛
- ◀ التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد؛
- ◀ وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة منها.

2.3. مزايا التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا عديدة نذكر منها⁽³⁾:

1.2.3. اتساع حجم السوق

يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالات أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كثير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاءة اقتصادية، وبالتالي فإن اتساع حجم السوق سيوفر الآتي:

- تجد المشروعات الانتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالاً أوسع لزيادة انتاجها، حتى يمكنها من مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها؛
- يؤدي اتساع حجم السوق في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الانتاج، ويفسر ذلك بأن ضيق السوق عادة ما يحدث من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي؛

¹. مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

². محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

³. أكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 59-62.

- يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل، حيث تستطيع كل دولة أن تخصص في إنتاج السلعة أو السلع، التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة.

3.2.2. تنوع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً في ميادين الإنتاج المختلفة

فامتداد حدود الدولة -اقتصادياً-، وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنوع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

3.2.3. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع

المفترض أن الاتحاد يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها، وتنميتها فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ضروب وميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية -كوحدة سياسية واقتصادية- منها لو أن كل ولاية استقلت سياسياً واقتصادياً.

3.2.4. تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون مراعاة

لمصلحة الدولة

يُعطي التكامل الاقتصادي للدولة المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تكد تحصل عليها منفردة قبل التكامل، حيث عادة ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية في النطاق الدولي ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة.

3.2.5. زيادة معدلات النمو الاقتصادي

يؤكد التكامل الاقتصادي على زيادة النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار، فإتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تُصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، هذا فضلاً عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية.

3.3. نظريات التكامل الاقتصادي

توجد العديد من النظريات التي تناولت الجانب التنظيري للتكامل الاقتصادي، ودراسة أسباب قيامه، والتي تتمثل في أربع مدارس هي كالآتي:

1.3.3. المدرسة الاتحادية

تسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقاً لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددًا من الأمور التي تهمها جميعاً، وينصب التفكير أساساً حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

◀ الحالة الأولى يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلاً على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها.

◀ الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المتخلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الراضية لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

2.3.3. النظرية الوظيفية

يُحاول المنهج الوظيفي الكشف عن المتغيرات الرئيسية في عملية التكامل وتحويل العلاقات بين الدول من علاقات صراع إلى علاقات تعاونية وسلمية، ومن جهة أخرى فإن منهج الوظيفية تأثر إلى حد كبير بالمنهج المستعملة في العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة وهذا ينعكس في تقسيم المصالح الانسانية إلى شرائح مختلفة، تفصل بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي عن الجانب السياسي، ومن ناحية أخرى استعمل المنهج الوصفي الكمي.

وحسب اعتقاد "فراكت.ج" فإن قياس درجة التكامل مرتبط أساساً بعدد المؤسسات الدولية، فإذا كان عددها يتزايد فإن المسار نحو التكامل يتزايد والعكس⁽¹⁾.

3.3.3. النظرية الوظيفية الجديدة

عارض الوظيفيون الجدد مُنطلقات كلٍّ من الدستوريين والوظيفيين إلى التكامل وبدلاً من أن يركزوا على القرار الحكومي أو المصالح الجماهيرية الاقتصادية كمدخل للتكامل على اعتبار أن الإرادة السياسية ليست معزولة عن الاقتصاد، وفي حين عارض "ميتراي" التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي يؤكد "أرنست هاس" وهو من أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المؤسسات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد وهو ما تفتقر إليه غالباً المؤسسات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة.

¹. نبيل علي دريس، الإتحاد المغربي: التعاون المشترك و التقارب الإقتصادي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص13.

وهكذا نجد أن الموظفين الجدد قد بنوا نظرياتهم على أسس مشتركة مع رؤية الموظفين خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا والدنيا والانتقال من مجال وظيفي إلى آخر إلى أن يتم التكامل السياسي ولكنهم كانوا أكثر جرأة وواقعية في التأكيد على وزن الإرادة السياسية للنخب في صنع التكامل ودفع العملية التكاملية وقد اهتموا بالنخبة في مقابل تركيز الموظفين على المصالح الجماهيرية كما امتازوا عن الموظفين بالتنبيه إلى أهمية الاتفاق القيمي والإجرائي وعملية توزيع المهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل ويحدث العكس فتتغلب المخاوف والعقبات السياسية على المصالح المشتركة⁽¹⁾.

4.3.3. النظرية الاتصالية

تم وضع هذه النظرية من قبل "كارل دويتش"، الذي يعرف التكامل الدولي على أنه يخلق في إقليم معين شعور المجتمع، والممارسات القوية بما يضمن توقعات التغيير السلمي لصالح سُكَّانِهِ. بالإضافة إلى ذلك يجادل "دويتش" بأن تطوير الروابط الوظيفية من خلال التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية غير الرسمية بين الشعوب المختلفة، سيدفع النخبة السياسية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط الأولية وإضفاء الطابع الرسمي عليها⁽²⁾.

4. أشكال التكامل الاقتصادي

حسب الاقتصادي الهنغاري بالا بالاسا (BALA BLASSA) حدد خمسة أشكال من الاتفاقيات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر، وتمثل في:

✓ **منطقة التبادل الحر:** تقوم على أساس حرية حركة السلع بين مجموعة من الدول، من خلال التقليل من الحواجز الجمركية بين الاعضاء⁽³⁾.

✓ **منطقة التجارة الحرة:** ويتم فيها إلغاء كافة التعريفات والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل منها بسياساتها التجارية الخاصة بما ازاء الدول الأخرى⁽⁴⁾.

✓ **الاتحاد الجمركي:** بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في منطقة التجارة الحرة، يوجد نوع من التنسيق للسياسات التجارية لهذه الدول في مواجهة الدول الغير الأعضاء، حيث يطبق الاتحاد الجمركي معدلات موحدة للتعريفات الجمركية في مواجهة الدول خارج الاتحاد ومن أشهر الأمثلة على ذلك السوق الأوروبية المشتركة، التي تكونت سنة 1957⁽⁵⁾.

¹. مرجع سبق ذكره، ص 14.

². Mwayila TSHIYEMBE, **régionalisme et problèmes d'intégration Economique aléna, Mercosur, union Européenne, union Africaine**, L'harmattan, Paris, 2012, PP18-19.

³. **Intégration économique régionale**, sur site web : <http://bts-banque.nursit.com/Integration-economique-regionale>, consulté le 01/01/2017.

⁴. محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 192.

⁵. المرجع نفسه، ص 202.

✓ السوق المشتركة: يتم فيها إلغاء القيود على عناصر الإنتاج، وذلك بالإضافة إلى شروط الاتحاد الجمركي، كما تنطوي هذه المرحلة على قدر كبير من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول⁽¹⁾.

✓ التكامل الاقتصادي التام: وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية، بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطاتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد⁽²⁾.

إلا أن أغلب الاقتصاديون يعتمدون في تقسيم مراحل التكامل الاقتصادي إلى:

1.4. الاتفاقيات التجارية التفضيلية Preferential Trade Arrangements

تُعد من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تجارة السلع والخدمات فيما بينها، سواء اتخذت شكل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية أو تخفيف القيود التجارية الأخرى، المصاحبة بتبادل الدول الأعضاء هذه المعاملة التفضيلية فيما بينها، ويعد من أشهر الاتفاقيات التفضيلية، نظام التفضيل لدول الكومنولث (نظام التفضيل الإمبراطوري) The British Commonwealth Preference Scheme الذي كونته المملكة المتحدة سنة 1932 مع كل من الدول التابعة للتاج البريطاني و بعض مستعمراتها السابقة⁽³⁾.

2.4. منطقة التجارة الحرة (FTA) A Free Trade Area

تُمثل درجة أعلى من التكامل الاقتصادي مقارنة بالاتفاقيات التجارية التفضيلية، لأنها تتضمن إلغاءً تدريجياً للرسوم الجمركية (وربما القيود الكمية أيضاً) على تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود التجارية أو الرسوم الجمركية تجاه بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، ولذا تتميز عن الاتفاقيات التفضيلية في أمرين على الأقل: يتمثل الأول في أن للمنطقة برنامجاً زمنياً محدداً يتم خلاله إزالة القيود التجارية تماماً، وليس مجرد التخفيف من بعضها كما هو الحال في الاتفاقيات التفضيلية، و يتمثل الأمر الثاني في أن المنطقة تُغطي معظم السلع والخدمات أو كلها وليس بعضها فقط مقارنةً بالاتفاقيات التفضيلية⁽⁴⁾.

1. حسين فرج الحويج، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2. محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

3. محمود يونس واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 200، 201.

4. مرجع سبق ذكره، ص ص 201، 202.

ولكن من أهم سلبيات منطقة التجارة الحرة ما قد يترتب على تكوينها من احتمالات انحراف التجارة Trade Deflection، فقد يترتب على عدم توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في المنطقة تجاه بقية دول العالم، تزايد عمليات إعادة التصدير فيما بينها، حيث يزداد احتمال تدفق السلع والخدمات من طرف بقية دول العالم إلى داخل الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المرتفعة عن طريق الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، فمثلاً إذا كان معدلي الرسم الجمركي على السلعة (س) في الدولتين (أ) و (ب) هما 5% و 10% على التوالي، يستطيع المستوردون في الدولة (ب) استيراد هذه السلعة من العالم الخارجي عن طريق الدولة (أ) ذات الرسم الجمركي المنخفض (5%) ثم عبورها إلى الدولة (ب) دون رسوم جمركية لأن الدولتين ينتميان إلى منطقة التجارة الحرة.

وتعد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا) European Free Trade Association (EFTA) من أشهر مناطق التجارة الحرة في العالم. وقد تكونت سنة 1960 من سبعة أعضاء أساسيين هم المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وعضو مشارك هو فنلندا منذ عام 1961 (أصبحت عضوا كاملاً سنة 1986). كما انضمت كل من أيسلندا و لينخنشتاين إلى الإفتا عامي 1970 و 1991 على التوالي، ويلاحظ أن معظم دول الإفتا قد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1994. وكذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (NAFTA) التي تكونت في نوفمبر سنة 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، والسوق الجنوبية المشتركة (مركوسور) Southern Common Market (mercosur) التي تكونت سنة 1991 وضممت في عضويتها كل من البرازيل، والأرجنتين، وأورجواي، وباراجواي.

3.4 الاتحاد الجمركي (CU) A custom Union

يمثل درجة أعلى من التكامل الاقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة، حيث لا يسمح بأية تعريفات جمركية أو حواجز تعوق التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد ويتشابه في ذلك مع المنطقة الحرة، ولكنه يمتاز عنها بوجود نوع من التنسيق للسياسات التجارية لهذه الدول في مواجهة الدول غير الأعضاء، حيث يُطبق الاتحاد الجمركي مُعدلات موحدة للتعريفات الجمركية Common External Tarrif في مُواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد، الأمر الذي يسمح بالقضاء على مشكلة انحراف التجارة التي تنشأ في ظل منطقة التجارة الحرة.

ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي نجد اتحاد الزولفرين Zollverein الذي تم بين عدد كبير من الولايات الألمانية سنة 1934 وتمكن بسمارك من توحيد ألمانيا فيما بعد سنة 1870، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة European Common Market الذي تكون سنة 1957 من ست دول هي ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا و لوكسمبورج وهولندا⁽¹⁾.

¹. محمود يونس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 202، 203.

4.4. السوق المشتركة: A Common Market (CM)

وهي درجة أعلى في سلم التكامل من المرحلتين السابقتين، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء وإنشاء جدار جُمركي، يتم في هذه المرحلة إلغاء التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على عناصر الانتاج كالعامل ورأس المال والتكنولوجيا (يطلق عليه تكامل العوامل)⁽¹⁾ « Factor integration » بين الدول الأعضاء في السوق وإعادة توزيعها وتحقيق مبدأ الكفاية الاقتصادية القصوى في استغلال المورد الاقتصادية في ظل آلية السوق المرتبطة بطبيعة النظام كما تعتمد بلدان السوق تعريفات جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي⁽²⁾.

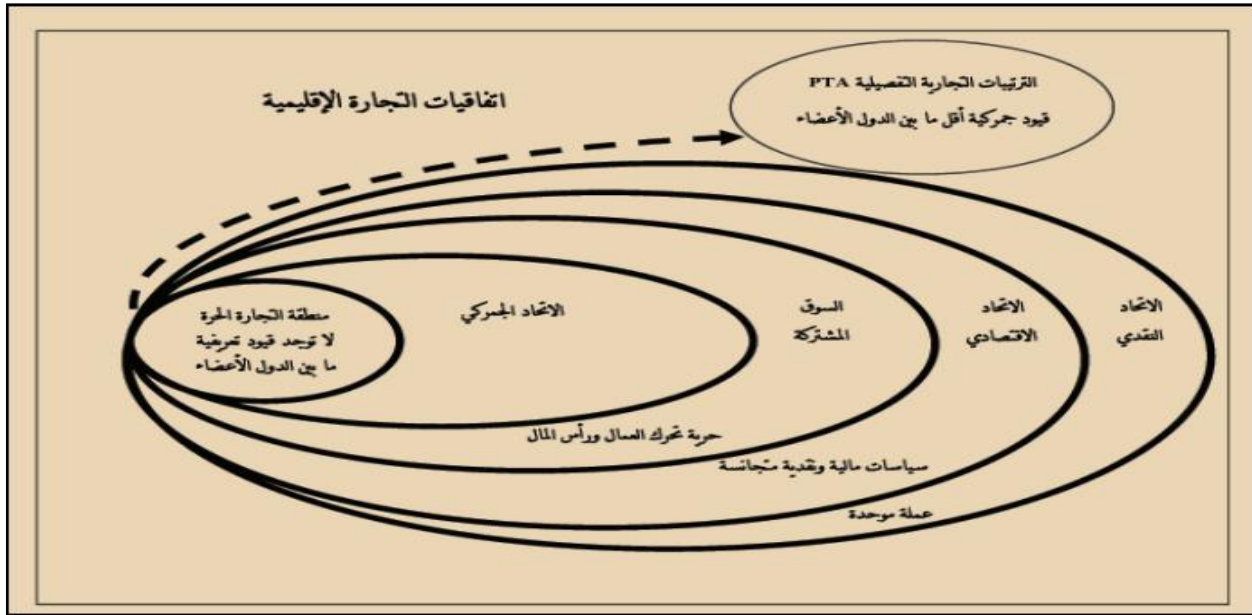
5.4. الاتحاد الاقتصادي والنقدي A Economic Union (EU)

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، ويتضمن نفس سمات السوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول على إزالة كافة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفات موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحرك خدمات عناصر الإنتاج (العامل ورأس المال) بينها، ولكنه يمتاز عن السوق المشتركة في وجود تنسيق (وربما توحيد) للسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية والنقدية)، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق، الأمر الذي يعني تنازل كل دولة في الاتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية رغم استقلالها السياسي، وعندما يُصدر الاتحاد الاقتصادي عملة نقدية واحدة ويستخدمها يتحول إلى اتحاد نقدي Monetary Union.

والشكل التالي يوضح مراحل التكامل الاقتصادي:

¹ . Amr Sadek Hosny, **Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature**, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, Vol. 2, May 2015, P 134.

² . هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي ، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 456.



المصدر : أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص09.

وتحتاج هذه الدول إلى البت في اختيارات أساسية في سياق تصميم اتحاد نقدي فعال، وتشمل هذه الاختيارات ما يلي⁽¹⁾:

- اعتماد مُدونة مُشتركة لقواعد السلوك في مجال المالية العامة تتألف من معايير واضحة للتقارب في هذا المجال، وإطار محاسبي مشترك للحسابات العامة وإجراءات ملائمة على صعيد الميزانية؛
- تحديد سياسة سعر صرف مشتركة، بما في ذلك تجميع الأصول الخارجية الرسمية والتثبيت النهائي لأسعار التحويل الثنائية بين العملات؛
- إنشاء مؤسسات لدعم الاتحاد النقدي، كإنشاء بنك مركزي مشترك، واستحداث مجموعة مشتركة من الأدوات لضمان تماثل الأثر الذي تحدته عمليات السياسة النقدية في جميع أرجاء المنطقة النقدية؛
- وضع معايير كافية ومُشتركة لجودة البيانات من أجل تقييم التقدم المحرز لإرساء معايير التقارب والتقييد بأهداف السياسات.

والجدول التالي يوضح تصنيفات أشكال التكامل الاقتصادي:

¹. اوغو فاسانو، زير اقبال، بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط إلى تنوع النشاط الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، 2003، ص 17.

جدول رقم (1-1): تصنيفات أشكال التكامل الاقتصادي

شكل/درجة التكامل				المعايير	نمط التصنيف
اتحاد نقدي	اتحاد اقتصادي	سوق مشتركة	اتحاد جمركي	منطقة التجارة الحرة	مراحل التكامل الاقتصادي
الجانب التطبيقي للتكامل			الجانب القانوني للتكامل		مستوى /درجة التأسيس
اقليمية مفتوحة			تكامل مغلق		هل العضوية مفتوحة لدى دول اخرى؟
تكامل معمق			تكامل سطحي		ماهي التعريفات التي تشملها اتفاقية تحرير التجارة البينية؟
تكامل ثنائي			تكامل ثنائي		كم من دولة مشاركة في التكامل؟

المصدر: ناجي حريش، عبدالرحمن اولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغربي، الواقع والافاق، مجلة العلوم الانسانية، الجزء الأول العدد الثامن، جامعة ام البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 504.

5. نماذج دولية للتكامل الاقتصادي

توجد العديد من التكتلات الاقتصادية عبر العالم، والتي استطاعت تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية والحصول على المزيد من الحماية ضمن الكتل المنشأة نذكر منها:

1.5. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT NAFTA

أخذت الولايات المتحدة تعمل لإيجاد تكتل اقتصادي يضم دول الأمريكتين، فبدأت بثلاث دول وهي الولايات المتحدة وكندا (وهما دولتا أمريكا الشمالية) وانضمت المكسيك في أمريكا الوسطى لهذا التكتل، الذي يصل عدد سكانه تقريبا إلى 470 مليون نسمة، عدد سكان المكسيك منهم 112 مليون نسمة، وعدد سكان كندا 34 مليون نسمة والبقية هم سكان الولايات المتحدة، مما يجعل هذا التكتل أكبر تجمع اقتصادي عالمي، ينتج من البضائع والخدمات 17 تريليون دولار، تجارة الولايات المتحدة وحدها مع دول الـ «نافتا» قُدرت سنة 2008 بـ 1.1 تريليون دولار، مما حقق ما كانت الولايات المتحدة تهدف إليه لتوفير سوق لمنتجاتها واستثماراتها وأيدٍ عاملة رخيصة لصناعاتها، وصدّرت الولايات المتحدة ما قيمته 482 مليار دولار واستوردت بـ 596 مليار دولار من شركائها في «نافتا»، وكان رقم الصادرات والواردات للولايات المتحدة من هاتين الدولتين 735 مليار دولار سنة 2009⁽¹⁾.

وتُعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي سنة 1993 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل، علما أن سريان هذه الاتفاقية لم يبدأ إلا في سنة 1994، وقد ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك⁽²⁾.

¹. دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة «2008-2017» دراسة وصفية تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة بشار الجزائر، 2019، ص 291.

². فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 176.

1.1.5. مفهوم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) هي اتفاقية تجارية شاملة تُحدد قواعد التجارة والاستثمار بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من جانفي من سنة 1994، أوقفت نافتا بشكل منهجي معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة الحرة والاستثمار بين دول نافتا الثلاثة⁽¹⁾.

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي معاهدة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، وقد وافقت هذه الدول الثلاث على إزالة الحواجز التجارية بينها، ومن خلال إلغاء التعريفات الجمركية تزيد نافتا من فرص الاستثمار، وجاء اتفاق نافتا في 2000 صفحة، مع ثمانية أقسام و 22 فصلاً، نافتا هو أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم ويساهم أعضاؤها بأكثر من 20 تريليون دولار مُقاسةً بالنتائج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

عرفتها وثيقة إنشاء كتكتل النافتا على أنها: "اتفاق شامل يضبط القواعد والتنظيمات المرتبطة بالتجارة والاستثمارات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حيث تُغطي الاتفاقية ثمانية أقسام موزعة على إثني عشر فصلاً، من بين هذه الفصول حرية الدخول إلى سوق السلع، وحماية الاستثمارات الأجنبية، وحماية الملكية الفكرية، والدخول للأسواق العمومية، والبيئة، وسوق العمل..."⁽³⁾.

2.1.5. مبادئ النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهم، وتم اعداد الخطوط العريضة للاتفاقية والتي تضمنت ما يلي⁽⁴⁾:

- ✓ تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
- ✓ تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر سنة تدريجياً حتى تُلغى تماماً بين الدول الثلاث؛
- ✓ تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- ✓ تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية؛

¹ . See : http://www.naftanow.org/default_en.asp (accessed on:21/12/2017).

² . Kimberly Amadeo, **NAFTA Definition: North American Free Trade Agreement**, the balance, July 07, 2017, see : <https://www.thebalance.com/nafta-definition-north-american-free-trade-agreement-3306147>,(accessed on :December 31, 2017) .

³ . زين الدين حمادي، تأثير تكتل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **Nafta** على التوزيع الجغرافي للأنشطة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص13.

⁴ . فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 176.

✓ يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تُعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن عنه لذلك بستة أشهر؛

✓ السماح بانضمام أعضاء آخرين؛

✓ العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق؛

✓ اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛

✓ تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية؛

✓ إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

3.1.5. حجم المعاملات التجارية لدول NAFTA

على مدى 23 سنة منذ إنشاء كتكتل NAFTA، حققت نجاحا كبيرا لأعضائها الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، وكندا)، فقد تضاعف حجم التجارة في إطار الميثاق إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقاً وفيما يلي عرض لحجم التجارة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): تجارة السلع فيما بين دول NAFTA (2016)

المكسيك		وم أ		كندا		الشريك	البلد
2015	1993	2015	1993	2015	1993	السنوات	
%1	%1	%77	%81			الصادرات	كندا
%6	%2	%53	%65			الواردات	
%4	%1	%64	%73			مشتركة	
%16	%9			%19	%22	الصادرات	وم أ
%13	%7			%13	%19	الواردات	
%14	%8			%15	%20	مشتركة	
		%81	%83	%3	%3	الصادرات	المكسيك
		%47	%71	%3	%2	الواردات	
		%64	%73	%4	%1	مشتركة	

Source : Jean francois, the North American Free Trade agreement, Scotiabank Economics, February 10, 2017, P3.

يُلاحظ من الجدول السابق تطور حجم تجارة السلع فيما بين الدول الأعضاء في كتكتل NAFTA خلال فترة المقارنة 2015-1993 (حجم الصادرات والواردات في المنطقة)، حيث عرفت الصادرات من -وم أ- إلى المكسيك

ارتفاعاً ملحوظاً لاسيما الصادرات منها التي بلغت سنة 2015 نسبة 15% مقارنة بسنة 1993 حيث بلغت 9% فقط، بينما عرفت انخفاضاً بين -وم أ- وكندا، مع بقائها ثابتة بين المكسيك وكندا.

وقد تم تغيير الاتفاقية، وتوصلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة بشأن صفقة تجارة منقحة يمكن أن تحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، يطلق عليه USMCA⁽¹⁾، لتصبح بذلك اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومن المتوقع أن يوقع الرئيس دونالد ترامب، ونظرائه المكسيكي والكندي على الاتفاق بحلول نهاية نوفمبر، ومن ثمة سيكون على الكونغرس الموافقة على الصفقة، التي من المرجح أن تطرح للتصويت سنة (2019).

وفيما يلي أهم التغييرات بين اتفاقية نافتا التي مضى عليها 25 سنة تقريباً (سنة 2018 بعد مجيء الرئيس الأمريكي ترامب)، والاتفاق المؤقت الجديد بين الولايات المتحدة، والمكسيك، وكندا USMCA:

✓ فتح سوق الألبان في كندا، في انتصار للولايات المتحدة، ستفتح USMCA بعض سوق منتجات الألبان في كندا للمزارعين الأمريكيين، فقد كانت القضية نقطة شائكة كبيرة بين الفريقين المتفاوضين فبموجب اتفاقية نافتا الأصلية حددت كندا كمية الحليب والجبن ومنتجات الألبان الأخرى التي يمكن أن تأتي من الولايات المتحدة إليها؛

✓ تصنيع السيارات، يتطلب الأمر أن 75% من أجزاء السيارة يجب أن يتم تصنيعها في كندا، أو المكسيك، أو الولايات المتحدة، أي أعلى بـ 12 نقطة مئوية عن رقم نافتا الأصلي؛

✓ بند الغروب (أو غروب الشمس) Sunset Clause، بحيث قام المتفاوضون بوضع بنود المعاهدة الجديدة المحدثة، ووافقوا على إبقاء الاتفاقية التجارية لمدة 16 سنة، ما لم توافق جميع الدول الثلاث على تمديدتها؛

✓ قيود سعر الصرف، والتي تهدف إلى الحفاظ على استقرار أسعار الصرف والمقصود هنا الدول خارج التكتل الجديد؛

✓ حل النزاعات، فعندما يتبين أن الدول تنتهك الاتفاقية، توجد قواعد صارمة حول كيفية مساءلة الدول⁽²⁾.

2.5. رابطة جنوب شرق آسيا ASIEN Association of South - East Asian Nations

تُعد رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) من التجارب التكاملية الرائدة في آسيا، حيث ركز الدول الأعضاء في الآسيان على زيادة دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري، والحفاظ على الأمن في المنطقة بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية المشتركة.

¹. United stats, Mexico, Canada Agreement.

². Katie Lobosco and all, **What's new in the US, Canada and Mexico trade deal?**, October 1, 2018, see : <https://edition.cnn.com/2018/10/01/politics/nafta-usmca-differences/index.html>, (accessed on October 1, 2018)

وفيما يخص الأهداف التي قامت عليها الرابطة، فإن إعلان بانكوك حدد أهداف الرابطة كما يلي⁽¹⁾:

- ✓ تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛
- ✓ تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في المنطقة عن طريق بذل الجهود المشتركة وتشجيع التعاون الجهوي بين الدول الأعضاء؛
- ✓ الحفاظ على درجة عالية من التعاون الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية؛
- ✓ تبادل المساعدات في مجال التدريب، والبحوث العلمية والمهنية والتقنية؛
- ✓ تشجيع السلام والاستقرار الإقليميين وذلك باحترام العمالة في المنطقة وتطبيق القانون في العلاقات البينية والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

1.2.5. نشأة الآسيان

في وقت مبكر من سنة 1959 اقترح رئيس الوزراء الماليزي تونكو عبد الرحمان (Tunku Abdul Rahman)، إنشاء رابطة جنوب شرق آسيا كخلف لتجمع ماڤيليندو* (Mafilindo)، إلا أن هذه الرابطة لم تدم طويلا بسبب الصراعات السياسية بين أعضائه⁽²⁾.

وقد نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي سنة 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي، وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا، وأندونيسيا، وسنغافورة، وتايلندا، والفلبين، وقد انضمت اليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمریکا وأوربا اتجاه صادرات تلك الدول⁽³⁾.

2.2.5. مفهوم الآسيان

رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) هي منظمة سياسية اقتصادية (Politico-Economic) في جنوب شرق آسيا، تأسست سنة 1976، لغرض إنشاء سوق موحدة بين الدول الأعضاء ضمن هذا التكتل التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب 600 مليون شخص أي ضعف عدد سكان الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

¹. موالدي سليم، اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2002، ص 160.

* وتعني تجمع كل من ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا وباللغة الاجنبية **Malaysia, Philippines, Indonesia**.

². ASEAN Secretariat, **ASEAN Economic Co-operation: Transition & Transformation**, Institute of Southeast Asian studies, Singapore, 1997, P3.

³. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد 06، 2009، ص82.

⁴. See : <https://www.city.ac.uk/> (accessed 08/10/2017).

3.2.5. العلاقات الخارجية للآسيان

للآسيان علاقات متعددة ومتنوعة على المستوى العالمي، فهو يهدف إلى مركزة نفسه دُوليًا، ولعل أهم العلاقات التي أقامها الآسيان مع الخارج المجموعة الأوروبية باعتبارها التجربة التكاملية النموذجية على المستوى الدولي، بالإضافة إلى كل من اليابان وكوريا الشمالية.

1.3.2.5. مع المجموعة الأوروبية: تُشكل الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى به لدى دول رابطة الآسيان، ولذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء ومنذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية، وأسفر هذا السعي على توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان والمجموعة الأوروبية في مارس 1980 وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في نوفمبر 1980، و أصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك، ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي والتكنولوجي، وفي ديسمبر 1983 تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان والمجموعة الأوروبية وذلك لتحديد المشروعات المشتركة التي يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوروبيون.

وفي أكتوبر 1985 عقد الاجتماع لوزراء الشؤون الاقتصادية للآسيان والمجموعة الأوروبية، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان وقُدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو 13% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وذلك مقابل (28%) لليابان و(17%) للولايات المتحدة، وفي سنة 1987 أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان ومع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعًا في فيفري 1990 لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لاسيما في ظل المخاوف التي طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي وكذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام والمساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق⁽¹⁾.

2.3.2.5. الآسيان واليابان: يمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية، وإقتصادية، وجغرافية كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان، والجوار الجغرافي والتشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان وهو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية الآسيانية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، والاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وفي سنة 1981 بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد سنة 1983 لكل من أندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

¹ علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، العدد الثامن، 1999، ص 34.

وفي سنة 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، وفي ماي 1991 أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان والبحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة⁽¹⁾.

3.3.2.5. الآسيان- كوريا الجنوبية: وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددًا من الأسباب والمبررات أهمها يتعلق بمشاكل مُشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا وكساد الطلب على الصادرات وتهديد الحماية العالمية، وكذلك هناك أسباب سياسية وأمنية منها سعي الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئاً قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، وهذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مُراقب في اجتماع وزراء الخارجية في يوليو 1991، وقد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقة ظلت إلى عام 1975 تتميز بأمرين:

- التنافس مع كوريا الشمالية وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمي، وأولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفًا جديدًا ابتداءً من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان وكذا زيارات مسؤولين من الآسيان لكوريا الجنوبية، وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا والآسيان في فترة الحرب الباردة يتضح (كما تشير البيانات والإحصاءات) النمو السريع في تجارة كوريا مع الآسيان حيث وصلت سنة 1980 إلى 2610 مليون دولار أمريكي وهو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المُتحقق عام 1975 والذي كان 508 مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام نفسه إلى 6.58% بزيادة أكثر من 1.5% عن عام 1975 وهذا جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

- في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سمي بـ Sectoral Dialogue Patnership الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في سنة 1991، كما نمت تجارة كوريا مع الآسيان بصورة ملحوظة من سنة 1980 إلى 1993 فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا 6.6% سنة 1980 إلى 10% عام 1993، و بالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي 6.12% على حين زادت الواردات إلى 6.17% سنويا في الفترة من 1980 إلى 1993⁽²⁾.

¹. نفسه، ص 29.

². مرجع سبق ذكره، ص 31.

4.2.5. بناء تكتل الآسيان (AEC) ASEAN Economic community

إن الوصول لأعلى مستويات التكامل الاقتصادي ليس أمراً سهلاً، غير أن رابطة جنوب شرق آسيا قد وضعت اللبنة الأساسية لدعم التكتل، ويشمل هذا التكتل منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA)، منطقة الإستثمار في الآسيان (AIA)، الاتفاق الإطاري للآسيان حول الخدمات (AFAS)، وسيتم التعرض لهذه الاتفاقيات بالتفصيل من خلال مايلي⁽¹⁾:

1.4.2.5. منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) ASEAN FREE TRADE AREA: بدأ العمل بمنطقة

التجارة الحرة مع توقيع نظام التعريفات الجمركية التفضيلية في 28 جانفي 1992، والذي يقضي بتخفيض الدول الأعضاء للتعريفات الجمركية على مجموعة واسعة من المنتجات التجارية في المنطقة من 0,00% إلى 5%، وقد امتثلت لها ستة دول من الآسيان، بالإضافة إلى بروناي (ASEAN-6)، وبالفعل خفضت فيتنام التعريفات سنة 2006، ولاوس وميانمار سنة 2010، وأصبحت 99,77% من المنتجات المدرجة في الاتفاقية بين الدول الستة تخضع لنفس التعريفات الجمركية.

2.4.2.5. منطقة الإستثمار للآسيان (AIA) ASEAN Investment Area: تم التوقيع على الاتفاقية بتاريخ 7

أكتوبر 1997، وتهدف إلى جعل الآسيان كمنطقة استثمارية تنافسية، بحيث تقوم بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الآسيان وخارجه، وتلتزم الدول الأعضاء بإزالة كل الحواجز على تدفق الاستثمارات، وتقديم امتيازات للمستثمرين في الآسيان ابتداءً من سنة 2010، ومنحها كذلك لكل المستثمرين ابتداءً من سنة 2020، كما تقوم هذه الاتفاقية بتشجيع المستثمرين الآسيان على اعتماد إستراتيجية استثمارية إقليمية وتعزيز شبكات الإنتاج الإقليمية، وتغطي الاتفاقية حالياً الصناعات التحويلية، والزراعة، والتعدين، والغابات وصيد الأسماك والخدمات المتعلقة بها.

3.4.2.5. الاتفاق الإطاري للآسيان حول الخدمات (AFAS) ASEAN FRAMEWORK AGREEMENT ON SERVICES

تم التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالخدمات في 15 ديسمبر 1995، تهدف لتعزيز التعاون في قطاع الخدمات فيما بين الدول الأعضاء، من خلال إزالة كل القيود التجارية في المنطقة وتيسير التدفق الحر للخدمات بحلول سنة 2015، وتختلف هذه الاتفاقية عن الإتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو بعبارة أخرى "تم تصميم AFAS ليكون لنا"، ويغطي نظام أفا أس AFAS سبعة قطاعات رئيسية وهي:

-النقل الجوي؛

-خدمات الأعمال؛

-البناء؛

-الخدمات المالية؛

¹ . ASEAN Secretariat, op-cit, P 5-7.

-النقل البحري؛

-الاتصالات والسياحة.

وقد أبرمت دول الآسيان خمس حُزم من الالتزامات لكل بلد مقابل الدول الأخرى في الرابطة ويعد ASEAN-

X الآلية التي يتم من خلالها الإسراع بعملية التنفيذ.

5.2.5. قدرة الآسيان على مواجهة الصدمات الخارجية

مُنذ إنشاء الآسيان والعالم عُرضة للأزمات المالية، التي حتما ستؤثر على التكتل، فالكوارث الطبيعية، والأزمات المالية والاقتصادية، وتغيرات أسعار الغذاء أثرت على الاقتصاديات الآسيوية في النصف الأخير من هذا القرن، ولمزيد من التوضيح ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): مدى تأثير الآسيان بالأزمات الاقتصادية

الأزمات	الانخفاض في GDP			مدة التأثير		
	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى
1991 فقاعة الأصول اليابانية	4-	0,8-	13,2-	4	2	7
1998/1997 الأزمة المالية الآسيوية	12,9-	3,1-	27,8-	6	3	9
2001 فقاعة الدوت كوم	7,1-	0,8-	14,5-	6	3	8
2009/2008 الأزمة المالية العالمية	10,7-	4,2-	17,5-	6	5	9
2011/2010 أزمة الديون السيادية الأوروبية.	8,1-	0,8-	15,9-	8	5	11

Source : Asian Development Bank, Asian Economic Integration Report, Drives Foreign Direct Investment in Asia and the Pacific?, Enomic Integration Report 2016, Philippines, 2016, P4.

يُشير الجدول أعلاه إلى قدرة الآسيان على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية، بحيث يبين الجدول مدى تأثير الآسيان بالأزمات، وتعد الأزمة المالية الآسيوية من أكثر الأزمات حدة، فقد بلغ الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ -27,8%، بفترة زمنية قدرت بثلاثة رباعيات كحد أدنى وتسعة كحد أقصى، وتأتي في المرتبة الثانية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهون العقارية) حيث قُدر الانخفاض في PIB بنسبة 17,5% كحد أعلى لفترة زمنية قدرت بستة رباعيات في المتوسط، وفي المرتبة الثالثة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي اندلعت سنة 2011، مما أدى إلى تراجع PIB* إلى -15,9% كحد أعلى لفترة زمنية قدرت بخمس رباعيات في المتوسط، بينما قُدر التراجع في PIB إلى -14,5% سنة 2001 بسبب فقاعة الدوت كوم بثمانية أرباع في المتوسط، وفي الأخير فقاعة الأصول اليابانية التي انخفض بسببها الناتج المحلي الإجمالي إلى -13,2% كحد أقصى، ولفترة زمنية تقدر بأربعة رباعيات في المتوسط، وسبعة كحد أقصى.

* الناتج المحلي الإجمالي، Produit intérieur brut.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الأزمات الداخلية (الأزمات من داخل الآسيان)، تكون أكثر حدة من الأزمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية، وهو ما يبين قدرة التكامل على التخفيف من حدة الأزمات المالية التي تصيبه والخروج منها في وقت سريع نسبياً.

6.2.5. الفرص والتحديات التي تواجه الآسيان

لكل تكتل مجموعة من التحديات التي تواجهه قبل وبعد انشائه، وتشكيلة من الفرص المنتظرة لقاء التكامل والتشارك في الشؤون الاقتصادية والسياسية والتي تتمثل في⁽¹⁾:

أولاً: الفرص: يُوفر تكامل الآسيان العديد من الفرص، فعلى سبيل المثال يُعد التكامل الاقتصادي فرصة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة وزيادة القدرة التنافسية للآسيان ضمن الإقتصاد العالمي، وتحسين مستويات معيشة سُكان الآسيان عن طريق تخفيض نسبة الفقر.

تتوقع الدول الأعضاء في الآسيان تحقيق تعاون اقتصادي أكبر في مجالات السياسات المالية، والتجارية، ورأس المال البشري، كما سيعمل تكامل دول الآسيان على ترقية نوعية السلع والخدمات وجلب الاستثمار، والعمالة وتعبئة رأس المال، ويمكن أن تصبح منطقة الآسيان اتحاداً اقتصادياً عالي التنافس يعمل كسوق منفرد، وتعزز الآسيان تحسين الاستخدام الزراعي والصناعي الإقليمي، إلى جانب توسيع التجارة وتحسين النقل والبنية التحتية.

وقد أدى التوسع في قوة العمل والإنتاجية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الآسيان، وتعد الآسيان ثالث أكبر قوة عمل في العالم، بعد كلٍ من الصين والهند، ومن المتوقع أن تحتل منطقة الآسيان المرتبة الرابعة كأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2050.

ثانياً: التحديات: يتوفر الآسيان على أنماط متنوعة من التنمية الاقتصادية وتصنف غالبية دول رابطة دول جنوب شرق آسيا على أنها بلدان منخفضة الدخل في المتوسط، ويمكن أن تصبح الفجوة الحالية متفاوتة في الدخل بين بعض بلدان الرابطة أكثر اتساعاً بعد تكامل مؤسسة AEC.

بعض دول الآسيان لديها معدلات تضخم عالية وقد يؤدي إلى تشوه القدرة الشرائية عبر البلدان الأعضاء في الآسيان، مما يمنح بعض البلدان القدرة على شراء المزيد من السلع من بلد عضو آخر، أيضاً يمكن أن يؤدي التضخم إلى اختلاف في حجم الاستثمار الذي يؤدي التي تطوير قطاعات اقتصادية على حساب قطاعات أخرى، وزيادة الهجرة إلى البلدان الأعضاء الأكثر ازدهاراً من الناحية الاقتصادية، إن العديد من اقتصادات الآسيان تمر حالياً بمراحل مختلفة من التطور، مع وجود اختلافات كبيرة بين الاقتصادات عالية الادخار، مثل بروناي، وماليزيا، وسنغافورة، والاقتصادات منخفضة الادخار مثل كمبوديا ولاوس والفلبين.

¹. Byron Ramirez and Anchalee Pooittiwong, **ASEAN Economic Integration: Opportunities and Challenges that Lie Ahead**, 2016, See : <https://intpolicydigest.org/>, (accessed on : January 6, 2016).

هناك أيضا درجة عالية من التنوع السياسي والاجتماعي (الثقافي) بين بلدان رابطة دول الرابطة مما يجعل الاندماج الاقتصادي أمرا صعبًا.

لدى الدول الأعضاء في الآسيان مستويات متباينة من تطوير سوق المال والأنظمة المالية، لا تملك بعض الدول الأعضاء في الآسيان التنظيم المناسب للبنية المالية، والبنية التحتية اللازمة لعملية تكامل سلسلة، يمكن أن تكون هناك تحديات مرتبطة بتطوير أسواق رأس المال، وتحرير الخدمات المالية، وتحرير حسابات رأس المال، والتعاون في مجال العملات في الآسيان.

كما ستحمل الآسيان التكاليف المرتبطة بالتعزيز المؤسسي، والتكاليف المتعلقة بمراقبة وتقييم الأنظمة الإقليمية ضمن الإطار الاقتصادي، والتكاليف المتعلقة بتطوير وإدارة الأنظمة الإقليمية اللازمة لتحقيق تكامل اقتصادي فعال.

3.5.3. منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ Asia Pacific Economic Cooperation APEC

يُعد الأبيك من أبرز التجارب التكاملية في منطقة المحيط الهادئ، يضم مجموعة من الدول المتفاوتة في الأداء الاقتصادي إلا أنها استطاعت تحقيق مكاسب اقتصادية على المستوى العالمي وسيتم من خلال ما يلي التطرق لكل المفاهيم المتعلقة به وأعضائه وغيرها.

1.3.5. نشأة الأبيك

يصف الصحفي الياباني يوشي فوناباشي السياق التاريخي الذي يبرر ظهور الأبيك إلى:

«APEC was born out of fear—fear of a unilateralist or isolationist America, fear of balkanization of the world into competing economic blocs, and fear of the potential death of the GATT centered world trading system»

والتي تعني "وُلد الأبيك من الخوف-الخوف من أمريكا الأحادية والإنعزالية، والخوف من بَلْقنة العالم في الكتل الاقتصادية المتنافسة، والخوف من النهاية المحتملة لنظام التجارة العالمي الذي يركز على الغات⁽¹⁾ GATT⁽²⁾".

ويشير إلى ثلاثة أحداث رئيسية أدت إلى ظهور الأبيك من ثمانينات القرن الماضي وهي:

-أولاً انتهاء الحرب الباردة والانقسامات الإيديولوجية في آسيا؛

-ثانياً ظهور ظاهرة العولمة؛

-ثالثاً ظهور موجة جديدة من الإقليمية (الجهوية) في العالم.

¹ . Kihwan Na, Nathalie Lachance, Éric Boulanger, **Historique, structures et fonctionnement de l'APEC**, Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques, Groupe de recherche en économie et sécurité – GRES, Vol. 3, N°. 3, Canada, Mai 2001, P 13-15.

² الغات « GAAT »: تعد الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارية انعكاس لإهتمامات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تخفيض الحواجز الجمركية، وبناء قواعد بشأن عدم التمييز، والممارسات التجارية الغير عادلة. أنظر ذلك في:

- Autar Krichen koul, **Guide to the WTO and GATT economics, Law and Politics**, Springer, Vol 1, Singapore, 2018, P 8.

وفيما يلي شرح لكل من هذه الأحداث:

أولاً: نهاية الحرب الباردة: عرفت العلاقات الدولية تغيراً كبيراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تغيرات كبيرة مع نهاية الحرب الباردة، فقد أصبحت -وم أ- تفضل القضايا الاقتصادية عن القضايا الإستراتيجية، في علاقاتها مع بقية دول العالم، فكان هناك الخوف من الانفرادية والانعزالية الأمريكية، كما تظهر سنوات التسعينيات، فقد قررت -وم أ- فرض نظام دولي جديد يقوم على التعددية الاقتصادية المتأصلة في إستراتيجيتها المتمثلة في توسيع مجتمع اقتصاديات السوق غير أن الآبيك أصبح سنة 1989 أداة لمواجهة إمكانية انعزالية أمريكا أو اتخاذ قرارات من جانب واحد من خلال قوتهم، أو من خلال فرض جدول أعمالهم على بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

ثانياً: العولمة: مع تسجيل زيادة معتبرة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعمليات الاندماج، والشراء عبر الحدود، وتدفقات رؤوس الأموال من بلد لآخر، جلبت العولمة معها منذ منتصف الثمانينات وتيرة مرتفعة لإدماج الاقتصاديات الوطنية من خلال إدخال تكنولوجيا جديدة، مما يسّر نشر المعلومات وزيادة قدرة الشركات متعددة الجنسيات على إدارة أنشطتها الصناعية والتجارية والمالية.

ثالثاً: الإقليمية: إن العولمة والإقليمية ظاهرتان لا يمكن فصلهما، فالإقليمية تؤدي إلى خلق كتل اقتصادية تميزية، وفي هذه الحالة لا يمكن لتعددية أن تعمل، ومن جهة أخرى أن تساهم في التعددية بتركيزها على تحرير التجارة، واحترامها للدولة الأكثر رعاية، ومبدأ عدم التمييز، وسيكون للتعددية والإقليمية هدف واحد، وفي هذا السياق فإن إنشاء الآبيك ينبغي القيام به من خلال الانفتاح الإقليمي، وبهذا يمكن القول أن الإقليمية ساهمت مباشرة في التعددية وبناء نظام إقتصادي دولي جديد.

ويعود تاريخ بداية التعاون بين دول آسيا الباسيفيكية إلى سنتي 1967-1968 في خمسة دول⁽¹⁾، وقد مرّ إنشاء الآبيك بثلاثة مراحل رئيسية تتمثل في⁽²⁾:

✓ **المرحلة الأولى (1960-1967):** تميزت هذه المرحلة بإنشاء مؤسسة تنمية منطقة التجارة الحرة للمحيط الهادئ (PAFTAD*)، وهي مؤسسة خاصة ذات بنية مرنة، يأتي المشاركون في المؤتمر من مراكز البحوث الأكاديمية المتخصصة وتتم اجتماعاتها بشكل غير رسمي، وتساهم PAFTAD في جمع أصحاب المصالح الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، غير أن عمل هذه المؤسسة يقتصر على المجال الفكري، بحيث يقوم بتطوير الأفكار والمفاهيم من خلال البحوث التحريية حول التبادلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي.

¹ . Ippei Yamazawa, **APEC: New agenda in its third Decade**, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2012, P 08.

² . Nathalie Lachance, **L'APEC : La coopération économique en Asie-Pacifique**, Centre Études internationales et mondialisation, Université du Québec à Montréal, Canada, Mai 2001, PP 4-5.

* Pacific Free Trade Area.

✓ **المرحلة الثانية (1967-1977):** تم في هذه المرحلة إنشاء المجلس الاقتصادي لحوض الباسيفيكي (**PBEC)، بمبادرة من رجال الأعمال الأستراليين واليابانيين، الهدف من المجلس هو جمع رجال الأعمال ومناقشة القضايا التي تمهم، ويشمل الآن أكثر من 1000 مؤسسة تعمل على تحسين المناخ الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

○ **المرحلة الثالثة (ابتداء من 1980):** تُوجت هذه المرحلة بإنشاء مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ (**PECC) الذي أنشأ سنة 1980، لتعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال التعاون تنسيق السياسات، وكان المجلس يهتم بالقضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، والعلمية، والبيئية والتكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية، والتجارة، وتطوير قطاع النقل والمواصلات.

ويتميز مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ بالطابع الخاص، ويتكون من رجال الأعمال، والمسؤولين الكبار بصفتهم الشخصية، ويضم 20 عضواً.

2.3.5. أعضاء الأبيك

يضم الأبيك 21 عضواً ضمن التكتل، وتستخدم كلمة "Economies" لوصف اقتصاديات الدول الأعضاء، لأنه آلية تعاونية تمس القضايا التجارية والاقتصادية، والجدول التالي يوضح الدول الأعضاء في الأبيك وتاريخ الانضمام:

جدول رقم (1-4): الدول الأعضاء في منتدى الأبيك

الدولة	استراليا	بروناي دار السلام	كندا	الشيلى	الصين	هونغ كونغ	وم أ
تاريخ الانضمام	7-6 نوفمبر 1989	7-6 نوفمبر 1989	7-6 نوفمبر 1989	12-11 نوفمبر 1994	14-12 نوفمبر 1991	14-12 نوفمبر 1991	7-6 نوفمبر 1989
الدولة	بابوا غينيا الجديدة	البيرو	الفلبين	روسيا	سنغافورة	تايبه الصينية	تايلندا
تاريخ الانضمام	19-17 نوفمبر 1993	15-14 نوفمبر 1998	7-6 نوفمبر 1989	15-14 نوفمبر 1998	7-6 نوفمبر 1989	14-12 نوفمبر 1991	7-6 نوفمبر 1989
الدولة	اليابان	كوريا	ماليزيا	الفيتنام	اندونيسيا	المكسيك	نوزيلندا
تاريخ الانضمام	7-6 نوفمبر 1989	7-6 نوفمبر 1989	7-6 نوفمبر 1989	15-14 نوفمبر 1998	7-6 نوفمبر 1989	19-17 نوفمبر 1993	7-6 نوفمبر 1989

Source : APEC.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن اغلب الدول انضمت للأبيك خلال الفترة 1989 إلى غاية 1998، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المؤسسة لهذا المنتدى، إلى جانب كندا وماليزيا واليابان وغيرها من الدول، وكان آخر إنضمام للأبيك لكل من الفيتنام، والبيرو، وروسيا وذلك بتاريخ 14 و15 نوفمبر 1998.

** Le Pacific Basin Economic Council.

*** Le Pacific Economic Cooperation Council.

4.5. التعاون الاقتصادي لدول البريكس BRICS

يُعد البريكس كتلة جديد ظهر على خريطة الاقتصاد العالمية، بين مجموعة من الدول تتصف بأنها من خمسة قارات وذات ثقل اقتصادي على المستوى العالمي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى ظروف نشأة البريكس وبعض المعطيات الاقتصادية المتعلقة به.

1.4.5. نشأة البريكس BRICS

ظهرت قوة هذا التكتل العالمي في الأزمة السورية حين بدأت موسكو وبكين في تعطيل مجلس الأمن أمام الاستخدام الأمريكي بواسطة استعمال الفيتو منذ 4 أكتوبر 2011، ثم تكرر هذا الأمر مرتين، وهو مؤشر على هيكلية الإستراتيجية الروسية، في ظل وجود فلاديمير بوتين⁽¹⁾.

اختصار بريكس أصبح مرادفاً للتحوّل في السلطة في القرن الواحد والعشرين، ومع ذلك على الرغم من بروزها على نطاق واسع في التعليق الأكاديمي والشعبي على الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي، فإن طبيعة البريكس ليست مفهومة جيداً⁽²⁾.

ففي خضم الحاجة والتعاون والتكامل ظهرت تكتلات أخرى سيكون لها أثر مباشر في الاقتصاد العالمي، نذكر منها مجموعة البريكس التي بدأت المفاوضات لتشكيلها سنة 2006، وأعضاؤها (مؤسسوها): البرازيل، وروسيا، والهند، والصين تحت اسم بريك BRIC، وعقدت أول مؤتمر قمة لها سنة 2009، ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة عام 2010 ليصبح اسمها بريكس BRICS.

تاريخياً استخدم جيم أونيل Jim O'neill رئيس غولدمان ساكس تسمية بريكس لأول مرة، إذ كتب في تقرير البنك "العالم يحتاج في بنائه إلى مزيد من بريكس (الطوب) لتحقيق النمو الاقتصادي"⁽³⁾ (Building Better Global Economic BRIC's)، وأعضاء المجموعة من الدول النامية الصناعية ذات الامكانيات الاقتصادية الكبيرة والصاعدة، وتوجد محاولات لانضمام دول أخرى إلى هذه المجموعة مثل ماليزيا، وسنغافورة واليابان ومصر، وتميزت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنمو السريع لاقتصادات البلدان المتطورة، التي حفزت تنمية الاقتصاد العالمي من جهتها، وبين البلدان ذات الاقتصاد المتطور التي شهدت "بريكس" نمواً اقتصادياً غير مسبوق أتاح للمجموعة أن تشغل موقعا قيادياً في العالم، وفي هذا الصدد يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان "بريكس" في التطور اللاحق لإدارة مجريات المسارات العالمية⁽⁴⁾.

¹. محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً، دار العبيكان للنشر، مصر، 2016، ص 326.

². Andrew F. Cooper, **The BRICS: A Very Short Introduction**, Oxford University Press, United Kingdom, 2016, P 1.

³. Marek Rewizorski, **The European Union and the BRICS: Complex Relations in the Era of Global Governance**, Springer, Switzerland, 2015, p 15.

⁴. عبد القادر ورسمه غالب، مجموعة "بريكس" ومكانتها في البنية الدولية، مجلة افاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 26، 2015، ص 29.

2.4.5. مفهوم البريكس

هُوَ اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين وجنوب افريقيا (بدأت المجموعة بالدول الأربعة الأولى ثم انضمت إليها جنوب افريقيا)، وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في "بيكاتيرينبرج" بروسيا سنة 2009، وانضمت جنوب إفريقيا الى المجموعة سنة 2010، فأصبحت تسمى بريكس BRICS، بدلاً من بريك BRIC سابقاً، ويعيش على أراضي البريكس نحو 43% من سكان العالم وتشكل اقتصاديات الدول الخمس نحو 20% من الناتج المحلي العالمي⁽¹⁾.

3.4.5. أهداف البريكس

يُمكن أن تؤثر القمة التأسيسية المعقدة بين الدول الخمس إلى تبلور معالم نظام عالمي قد يكون أكثر تعددية وأقل أحادية تجد فيه هذه الدول موطئ قدم لطموحاتها بعيد عن السيطرة الأمريكية على مقدرات النظام الدولي وفاعليته، لتحديد مجموعة البريكس خلال تلك القمة التأسيسية ثلاث أهداف مرحلية تسعى لانجازها في المرحلة الراهنة تتعلق جميعها بالاقتصاد الدولي الذي يُعد العنصر الحيوي في مؤشرات القوة، وتلخص هذه الأهداف في الحد من هيمنة الدولار على الأسواق العالمية وإنهاء اعتماده كعملة مرجعية وحيدة مع الذهب في المعاملات الدولية، إلى جانب ادماج العملتين الروسية والصينية-الروبل واليوان- في سلة العملات المرجعية لصندوق النقد الدولي، وإيجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية، وإدخال إصلاح على النظام النقدي العالمي يضع حدًا لسيطرة مراكز القرار الحالية بما يمنح دوراً متنامياً للقوى الخمس الصاعدة، وينقل مفاتيح القرار الاقتصادي الدول نحوها، لذا فإن هذه الأهداف المطروحة كان الهدف منها تجريد وانتزاع آليات السيطرة الأمريكية الاقتصادية، ومن ثمة إنهاء سيطرتها تدريجياً⁽²⁾.

4.4.5. مزايا مجموعة البريكس ودولها الخمس

تلعب دول البريكس: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، دوراً مهماً وامتيازاً على الساحة الدولية، والسبب ليس كبير مساحتها وعدد سكانها فقط، وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي، والتعاون التجاري، والسياسة العالمية⁽³⁾:

✓ تشكل مساحة دول بريكس 30% من اليابسة في الكرة الأرضية؛

✓ تضم 40% من مجموع سكان العالم؛

✓ يصل حجم الناتج الاقتصادي لدول بريكس ما يقرب من 18% من الناتج الاقتصادي في العالم؛

¹ محمد عبد العاطي، بريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 4، مصر، أبريل 2013، ص 1.

² عادل نجيل البديوي، الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 411.

³ عبد القادر ورشمه غالب، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- ✓ يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى 15% من حجم التجارة الخارجية العالمية، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم؛
- ✓ يُعد اقتصاد الصين ثاني أكبر الاقتصادات في العالم مع معدل نمو سنوي قدره 10% على مدى السنوات الثلاثين الماضية؛
- ✓ الصين أكبر مصدر، وثاني أكبر المستوردين في العالم؛
- ✓ يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصادات في العالم؛
- ✓ يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضاً؛
- ✓ تملك الهند سوقاً إستهلاكية كبيرة، وهي واحدة من أهم الدول المصدرة؛
- ✓ تمثل جنوب إفريقيا، بصفقتها أكبر الاقتصادات في الإتحاد الإفريقي، واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم؛
- ✓ تبني الصين والهند خططاً اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به؛
- ✓ وقع قادة دول مجموعة "بريكس" قانون إتفاقية إنشاء بنك جديد للتنمية للمجموعة، وكانو قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال يبلغ 100 مليار دولار عام 2014، وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية.

5.4.5. إقتصاد دول البريكس

- تلقى مجموعة البريكس دعماً كبيراً من العديد من بلدان العالم التي تضررت مصالحها جراء الأزمة المالية، وتكبدت خسائر جسيمة منذ إختيار بنك "ليمان براذرز" سنة 2008، الذي شكل بداية الأزمة، وما تلاه من تداعيات مالية خطيرة، أبرزها منطقة اليورو، التي مثلت الأزمة القبرصية آخر فصولها، وجرى الاستحواذ بسببها على أموال المودعين في البنوك القبرصية بلا سند قانوني، وبقرار من الاتحاد الأوروبي وبنكه المركزي، وصندوق النقد الدولي.
- وضمن هذه التوجهات المهمة لمجموعة "بريكس" جاء قرارها في قمتها الرابعة بتأسيس بنك للتمويل والتنمية برأسمال يبلغ 100 مليار دولار، ويعد دور بنك "بريكس" ماثلاً للدور الذي يقوم به البنك وصندوق النقد الدوليين إذ أشار وزير المالية الهندي شيدامبارام إلى أن "بنك بريكس" يهدف إلى إكمال المؤسسات المالية التي يهيمن عليها الغرب"، ويُشار إلى أن التجارة البينية بين بلدان البريكس زادت بنسبة كبيرة بلغت 28%.
- وفي خطوة جريئة أخرى قررت بلدان "بريكس" اعتماد عملائها الوطنية في التبادل التجاري فيما بينها، بدلاً من المرور عبر الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي، مما سيعزز مكانة عملائها الوطنية في أسواق المال العالمية ويحقق لها

الكثير من المكاسب والاستقرار المالي والنقدي الذي تحتاج إليه للتحكم في العديد من المؤشرات النقدية المتقلبة في أسواق المال الدولية⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح بعض مؤشرات دول البريكس سنة 2016:

جدول رقم (1-5): مؤشرات دول البريكس سنة 2016

الاستثمار الاجنبي المباشر FDI (مليار دولار)	الصادرات نسبة من GDP	الناتج المحلي الاجمالي	الكثافة السكانية		
			الرتبة	العدد	
174.75	19.65	11.191 ترليون دولار	01	1.38 مليار	الصين
44.459	19.31	52.274 ترليون دولار	02	1.33 مليار	الهند
78.248	12.49	1.794 ترليون دولار	05	207 مليون	البرازيل
32.539	26.04	1.285 ترليون دولار	09	146 مليون	روسيا الفدرالية
2.215	30.7	295.763 مليار دولار	25	55 مليون	جنوب افريقيا

Source : various :

- <https://www.franceinter.fr/monde/pays-emergents-brics-sommet-annuel>.

- World Bank Data.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن دول البريكس تشكل ما نسبته 42% من إجمالي الكثافة السكانية في العالم بما يفوق 3 مليار نسمة، مُحتملة بذلك لصين مركز الصدارة عالميًا بما يفوق 1.38 مليار نسمة تليها الهند بـ 1.33 مليار نسمة.

مع الناتج المحلي الإجمالي المشترك البالغ 15 ترليون دولار، تمثل بلدان بريكس نسبة 19.3% من إجمالي الناتج العالمي، 25.7% من مساحة الأرض في العالم، وقد ساهمت بأكثر من 50% في النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات العشر الماضية. نمت التجارة البينية (Intra-Brics) ما بين دول البريكس من 567 مليار دولار في سنة 2010 إلى 744 مليار دولار في سنة 2017، وبالمثل نمت تجارة جنوب إفريقيا-بريك من 28 مليار دولار إلى 35 مليار دولار خلال نفس الفترة⁽²⁾.

5.5. مجلس التعاون الخليجي -GCC- Gulf Cooperation Council

يُعد مجلس التعاون الخليجي أبرز تجربة تكاملية عربية، فقد استطاع تحقيق مكاسب مهمة من خلال بلوغه مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، وسنحاول التطرق لأهم مراحل بناء المجلس، وأبرز المحطات التاريخية التي مر بها، وأهم التطورات فيه.

¹ محمد العسومي، مجموعة "بريكس" نموذجًا للتغيرات الدولية، مجلة افاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 19، سبتمبر 2013، ص ص 66-67.

² Rob Davies, **Importance of the BRICS trade and investment agenda**, iol, July 6, 2018, see ; <https://www.iol.co.za>, (accessed on September 11, 2018).

1.5.5. ظروف نشأة مجلس التعاون الخليجي

تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council بموجب اتفاقية أبرمت في 25 ماي 1981 الرياض بالمملكة العربية السعودية بين كل من البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، في ضوء العلاقات الخاصة والقرب الجغرافي والانظمة السياسية المماثلة القائمة على المعتقدات الاسلامية والمصير المشترك والأهداف المشتركة، وتتجاوز مساحته 2672700 كلم².

تبلورت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي بشكل نهائي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف والذي حضره بطبيعة الحال الدول الست وهي الإمارات، والبحرين، والسعودية، وقطر، وسلطنة عمان، والكويت، وفي 4 فيفري 1981 بالرياض قام وزراء الخارجية للدول الأعضاء بالتوقيع على وثيقة قيام مجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والتي أكدت على ضرورة تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بين الدول الست الأعضاء في مختلف المجالات، وذلك لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة، وتشابه أنظمتها، ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري وأوضح بيان التأسيس على أن إنشاء مجلس التعاون الخليجي يتمشى مع ميثاق جامعة الدول العربية والجهود الرامية الى تدعيم التكامل بين الدول العربية⁽¹⁾.

2.5.5. أهداف تكوين مجلس التعاون الخليجي

من بين الأهداف الأساسية التي يسعى المجلس إلى تحقيقها مايلي⁽²⁾:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والاعلامية والتشريعية والادارية؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة؛
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.

3.5.5. الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي ولعل أهم هذه الأسباب نذكر:

¹. علي شفي، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص110.

². عباس بلغاطمي، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، الشلف، الجزائر، 2005، ص 2.

1.3.5.5. أسباب اقتصادية: أحد أهم هذه الاسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد طالب الآخرون المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجتهم، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى استنزاف ليس نفطها فقط، وإنما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني، وهذه التغيرات أدت الى الترابط العضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه إلى إنشاء مجلس يجمعها معاً⁽¹⁾.

2.3.5.5. أسباب سياسية: تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين، الأول خاص بايران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاماً طموحاً توسعياً مُصدراً لأيدولوجية خطيرة على حفز الشعور الثوري وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها، إلى جانب الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980 سبباً آخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي⁽²⁾.

3.3.5.5. أسباب إستراتيجية وأمنية: وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الاقليمي الفرعي إمعاناً منها بضرورة اتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين⁽³⁾.

4.5.5. أجهزة مجلس التعاون الخليجي

تتمثل أجهزة مجلس التعاون الخليجي في⁽⁴⁾:

1.4.5.5. المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وراثته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر، وفي قمة أبوظبي لسنة 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، ويتكون من:

¹. بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي، أدرار، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2005، ص 127.

². عبد المحسن لافي الشوري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، 2012، ص 46.

³. بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 126، 127.

⁴. عبد المحسن لافي الشوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

- الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثين عضواً على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

- هيئة تسوية المنازعات: تتبّع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف في النظام الأساسي.

2.4.5.5. المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس إجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء وتشمل إختصاصات المجلس الوزاري، ومن بين أمور أخرى إقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ومُحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يُرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته، كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله، ومماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي .

3.4.5.5. الأمانة العامة: تتلخص إختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون والتنسيق والتكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير لإجتماعات وإعداد جداول أعمال إجتماعات المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014، فإن

الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي⁽¹⁾ :

✓ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة؛

✓ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛

¹. الموقع الإلكتروني لمجلس التعاون الخليجي :

✓ أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الانسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعيّنين، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد؛

✓ خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعيّنين، ويُعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد؛

✓ خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، والتنسيق والمتابعة، والتخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، والإعلام والتواصل الاستراتيجي، والشؤون المالية والإدارية، وشؤون المعلومات، والمراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام .

5.5.5. المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تُدرج الجدول التالي الذي يوضح المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم (1-6): المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2016

إجمالي التجارة الخارجية "مليار دولار"	نصيب الفرد من الناتج المحلي "الف دولار"	الناتج المحلي "مليار دولار"	عدد السكان "مليون نسمة"	المساحة "الف كم مربع"
344,40	37,20	348,40	9,10	71,02
27,50	22,40	31,13	1,42	0,77
323,10	20,60	646,70	31,60	2000,00
50,40	14,98	66,30	4,43	309,50
89,40	59,33	152,50	2,60	11,60
76,80	28,98	114,00	4,10	17,82
911,60	//	1359,03	53,25	2410,71

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:

<http://www.gcc-sg.org/ar-a/AboutGCC/MemberStates/pages/Home.aspx> , (consulté le 25/07/2018)

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن المملكة العربية السعودية أكبر دول المجلس مساحة، بحيث تقدر المساحة الاجمالية لدول المجلس بـ 2410.74 الف كلم²، وبلغ تعداد سكان المجلس ما يقارب 53.25 مليون نسمة، محتلة بذلك السعودية المرتبة الأولى بـ 31.6 مليون نسمة، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 59.33 ألف دولار في دولة قطر وذلك كأعلى نصيب، في حين بلغ إجمالي التجارة 911.6 مليار دولار محتلة السعودية مرة اخرى المرتبة الاولى باعتبارها أكبر الدول المصدرة للنفط.

6.5. الاتحاد الأوروبي European Union EU

يُعد الاتحاد الأوروبي تجربة تكاملية رائدة على المستوى العالمي فقد استطاعت اكتساب مكانة مميزة ضمن التكتلات الموجودة، وتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية واجتماعية الأمر الذي مكنها من احتلال مركز الصدارة وسيتم التطرق من خلال هذا العنصر إلى كل المفاهيم المتعلقة به.

1.6.5. الجذور النظرية والفكرية للوحدة الأوروبية

يُعد مشروع الوحدة الأوروبية مشروعاً فكرياً قد تبلور في أذهان المفكرين والحكماء والفلاسفة والفقهاء ورجال القانون والمصلحين الاجتماعيين، وذلك قبل أن يتم تحويله إلى مشروع سياسي تدعمه وتساهم في قيام مؤسساته ورؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول الأوروبية وبالتالي فقد تبلور هذا المشروع تدريجياً.

فكرة المشروع الخاص بالوحدة الأوروبية تعود إلى أواخر القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر ميلادي، عندما كانت العقيدة الدينية الخاصة بالتعاليم المسيحية باعتبارها الرابط الوحيد الذي يجمع بين الشعوب التي تنتمي إلى أصول عرقية وتاريخية وثقافية وشديدة الاختلاف والتباين، وبمعنى آخر فإن الهدف كان دينياً بحثاً في بداية الأمر، وذلك لأن الإدراك قد كان آنذاك يتزايد حول وجود تحدٍ أو تهديد حقيقي يمثله الشرق الإسلامي وبالتالي فقد كان الباعث الكبير لهذا المشروع الفكري الوجودي الأوروبي دينياً وهو: تقوية الغرب المسيحي "المؤمن" في مواجهة الشرق "الكافر"⁽¹⁾.

2.6.5. نشأة الاتحاد الأوروبي

لقد نشأ الاتحاد الأوروبي الحديث على أساس اعتبارات سياسية، والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الأوروبية، وهما (Robert schumann, Jean monnet) اللذان كانا يعتقدان أن التكامل الاقتصادي بين فرنسا وألمانيا كان يُمكن عن طريق إنشاء سوق مشتركة حقيقية في الفحم والحديد والصلب، مما يشكل الدعامة لبناء مصالح اقتصادية مشتركة والتصدي للعداوة التاريخية وإبطال الحروب بين هاتين الدولتين، ولقد نشأ التحالف التجاري الأوروبي بين ست دول بإخضاع صناعتي الفحم والحديد، والتي أنشأت سنة 1951، ولقد استهدفت المرحلة الأولى من التكتل الأوروبي بناء المصالح الاقتصادية للحيلولة دون أن تستخدم أي من الدول الأوروبية الأعضاء في هذا التكتل مواردها الطبيعية مثل الفحم والحديد لأغراض التصنيع العسكري وغيرها، ولهذا السلطة صلاحيات فرض حصص للإنتاج وتحديد الأسعار الدنيا والأسعار العليا وتعزيز القوانين الوطنية للمنافسة الحرة، ومنذ ذلك الوقت توصل الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء سوق أوربية موحدة في سنة 1992⁽²⁾، والجدول التالي يُوضح أهم المحطات التاريخية لإنشاء الاتحاد الأوروبي:

¹ مغلد عبيد المبيضين، الإتحاد الأوربي كظاهرة اقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 66،65.

² جمال الدين رزقي، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة، دراسات اقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، 2011، ص 3.

التاريخ	الحدث
1951	معاهدة باريس: تم تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، من قبل (أوروبا 6) وهي: ألمانيا +فرنسا + إيطاليا + بلجيكا + هولندا + لوكسمبورغ.
1957	معاهدة روما: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية+الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية من قبل أوروبا 6 .
1967	دمج الجماعات الثلاث في الجماعة الأوروبية (European Community).
1968	دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ، وتم إلغاء الجمارك المتبقية على التجارة البينية لدول الجماعة، وإحلال التعريفات الخارجية الموحدة محل التعريفات الجمركية الوطنية.
1973	إنضمام بريطانيا+آيرلندا+دانمارك إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 9 .
1979	تم تأسيس النظام النقدي الأوروبي (EMS) بناء على مبادرة ألمانية فرنسية، وإجراء أول إنتخابات لأعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر.
1981	إنضمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 10 .
1985	وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول البنيولوكس على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية.
1986	إنضمام إسبانيا+البرتغال إلى الجماعة الأوروبية وتأسيس أوروبا 12 .
1990	بداية المرحلة الأولى للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU، وتحرير حركة رؤوس الأموال، المزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية وسياسات العملة في الدول الأعضاء.
1993	دخول اتفاقية الاتحاد الأوروبي (اتفاقية ماستريخت) حيز التنفيذ
1994	بداية المرحلة الثانية على طريق الاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU تأسيس بيت العملة الأوروبي ومقره فرانكفورت بوصفه الخطوة التمهيدية لتأسيس البنك الأوروبي المركزي.
1995	انضمام فنلندا والسويد والنمسا للاتحاد الأوروبي (أوروبا 15) .
1997	توقيع "اتفاقية أمستردام" والتي تنص على مزيد من الإصلاح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي من خلال تعاون أكبر في مجالات القضاء والسياسة الداخلية والسياسة الأمنية والخارجية المشتركة.
1998	بداية مفاوضات مع المجر، وبولندا، وأستونيا، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا وقبرص.
1999	بداية المرحلة الثالثة للاتحاد الاقتصادي والنقدي WWU، دخول اتفاقية أمستردام حيز التنفيذ؛ تعيين خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة؛ انتخابات البرلمان الأوروبي في جميع الدول الأعضاء.
2000	- بداية مفاوضات الانضمام مع بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة ورومانيا وسلوفاكيا؛ - المجلس الأوروبي في نيس: الاحتفال بإعلان ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2002	- إدخال اليورو كعملة نقدية؛ - بداية عمل مجلس الحكماء الأوروبي برئاسة فاليري جيسكار ديستان.
2003	مجلس الحكماء يقدم مسودة "اتفاقية حول دستور أوروبا.
2004	انضمام بولندا، والمجر، والتشيك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وأستونيا، وليتوانيا، ولاتفيا، قبرص، ومالطا
2007	انضمام رومانيا+بلغاريا للاتحاد الأوروبي. (أوروبا 28).

المصدر : أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط -إعلان برشلونة نموذجاً-، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 39، 2009، ص 71، 70.

3.6.5. نظريات وتفسيرات قيام الإتحاد الأوروبي

هناك طريقتان رئيسيتان لتفسير ظاهرة الجماعة والإتحاد، ويؤكد أنصار الطريقة الأولى على دور الدول الأعضاء وتعاملاتها الحكومية الدولية، أما أنصار الأخرى فيعطون ثقلًا أكبر للمؤسسات الأوروبية.

يرى معظم الفريق الأول الذي ينتمي إلى المدارس الفكرية "الواقعية" أو "الواقعية الجديدة"، أن الجماعة والإتحاد لم يُحدثا أي تغيير جذري في العلاقات بين الدول الأعضاء التي تواصل حكوماتها البحث عن مصالحها الوطنية، والسعي إلى تعظيم قوتها داخل الإتحاد الأوروبي وغيره على حد سواء، وثمة صورة أحدث من هذا وتسمى الحكومية الدولية الليبرالية، تعتمد على تفاعل القوى في سياستها المحلية لتفسير سلوك الحكومات في الإتحاد.

رأى أنصار الوظيفة الجديدة الجماعة وهي تتطور بفضل عملية "انتشار" من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الأصلية التي كان نطاقها مقتصرًا على قطاعين صناعيين فقط، وسوف تشعر جماعات أصحاب المصالح والأحزاب السياسية التي اجتذبتها نجاح الجماعة في التعامل مع مشكلات هذين القطاعين بالإيجاب؛ لعجزها عن التعامل مع المشكلات ذات الصلة في ميادين أخرى، وسوف تضغط بنجاح بقيادة المفوضية الأوروبية، من أجل توسيع اختصاص الجماعة حتى توفر في نهاية المطاف صورة من الحوكمة الأوروبية لنطاق واسع من شؤون الدول الأعضاء، ويعطينا هذا تفسيرًا جزئيًا "على الأقل" لبعض الخطوات التي خطتها الجماعة في تطورها، بما في ذلك الانتقال من السوق الموحدة إلى العملة الموحدة.

هناك منظور فيدرالي يمضي "مع تأكيده في الوقت نفسه على أهمية المؤسسات المشتركة" إلى ما هو أبعد من الوظيفة الجديدة في اتجاهين رئيسيين:

أولاً: يعزو هذا المنظور نقل الصلاحيات إلى الإتحاد الأوروبي إلى عجز الحكومات المتنامي عن التعامل بفاعلية مع مشكلات صارت عبّر وطنية؛ ومن ثمّ تتجاوز نطاق الدول القائمة، أكثر مما يعزوه إلى نقل صلاحيات سلطة قائمة إلى سلطة جديدة، وتتعلق معظم هذه المشكلات بالاقتصاد والبيئة والأمن، وينبغي أن تحتفظ الدول بالسيطرة على الأمور التي لا يزال بإمكانها التعامل معها بشكل مناسب.

ثانيًا: على الرغم من أن أنصار الوظيفة الجديدة لم يكونوا واضحين بشأن المبادئ التي ستشكل المؤسسات الأوروبية، فإن هناك منظورا فيدراليًا يستند إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية وبالتحديد سيادة القانون استناداً إلى الحقوق الأساسية والحكم النيابي، بحيث سنّ القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية ثواب المواطنين المنتخبون، ووفقاً لهذا الرأي ينبغي أن تتولى مؤسسات الحكومة الصلاحيات التي تُمارس بالاجتماع، لأن الطريقة الحكومية الدولية لا هي ذات فاعلية، ولا هي ديمقراطية بما يكفي لتلبية حاجات مواطني الدول الديمقراطية⁽¹⁾.

¹ جون بيندر ، سايمن أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، مقدمة قصيرة جداً للإتحاد الأوروبي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015، ص 15، 16.

4.6.5. التفرقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو

إن الحديث عن أوروبا يدفعنا الى التفرقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو فكلتاها مشتركتين إلا أنَّهُما مختلفتين في طريقة العمل بحيث:

- الاتحاد الأوروبي أوسع وأشمل من منطقة اليورو فالأول يضم 28 دولة أوروبية بينما منطقة اليورو تضم 19 دولة أوروبية؛

- دول منطقة اليورو تتعامل باليورو كعملة قابلة للتداول، بينما تتعامل دول الاتحاد (التي لم تدخل منطقة اليورو) بعملتها المحلية؛

- أي دولة عضو في منطقة اليورو هي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والعكس غير صحيح؛

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين الإتحاد الاوربي ومنطقة اليورو:

جدول رقم (1-8): التمييز بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو

منطقة اليورو	الإتحاد الأوروبي
اتحاد نقدي تبني اليورو كعملة موحدة	اتحاد سياسي-اقتصادي
تم اطلاق اليورو سنة 1999، وبدأ البنك المركزي الاوربي بطباعة النقود في جانفي 2002.	لاتعامل باليورو، يتم التعامل بالعملة المحلية
يضم 19 دولة EZ19	يضم 28 دولة EU28
البنك المركزي الأوروبي يتحكم في السياسة النقدية	البنوك المركزية الوطنية هي المتحكم في السياسة النقدية
<u>الدول الاعضاء:</u> ألمانيا، النمسا، بلجيكا، قبرص، اسبانيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا،	<u>الدول الاعضاء :</u> ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، كرواتيا، الدنمارك، إسبانيا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، ليتوانيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، المملكة المتحدة (تغادر حاليا الاتحاد الأوروبي).

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول أعلاه أن الدول الأعضاء في منطقة اليورو هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما أن دول

منطقة اليورو تسير السياسة النقدية فيها من طرف بنك مركزي واحد، مع استقلالية في السياسة المالية.

5.6.5. مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تُعد المؤسسات التي تم انشاؤها من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد هي المسؤولة عن تحديد الوظائف وطريقة

اتخاذ القرارات من قبل المؤسسات، وتعد كل من معاهدة لشبونة المعاهدة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، والمعاهدة

المؤسّسة للمجموعة الأوروبية المكلفة بتحديد سير هذه المؤسسات⁽¹⁾، وبذلك تحدد معاهدة لشبونة سبعة مؤسسات

رئيسية، وتمثل في :

¹ . Matthew Keep, A guide to the EU budget, House of commons library, Briefing Paper N°.06455, Januray, 04 2018, P 6.

1.5.6.5. المجلس الأوروبي "وضع الاستراتيجية" The European Council: هو صانع القرار الرئيسي للاتحاد الأوروبي ويحضر اجتماعات المجلس وزير عن كل حكومة عضو في الإتحاد والغرض من هذه الاجتماعات هو المناقشة، والتعديل، وفي الأخير المصادقة على التشريعات وتنسيق سياسات الدول الأعضاء، أو تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فالأعضاء يجتمعون حسب موضوع جدول الأعمال (وهو ما يعرف بتكوين المجلس)، فعلى سبيل المثال إذا كان اجتماع المجلس لمناقشة القضايا البيئية فإنه يحضر الاجتماع وزير البيئة عن كل دولة عضو في الإتحاد، ويسمى المجلس "مجلس البيئة"، ونفس الشيء ينطبق على باقي القطاعات⁽¹⁾.

2.5.6.5. المفوضية الأوروبية (اللجنة) "تعزيز المصالح المشتركة" The European Commission: تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبي وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد⁽²⁾.

3.5.6.5. مجلس الإتحاد الأوروبي "صوت الدول الأعضاء" The Council of the European Union: يجتمع فيه وزراء أو رؤساء الدول الاعضاء جنبًا إلى جنب مع رئيس المفوضية الأوروبية، تتم أربع اجتماعات في السنة على الأقل لتحديد الأولويات والاتجاه السياسي العام، وهو الممثل رفيع المستوى في تمثيل الإتحاد في ما يتعلق بالشؤون الخارجية والأمن.

كما لا يُصادق على التشريعات، بحيث يُصدر "استنتاجات" يتم على ضوءها اتخاذ القرارات، كما يمكن دعوة المفوضية الأوروبية للمشاركة في المقترحات وتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه الإتحاد الأوروبي⁽³⁾.

4.5.6.5. البرلمان الأوروبي "صوت الشعب" The European Parliament: للبرلمان ثلاثة أدوار رئيسية تتمثل في⁽⁴⁾:

- يشترك مع المجلس في كونه سلطة التشريع إلى تمرير القوانين، باعتباره هيئة مُنتخبة مباشرة، يساعد على ضمان الشرعية الديمقراطية للقوانين الأوروبية؛

¹ . European Commission, **The European Union Explained How the European Union works**, Belgium, November 2014, P 10, See : http://europa.eu/pol/index_en.htm<http://europa.eu/!bY34KD>, (accessed on February 17, 2018).

² . السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ . European Commission, **The European Union Explained How the European Union works**, Belgium, November 2014, Op-Cit, P13.

⁴ . Ibid, P14.

-مكلف بمهمة الاشراف الديمقراطي على جميع مؤسسات الإتحاد الأوروبي لاسيما على المفوضية الأوروبية، كما تتوفر لديه السلطة للموافقة من عدمها على ترشيح رئيس اللجنة، والمفوضين، والحق في توجيه الانتقادات للجنة ككل؛

-يشترك في السلطة مع المجلس على ميزانية الإتحاد الأوروبي كما يمكن أن يُؤثر على الانفاق في الإتحاد، وفي حالة إنهاء اجراءات الميزانية يمكن للبرلمان قبول أو رفض الميزانية نهائياً.

5.5.6.5. محكمة العدل للإتحاد الأوروبي "دعم قوانين الإتحاد" The Court of Justice of the European Union

Union: أنشأت سنة 1952، ويقع مقره في لوكسمبورغ يتكون من 47 قاضياً، وسيترفع عددهم إلى 56 قاضي في سنة 2019⁽¹⁾، وهي أعلى محكمة في الإتحاد الأوروبي، وواجبها ضمان تطبيق قوانين الإتحاد وتتكون من قاضي واحد من كل دولة وتقوم المحكمة بحل النزاعات حول تفسير التشريعات والمعاهدات⁽²⁾.

6.5.6.5. محكمة المدققين الأوروبية "تحسين الإدارة المالية للإتحاد الأوروبي" The European Court of Auditors

Auditors: أنشئ في 18 أكتوبر 1977، بمبادرة من طرف البرلمان الأوروبي، وبذلك أصبحت مؤسسة الإتحاد الأوروبي مكتملة (تمت ترقيته الى مؤسسة كاملة من رتبة الإتحاد⁽³⁾) في 01 نوفمبر 1991، ومنذ ذلك الحين ساعد البرلمان والمجلس في مراقبة وتنفيذ الميزانية.

ومحكمة المدققين (مراجعي الحسابات)، هي المكلفة بمراجعة الحسابات المالية للإتحاد الأوروبي، بحيث يقوم بالمساهمة تحسين الادارة المالية في الإتحاد الأوروبي، كما يقوم بدور الوصي المستقل على المصالح المالية للمواطنين القاطنين بالإتحاد⁽⁴⁾، يدرس هذا الجهاز الإنفاق على السياسات والبرامج في جميع المجالات من ميزانية الإتحاد الأوروبي كما يتحكم أيضاً في صندوق التنمية الأوروبي (EDF)، والذي يتم تمويله مباشرة من قبل الدول الأعضاء⁽⁵⁾.

7.5.6.5. البنك المركزي الأوروبي "ضمان استقرار الأسعار" European Central Bank ECB: تم إنشاؤه في 01

جوان 1998، بغرض إدارة اليورو والحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وتوجيه اقتصاد الإتحاد الأوروبي وإدارة السياسة النقدية (في كل الدول التي تتبنى اليورو كعملة وطنية)⁽⁶⁾، ومن مهامه⁽¹⁾:

¹ . The Court of Justice of the European Union, See :

https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/court-justice_en, (accessed on February 28, 2018).

² . ثامر علوان المصلح، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي نحو تكامل اقتصادي على هدى التجارب الإقليمية الدولية، المجلة السياسية الدولية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 50.

³ . Cour des comptes Européenne La gardienne des Finances de l'UE, See :

<https://www.eca.europa.eu/fr/Pages/MissionObjectives.aspx>, (accessed on December 10, 2018)

⁴ . Rudolfs Verdins, **the Court of Auditors**, European Parliament, Fiches techniques sur l'Union européenne – 2018, Jan 2018, P01.

⁵ . See : <https://www.eca.europa.eu/fr/Pages/SpendingAreas.aspx>, (accessed on February 11, 2018).

⁶ . Franziska Richter, Peter Wahl, **The Role of the European Central Bank in the Financial Crash and the Crisis of the Euro-Zone**, WEED - World Economics, Environment & Development Assoc, Berlin, 2011, P 6.

-يحدد أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك التجارية في منطقة اليورو، وبالتالي السيطرة على عرض النقود والتضخم؛
-يدير إحتياطيات العملة الأجنبية في منطقة اليورو ويقوم بعمليات الشراء والبيع للعملاء لتحقيق التوازن بين أسعار
الصرف؛

-يضمن أن الأسواق المالية والمؤسسات المالية تخضع للإشراف الجيد من قبل السلطات الوطنية، وأن أنظمة الدفع تعمل
بشكل جيد؛







-يضمن أمان وسلامة النظام المصرفي الأوروبي؛

-يأذن بإصدار أوراق نقدية باليورو حسب بلدان منطقة اليورو؛

-يرصد اتجاهات الأسعار ويقيم المخاطر على استقرار الأسعار.

والجدول رقم (1-9) يبين بعض المعلومات المختصرة عن كل مؤسسة:

¹ . See : https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/european-central-bank_en, (accessed on February 23, 2018).

The European Central Bank البنك المركزي الأوروبي		
	إدارة اليورو وتوجيه السياسة النقدية في منطقة اليورو.	الدور
	البنوك المركزية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.	العضوية
	فرانكفورت ألمانيا.	مكان التواجد
	http://www.ecb.int	الموقع الإلكتروني
The European Commission المفوضية الأوروبية (اللجنة)		
	الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي.	الدور
	عضو من كل دولة.	العضوية
	بروكسل.	مكان التواجد
	https://ec.europa.eu/commission/index_fr	الموقع الإلكتروني
The Council of the European Union مجلس الاتحاد الأوروبي		
	يحدد التوجه السياسي وأولويات الاتحاد.	الدور
	رؤساء الدول أو الحكومات من كل دولة عضو، رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية.	العضوية
	بروكسل.	مكان التواجد
	http://www.european-council.europa.eu	الموقع الإلكتروني
The European Parliament البرلمان الأوروبي		
	الذراع التشريعية المنتخبة مباشرة للاتحاد الأوروبي.	الدور
	751 عضو حسب الكثافة السكانية.	العضوية
	ستراسبورغ، بروكسل ولوكسمبورغ.	مكان التواجد
	http://www.europarl.eu	الموقع الإلكتروني
The Court of Justice of the European Union محكمة العدل للاتحاد الأوروبي		
	إصدار احكام قانونية بشأن القضايا المعروضة عليها.	الدور
	قاضي عن كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.	العضوية
	لوكسمبورغ.	مكان التواجد
	http://curia.europa.eu	الموقع الإلكتروني
European Court of Auditors محكمة المدققين الأوروبية		
	التأكد من أن أموال الاتحاد الأوروبي يتم جمعها واستخدامها بشكل صحيح، وتساعد على تحسين ادارة مالية للاتحاد الأوروبي.	الدور
	عضو عن كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.	العضوية
	لوكسمبورغ	مكان التواجد
	http://eca.europa.eu	الموقع الإلكتروني

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Source : European Commission, **The European Union Explained How the European Union works**, Belgium, November 2014, P10, See: http://europa.eu/pol/index_en.htm<http://europa.eu/!bY34KD>, (accessed on Feb 17,2018).

6.6.5. معاهدات الاتحاد الأوروبي

لابد لقيام أي مشروع تكاملي توفر مجموعة من المعاهدات وترسانة قانونية تُكون وتضمن حقوق المشاركين في المجموعة، والاتحاد الأوروبي أعد مجموعة من المعاهدات التي تعد بمثابة القانون التأسيسي للاتحاد والتي تعرف على أنها: "المعاهدات الأوروبية هي اتفاقيات ملزمة تَعْتَمِدُها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما تحدد الأهداف التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي والقواعد التي تحدد وظائف المؤسسات الأوروبية، والإجراءات الواجب اتباعها في اتخاذ القرارات والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، والتي تتمثل في:

1.6.6.5. معاهدة لشبونة: تم التوقيع عليها في 13 ديسمبر 2007 ودخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009، والهدف منها جعل الاتحاد الأوروبي أكثر ديمقراطية وكفاءة وقدرة على معالجة القضايا العالمية، مثل تغير المناخ من خلال السماح له بالتحدث بصوت واحد.

التغييرات الرئيسية: تعزيز سلطات البرلمان الأوروبي، وتعديل إجراءات التصويت في المجلس، وإدخال مبادرة المواطنين، وإنشاء رئاسة مستقرة للمجلس الأوروبي، وإنشاء منصب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية.

كما تحدد معاهدة لشبونة تحدد بوضوح:

-الاختصاصات المنسوبة إلى الاتحاد الأوروبي؛

-السلطات الممنوحة للدول الأعضاء؛

-المهارات المشتركة.

2.6.6.5. معاهدة نيس: تم التوقيع عليها في 26 فيفري 2001، دخلت حيز التنفيذ في 1 فيفري 2003، ويتمثل الهدف الأساسي منها في إصلاح المؤسسات بحيث يستمر الاتحاد الأوروبي في العمل بفعالية بعد توسُّعه إلى 25 دولة عضو.

التغييرات الرئيسية: طرق جديدة لتغيير تشكيلة اللجنة وإعادة تعريف نظام التصويت في المجلس.

3.6.6.5. معاهدة أمستردام: لقد تم التوقيع من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي على معاهدة أمستردام في 2 أكتوبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 1 ماي 1999، والتي تتكون من ثلاثة أجزاء وملحق و13 بروتوكولا، هذا فضلاً عن 51 إعلاناً تُصدرها الجماعة و8 إعلانات من بعض الدول⁽¹⁾.

4.6.6.5. معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت): تم التوقيع عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، الهدف منها يشمل التحضير لإنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي ووضع الأسس لإتحاد سياسي (المواطنة الأوروبية، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية).

¹. مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 105

التغييرات الرئيسية: إنشاء الاتحاد الأوروبي وإدخال إجراء الترميز، مما يعطي البرلمان وزنًا أكبر في عملية صنع القرار وإدخال أشكال جديدة من التعاون بين الدول الأعضاء، على سبيل المثال في مجالات الدفاع والعدل والشؤون الداخلية.

5.6.6.5. القانون الأوروبي الوحيد: وُقعت في 17 فيفري 1986 (لوكسمبرغ) / 28 فيفري 1986 (لاهاي)، وبدأ تنفيذها في 1 جويلية 1987، كان الهدف منها إصلاح المؤسسات لتحضير انضمام البرتغال وإسبانيا وتسريع عملية صنع القرار لإنشاء السوق الموحدة.

التغييرات الرئيسية: تمديد التصويت بالأغلبية المؤهلة في المجلس (مما يحد من إمكانية قيام بلد ما باستخدام حق النقض ضد إقتراح للتشريع فقط) ، وإنشاء إجراءات التعاون والموافقة، وإعطاء المزيد من التأثير للبرلمان.

6.6.6.5. معاهدة الاندماج (معاهدة بروكسل): دخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 1967، بعد أن تم التوقيع عليها في 8 أبريل 1965، الهدف الرئيس منها تحديث المؤسسات الأوروبية.

التغييرات الرئيسية: إنشاء لجنة واحدة ومجلس واحد للجان الأوروبية الثلاث الموجودة سابقا (EEC، Euratom و ECSC)، ألغيت بموجب معاهدة أمستردام.

7.6.6.5. معاهدات روما: وُقعت في 25 مارس 1957، وفي 1 جانفي 1958، أصبحت سارية المفعول، الهدف منها إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom).

التغييرات الرئيسية: إدخال التعاون الاقتصادي في جهود التكامل الأوروبي.

8.6.6.5. معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC): تم فيها تعديل المعاهدات التأسيسية في كل مرة انضمت فيها بلدان جديدة إلى الاتحاد الأوروبي:

-سنة 1973 (الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة)؛

-سنة 1981 (اليونان)؛

-سنة 1986 (إسبانيا والبرتغال)؛

-سنة 1995 (النمسا وفنلندا والسويد)؛

-سنة 2004 (قبرص، وإستونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطا، وبولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا وسلوفينيا)؛

-سنة 2007 (بلغاريا ورومانيا)؛

-سنة 2013 (كرواتيا).

خلاصة:

مما سبق يمكن القول أن فلسفة التكامل الاقتصادي مبنية على أسس إزالة كل الحواجز و القيود التي تُحوّل دون حركة السلع والخدمات وانتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين أعضائه من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو في التكامل الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي بكل مراحلها، يساهم في تعظيم الفوائد الاقتصادية للدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية، فالتكامل يسمح بتوفير وسيلة إتمام المعاملات و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج داخل منطقة التكامل.

الفصل الثاني : الأزمات
الاقتصادية، أسبابها، قنواتها،
وطرق علاجها

تمهيد:

تُعد الأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي من أهم السمات التي يتميز بها النظام الرأسمالي، فخلال العقد الأخير عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت عليه، فهي تؤدي إلى الإضطراب والخلل في النظام الإقتصادي الخاص بالدول، مما يؤدي الى حالة عدم التوازن بين العناصر الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك وغيرهما، فضلاً عن انتشار هذه الأزمات وخروجها من مركزها لتصيب دولاً أخرى نتيجة للإنتاح التجاري والمالي الذي يعرفه الإقتصاد العالمي.

كما تزايدت وتيرة الأزمات الإقتصادية خلال العقد الأخير، ولعل أبرز هذه الازمات الأزمة الإقتصادية العالمية "أزمة الرهون العقارية" التي أنطلقت شراراتها في سوق العقارات الأمريكية، والتي سرعان ما ألفت بظلالها على الإقتصاد العالمي، لتكون هي الأخرى سبباً من الأسباب التي أدت الى إندلاع أزمة الديون السيادية.

بناءً على ذلك تناول هذا الفصل الأزمات الإقتصادية بحيث تطرق إلى الاطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية، وتناول عدوى الأزمات وأسباب حدوثها والنظريات المفسرة لها، كما تطرق لأهم الأزمات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي من خلال تقسيمها الى أزمات قبل فترة 2000، وأزمات بعد فترة 2000، وتعرض كذلك لأزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2007، وفي الأخير تعرض لأزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال دراسة أسبابها وأهم مؤشراتهما.

1. السياق النظري للأزمات الاقتصادية

قبل تناول موضوع الأزمات الاقتصادية لابد من التعرّيج على المفاهيم النظرية المتعلقة بها، والتي تعد أساسية لفهم الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، لذلك سيتم التطرق الى مفهوم وأسباب وآثار الأزمات الاقتصادية إلى جانب دراسة السياق التاريخي للأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، والتعمق أكثر في دراسة وتحليل أزمة الديون السيادية.

1.1 مفهوم الأزمات الاقتصادية

يتضمن مفهوم الأزمة معنى لغوي والآخر اصطلاحى كما يلي:

1.1.1.1 المعنى اللغوي للأزمة

الأزمة: الشدّة والقحط. يقال أصابتهم سنة أزمتهُم أزمًا، أي استأصلتَهُم، وأزم علينا الدهرُ يأزم أزمًا أي اشتد وقل خيره. ويقال أيضاً: ازم الرجل بصاحبه، إذا لزمه. وأزمه أيضاً، أي عضه. وأزم عن الشيء، أي أمسك عنه⁽¹⁾.

2.1.1.1 المعنى الاصطلاحى للأزمة

مصطلح الأزمة (CRISIS)، مشتق من الكلمة اليونانية Kriner وهي لحظة القرار (Moment of decesion)، إذ في التراجم الاغريقية القديمة أن الازمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الانسانية قادرة على احداث تغيرات أساس وجوهريّة في المستقبل⁽²⁾. ولا بد من التفرقة بين الأزمة والواقعة، والحادث، والصراع على النحو التالي⁽³⁾:

❖ **الواقعة (Incident):** وهي شئ حدث وانقضى أثره وهي خلل في مكون أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر.

❖ **الحادث (Accident):** فهو خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام بأكمله، مثال ذلك المصنع كله أو المنظمة أو الصناعة.

❖ **الصراع (Conflict):** حدوث شئ يترتب على تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب، ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.

أما تعريف الأزمة الاقتصادية:

لا يوجد تعريف مُحدد للأزمة الاقتصادية، إلا أن معظم التعريفات الواردة في الدراسات والأبحاث، تنفق على أنّها حالة من الاختلال العميق، والاضطراب الحاد المفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من

¹ محمد أحمد جلال، ادارة الازمات المالية، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 10.

² عامر محمد، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 31.

³ نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بابل، 2010، ص 10.

المؤسسات المالية، تمتد آثاره الى القطاعات الأخرى، وتطلق الازمة -بصفة خاصة- على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين قطاعي الإنتاج والإستهلاك، وتكمن الخطورة في الآثار الاقتصادية الناجمة عن الأزمة والمتمثلة في الانكماش والركود الاقتصادي، وانخفاض في مستويات الاستثمار، وحالة الذعر والحذر التي تصيب أسواق المال⁽¹⁾.

وهناك تعريف آخر يُشير الى أنها تُمثل "مرحلة أو طور إنحدار الانتاج في حركة رأس المال الدورية، وهذا يعني أنّها أزمة نمط التراكم الرأسمالي، وكذلك أزمة الاساس الاقتصادي للتشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الرأسمالية، وحيث أن كل أزمة اقتصادية ما هي إلا انفجار للتناقضات المتراكمة في سيروورة تجديد الانتاج الرأسمالي نتيجة الأزمة التي سبقتها.. وهكذا، ويمكن أن تحظى هذه التناقضات التي يتجلى مظهرها الرئيس في تقليص الانتاج لدرجة كبيرة في سياق كل أزمة اقتصادية بحل مؤقت لها بواسطة تدمير جزء من القوى المنتجة فيه، وهو ما عبر عنه كارل ماركس في وصفه للأزمة الاقتصادية بأنها "عاصفة مُنتظمة"⁽²⁾.

وتعرف الأزمة الاقتصادية بأنها "وقوع خلل أو اضطراب مفاجئ يحدث في التوازن الاقتصادي لأي نشاط إقتصادي، أي بين العرض والطلب (الإنتاج والإستهلاك) في مجتمع ما، وقد يطلق الإقتصاديون احيانا لفظ الدورة (Cycle) الاقتصادية بدلاً من الأزمة (Crisis)، حيث أن الأزمة تدل على الاختلال في مرحلة زمنية أو إمكانية معينة، بينما تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة مُتعاقة ضمن الظواهر الطبيعية لها"⁽³⁾.

أما عن الآراء الفكرية التي تفسر الأزمات فنذكر منها⁽⁴⁾:

✓ آراء من منظور رأسمالي: يرى الكلاسيكيون في تفسيرهم للأزمات الاقتصادية الدورية العامة، أنها ليست إلا حدثاً توافقياً عفويّاً في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تنسيق جزئي في توزيع العمل الإجتماعي بين فروع الإنتاج، وأن عدم التناسق الجزئي سوف يزول كون أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بقدرة على التوسع لا حد له مادامت الزيادة في الإنتاج تؤدي كليا إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا لا وجود لفائض الإنتاج العام، وهذه الحجّة حتمية الأداء الاقتصادي الذي يتجسد في آلية المزاحمة أو ميكانيكية المزاحمة.

✓ آراء من منظور اشتراكي: ترى النظرية الماركسية أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تحدث بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، أي بمعنى نمو الأرباح لصالح المالكين على حساب الطبقات الأجيرية يولد التناقض بينهما مما يتسبب في الأزمة.

¹. أحمد فزاس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 22.

². عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة للواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، البازوني للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 118.

³. فاطمة سيد عبدالقادر حسنين، المشتقات المالية والأزمات المالية، الطبعة الأولى، دار حيميرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص 134.

⁴. حميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، سبتمبر 2016، ص ص 122،

✓ آراء من منظور إسلامي: لقد بنى علماء الاقتصاد الإسلاميين تنبؤاتهم بإختيار النظام الليبرالي، لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الإنسان في السعي إليها، الى جانب ذلك فإن المفكرين الإسلاميين تنبؤا بإختيار النظامين الرأسمالي والإشتراكي، لأنهما يقومان على مبادئ تتعارض مع الله وسننه ومع القيم والأخلاق، ويقوم على الإحتكار والفوائد الربوية، وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الإنسان.

2.1. أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية

أما عن أسباب حدوث الأزمات المالية في النظام الرأسمالي القائم، فيمكن القول بأن هذا الأخير في حد ذاته تميز بإنتاج أو توليد الأزمات، وهذا يرجع إلى إنتهاج سياسة إقتصادية وإجتماعية فرضتها مراكز القوة في العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق المؤسسات المالية الدولية، وترتكز هذه السياسات على التوجهات التالية⁽¹⁾:

- ✓ إزالة القيود المفروضة على حركة السلع والخدمات ورأس المال؛
- ✓ الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليص دورها الاجتماعي؛
- ✓ حوصصة المؤسسات وشركات القطاع العام؛
- ✓ ترك آليات السوق تتحكم في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تمكين القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل والثروة على أصحاب رؤوس الأموال عن طريق تخفيض الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة.

3.1. خصائص الأزمات الاقتصادية

- تبرز الخصائص الأساسية للأزمة الاقتصادية في النقاط التالية:
- ✓ حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها اهتمام الجميع؛
 - ✓ التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها؛
 - ✓ نقص المعلومات الكافية عنها؛
 - ✓ تصاعدها المتواصل يؤدي الى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمعالجة الأحداث المتسارعة؛
 - ✓ سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛
 - ✓ مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

¹. بوعون مجاوي نصيرة، الأزمات المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، عمان، بدون دار نشر، 2012، ص 111.

ونخلص إلى أن الأزمة المالية بأنها تمثل تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الاسهم مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الانتاج والعمالة، مما يؤدي الى إعادة توزيع الدخول والثروات فيها بين الاسواق المالية والدولية⁽¹⁾.

4.1. أنواع الأزمات الاقتصادية

تتعدد أصناف الأزمات الاقتصادية، وذلك بتعدد المعايير المستخدمة في تحديد كل نوع، كما تختلف في مسبباتها وظروف نشأتها، وتمثل في:

1.4.1. أزمة العملة أو سعر الصرف

في هذا النوع من الأزمات تظهر عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أدائها مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات «Balance of Paiement» .

وتحدث هذه الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي إلى إخميار سعر تلك العملة وهو شبيه بما حدث في تايلندا عقب إندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا سنة 1997⁽²⁾.

2.4.1. أزمة أسواق المال "حالة الفقاعة"

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة «Bubble»، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو مبرر وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انخيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهها قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثمة تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى⁽³⁾.

1. محمد إبراهيم خيري الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 92، 93.

2. محمد إبراهيم خيري الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 99.

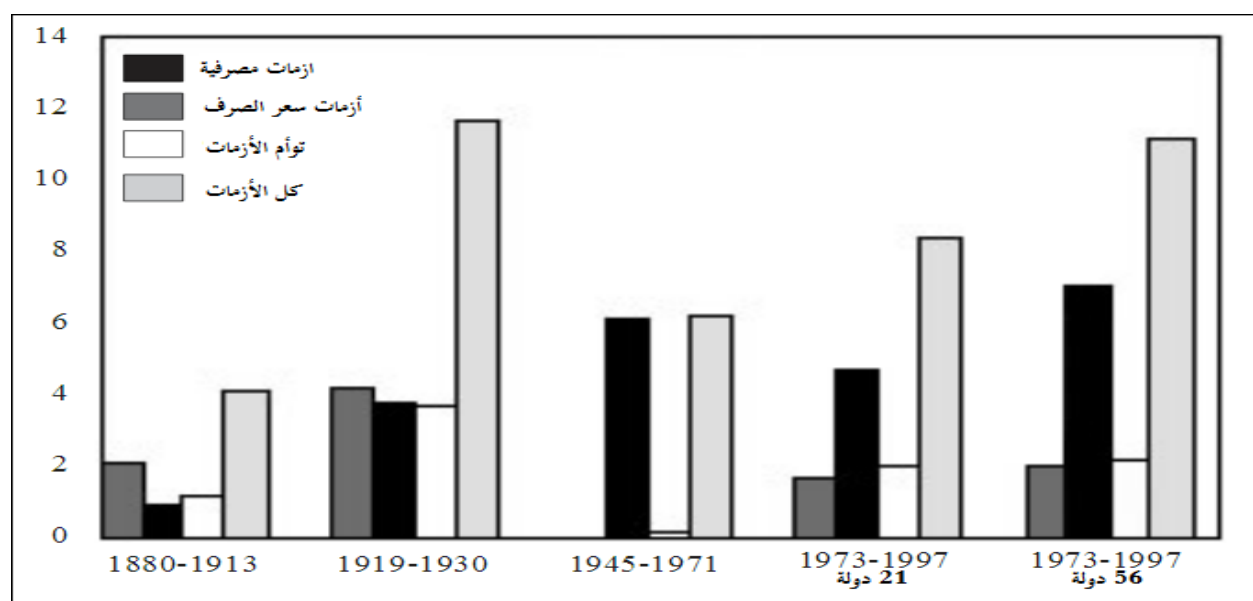
3. فريد كورتل، كمال رزق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 2009، ص 280 .

3.4.1. الأزمة البنكية (المصرفية)

يرى صندوق النقد الدولي أن الأزمات المصرفية شائعة إلى حد كبير، ولكن ربما تكون أقل الأزمات فهماً، فالبنوك هشة بطبيعتها، مما يجعلها خاضعة للمودعين، علاوة على ذلك فإن مُشكلة يعاني منها بنك واحد يمكن أن تنتشر بسرعة في النظام البنكي بأكمله⁽¹⁾.

كما تُعرف بأنها "إرتفاع مفاجئ وكبير في سُحوبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الإنخفاض المتواصل في نوعية الموجودات البنكية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن إنخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة، مما يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل حدوث الأزمة⁽²⁾، والشكل التالي يوضح وتيرة كل نوع من الأزمات للفترة 1880-1997:

شكل رقم (1-2): وتيرة الأزمات خلال الفترة 1880-1997



ملاحظة: تكرر الأزمات يساوي عدد الأزمات مقسوماً على عدد السنوات مضروباً في عدد البلدان لكل فترة.

Source: Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, *Les crises financières*, La Documentation française, Paris, 2004, P 16.

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع وتيرة الأزمات خلال الفترة 1880-1997 لاسيما الأزمات المصرفية منها، فقد احتلت المرتبة الأولى، تليها أزمات سعر الصرف، وإجمالاً عرفت الأزمات تطوراً كبيراً خلال الفترة المذكورة نتيجة لتطور الخدمات المالية والمصرفية وتزايد ترابط الأسواق المالية، إضافة إلى التطورات التي شهدتها المشتقات المالية.

أما الجدول التالي يبين وتيرة الأزمات خلال كل فترة زمنية:

¹ . Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, *Financial Crises :Explanations, Types, and Implications*, IMF Working Paper N°.13/28, January 2013, P 18.

² . فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، الطبعة الأولى، دار معتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 223.

قاعدة الذهب	ما بين الحربين	بريتن وودز	ما بعد بريتن وودز	
+	++	-	+	الأزمات البنكية
-	+	++	++	أزمات سعر الصرف
++	++	-	+	الأزمات التوأم
-	//	++	+	الرقابة على رؤوس الأموال
-	-	++	+	الرقابة على البنوك

Source: Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, *Les crises financières*, La Documentation française. Paris, 2004, P 17.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أنه ما بعد نظام بريتن وودز عرفت الأزمات الاقتصادية تزايداً كبيراً، وذلك في ظل زيادة الرقابة على رؤوس الأموال وعلى البنوك، وتعد فترة التعامل بقاعدة الذهب من أحسن الفترات من حيث تعرض الأنظمة الاقتصادية للأزمات، إلا أنه مقارنة مع فترة ما بين الحربين عُرفت هي الأخرى بحدة الأزمات.

4.4.1. أزمة المديونية

يُطلق عليها البعض أزمة الديون السيادية، وهي الأزمة التي تحدث نتيجة وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه من سداد ديونه، أو الوفاء بخدمة تلك الديون سواء للكيانات السيادية أو الخاصة، مما يدفع المقرضين إلى الإمتناع عن منح قروض جديدة والعمل على تصفية القروض القائمة، ومن أبرز أزمات المديونية نجد الأزمة التي أصابت بلدان أمريكا اللاتينية سنة 1982⁽¹⁾.

كما توجد مجموعة من التقسيمات الأخرى للأزمات الاقتصادية التي يمكن عرضها في الجدول التالي:

¹. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، دار البازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 126 .

التقسيم	معياري التقسيم
- أزمات دورية. - أزمات استثنائية.	الزمن
- أزمات سطحية، هادئة. - أزمات عميقة، عنيفة.	الشدة والعمق
- أزمات جزئية. - أزمات كلية.	المستوى
- أزمات أسواق السلع والخدمات. - أزمات أسواق المال.	الأسواق
- أزمة قطاع في البنك. - أزمة بنك بالكامل. - أزمة في بلد ما.	الحجم
- أزمة في منطقة جغرافية. - أزمة في العالم.	الحيز الجغرافي
- أزمات العملة وأسعار الصرف. - أزمات البنوك. - أزمات أسواق المال.	الطبيعة والأسباب
- أزمة عملات. - أزمة بنوك. - أزمة شاملة. - أزمة ديون.	صندوق النقد الدولي FMI

المصدر: سليم مجلح، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، لبنان، 2017، ص 50.

5.1. طرق معالجة الأزمات الاقتصادية

تنقسم إجراءات معالجة الأزمات الاقتصادية إلى⁽¹⁾:

1.5.1. الإجراءات الوقائية للتقليل من تكاليف الأزمات بصفة عامة

لما كانت تكاليف الأزمات المالية باهضة سعت الدول إلى وضع سياسات وإجراءات تُمكن من تفادي هذه

الأزمات أو التقليل منها من خلال:

✓ إتباع سياسات مستقرة للإقتصاد الكلي؛

✓ الاعتراف باحتمالات تعرض الحكومات للمخاطر بصورة كاملة؛

¹. جليلد نور الدين، تصميم نظام الإنذار المبكر وعدوى الأزمات المالية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 1، العدد 28، الجزائر، 2013، ص 147، 149.

- ✓ التخطيط لمواجهة الطوارئ ووضع آليات لحل مشاكل المؤسسات المتعثرة؛
- ✓ تبني إجراءات رشيدة للتقليل من إمكانية انتقال المخاطر المالية من قسم إلى قسم آخر في النظام المالي؛
- ✓ القيام بإصلاحات تمكن من التكيف مع التحرر السائد من خلال توحيد البنوك، التخصص، والسماح بدخول مزيد من المؤسسات الأجنبية؛

✓ توفير السلطة القانونية اللازمة للهيئات المشرفة للعمل على تحقيق الصالح العام.

2.5.1. الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمات حسب النوع

تم معالجة الأزمات حسب نوع كل أزمة كالاتي:

1.2.5.1. معالجة الأزمة البنكية : لمعالجة الأزمة المصرفية يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- ◀ تحسين نوعية الموجودات البنكية، الى جانب وجود مؤسسات متخصصة لضمان البنوك؛
- ◀ تطبيق مبدأ استقلال السلطة القائمة بالإشراف (منح الاستقلال للبنك المركزي)؛
- ◀ وضع أحكام صارمة بشأن خسائر القروض؛
- ◀ يجب أن تكون الهيئة المنظمة للبنوك قادرة على فرض اشتراطات رشيدة على بنوك القطاع العام وإجازتها حسب اللزوم.

2.2.5.1. معالجة أزمة العملة: من بين أهم الخطط التي أعتمدت نذكر مبادئ برادي والتي بدورها تضمنت أربعة

أركان تتمثل في:

- الأول في إعادة شراء الديون من قبل المدنيين أنفسهم وبمساعداة تقدم لهم من المؤسسات الدولية والدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة؛
- الركن الثاني تذليل العقبات المحاسبية والضريبية من على عاتق البنوك التجارية؛
- الركن الثالث تضمن زيادة مساهمة المؤسسات الدولية في عملية تخفيض الدين، واخيرا الركن الرابع تضمن ضرورة عزل المسحوبات المقدرة.

3.2.5.1. تخفيض قيمة الدين: أي قيام البنوك التجارية التي امتنعت عن تقديم قروض جديدة للدول المثقلة

بالديون ببيع مستحقاتها القائمة بأسعار فائدة منخفضة مقابل سندات ملغاة، ويتم هذا النهج وفقا لحالة بحالة بعد سلسلة من المفاوضات ما بين الطرفين بشأن رسم إطار لبرنامج التكييف الميكلي الذي يتفق عليه.

6.1. مظاهر الأزمات الاقتصادية

لقد اجتمعت العديد من الدراسات على أن النظام المالي أو البنكي يمكن أن يكون مُعرضاً لأزمة اقتصادية إذا وُجدت به هذه الأعراض أو بعض منها، وتتمثل هذه الأعراض فيما يلي⁽¹⁾:

¹. فريد كورتل، كمال رزق، مرجع سبق ذكره، 135، 136.

- ✓ ركود أو تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ خصائص هيكلية (اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية للهروب للخارج)، حيث أنه كلما كانت تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل تزايد التعرض للأزمات؛
- ✓ المخاطر المعنوية (قيام مديري البنوك بالإفراط في الإقراض بدون ضمانات كافية)، مما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي، وبالتالي مزيد من المخاطر؛
- ✓ كثرة المعلومات غير الكاملة أو الغير صحيحة أثناء الأزمة مما يؤدي إلى قيام كل من المستثمرين والمقرضين باتخاذ قرارات خاطئة تعمل على تعميق الأزمة مثل قيامهم بتسييل الأصول التي يمتلكونها؛
- ✓ هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي، فكلما كانت هذه التدفقات قصيرة الأجل كلما تزايد ميل الإقتصاد للتعرض للأزمة؛
- ✓ تلعب كل من الصدمات الخارجية، وهروب رأس المال دوراً هاماً، فهما يعملان على ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الغير قابلة للتحصيل، وانحيار أسعار الأصول، وتدهور معدلات التبادل وانخفاض قيمة الصادرات؛
- ✓ إنحيار العملة يؤدي لتدهور أوضاع البنوك وتزايد ما تتعرض له من خسائر، وإعسار مالي مما ينشأ معه أزمات بنكية جديدة ومنتالية.

7.1. مؤشرات الأزمات الاقتصادية

تنقسم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على إمكانية حدوث أزمات اقتصادية وصدمات في سوق الأوراق المالية، وتعرضها لأزمات في العملات إلى نوعين هما التطورات في السياسات الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين، وكذلك المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية¹، ويمكن تلخيص أهم ما يتعلق بهذه المؤشرات في الجدول الموالي:

¹. بناني فتيحة، علاقة معدل الفائدة بالأزمات المالية، مجلة معارف، العدد 19 جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 270.

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص النبوية أو الهيكلية
✓ ارتفاع معدل التضخم؛	✓ جمود معدلات التبادل؛
✓ نمو سريع في التدفق النقدي؛	✓ إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛
✓ انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛	✓ قطاع التصدير أكثر تركيزاً؛
✓ عجز مالي متزايد؛	✓ ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛
✓ ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للإنتاج السائد؛	✓ ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛
✓ النمو السريع في الإعتمادات المالية المحلية كنسبة معوية من الناتج الوطني الإجمالي؛	✓ تحرر سوق المال الحديث؛
✓ نمو الديون الخارجية وزيادة الديون بالعملات الأجنبية؛	✓ إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛
✓ انخفاض الاحتياطي العالمي؛	✓ أسواق الإئتمان مضمونة لأصول مالية أو عقارية؛
✓ انخفاض النمو الإقتصادي الحقيقي؛	✓ انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم؛
✓ ارتفاع معدلات الأسعار والأرباح؛	✓ سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم؛
✓ ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	✓ سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم؛
	✓ الرقابة على دخول السوق والخروج منه؛
	✓ غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

المصدر : بناني فتيحة، علاقة معدل الفائدة بالأزمات المالية، مجلة معارف، العدد 19، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 270.

يبين الجدول أعلاه المؤشرات المختلفة التي قد تؤدي الى حدوث أزمات مالية وتحوّلها إلى أزمات اقتصادية، وتختلف هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر حسب طبيعتها، ونجد أن جميع الأزمات تشترك في المؤشرات كنمو الديون الخارجية، وانخفاض الصادرات أو تركيزها.

8.1. مراحل الأزمات الاقتصادية

إن التحليل الدقيق للأزمات يدل على أنها تمر غالباً بالمراحل الآتية⁽¹⁾:

1.8.1. مرحلة الإنذار

تظهر فيها أول دلائل قرب وقوع الأزمة، وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى 5% من حجم الانتباه المخصص لأية أزمة.

2.8.1. مرحلة الحدوث

وتقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة، ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الإهتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.

3.8.1. مرحلة الندم

تتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها، وتمثل نسبة 15% من الإهتمام الموجه للأزمة.

¹ أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر اقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010، ص 188.

4.8.1. مرحلة الاجراءات الوقائية

وفيها تُتخذ بعض الاجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة، ومن التحليل السابق نجد أن 95% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، وهذا يعني أن الجميع يُهملون مرحلة الانذار فَهُم يركزون على زُدود الفعل والاستجابة للأزمة.

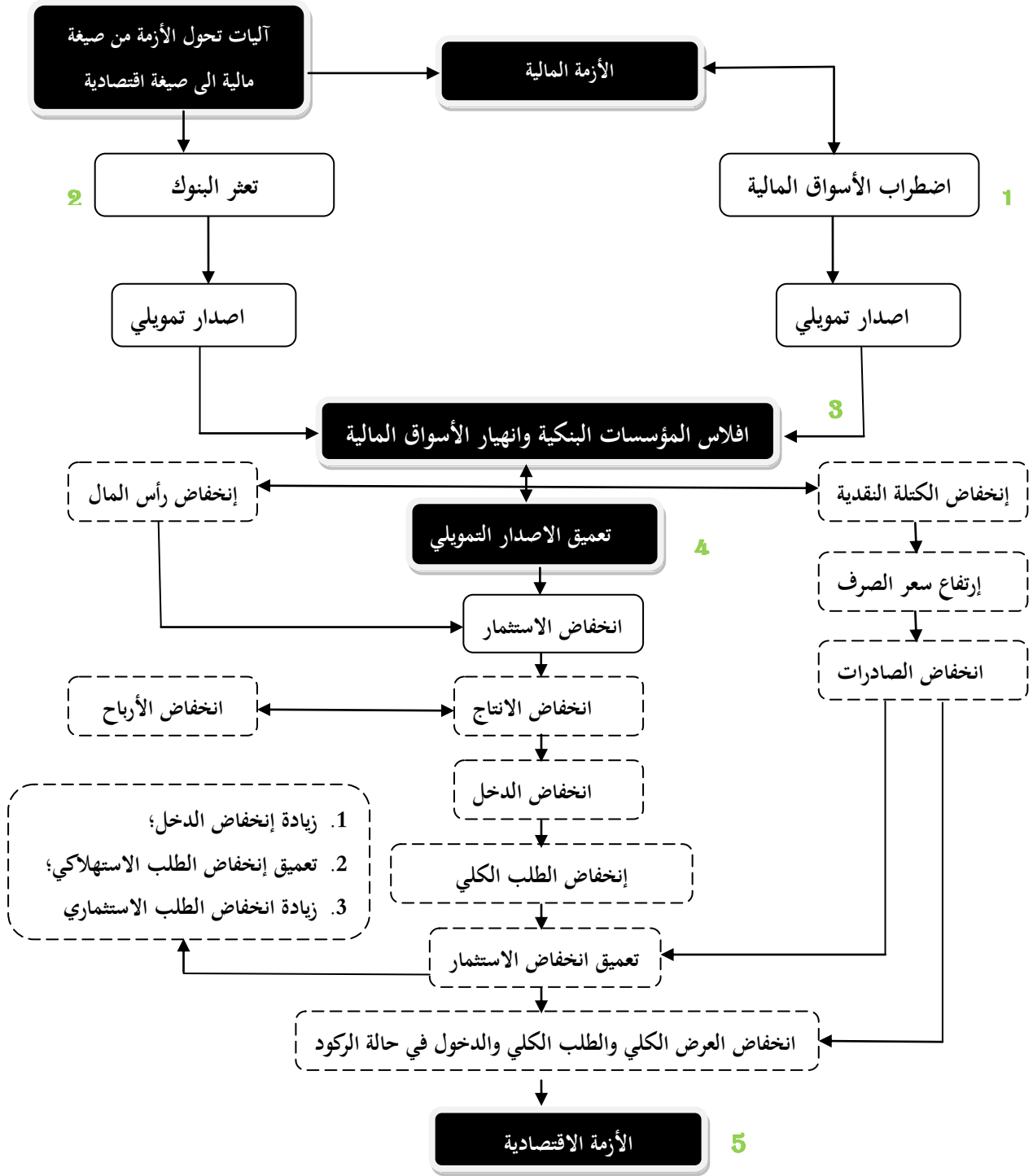
9.1. إنتقال الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية

على الرغم من أن الأزمات الاقتصادية تتعلق في بداية الأمر بالأسواق المالية أو المنظومة البنكية، لكن المُثبت تاريخياً أن أغلب الأزمات ترتقي من صيغتها المالية إلى صيغة اقتصادية من خلال الآليات الاتية:

فالبنوك والتي تمثل جزء من أهم مؤسسات الاقراض، تمويل عمليات الاقراض من خلال الأموال المودعة في حساباتها، وبذلك تعتبر مدينة للمودعين وتعتبر هذه الديون خصوم للبنك أو الإلتزامات التي عليه، وبعد ذلك تقوم البنوك بمنح هذه الأموال للمقرضين، وتعرف هذه القروض كأصول للبنك أو الإلتزامات عليه، وبعد ذلك تقوم البنوك بمنح هذه الأموال للمقرضين، وتعرف هذه القروض كأصول للبنك، ومن أجل توفير بعض الأمان للمودعين وبعض الضوابط للتسليف البنكي، تخضع البنوك للقواعد الدولية المطالبة بمعدل مُحدد وضروري كاحتياطي قانوني يُعد مملوكاً للبنك (رأس مال البنك)، والذي يتوفر من المساهمين والأرباح التي يحققها البنك من خلال أنشطته المختلفة، وعندما تتحول قروض البنك إلى ديون مشكوك في تحصيلها، يضطر البنك في النهاية إلى إعدام هذه الديون، وإعدامها هو في الحقيقة خصم من رأس مال البنك، مما يقلل من قيمة رأس ماله، وكلما كان رأس المال الأصلي صغيراً، يحجم البنك على القيام بعمليات إقراض جديدة، وبالتالي زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها يُقلل من التسليف، ويؤدي ذلك إلى ظهور بذور أزمة في المنظومة البنكية عن طريق تخفيض الإئتمان وتخفيض الانفاق في الاقتصاد عموماً، وربما يلجأ البنك في هذه الحالة إلى المطالبة بديونه، بسبب التخوف من وقوع المقرضين في أزمات ويؤدي ذلك إلى تأثير أكثر إنكماشاً على الاقتصاد عموماً، وربما يعاني البنك نفسه من صعوبات بحيث لا يتمكن من سداد ما ترتب عليه من التزامات اتجاه البنوك الأخرى، ويزداد الأمر تعقيداً عندما تطالب البنوك المُقرضة بفوائد أعلى على قروضها، وترفض أن تقدم قروضاً جديدة للبنوك التي تحقق خسائر، وكلما اتسع حجم التعثر في عدد أكبر من البنوك كلما أشار ذلك على احتمال حدوث أزمة مالية تمس سوق النقد⁽¹⁾، ويمكن توضيح آليات تحول الأزمات من صيغتها المالية إلى الاقتصادية من خلال الشكل التالي:

¹. عقبة عبداللوي، لطفى مخزومي، عصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008"، اللجنة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص169.

شكل رقم (2-2): آليات تحول الأزمة من صيغتها المالية الى صيغة اقتصادية



المصدر: عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 170.

يُبين الشكل السابق مراحل تحول الأزمة من صيغتها المالية إلى صيغتها الاقتصادية، من خلال خمس مراحل، بحيث تبدأ باضطراب في الأسواق المالية والذي سرعان ما يتحول إلى البنوك، فتنهار بذلك المؤسسات البنكية، مما يؤدي إلى قيام الحكومات باصدار أوراق مالية للحصول على التمويل، فينخفض الاستثمار والدخل، والطلب الكلي على الاستهلاك وتتحوّل بذلك إلى أزمة اقتصادية.

2. عدوى الأزمات الاقتصادية

لا تتوقف الأزمة في منطقة جغرافية واحدة، بل يمكن أن تمتد إلى مناطق أخرى، من خلال العديد من القنوات نظرا لترابط الاقتصاد العالمي من خلال الأسواق المالية، والبنوك، والتجارة الخارجية، وهو ما يسمى بعدوى الأزمات الاقتصادية، وسيتم فيما يلي توضيح كل المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح.

1.2 مفهوم عدوى الأزمات الاقتصادية

بما أن الاقتصاديين والباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد لعدوى الأزمات قدم البنك الدولي تعريفا شاملا للعدوى من خلال ثلاثة تعاريف⁽¹⁾:

✓ **المفهوم الواسع:** تُعرف العدوى على أنها "عملية انتقال صدمة ما بين الدول سواء في فترة الأزمة أم فترة النشاط العادي، ويمكن للعدوى ان تنتقل ليس فقط عن طريق الصدمات السلبية وإنما تنتقل أيضا من خلال الصدمات الإيجابية".

✓ **المفهوم الضيق:** يقصد بالعدوى في هذه الحالة "انتشار صدمة بين دولتين أو عدة دول، تولد انحرافا مقارنة بالقيم الطبيعية للأساسيات الاقتصادية، ما يؤدي إلى حدوث صدمات مشتركة يتم إثارتها بواسطة التحركات المشتركة".

✓ **المفهوم الضيق جدا:** أُعتمد هذا التعريف في أعمال روقوبون وفوريس «Rogobon & Forbes»، إذ عرّفا العدوى على أنها "ذلك التغيير في آلية الانتشار خلال فترة الأزمة، ويعكس تزايد الارتباطات ما بين الأسواق التفسير العلمي لهذا التعريف".

كما تشير عدوى الأزمات إلى العملية التي تنتقل من خلالها أزمة تبدأ في منطقة أو بلد ما، إلى منطقة أو بلد مرتبط اقتصاديًا به، ويتم إنتقال العدوى في بعض الأحيان بواسطة المعلومات، يوضح كل من كودرس وبريتسكو «Pritsker & Kodres» وكولفو وميندوزا «Calvo & Mendoza» كيف أن المعلومات الغير متماثلة يمكن أن تؤدي إلى انتشار العدوى بين البلدان التي تتأثر بالعوامل الأساسية المشتركة، مثل أسواق الأصول المالية في بلدين مختلفين، قد ينتج التغيير في الأسعار عن صدمة مشتركة تؤثر على قيمة الأصول في كلا البلدين أو قد تنتج عن صدمة لا تؤثر على قيم الأصول (صدمة السيولة) أو التي تؤثر على بلد واحد فقط⁽²⁾.

ويُشير «Marcel Fratzscher» إلى أن: "العدوى هي انتقال الأزمة إلى بلد معين بسبب ترابطها الحقيقي والمالي مع البلدان التي تعاني بالفعل من أزمة"⁽³⁾.

¹. محمد قلي، عدوى انتقال الأزمات المالية: أزمة الرهون العقارية الامريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2017، ص 31.

². Franklin Allen, Douglas Gale, **understanding financial crises**, Oxford University Press, United States, 2007, P 260.

³. Marcel Fratzssher, **On Currency crises and contagion**, working paper N°.139, European Central Bank, April 2002, P 7.

2.2. النظريات المفسرة لعدوى الأزمات الاقتصادية

هناك العديد من النظريات المفسرة لعدوى الأزمات الاقتصادية نُوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

1.2.2. نظرية انفجار الفقاعة

وتُعرف بالفقاعة السعرية، أو الفقاعة المالية، أو فقاعة المضاربات، وتتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمته العادلة على نحو غير مبرر، وهذا يحدث، ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أو في القطاعات الأخرى، ويحدث الإنهيار المفاجئ في أسعار الأصول المالية والمادية نتيجة انفجار الفقاعة، والنتيجة عن بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول والأسهم والعقارات بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية، كما حدث في فقاعة العقارات الأمريكية عام 2007.

2.2.2. نظرية مينسكي

وتدور هذه النظرية في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن الاقتصاد يمر بالدورات الاقتصادية من الكساد ولغاية الرواج، وبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد تُفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة، وهو ما يسمى بالتمويل المتحوط، أما في مرحلة النمو فتبدأ التوقعات المتفائلة بتحقيق الأرباح وتبدأ الشركات بالحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على السداد، وتنتقل عدوى التفاؤل إلى السوق المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كافي، أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ومع حدوث أزمة مالية لدولة معينة يبدأ القطاع المالي بالإحساس بالخطر، وهذا يؤثر على قدرة الشركات على السداد، وتبدأ الأزمة المالية والتي تتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث الكساد.

3.2.2. نظرية المباريات

تفترض هذه النظرية وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو اللعبة الاقتصادية (المضاربون والمستثمرون)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان متأثراً بتوقع مستثمرين آخرين، يعني يكون قرار شراء الأصل بناء على التوقع بأن قيمة الأصل ستزداد، بينما في أحيان أخرى يتخذ المستثمر القرار نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ القرار ذاته.

4.2.2. نظرية الأحقق الأكبر

تحدث نتيجة أفعال المضاربين بشراء أصول بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية، لاعتقادهم بأنهم سوف يبيعون تلك الأصول بأسعار مرتفعة لمضاربين آخرين (حمقى)، وتستمر الفقاعة طالما بقي حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية، وتتوقف الفقاعة عند آخر أحقق (الأحقق الأكبر) الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

¹ عبد القادر، السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 69.

5.2.2. نظرية الجشع

طبقاً لهذه النظرية فإن المستثمرين سوف يميلون إلى استقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطراً للحصول على أقصى عائد.

6.2.2. نظرية القطيع

تقوم هذه النظرية على ميل المستثمرين بالشراء والبيع في اتجاه السوق، ويلعب المستثمر المحلي والأجنبي دوراً هاماً في تفجير الأزمة المالية، وتشير الدراسات إلى أن المستثمر المحلي هو أول من يهرب عند حدوث الأزمة لأنه لديه معلومات أكبر من المستثمر الأجنبي، وفي الغالب فإن المستثمر الأجنبي يتبع المستثمر المحلي، أي أن المستثمرون الأجانب يكونون عرضة لسلوك القطيع أكثر من المستثمرين المحليين.

7.2.2. نظرية السيولة الزائدة

تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخول أو سهولة الائتمان من الأجهزة المالية إلى التشجيع على شراء الأصول عالية السعر، وهذا يعني أن تطارد كمية كبيرة من الأموال عدداً محدوداً من الأصول المالية.

8.2.2. نظرية أثر العدوى

أي انتقال الأزمات المالية الخاصة بأسعار العملة، أو انهيار أسواق الأسهم وانتشارها في دول أخرى.

3.2. أنواع العدوى المالية

يمكن أن تُميز بين نوعين من العدوى المالية:

1.3.2. العدوى المحاكية

وهي تلك العدوى التي تؤثر على المتدخلين في نفس السوق نتيجة المحاكاة أو ما يطلق عليه "سلوك القطيع"، ويعرف اندري أورليون «André Orléon» المحاكات: "بتلك العملية التي يقوم من خلالها عون اقتصادي ما بإتباع نفس سلوك الأعوان الآخرين في الأسواق المالية، فتوقعات المحاكاة هي تلك التي تتخذ من طرف عون اقتصادي بالاعتماد على توقعات عون اقتصادي آخر تُخذ كأفضل نموذج"، ويمكن أن نميز بين صنفين من العدوى المحاكية:

✓ **العدوى الأفقية عن طريق الترابط الموجود بين الأسواق:** هي ناتجة عن تعدد الوسائل الإلكترونية لنقل المعلومات التي تضمن نقلها في مدة قصيرة جداً على مستوى العالم، إضافة إلى عملية التسعير الآلي، وبالتالي إذا حدثت تحركات في الأسعار نحو الانخفاض أو الارتفاع بصورة فجائية في الأسواق المالية، فسيكون هناك احتمال لانتشار هذه الموجات نحو باقي الأسواق وبسرعة، فالأسواق بالإضافة إلى تأثرها بالمعلومات الخاصة بها فهي تتأثر بالمعلومات المشتركة بين الأسواق ككل، بالإضافة إلى تزامن فتح أكبر البورصات في العالم.

✓ **العدوى العمودية بين الأسواق:** إن التكامل العمودي بين الأسواق في تزايد مستمر، فقد أصبحت الأسواق النقدية والمالية أكثر ترابطاً عن طريق أسعار الفائدة والروابط الموجودة بين أسواق المال والصرف والعلاقة بين أسعار الأسهم والسندات.

2.3.2. العدوى النظامية

تتمثل في انتشار اضطراب مُتموضع من قطاع ما إلى باقي قطاعات النظام المالي، وتظهر الاضطرابات في الأسواق المالية على مستوى ثلاثة أسواق مختلفة حسب «Portes & Echengreen»: وهي سوق القروض خاصة في حالات عدم القدرة على السداد من طرف المقترضين، وسوق الصرف وسوق الوائع، أما لاقو- D.lacoue «Labartue» فقام بإدماج أسواق الأموال الخاصة، والأزمة المالية أول ما تظهر تكون متركزة وسرعان ما تنتشر عبر قنوات⁽¹⁾.

4.2. آليات انتقال عدوى الأزمات

ميّز ماسون «Masson» بين ثلاثة آليات أساسية لانتقال عدوى الأزمات المالية⁽²⁾:

✓ **الآلية الأولى:** تُشير إلى الصدمات المشتركة التي تتزامن آثارها في عدد من البلدان، أما في البلدان الناشئة فهي تعني بشكل عام حدثاً يجد جذوره في أسواق الاقتصاديات المتقدمة، فمثلا الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة الأمريكية في الفترة التي سبقت أزمة الديون للبلدان النامية في أوائل سنوات الثمانينات أدت إلى عجز المكسيك عن الوفاء بالتزاماته في أوت 1982، كما يمكن أن يكون الحدث عبارة عن صدمة مشتركة للعديد من الاقتصاديات الناشئة، فتدهور أسعار الطاقة مثلا بعد الأزمة المالية الآسيوية شكل صدمة مشتركة للعديد من الاقتصاديات الناشئة المنتجة للبتروال والغاز.

✓ **الآلية الثانية:** تستند إلى التأثير الذي تمارسه صدمة في بلد على سلوك المتغيرات الأساسية في بلد أو مجموعة من البلدان الأخرى المجاورة، أو التي لها علاقة قوية مع البلد الأول وهي موجودة أصلا قبل الأزمة، قد تكون تجارية، أو مالية من خلال محفظة الأوراق المالية، أو من خلال قناة دائن مشترك، وهذا النوع من العدوى يتعلق بالارتباطات العادية بين البلدان، وتسمى بأثر التجاوز «Spillover Effects».

✓ **الآلية الثالثة:** يؤدي انفجار الأزمة في بلد ما إلى أزمة أخرى في الخارج غير مُفسرة من خلال الآليتين السابقتين، وهي تتمثل في ذلك الجزء من الحركة المتزامنة للمتغيرات المالية التي يمكن تفسيرها بالحرّة المتزامنة للمتغيرات الاقتصادية الكلية، وترتكز هذه الآلية التي أطلق عليها ماسون «Masson» العدوى المطلقة أو الصافية «Contagion pure» التي تستند إلى شعور المستثمرين في فترة الأزمة بالتماثلات الاقتصادية بين البلدان.

¹. موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 167، 169.

². محمد قلي، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

3. الأزمات قبل فترة 2000

تعددت الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، واختلفت درجة تأثيرها حسب مصدرها وسببها، وأغلب الأزمات التي تسبق فترة 2000، مرتبطة بالحروب والأنظمة المالية التي قد بدأت بالتطور، وتعد الأزمات خلال هذه الفترة أول الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، وعليه سوف يتم التعرض لها من خلال هذا العنصر.

1.3. أزمة الكساد الكبير 1929

وهي أسوأ كارثة اقتصادية واجهت الاقتصاد العالمي وتسمى أيضاً أزمة الكساد العظيم، وهي لحد الآن لازالت محط اهتمام الباحثين، فهم يُعيدون تحليل أسبابها، وكيفية خروج الولايات المتحدة منها حيث كانت أكبر المتضررين منها، وقد بدأت الأزمة بتاريخ 24 سبتمبر 1929 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم، لكن لا وجود للمشتريين، فانتشر الذعر وتسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدهور وعندما ظهر ذلك اليوم خسر مؤشر داو جونز 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين بل أن 11 مزارياً انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب منهاتن⁽¹⁾.

1.1.3. أسباب أزمة 1929

تعود أسباب أزمة الكساد العظيم سنة 1929 إلى⁽²⁾:

- ✓ تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور؛
- ✓ إهتبار في سوق الأسهم، وانخفاض مؤشر داو جونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ 89%؛
- ✓ إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف ومنها بنك أمريكا «Bank of America»؛
- ✓ كان بإمكان البنك الاحتياطي الفيدرالي التحكم في الأزمة عن طريق تخفيض نسبة الفوائد، وتوفير القروض وشراء السندات، ولكن على العكس من ذلك قلص من قروضه للنظام المصرفي؛
- ✓ كنتيجة للأزمة أشهر 1860 بنك إفلاسه سنة 1932؛
- وإثر انتشار الإشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت خفض سعر الدولار، تخافت الناس على بيع الدولار وشراء الذهب فزاد الاحتياطي الفيدرالي، وكان ذلك بمثابة تعبير الطريق أمام إعلان الرئيس روزفلت في مارس سنة 1932 عن إعطاء إجازة للمصارف، 2500 مصرف لم يعد من هذه الإجازة إلى النشاط المصرفي.

¹. دون كاتب، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي الرابع بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، يومي 15 و16 ديسمبر 2010، ص 7.

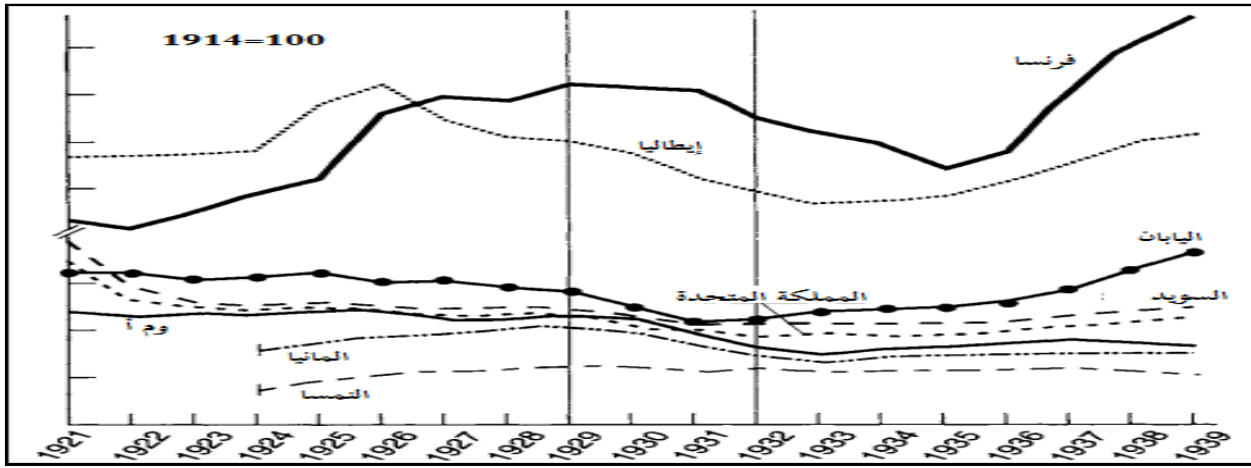
². عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية، أزمة Sub-prime، دار الأسطورة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 137، 138.

2.1.3. المُميزات الأساسية لأزمة 1929⁽¹⁾

لمعرفة مميزات الأزمة لابد من دراسة المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي آنذاك، والتي تتمثل في:

- ✓ انكماش هائل في الإنتاج (1929-1933): بدأ الإنتاج الصناعي بالتراجع في -وم أ- خلال سنة 1929، إلا أن الاندلاع الرسمي لأزمة الكساد كان في 24 أكتوبر 1929، عقب انهيار بورصة نيويورك، وتراجع الأسعار فيها.
- ✓ الإنخفاض العام في الأسعار، الركود، وتجزئة التجارة العالمية: تراجعت هذه الأخيرة في جميع أنحاء العالم، في كثير وذلك منذ سنتي 1925-1926، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه:

شكل رقم (2-3): مؤشرات أسعار المستهلك في بعض البلدان للفترة 1921-1939



Source : Le lundi noir 1987-1988, Fich n° 06/10, sur site web : <http://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Le-Lundi-Noir.pdf>, consulté le 31/11/2018).

يُظهر الشكل أعلاه انخفاض (على أساس أسعار التجزئة "أسعار المستهلك") الأسعار بنسبة 17% في اليابان، و18.6% في الولايات المتحدة الأمريكية، و12% في فرنسا (واستمر الإنخفاض إلى غاية 1935، ليصل إلى 29%، و21% في إيطاليا وألمانيا، و14% في بريطانيا العظمى، و2% فقط في النمسا، كما يُلاحظ التباين الملحوظ بين فرنسا وإيطاليا، ويرجع ذلك إلى الضغط التضخمي في أعقاب حرب 1914-1918.

✓ البطالة: وصل عدد العاطلين عن العمل في -وم أ- من 11 الى 12 مليون في مارس 1933 من أصل 126 مليون نسمة، حيث عانى العُمال من انخفاض الأجور وإجراءات التسريح.

3.1.3. حلول أزمة 1929

أجبرت هذه الأزمة أولوية تدخل الدولة في معالجة الأزمات، ففي عام 1932 تم انتخاب الرئيس الأمريكي الإصلاحى فرانكلين روزفلت «Franklin Delano Roosevelt» وجاءت فترة حُكمه في خضم أزمة الكساد الكبير، فقام بإجراءات عديدة على الصعيد الاقتصادي كان أولها مضاعفة الانفاق على الاشغال العامة في كافة البلاد، كبناء

¹ . Bernard Gazier, *La crise de 1929*, Presses Universitaires de France, 5^{eme} edition, Paris, 2009, P 7-25.

الطرق والجسور والموانئ البحرية والمطارات، ووضع برامج اجتماعية تصب في مصلحة المواطن، كبرامج التقاعد، وبرنامج علاج متقاعدي القوات المسلحة، وبرنامج بدل البطالة وضمن الودائع التي لا تزيد على مئة ألف دولار وتشكيل هيئات للرقابة المالية⁽¹⁾.

2.3. أزمة 1987 (الاثنين الأسود)

في إطار اتفاقية بلازا «PLAZA» الموقعة في سبتمبر 1985، نظمت بلدان مجموعة السبعة* G7 اجتماع يهدف دراسة إشكالية انخفاض قيمة الدولار، فقد انخفض الدولار إلى مستويات تاريخية لم يشهدها من قبل آنذاك وقد صاحب ذلك انخفاض أسعار الفائدة لمستويات دُنيا، إلا أن الحكومات السبع اضطرت للتراجع، ثم تم التوقيع على إتفاقية اللوفر « Louvre » في فيفري 1987 في محاولة أخرى لوقف تراجع الدولار، إلا أنها بأت بالفشل واستمر الدولار في الانخفاض نتيجة للمضاربة.

وتجدر الإشارة الى أن مجموعة السبع تأسست في عام 1975 من قبل رؤساء دول أو حكومات الدول الصناعية الكبرى، ضمت المجموعة في البداية ستة دول وهي : فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - مع انضمام كندا في عام 1976، وكان الهدف من هذه المجموعة بشكل أساسي تعزيز التعاون والتنسيق في السياسة الاقتصادية، ولكن بشكل أوسع في قضايا أخرى مثل الأمن والطاقة⁽²⁾، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر داو جونز:

شكل رقم (2-4): تطور مؤشر داو جونز



Source : Le lundi noir 1987-1988, Fiche n° 06/10, see : <http://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Le-Lundi-Noir.pdf>, consulté le 31/11/2018).

¹. علي عبد الفتاح ابو شرار، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، در اليازوني، عمان، 2011، ص 17.

* . مجموعة السبعة (G7): هي مجموعة تتكون من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

² . Marcel Fratzscher, **How successful is the G7 in managing exchange rates**, European central Bank, Working paper series, N°.952 , October 2008, P 10.

يُلاحظ من الشكل أعلاه تطور مؤشر داو جونز، حيث تميز بالارتفاع منذ سنة 1986، إلى غاية اندلاع الأزمة حيث تأثر المؤشر بشدة وانخفض بما يقارب 1000 نقطة وذلك يوم 19 أكتوبر 1987، حيث أثرت الأزمة على السوق المالي في أمريكا نتيجة الذعر الذي أصاب المستثمرين والمضاربين.

3.3. الأزمة الآسيوية 1997

بدأت هذه الأزمة في دول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية وانتشرت إلى بقية الدول الآسيوية عام 1997 (بالضبط انطلقت من تايلندا في جويلية 1997⁽¹⁾)، وكانت بسبب الحركة السريعة لرؤوس الأموال عبر الحدود، وخاصة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهذه الأموال بحكم طبيعتها ونمط استثمارها تُغير من اتجاه حركتها بسرعة فائقة، فرؤوس الأموال التي اتجهت إلى الدول الآسيوية خلال الفترة (1990-1996)، غيرت من اتجاهها عام 1997⁽²⁾.

1.3.3. أسباب الأزمة الآسيوية

تتمثل أسباب الأزمة في⁽³⁾:

✓ **النمو الاقتصادي:** سجلت العديد من الدول الآسيوية معدلات نمو مبالغ بها ولمدة تجاوزت العقد وهو ما شكل مصدر قلق للعديد من الباحثين الذين أثارهم التساؤل حول مصدر هذا النمو في هذه الاقتصاديات على معدل النمو في عوامل الإنتاج، وعليه فإن الاستمرار في النمو بمعدلات مرتفعة سيكون مرهوناً بما تبقى من عوامل الإنتاج والنتيجة أن هذه الاقتصاديات واجهت أزمة في الحفاظ على معدلات نموها السابقة عند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

✓ **زيادة عجز الميزان التجاري:** من خلال تتبع أحداث الأزمة يُمكن ملاحظة انخفاض معدل نمو صادرات تلك الدول، وذلك بالقياس إلى معدل نمو الواردات المرتفع، مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات والحساب الجاري في كل من كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايلاندا، واندونيسيا وهي البلدان التي كانت الأكثر تأثراً بالأزمة باستثناء سنغافورة وتايوان، حيث اعتمدت على الديون قصيرة الأجل لتغطية جزء من عجزها، بحيث تجاوزت نسبة الديون قصيرة الأجل الإحتياطي بنسبة 300% لكوريا، و150% لكل من اندونيسيا وتايلاندا، و50% لكل من ماليزيا والفلبين، والجدول التالي يوضح وضعية الحساب الجاري للدول المتضررة من الأزمة لستة سنوات:

¹. Catherine Figuière, Laëtita Guillot, **L'Asie d'une crise à l'autre : l'impact sur l'intégration régionale**, XXVIèmes journées du développement de l'Association Tiers-Mondes "Crises et soutenabilité du développement", Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, Jun 2010, Strasbourg, France, halshs-00493869, P 3.

². محمد إبراهيم خيرى الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

³. منصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2012، ص 32، 35.

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية، أسبابها، قنواتها، وطرق علاجها

جدول رقم (2-4): ميزان الحساب الجاري لعينة من الدول الآسيوية خلال الفترة 1993-1998

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
14241	3024-	14691-	13554-	8085-	3664-	تايلندا
3972	4889-	7663-	6431-	2792-	2106-	اندونيسيا
40552	8167-	23006-	8507-	3867-	990	كوريا
9200	4792-	4596-	8469-	4520-	2991-	ماليزيا
1287	4351-	3953-	1980-	2950-	3016-	الفلبين

المصدر: منصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2012، ص 33.

✓ **ثبات أسعار الصرف:** العامل البنوي والذي ساعد مبدئياً على ظهور الأزمة هو تماشي أسعار الصرف لأغلب هذه العملات في خط مستقيم مع الدولار أو مجموعة من العملات التي يُهيمن عليها الدولار، وهذه القيم الثابتة في أسعار الصرف لم يُسمح لها بأن تتحدد وبشكل منضبط بما يتلائم وتغير الظروف الاقتصادية، وقد سمحت الحكومات بحدوث تقلبات في معدلات التبادل النقدي نسبياً، مع الدولار وسمح للتجار فيها بالاستيراد والتصدير إلى الدول التي تتعامل بالدولار خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع قليل من المخاطرة في أسعار الصرف، وقد كان له عيب رئيسي وهو أنه كلما تغيرت قيمة الدولار، كلما تغيرت قيمة هذه العملة بالنسبة للعملات الأخرى مثل الين الياباني، والمارك الألماني، والتي لم تكن ترتبط بالدولار الأمريكي، وعندما انخفض الدولار في سنة 1985 حدث انخفاض في تلك العملات تبعاً لذلك برغم أن الظروف الاقتصادية الكلية في هذه الدول تختلف كثيراً عن ظروف الولايات المتحدة الأمريكية، والجدول التالي يوضح تطور أسعار الصرف للدول التي عانت من الأزمة:

جدول رقم (2-5): تطور أسعار الصرف خلال الفترة 1993-1998 (العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي -متوسط الفترة-)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
41.360	31.360	25.340	24920	25.150	25.320	تايلندا
10013.600	2909.400	2342.300	2248.600	2160.800	2087.100	اندونيسيا
1401.440	951.290	804.450	771.270	803.450	802.670	كوريا
3.924	2.813	2.516	2.504	2.624	2.574	ماليزيا

المصدر: منصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2012، ص 33.

✓ **عدم ملائمة السياسة النقدية:** ضُعبف السياسة التي انتهجتها تلك الحكومات للتطورات الملحوظة التي شهدتها اقتصادياتها وذلك من خلال استخدام الطرق المباشرة للتحكم في أدوات السياسة إذ كان لا بد للسلطات بعدما عمدت خلال النصف الثاني من الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينيات إلى تحرير قطاعها المالية والتي يرد من ضمنها التخلي عن فرض سقف على سعر الفائدة.

✓ **تفاقم مشكلة الديون الخارجية لبعض الدول الآسيوية:** قامت بعض الدول بتمويل عجز الميزانية في الحسابات الجارية من خلال القروض الخارجية، في شكل تمويل قصير الأجل، وجميع تلك التدفقات تمثل بالدرجة الأولى "أموالاً ساخنة"، حيث تأتي إلى الدول لحظة الزواج، وتخرج منها بسرعة عندما تلوح بادرة أول أزمة مالية وهو ما حدث في

الدول الآسيوية، فقد قدر حجم الديون المعدومة بـ 73 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون وبالتالي دفعها إلى طلب المساعدات الخارجية عن طريق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي FMI.

✓ التدفق الكبير لرؤوس الأموال الخارجية: وهذا بنسب تراوحت ما بين 3% من الناتج المحلي الخام في كوريا الجنوبية، وإلى 10% في ماليزيا وبوتيرة ثابتة، ففي تلك الفترة انخفضت نسبة التمويل المحلي لمشروعات التنمية الاقتصادية وتدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة على هذه الدول، في الوقت الذي كانت فيه الأجهزة المصرفية في هذه البلدان غير مؤهلة من حيث درجة سلامتها المالية، ونتيجة لذلك بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية في أندونيسيا، وكوريا الجنوبية وتايلندا أكثر من 100% في سنة 1997.

4.3. الأزمة الروسية 1998

يمكن تعريف أزمة العملة (الأزمة الروسية) بأنها هجوم مضاربة على عملة بلد ما، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وإمكانية التخلف عن سداد الديون، ومن الأمثلة عن أزمة العملة نجد الأزمة الروسية في عام 1998 التي أدت إلى تخفيض قيمة الروبل «Ruble» والتخلف عن سداد الدين العام والخاص، وغالبًا ما يُعتقد أن الأزمات النقدية مثل الأزمة الروسية تنشأ عن مجموعة متنوعة من الظروف الاقتصادية، مثل العجز الضخم وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية.

1.4.3. الجذور التاريخية للأزمة الروسية

بعد ست سنوات من الإصلاح الاقتصادي في روسيا، عرفت الخصخصة والاقتصاد الكلي نجاح محدود، ففي أوت 1998 سجل الاقتصاد الروسي طفرة إيجابية في النمو الاقتصادي منذ سقوط بما كان يسمى الاتحاد السوفياتي سابقاً، وأعلنت روسيا عن عدم قدرتها على سداد ديونها، وتعليق المدفوعات من قبل البنوك التجارية للدائنين الأجانب، كما شهدت انخفاض للأسهم الروسية وإنهيار سعر صرف الروبل حيث كان: 1 دولار = 5400 روبل وما تبع ذلك من بطالة وتدهور لمستوى المعيشة وعجز في الميزانية⁽¹⁾، مما تسبب لروسيا في أزمة مالية، والجدول التالي يوضح تسلسل الأحداث التي وقعت في روسيا في الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998 كالتالي:

¹. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، أي كنب، الطبعة الأولى، لندن، 2016، ص 50.

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية، أسبابها، قنوتها، وطرق علاجها

جدول رقم (2-6): الجدول الزمني لأهم المحطات التاريخية للأزمة الروسية 1998

التاريخ	البيان
أفريل 1996	✓ المفاوضات مع نادي لندن وباريس لتسديد الديون السوفياتية.
1997	✓ الفائض التجاري يتحرك نحو التوازن؛ ✓ التضخم حوالي 11%؛ ✓ بيع النفط بسعر 23 دولار للبرميل؛ ✓ يتوقع المحللون تصنيفات ائتمانية أفضل لروسيا؛ ✓ البنوك الروسية تزيد الخصوم الأجنبية؛ ✓ إنخفاض الأجور الحقيقية؛ ✓ 40% فقط من القوى العاملة تحصل على الراتب بالكامل وفي الوقت المحدد؛ ✓ إرتفاع العجز في القطاع العمومي.
سبتمبر/أكتوبر 1997	✓ إنتهاء المفاوضات مع نادي لندن وباريس.
11 نوفمبر 1997	✓ الأزمة الآسيوية تتسبب في هجوم المضاربة على الروبل؛ ✓ البنك المركزي الروسي (CBR)، يخسر حوالي 6 مليار دولار في محاولة لحماية الروبل.
ديسمبر 1997	✓ تحقيق نسبة نمو قدرت بـ 0.8% في نهاية السنة؛ ✓ أسعار النفط والمعادن (غير الحديد) تبدأ في الانخفاض.
فيفري 1998	✓ حتمية اللجوء لصندوق النقد الدولي.
23 مارس 1998	✓ تعيين كيرينكو على رأس الحكومة.
أفريل 1998	✓ القيام بمضاربة أخرى على الروبل.
ماي 1998	✓ يزيد البنك المركزي الروسي سعر الإقراض من 30% إلى 50% ويدافع عن الروبل بـ 1 بليون دولار.
منتصف ماي 1998	✓ مطالبة شركات النفط والغاز بتخفيض قيمة الروبل لزيادة قيمة صادراتها؛ ✓ أسعار النفط تواصل الانخفاض.
23 ماي 1998	✓ صندوق النقد الدولي يترك روسيا دون اتفاق على خطة التقشف.
27 ماي 1998	✓ البنك المركزي الروسي يرفع سعر الإقراض مرة أخرى إلى 150%.
صيف 1998	✓ تقوم الحكومة الروسية بصياغة لمواجهة مناهضة للأزمة والإعلان عنها.
20 جويلية 1998	✓ صندوق النقد الدولي يوافق على حزمة مساعدات طارئة (أول دفعة تصل إلى 8.4 مليار دولار).
13 أوت 1998	✓ تراجع في أسواق الأسهم والسندات والأسواق الروسية نتيجة مخاوف المستثمرين من تخفيض قيمة العملة.
17 أوت 1998	✓ الحكومة الروسية تخفض قيمة الروبل، وتتخلف عن سداد الديون المحلية، وتعلن عن وقف دفع مستحقات الدائنين الأجانب.
23-24 أوت 1998	✓ تم طرد كيرينكو (رئيس الوزراء الثالث والثلاثين لروسيا).
2 سبتمبر 1998	✓ تعويم الروبل.
ديسمبر 1998	✓ إنخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة 4.9%.

Source : Abbigail J Chiode, Michel T Owyang, A Case Study of a Currency Crisis : The Russian Default of 1998, the Federal Reserve Bank Of st .Louis Review, Vol.84, N°.6, USA, November/December 2002, P 10.

يُبين الجدول أعلاه حجم المضاربة على العملة الروسية مما أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية، التي أدت إلى زيادة سعر الإقراض من 30% إلى 50%، إلى جانب لجوء روسيا إلى صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة، وبذلك تم تعويم الروبل سنة 1998 في محاولة للخروج من الأزمة.

2.4.3. أسباب الأزمة الروسية 1998

تتمثل أسباب الأزمة الروسية في⁽¹⁾ :

1.2.4.3. تراجع الانتاج: أدى إنخفاض الائتمان إلى تراجع الانتاج، في حين أن انتشار الإفلاس الصناعي والبطالة عزز كل منهما الآخر لتعميق الركود، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6% في عام 1998، وتراجع الاستثمار إلى ثُمس مستوى عام 1990 مما أدى إلى تراجع الواردات بأكثر من 50% في الربع الرابع من عام 1998 ثم مرة أخرى بنسبة 45% في الربع الرابع من عام 1999، كما أن تخفيض قيمة الروبل ليس له تأثير على الصادرات لأن حجم النفط والمواد الخام لا يعتمد على قدرتها التنافسية في السعر، على العكس من ذلك أدى انخفاض أسعار النفط (بالدولار) إلى خفض قيمة إجمالي الصادرات الروسية بنسبة 16.4% في عام 1998.

2.2.4.3. المالية العامة: سيعاني التمويل العام منطقياً نتيجة تراجع الإنتاج، فقد بلغت الإيرادات الضريبية لعام 1998 ما نسبته 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي (9.7% في عام 1997)، مقارنة مع معدل حوالي 30% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و قد اعتمد مجلس الدوما^(*) «Duma» في نهاية ديسمبر الميزانية الفيدرالية لعام 1999، مع أرقام أعتبرت غير واقعية من قبل المراقبين ومع ذلك لوحظ أن الإيرادات الضريبية للأشهر السبعة الأولى تتماشى مع خطة قانون المالية، فهذه النتيجة لم يتم تحقيقها منذ عام 1992.

3.2.4.3. ارتفاع معدلات التضخم: أدى سقوط الروبل على الفور إلى زيادة معدلات التضخم، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 38.5% في سبتمبر 1998 و 85% للسنة ككل، ومع ذلك استطاعت روسيا السيطرة بسرعة على التضخم من خلال الانخفاض المستمر في المعدل الشهري من 8.5% في جانفي إلى 1.2% في نوفمبر 1999، بفضل اعتدال الأجور والخلق المحدودة للنقود من قبل المركزي الروسي BCR.

4.2.4.3. التأثير بالأزمة الآسيوية: في النصف الأول من عام 1997 إستقبلت أسواق رأس المال الدولية بشكل إيجابي إصدارات شركات اليورو الحكومية، وانفجرت سوق الأوراق المالية مع ارتفاع بنسبة 170% بين جانفي وجويلية، كما اندلعت الأزمة الآسيوية في جويلية، مع انخفاض قيمة البات التايلندي وانحياز البورصة في هونج كونج، وبذلك لم تسلم موسكو من الأزمة ففي وقت مبكر من صيف عام 1997، جذبت الأزمة المالية الآسيوية انتباه المتعاملين في الأسواق ذات العائد المرتفع والمخاطر العالية وبدأ المستثمرون الأجانب بالخروج من روسيا.

¹ . Dominique Hamon, **La crise russe de 1998**, N°21, Janvier 2000, PP 4, 5, sur site web : <http://www.klubprepa.fr/Site/Document/ChargementDocument.aspx?IdDocument%3D2530>, consulté le 24/12/2018.

*. مجلس الدوما DUMA هو مجلس النواب في الجمعية الفيدرالية لروسيا، في حين أن مجلس الشيوخ هو مجلس الإتحاد، يقع مقر دوما في وسط موسكو على بعد خطوات قليلة من ساحة مانيج. ويشار إلى أعضائها باسم النواب. لمزيد من الاطلاع انظر ذلك في : ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

3.4.3. حلول الأزمة الروسية

عندما انفجرت الأزمة، تولى صندوق النقد الدولي قيادة العمليات، وطلب من البنك الدولي أن يساهم في الإنقاذ، كانت الخطة آنذاك تقوم على توفير 6.22 مليار دولار، يقدم منها صندوق النقد الدولي 2.11 مليار دولار والبنك الدولي 6 مليارات، والباقي تقدمه الحكومة اليابانية⁽¹⁾.

4. الأزمات ما بعد فترة 2000

لقد عرف النظام الرأسمالي أزمات مختلفة في مظاهرها، ويبرز ذلك جلياً خلال السنوات الأخيرة، فقد أصبحت الأزمات أكثر حدة من السابقة، وتمتد آثارها الى باقي دول العالم مؤثرة بذلك على معدلات نمو الاقتصاد العالمي ولعل أبرزها أزمة الرهون العقارية لسنة 2007، والتي تعد سبباً في حدوث أزمة الديون السيادية في أوروبا.

1.4. أزمة الأرجنتين 2001

لقد تعددت الأزمات التي أصابت الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء، إلا ان الأزمة التي أصابت الأرجنتين كانت ذات طبيعة خاصة نظراً للاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرف على أسباب الأزمة وكيفية الخروج منها.

1.1.4. الخلفية التاريخية لأزمة الأرجنتين

فيما يلي أهم الأحداث التاريخية التي حدثت في الأرجنتين منذ عام 1999⁽²⁾ :

✓ في العاشر من ديسمبر 1999 انضم فريناندو دي لارو الى تحالف الائتلاف ونجح البيروني كارلوس منعم كرئيس للبلاد، وكان الإقتصاد قد تعرض لركود منذ أكتوبر 1998، وحتى ديسمبر بالرغم من ذلك قامت الحكومة بالموافقة على الضرائب؛

✓ في العاشر من مارس 2000 وافق صندوق النقد الدولي على منح الأرجنتين قرض بقيمة 7.2 مليار دولار؛

✓ في السادس من أكتوبر استقال نائب الرئيس كارلوس الفاريز مما أدى الى ضعضة الحكومة؛

✓ في الثامن عشر من ديسمبر، بدأ صندوق النقد الدولي بمنح حزمة القروض بقيمة 40 مليار دولار للأرجنتين؛

✓ في مارس 2001 تعيين ثلاثة وزراء اقتصاديين في ثلاثة أسابيع، وانفصال ائتلاف التحالف في 18 مارس، وتعيين

دومينغ كافالو وزيراً للإقتصاد في 20 مارس، وفي تاريخ 21 مارس الكشف عن خطة لزيادة الضرائب؛

✓ في 17 أبريل تقدمت كافالو مشروع قانون ربط البيزو باليورو والدولار؛

✓ في 25 أبريل استبدال دي لارو رئيس البنك المركزي، الذي كان يؤمن بعقيدة العملة القوية الثابتة؛

¹. جوزيف ستيجليتز، ترجمة ميشال كرم، خيبات العولمة، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، لبنان، 2003، ص ص 209، 210.

². إيفلين صلاح المصطفى، الأزمات الاقتصادية العالمية: كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم؟، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 51،

✓ 3 جوان إجراء عملية مقايضة قيمتها 29.5 مليار دولار من الديون (إستبدال الديون قريبا الأجل بديون بعيدة الأجل)؛

✓ 15 جوان إعلان كوفالو أسعار الصرف تفضيلية للصادرات؛

✓ في 11 و 26 جويلية تخفيض وكالات التصنيف درجة سندات الحكومة الأرجنتينية؛

✓ في 30 جويلية موافقة الكونغرس على قانون صفر العجز، يجعل الميزانية متوازنة دون أي عجز تكون الواردات تساوي النفقات ما أدى إلى زيادة الضرائب؛

✓ سنة 2002 تم إختيار إدوارد دوهالدي من حزب البيروني كرئيس للبلاد من قبل الكونغرس؛

✓ في السادس من جانفي إصدار قانون الطوارئ العام وإصلاح سعر الصرف وإنهاء نظام قابلية العملة للتحويل المعمول به كنظام نقدي منذ عام 1991؛

✓ في 17 ديسمبر عام 2003 إعلان صندوق النقد الدولي على إعادة منح القروض للأرجنتين.

2.1.4. أسباب الأزمة الأرجنتينية

تتمثل أسباب الأزمة الأرجنتينية في⁽¹⁾:

✓ **الإعتماد على القروض:** إن البنوك في الأرجنتين كانت تعتمد في تحقيق أرباحها على القروض بشكل كبير دون تنوع ملحوظ في تركيبة محافظها الإستثمارية، هنا لا بد على البنوك الأرجنتينية من الأخذ بمبدأ تنوع المخاطر من حيث النوع والمدة الزمنية التي تشملها استثماراتها المختلفة، والجدير بالذكر أن البنوك التي تعمل على تنوع استثماراتها والتي لا تعتمد فيها على الفائدة الثابتة بشكل كبير هي بنوك أكثر ربحية وتملك قدرة أكبر على الاستمرارية واستيعاب الصدمات الاقتصادية، وذلك ينسجم مع المبدأ الاقتصادي القائل إن الفائدة تتناسب طرذا مع درجة مخاطر المشروع الاقتصادي.

✓ **عجز الميزانية:** فيما يخص السياسة المالية فقد كانت الأرجنتين تُعاني من عجز في ميزانيتها نجم عن ضعف الموارد مقارنة مع الحاجة المتزايدة للإنفاق. للإشارة فإنه لم يتم تغطية هذا العجز من خلال الدين العام الخارجي لأسباب معينة، ما دفع الحكومة للالتفات الى مصادر مالية داخلية حيث أُجبرت البنوك على تمويل العجز في ميزانيتها من خلال إجبار بنوكها المحلية على شراء السندات الحكومية على نطاق واسع (والتي لم تكن البنوك تأمل في استردادها على أية حال)، ما استنزف موارد تلك البنوك التي كان يمكن لها أن تستثمرها في مجالات ذات جدوى اقتصادية، وما عمق مشكلات السيولة التي كانت تعاني منها أصلا بسبب ارتفاع نسبة القروض المدومة لديها الناتجة عن الركود الاقتصادي.

¹. زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2009، ص ص 7، 8.

✓ تمويل البنوك برأس مال أجنبي: ما جعل المشكلة تتفاقم أكثر فأكثر هي أن تلك البنوك كانت ممولة برأس مال أجنبي الى درجة كبيرة، وعندما أحس المستثمرون الأجانب أن الحكومة الأرجنتينية لن توفى بتعهداتها المالية تجاه البنوك التي مولت ميزانيتها، دفع ذلك بهم الى المسارعة في سحب استثماراتهم (أي تمويلهم) من هذه البنوك.

وكما هو معلوم فإن البنك ببساطة لا يحتفظ سوى بجزء معين من ودائع المدخرين في حين يستثمر القسم الأعظم منها، لذا فإن طلب معظم المودعين سحب ودائعهم خلال فترة زمنية قصيرة يعتبر خطراً كبيراً على سيولة البنك التجاري التي تتطلب تدخلاً من البنك المركزي لتصحيح الأمر، وإلا أدى ذلك الى انهيار المنظومة البنكية بالكامل مما أدى إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي وهذا كان له آثار اجتماعية سلبية كبيرة.

✓ ارتفاع اسعار الفائدة: إن ارتفاع أسعار الفائدة قبيل الأزمة المالية في الأرجنتين في منتصف عام 1999 أمر أساسي تسبب في حدوث تدهور مالي للبنوك، إن رفع وخفض أسعار الفائدة هي وسيلة نقدية مرتبطة بعملية التحكم بمستوى التضخم في اقتصاد معين تستخدمها البنوك المركزية في معظم دول العالم، لكننا نرى أن رفع أو خفض أسعار الفائدة للتحكم بظاهرة التضخم أمر فيه إجحاف بالفئة الضعيفة مالياً من المجتمع، فرفع سعر الفائدة على سبيل المثال يهدف الى خفض حجم الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد من خلال تشجيع الادخار على حساب الاستهلاك ومن خلال رفع كلفة الإقتراض الاستهلاكي (من قبل الأفراد) والاستثماري (من قبل الشركات) على حد سواء، إلا أننا اذا ما نظرنا إلى ذلك الأمر بدقة أكثر لوجدنا أن عملية رفع سعر الفائدة لضبط الطلب المتزايد التي أدت إلى التضخم، سينتج عنه بالضرورة إنخفاض في حجم الطلب لدى تلك الفئة أو الشرائح المماثلة من المجتمع فقط، لأن الطلب على السلع والخدمات من قبل الفئات الأخرى التي تتمتع بقدرات مادية أعلى لن تتأثر بعملية رفع سعر الفائدة لامتلاكها فائضاً مالياً يستوعب تغيرات الأسعار، ومن هنا يأتي الإجحاف والعدالة التي تولدها عملية رفع الفائدة للتحكم بظاهرة التضخم.

3.1.4. صندوق النقد الدولي والأرجنتين

الأرجنتين هي إحدى الدول الأعضاء في الصندوق منذ 20 سبتمبر سنة 1956، وتبلغ حصتها في رأس ماله بما يفوق 2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتشكل 0.97% من إجمالي الحصص.

لقد تسببت الأزمة الاقتصادية التي حلت بالأرجنتين بوقوع نزاع مُعلن بينها وبين الصندوق، إذ أُلقت باللأئمة عليه فيما حل بها، وحمل كثير من المراقبين الدوليين السياسات الإقتصادية للصندوق المسؤولية عن الأزمة الإقتصادية الأرجنتينية، وهو ما أقره الصندوق لاحقاً، ولقد اتخذ الصندوق من الأزمة الأرجنتينية موقفاً إنفاذياً مشابهاً لذلك الذي اتخذته في أزمات كل من البرازيل والمكسيك، من حيث المُعالجة بالاعتماد على منح التسهيلات الإئتمانية، ومُختلفاً من حيث آلية تقديم التسهيلات، التي جاءت على دُفعات مجزأة تمتد ثلاثة أعوام، ومرتبطة باتخاذ الأرجنتين الإجراءات الإصلاحيّة التي أوصى بها الصندوق⁽¹⁾.

¹. مها رياض عمر عبدالله، صندوق النقد الدولي: تقدير إقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص 90-92.

2.4. فقاعة الدوت كوم

سجلت سنوات التسعينيات تطوراً كبيراً لشبكات الانترنت من خلال إنشاء شبكة الويب العالمية، وكانت في تلك الفترة حكراً على الخبراء، إلا أن هناك 9% فقط من مستخدمي الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد سنة 1994 أصبحت الانترنت في متناول الجميع.

1.2.4. مفهوم فقاعة الاقتصاد

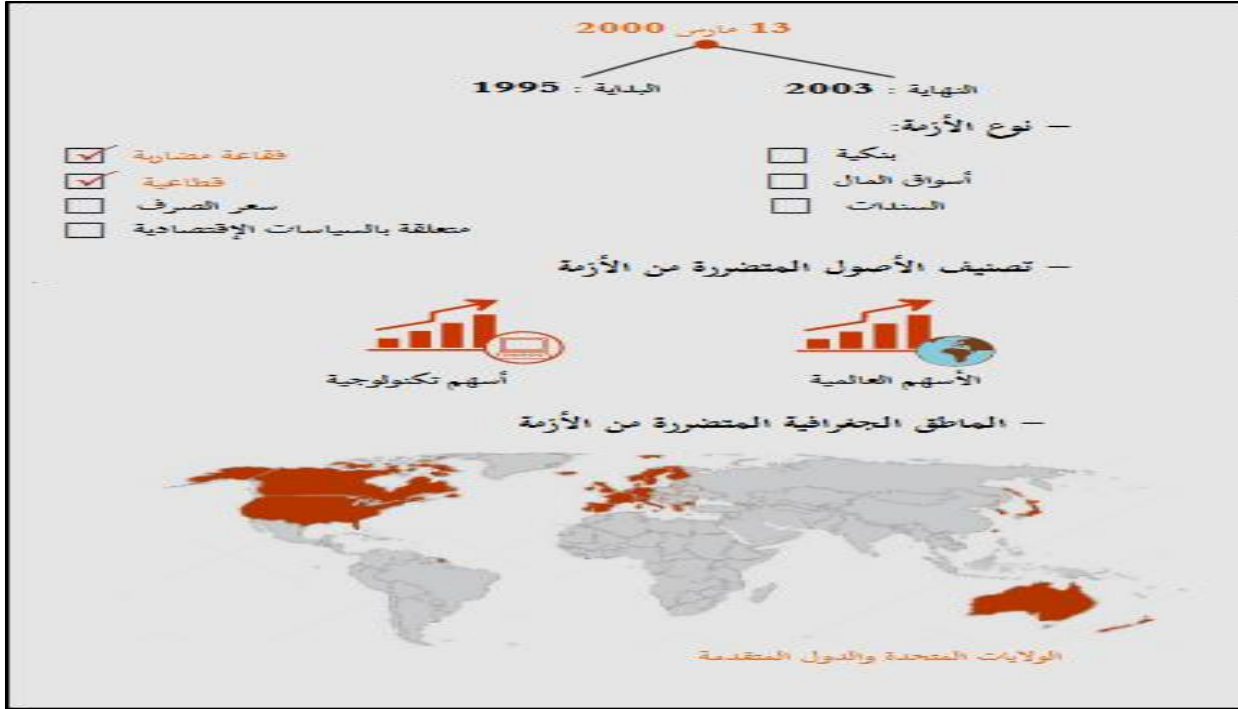
إن الكثير من الاقتصاديين هم القائلين لا للإقتصاد الرقمي الجديد، حيث إنهم يرونه أقرب إلى الظاهرة العابرة الصاعدة بسرعة والتي لا بد من أن تتدهور بسرعة لتعود الى القواعد والأسس، إن فكرة اقتصاد الفقاعة استخدم مراراً لتفسير بعض موجات التكنولوجيا الجديدة التي تظهر ظهوراً سريعاً وتنمو نمواً بتعجيل عالي تحت تأثير عوامل غير حقيقية ولكن سرعان ما تعود إلى الحالة الطبيعية، ولقد استعان بعض هؤلاء الاقتصاديين في تفسير الإقتصاد الرقمي بمفهوم اقتصاد الفقاعة « Bubble Economy »⁽¹⁾.

2.2.4. تكوين أزمة الدوت كوم

يُعد تقديم شركة « Netscape » لإدراج نفسها في البورصة أول متعامل أحدث ثورة في سوق الانترنت، وتعود هذه الشركة لصاحبها جيم كلارك « Jim Clark » وهو أحد أهم الممولين لهذا القطاع، فخلال فترة قصيرة ارتفعت قيمة أسهم الشركة الشابة من 28 الى 75 دولار للسهم في يوم واحد لتصل إلى 2 مليار دولار من القيمة السوقية، وأصبحت بذلك الشركات الناشئة في هذا المجال مصدراً للنمو.

ومع هذه النشوة حول شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT)، والتي أُطلق عليها "الاقتصاد الجديد" في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي انفتح على المنافسة، قد بلغت توقعات النمو آنذاك في هذا القطاع حوالي 10% سنوياً، فأصبحت المكاسب الموعودة للمستثمرين تجذب المزيد من رؤوس الأموال وما سهل ذلك أسعار الفائدة المنخفضة، ولتوضيح مميزات أزمة الدوت كوم ندرج الشكل التالي:

¹. نجم نجم عبود، الإدارة والمعرفة الالكترونية: الاستراتيجية الوظائف المجالات، دار البازوني العلمية، عمان، 2008، ص 76.



Source: LA BULLE INTERNET 1995-2003, sur site web:

<http://www.nortia.fr/Communication/2017/crises-2017/pdf/Bulle-internet.pdf>, (consulté le 31/12/2017).

يُلاحظ من الشكل أعلاه أنّ الأزمة مست قطاع التكنولوجيا نتيجة انفجار فقاعة المضاربة في أسهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا خلال الفترة 1995-2003، وقد مست الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة على حدٍ سواء، وتجدر الإشارة أن هذه الفقاعة ساهمت في تطوير عمالقة الإنترنت الذين نعرفهم اليوم، مثل Google، Yahoo و Ebay و Amazon.

3.4. أزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2007

تُعد أزمة الديون العقارية من أشد الأزمات التي عرفها الإقتصاد العالمي، نتيجة القروض العقارية منخفضة الملاءة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2001، في إطار مشروع ما يسمى بـ "بيت لكل أمريكي"، إلا أن الملاءة المنخفضة لأصحاب الديون، سرعان ما تحولت الى عدم القدرة على السداد، مما أدى إلى إفلاس البنوك وعلى رأسهم ليمان براذرز، ولم تستغرق الأزمة المالية كثيراً، حتى أصبحت أزمة اقتصادية عالمية تأثرت بها كل الدول.

1.3.4 مفاهيم مرتبطة بأزمة الرهون العقارية

لكل أزمة أسبابها ونطاقها الجغرافي وتختلف الأزمات في الأنواع، فينبثق عن ذلك مجموعة من المصطلحات التي يجب معرفة مدلولها وتوضيحها، وهي:

كلمة "التوريق" تعريب لمصطلح إقتصادي حديث وهو « Securitization » الذي يعني "جعل الدين المؤجل في ذمة الغير- في الفترة ما بين ثبوته في الذمة وحلول أجاله-صكوكاً قابلة للتداول في سوق ثانوية"⁽¹⁾، كذلك لا بد من شرح مصطلحين متداولين خلال الأزمة وهما ⁽²⁾:

✓ **مقترضو الدرجة الأولى (Prime Borrowers):** هم المقترضون الذين يتمتعون بتصنيف إئتماني جيد، ويوحون بالثقة من حيث قدرتهم على خدمة ديونهم والوفاء بكامل إلتزاماتهم.

✓ **مقترضو الدرجة الثانية (Prime Borrowers):** هم المقترضون الذين عُرفوا بتقصيرهم أو تخلفهم عن الدفع، ولا يوحون بالثقة من حيث مركزهم المالي وقدرتهم على خدمة ديونهم، ولهذا فإن هناك مخاطرة تعثر عالية ناشئة من ضعف ضماناتهم وحبس رهوناتهم، ومعدلات الفائدة والرسوم التي تُحمّل على هؤلاء المقترضين مرتفعة بوجه عام، وقد تتجاوز قدرتهم على خدمة ديونهم، ويقدر أن 25% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية يقعون ضمن فئة المقترضين من الدرجة الثانية.

✓ **برايم Prime:** هو المقترض ذو الملائة المالية وبدون مخاطرة يتجاوز صفه 620 نقطة.

✓ **سوبرايم Subprime:** هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها، والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة للقروض السوبرايم للقوانين البنكية، حيث يتم تصنيف المقترض ضمن هذه الفئة اذا انخفض صفه عن 620، وفي هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جدا ومسكوك فيه⁽³⁾.

✓ **تقييم FICO SCORE:** في كل عام، يصل المقرضون إلى مليارات من نقاط FICO لمساعدتهم على فهم المخاطر الائتمانية للأشخاص واتخاذ قرارات الإقراض على نحو أفضل، من خلال تزويد المقرضين بمقياس سريع وموثوق وموضوعي لمخاطر الائتمان، وجعلت FICO Scores عملية الإقراض أسرع وأكثر إنصافاً من خلال مساعدة ملايين الأشخاص على الوصول إلى الائتمان الذي يستحقونه، والجدول التالي يوضح التصنيف لطالب التمويل وعدد النقاط التي يجوزها، ومعنى التصنيف الممنوح له:

¹ . عادل رزق، إدارة الازمات المالية العالمية، منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 74.

² . إبراهيم ابوالعلاء وآخرون، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العالمي، جدة، 2009، ص32.

³ . Bernard Thiry, **LA rise des subprimes : fin ou mutation du capitalisme ?**, Analyse de l'IHOES, Institut d'histoire ouvrière, N°.64, économique et sociale, P 02, see : www.ihoes.be, (accessed on October 01, 2018).

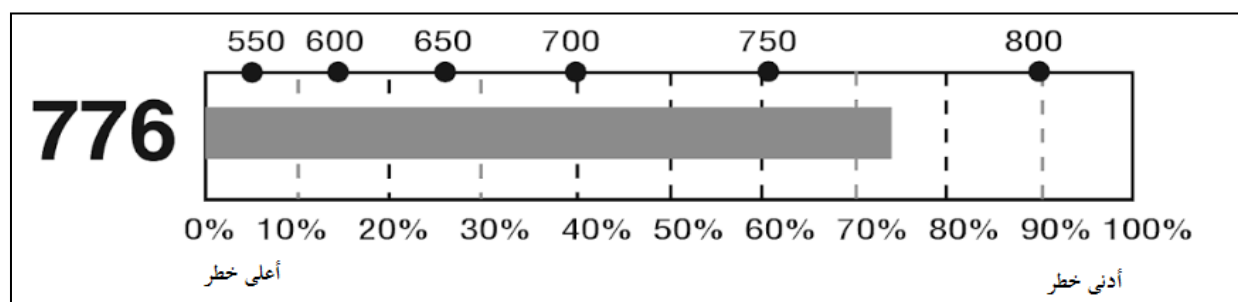
جدول رقم (2-7): درجات تصنيف FICO SCORE

النقطة	التصنيف	معنى التصنيف
800+	ممتاز	✓ أعلى من متوسط درجة المستهلكين في وم أ؛ ✓ يوضح للمقرضين أنك مقترض ممتاز.
799-740	جيد جداً	✓ أعلى من متوسط درجة المستهلكين في وم أ؛ ✓ يدل على أن المقترض ذو موثوقية عالية للحصول على تمويل.
739-670	جيد	✓ قريب من متوسط المستهلكين في -وم أ-، أو قليل بقليل؛ ✓ معظم المقرضين يعتبرون هذه الدرجة جيدة.
699-580	وسط (معتدل)	✓ دون متوسط المستهلكين في وم أ؛ ✓ بعض المقرضين سيوافقون على منح التمويل.
أقل من 580	ردئ	✓ أقل بكثير من متوسط درجة المستهلكين في -وم أ-؛ ✓ معظم المقرضين يعتبرون ذات مخاطرة عالية.

Source : MyFico, Understanding FICO SCORE, May 2015, P 6, see : <https://Fwww.myfico.com>, (accessed on October 1, 2018).

يُوضّح الجدول أعلاه تنقيط القروض من 800 نقطة إلى 58 نقطة أي من المقترض الممتاز إلى المقترض ذو المخاطر العالية، ويسمح هذا التصنيف للبنوك ببناء قراراتهم الائتمانية وتوجيه القروض إلى المقترضين القادرين على تسديد ديونهم، والشكل التالي يوضح كيف يتم التصنيف وفق Fico score:

شكل رقم (2-6): مثال عن تصنيف Fico Score



Source : Liz PulliumWeston, Your Credit Score, Your Money & What's at Stake (Updated Edition): How to Improve the 3-Digit Number that Shapes Your Financial Future, Pearson Education, 1st Edition, 2009, P 29.

يُبين الشكل أعلاه التنقيط والنسب المئوية لتصنيف Fico، بحيث كلما كان عدد النقاط كبير كلما تمتع المقترض بجدارة إئتمانية مُرتفعة، تُترجم في شكل نسب مئوية مُرتفعة تبين قدرة المقترض على السداد، فمن خلال المثال نلاحظ عن أن المقترض حصل على 776 نقطة وهي جدارة مُرتفعة وله القدرة على سداد الديون بنسبة 75% مقارنة بالأمريكيين الآخرين.

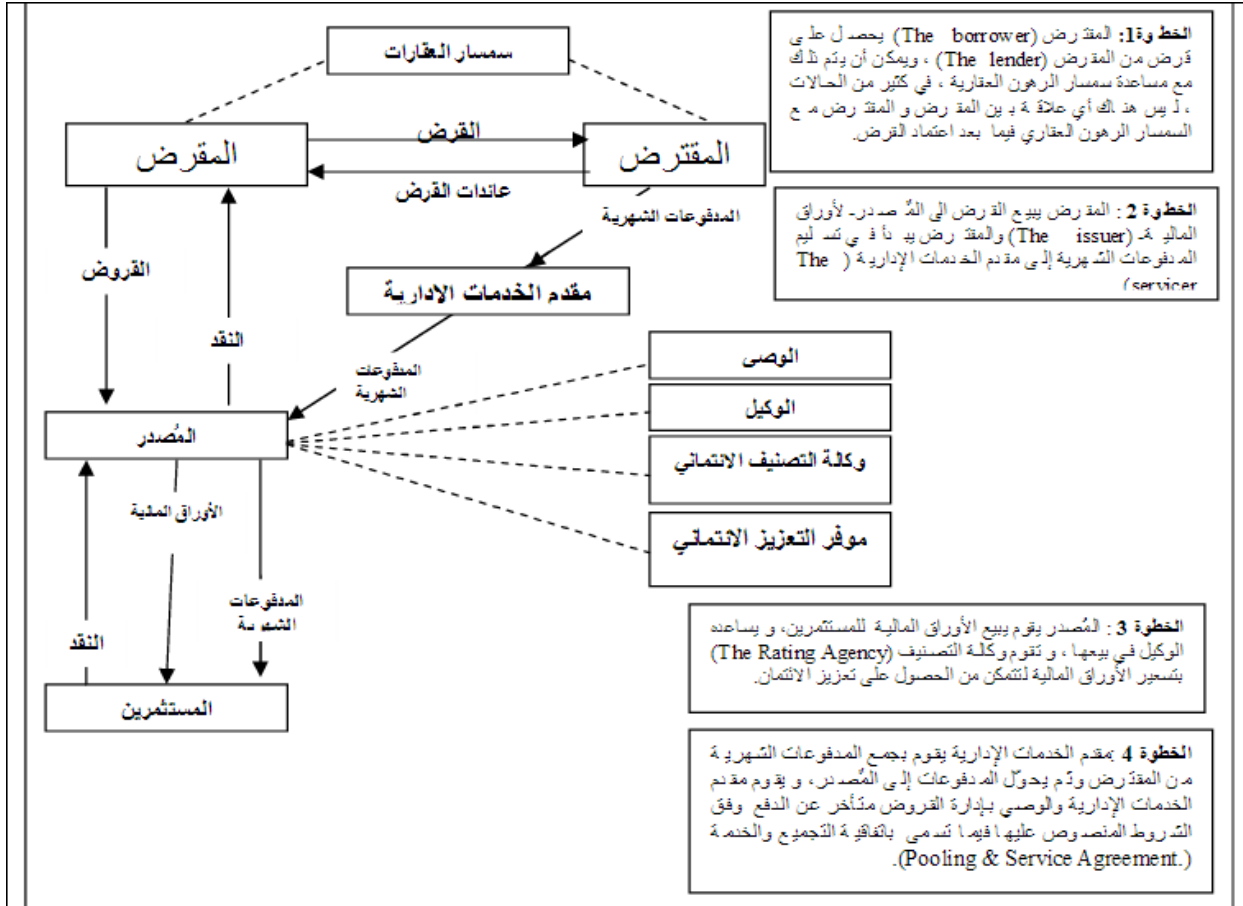
فقد شهدت القروض الموجهة لِضعيفي الملائمة طقراً في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة، ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني، فإذا كانت الجدارة الائتمانية لِطالب القرض متدنية أو لديه تاريخ بِالإفلاس فهذا لا يهم⁽¹⁾.

¹ خالد أمين عبدالله، محمد أحمد الصقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2009، ص32.

✓ المتعاملون في سوق الرهن الامريكية: يوضح الشكل رقم (2-7) هيكل السوق الرئيسي والثانوي، والتعاملين

فيه، والكيفية التي تتم بها عملية التوريق:

شكل رقم (2-7): هيكل سوق العقارات الأمريكية



المصدر: يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 4.

وفي ما يلي شرح لكل عنصر⁽¹⁾:

- المقرض: مشتري العقار، وهو الذي يقترض لشراء العقار السكني.

- المصدر: هو كيان خاص غرضه ابعاد الإفلاس «A Bankruptcy-remote purpose entity-SPE»، وتسمى أيضاً بوسيلة الغرض الخاص «SPE- Special purpose vehcule» من خلال تسهيل التوريق وإصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

- المقرض: كيان مكون من الوكلاء وصناديق القروض الذين يقومون في نهاية المطاف ببيع ال SPE لإدراجها في عملية التوريق، فالمقرضون يعرضون بقيمة القرض زائد الأتعاب، وفي بعض الحالات يعقد المقرض عقد مع سمسار الرهن العقاري، ويمكن أن يكون المقرض بنوگًا أو مؤسسات غير بنكية.

¹ يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الاقتصادية، العدد الثاني، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 3،4.

- سمسار الرهن العقاري: يقوم بدور الوسيط بين المقترض والمقرض، ويحصل على إيراداته من رسوم القرض النهائي.

- مُقدم الخدمات الادارية: هو الجهة المسؤولة عن تحصيل مدفوعات القروض من المقترضين، ثم يتم تحويلها الى مُصدر لتوزيعها على المستثمرين، عادة يتقاضى أتعابه من خلال الرسوم على أساس حجم القروض، كما أنه ملتزم إلى اقصى حد بجلب المدفوعات من المقترضين الى المُصدر.

- المستثمرون: هم مُشترو مختلف الأوراق المالية التي أُصدرت عن عملية التوريق، فالمستثمرون يوفرون التمويل للقروض، ويتحملون درجات متفاوتة من مخاطر الائتمان، استنادا الى شروط شراء الأوراق المالية.

- وكالات التصنيف الائتماني: تقوم بالتقديرات الأولية لمختلف الأوراق المالية التي يصدرها المُصدر وتحديث التصنيفات بناءً على الأداء والمخاطر المحتملة.

- الوصي: هو الطرف الثالث، عُيّن ليمثل مصالح المستثمرين في عملية التوريق، فالوصي يضمن أن عملية التوريق تعمل على النحو المبين في وثائق عملية التوريق، التي يمكن أن تتضمن تحديد معايير خدمات مُقدم الخدمة الإدارية.

- وثائق عملية التوريق: الوثائق تبين إنشاء عملية التوريق وتحديد الكيفية التي تعمل بها، من بين وثائق التوريق وثيقة اتفاقية التجميع والخدمة «Pooling & Service Agreement»، وهو العقد الذي يُحدد الكيفية التي سيتم بها دمج القروض في عملية التوريق، وإدارة القروض وخدماتها وضماناتها، واستراتيجيات تخفيف الخسائر، كما تُبين بماذا يقوم مُقدم الخدمات الإدارية في حالة التخلف عن سداد القروض.

- الوكيل: يُدير إصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

- مُوفر التعزيز الائتماني: مُعاملات التوريق قد تشمل تعزيز الائتمان (تهدف إلى خفض المخاطر الائتمانية)، المقدمة من قِبَل طرف ثالث مستقل في شكل خطابات اعتماد أو ضمانات.

2.3.4. نشأة أزمة الرهون العقارية الأمريكية

ظَهرت بَوادر الأزمة في صيف 2007 مع ضُعب السوق العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك لم تَلْفِت الأزمة نظر الجمهور العام وتفرض نفسها بقوة على حوارات المراقبين وعناوين وسائل الإعلام إلا في منتصف سبتمبر 2008 مع افلاس بنك ليمان براذرز، ومجموعة أخرى من البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا.

وكشفت الأحداث تورط هذه البنوك في مديونيات عقارية أمريكية كبيرة، وعندما تعثر المدينون في السداد كان على هذه البنوك والمؤسسات المالية أن تدفع الثمن، مع ذلك فإن الأمر لم يكن بهذه البساطة، حيث أن ما سمي بفقاعة الرهن العقاري كان في الواقع آلية جهنمية عالية التعقيد تم بناؤها بحرفية وفي الخفاء بواسطة أساطيل المال في

"وول ستريت" « Wall Street » مستغلين في ذلك غياب الرقابة المالية الكافية على المؤسسات المالية الأمريكية وفي ظل مناخ التحرر الاقتصادي الذي تبناه المحافظون الجدد⁽¹⁾.

بدأت الأزمة في عام 2008 عقب إعلان شركة التأمين FORTIS أنها على حافة الإفلاس، وتبع ذلك موجة من الدُعر تُشابه أزمة أكتوبر 1929، إلا أن أصل الأزمة يعود لسنوات مضت من خلال قرار إدارة كلينتون بالسماح بمزيد من الوصول الواسع إلى العقارات منذ 1999⁽²⁾.

لقد عرفت أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ ارتفاعاً متسارعاً منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وزادت حدتها مع توجه الاستثمارات إليه كمالاً آمن بعد أزمة النت (فقاعة الدوت كوم) مع بداية القرن الحالي، حيث وصلت نسبة ارتفاع الأسعار والدخل حوالي 75%، فتضاعفت الأسعار عدة مرات ما بين 1995 و2006، وازدادت الهوة بين نسبة ارتفاع الأسعار والدخل، وهذا الإرتفاع السريع في أسعار المنازل ونسبة الأسعار في الدخل يزيد من فرضية وجود فقاعة مضاربية في سوق العقار الأمريكي⁽⁴⁾.

إن الأزمة التي بدأت في عام 2007 هي في الأساس من أصل مصرفي نتيجة للتوسع المفرط في الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تحرير مخاطر حسابات المقرضين منخفضة الجودة، ونشرها في جميع أنحاء النظام المصرفي والمالي الدولي من خلال تقنيات التوريق، وبذلك تم تعريض سلسلة من المؤسسات المصرفية الأوروبية إلى مخاطر للتقليل من قيمتها⁽⁵⁾، والجدول التالي يعرض نسبة سعر المنزل الى الدخل في دول مختارة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD:

1 . علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010، ص 35.

2 . علي عبد العزيز سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3 . يمكن توضيح الآلية من خلال: يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض. عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ الى استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق أو التسنيد « securitization »، فكأن البنك لم يكف بالإقراض الأول بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يُقدّم محفظته من الرهون العقارية كضمان للإقراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يُعطي مالكة الحق في الإقراض من البنك، ولكن البنك يُعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للإقراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الأخرى. لمزيد من الإطلاع أنظر ذلك في :

- خالد أمين عبدالله، محمد أحمد صقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2009، ص 28، 29.

4 . بوليسل شمس الدين، عقون عبد السلام، دور الفقاعة المضاربية في تكرار الأزمات المالية -دراسة قياسية لأزمة الرهن العقاري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2014، ص 257.

5 . Vincent Dujardin, Yves De CordtLa, *crise économique et financière de 2008-2009: l'entrée dans le 21e siècle?*, PIE.Peter lang, Bruxelles, 2010, P 273.

جدول رقم (2-8): سعر المنزل إلى نسبة الدخل في بلدان مختارة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (%)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	
109.2	111.6	109.4	101.7	98.0	95.2	92.6	88.5	88.3	87.1	87.5	-وم أ-
66.9	68.2	71.0	75.2	80.7	83.9	87.7	88.4	90.0	92.0	93.5	اليابان
65.2	66.2	67.5	70.2	72.7	74.9	77.5	80.4	82.6	83.1	86.1	المانيا
140.0	138.0	128.6	114.9	103.9	94.9	91.3	88.5	85.7	81.8	82.8	فرنسا
115.0	113.1	109.7	104.9	98.7	92.1	87.2	85.0	81.3	79.1	77.9	ايطاليا
149.7	137.7	134.8	134.7	122.5	111.0	98.7	96.8	88.5	82.5	77.2	المملكة المتحدة
131.3	124.4	118.6	111.6	106.7	100.4	93.7	92.8	95.1	95.3	99.9	كندا
144.9	139.5	137.6	143.1	143.3	126.0	106.9	101.6	98.8	96.4	91.5	استراليا
153.5	156.3	132.8	116.2	111.1	111.1	110.3	110.1	106.4	98.3	93.8	الدنمارك
158.8	159.1	154.7	145.5	131.5	114.8	102.6	98.8	97.5	95.3	94.9	اسبانيا
155.0	168.8	157.8	147.7	142.8	129.0	116.1	120.5	114.0	98.4	83.3	ايرلندا
155.0	168.8	157.8	147.7	142.8	129.0	116.1	120.5	114.0	98.4	83.3	هولندا
124.3	118.9	109.5	102.8	95.8	92.4	91.2	91.4	68.7	81.4	77.1	السويد
75.1	77.4	79.2	80.5	80.7	77.5	73.2	73.8	76.0	78.1	80.7	سويسرا

Source : Richard Connolly, *The 2007-2009 Financial Crisis What Went Wrong and What Went Different?*, Zsolt Gál, Bratislava, 2011 ,P 36.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن -وم أ- سجلت أعلى نسبة سنة 2007 قُدرت بـ 109.2% مقارنةً بألمانيا، اليابان حيث سجلتا 65.2%، و66.9% على التوالي، واللذان تعدان في نفس الوقت من أضعف النسب، سُجلت مستويات أخرى مرتفعة في بعض الدول الأوروبية التي كانت سبباً في إندلاع أزمة الديون السيادية فيما بعد.

3.3.4. أسباب أزمة الديون العقارية الأمريكية

لقد تعددت أسباب أزمة الديون العقارية الأمريكية والتي ترجع إلى:

1.3.3.4. ثقافة القروض عند الأمريكيين

في الولايات المتحدة تنتشر ثقافة الائتمان على نطاق واسع حيث أن 3 من أصل 4 أمريكيين يحصلون كل سنة من 30% إلى 80% من عروض بطاقات الائتمان من خلال الاعلانات، وأن 20% منهم فقط يُوازنون في نهاية كل شهر حساباتهم على جميع بطاقاتهم، وأن هؤلاء الناس يعيشون مع دين دائم من 5000 إلى 8000 دولار، ففي عام 1994، أنتج النظام المالي الأمريكي 773 مليار رهن عقاري، وفي عام 2006 وصل المبلغ الإجمالي إلى 3 تريليون دولار ... من بين هؤلاء المقترضين يوجد العديد من المقترضين الهشين: وهم المقترضون «Sub-primes»، «sous-primés» في اللغة الفرنسية⁽¹⁾.

¹ . Pierre-Gilles Bellin, Arca Minore, *Les éco-solutions à la crise immobilière et économique*, édition Eyrolles, Paris, 2009, PP12-13.

2.3.3.4. دور كالات التنقيط «Credit Rating Agency CRA»: قد يعترض البعض على أن تضارب المصالح بين وكالات التصنيف الائتماني* والجهات المصدرة له أهمية قليلة، لأنه غالباً ما يكون هناك تضارب في المصالح في العلاقات، ومع ذلك في حالة وكالات التصنيف كان لتعارض المصالح هذا عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، وهي واحدة من الأسباب التي تسببت في أزمة الرهن العقاري في سنة 2008، ومن أجل فهم الدور الضار لوكالات التصنيف في أزمة الرهن العقاري، سوف نعود لفترة وجيزة إلى السياق الذي سبقه الأزمة والجهات الفاعلة المختلفة التي تدخلت.

تعمل وكالات التصنيف على مساعدة المستثمرين والبنوك على تقييم المخاطر الحقيقية للأوراق المالية، وأهملت تلك الوكالات في التقييم وتساهلت في إعطاء تقييم عالٍ للأوراق المالية المُغطاة بالأصول العقارية، وباتت هذه الأوراق التي تمتعت بغطاء تأميني مناسب، تحظى بإقبال البنوك والمستثمرين، وبالطبع عندما إنهار هذا الهرم المبني من الورق الرديء، عوقبت البنوك وشركات الرهن، وشركات التأمين، بينما أفلتت حتى الآن شركات التأمين من العقاب⁽¹⁾.

جدول رقم (2-9): أهم الفاعلين الماليين في وول ستريت في سنوات 2000

وكالات التنقيط	مؤسسات التأمين	التكتلات المالية	البنوك
Moody's	AIG	Citigroup	Goldman Sachs
Standard & Poor	MBIA	JP Morgan	Morgan Stanley
Fitch's	AMBAC		Lehman Brothers
			Merill Lynch
			Bear Stearns

Source : Ilanah JOSPE, Juliette MONTEFIORE, Émeline TRIN, *Les failles des agences de notation*, Infoguerre-Centre de reflexion sur la guerre economique-, 9 Fevrier 2012, PP 11-12, see : www.infoguerre.fr/, (accessed on October 10, 2018).

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع المالي الأمريكي مُسيطر عليه من طرف أربعة مؤسسات مالية كبرى، وهي القائدة في وول ستريت، ويرتبط هؤلاء ببعضهم من خلال أداة التوريق، التي تعد أداة هامة للحصول على السيولة، والتي ينشأ عنها منتجات مالية مُعقدة أو ما يعرف بـ Collateralized Debt Obligation (CDOs)⁽²⁾ أي إلتزام الدين المدفوع.

*. ويطلق عليها شركات التقييم المالي.

¹. علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2009، ص 25.

². هي توريق مجموعة من الموجودات (غير الرهن العقاري بوجه عام) ، وتسمى أيضاً الفائدة المورقة، عادة ما تشمل على الأصول الأساسية أو على قروض أو أدوات دين أخرى، ويطلق عليها أيضاً التزامات القروض المضمونة (CLO) أو التزام السندات المضمونة (CBO) إذا كانت تحتفظ فقط بالقروض أو السندات، ويحمل المستثمرون مخاطر الائتمان الهيكلية للضمانات، وتتمتع بثلاثة خصائص أساسية، الأولى تجميع الأصول، والثانية إنشاء شرائح من الإلتزامات مدعومة بمجموع الأصول ولها مستويات مختلفة من المخاطر، اما الثالثة يتم فيها فصل المخاطر الائتمانية لموجودات الضمانات عن مخاطر الائتمان الأصلية أنظر ذلك في:

- Matthieu Royer, *Collateralized Debt Obligations - an overview*, see : <http://www.staff.city.ac.uk/~pilbeam/CDOsexplained1.pdf>, (accessed on October 1, 2018).

وبين عامي 2002 و2003 ازداد بشكل ملحوظ في حجم القروض المنزلية (العقارية)، ولكن بعد تجميعها في CDO، تم تقييم العديد منها بـ 3A، فمن السهل استنتاج أن وكالات التصنيف قامت بمنح علامات جيدة لـ CDOs لتجنب فقدان العملاء، مثلاً لتحديد تصنيف CDO، استخدمت وكالات التصنيف تنقيط FISCO، وتتراوح هذه الدرجات من 300 إلى 850 وتقيس الجدارة الائتمانية للمقترضين الأفراد. إلا أن FISCO ليس مقياساً موثوقاً به، من ناحية يمكن بسهولة أن يتم تزويره من قبل المقترض لزيادة درجاته، ومن ناحية أخرى استخدمته وكالات التصنيف استخداماً سيئاً للغاية من خلال طلبهم من البنوك تنقيط الـ FISCO لإلتزام الدين المدفوع CDO، وليس الدرجات الفردية لكل قرض للحصول على التصنيف AAA، يجب أن يكون لدى CDO درجة لا تقل عن 615، فمن السهل أن نفهم كيف لـ 'CDOs' الفاسد' كانت قادرة على الحصول على AAA الثلاثي، فهذه ليست سوى مشكلة الوسط الحسابي⁽¹⁾.

3.3.3.4. انفجار فقاعة الإسكان وارتفاع معدلات الفائدة: مع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الأمريكية تدريجياً من 1% في عام 2004 إلى 5% في عام 2007 نتيجة لارتفاع قيمة الدولار، وحتى تستطيع البنوك تمويل احتياجاتها فرضت على عملائها شروطاً صارمة، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ المقترضون في مواجهة مشكلة عدم القدرة على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للبنوك، ويعود سبب ارتفاع هذه الالتزامات إلى سعر الفائدة المرتفع بشكل رئيسي، مما دفع جزءاً كبيراً منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم خلال هذه الفترة ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوق، ونتيجة طبيعية للعرض الزائد دون زيادة مقابلة في الطلب بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة بشكل كبير في السنوات الأخير⁽²⁾.

4.3.3.4. الأسباب الأخلاقية: تتمثل الأسباب الأخلاقية في⁽³⁾:

- الاقتراض أو الإقراض بفائدة مزدوجة دون توضيحها لطالب القروض والذي يعني التعامل بالربا؛
- بيع الدين،
- تداول الرهون دون قبول أصحابها أو عدم إبلاغهم أي أصحابها الشرعيين؛

- Jim Armstrong, John Kiff, **Understanding the benefits and risks of synthtic collateralized debt obligation**, Bank of Canada Financial System Review, Bank of Canada, Jun 2005, P 53.

¹ Ilanah JOSPÉ, Juliette MONTEFIORE, Émeline TRIN, **Les failles des agences de notation**, PP 11-12, see : www.infoguerre.fr/, (accessed on October 10, 2018).

² فلي محمد، أزمة الرهون العقارية الأمريكية -Subprime- : جذورها، أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد الثامن، جامعة الوادي، الجزائر، 2015، ص205.

³ خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسار التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 127.

- طبيعة مبادئ الإقتصاد الرأسمالي الذي يتبنى مبدأ الحرية المطلقة ومبدأ الربح مهما كانت وسائل وطرق تحصيله، وعدم الفصل بين الأخلاق والإقتصاد؛
- المتاجرة والمضاربة في المشتقات المالية.

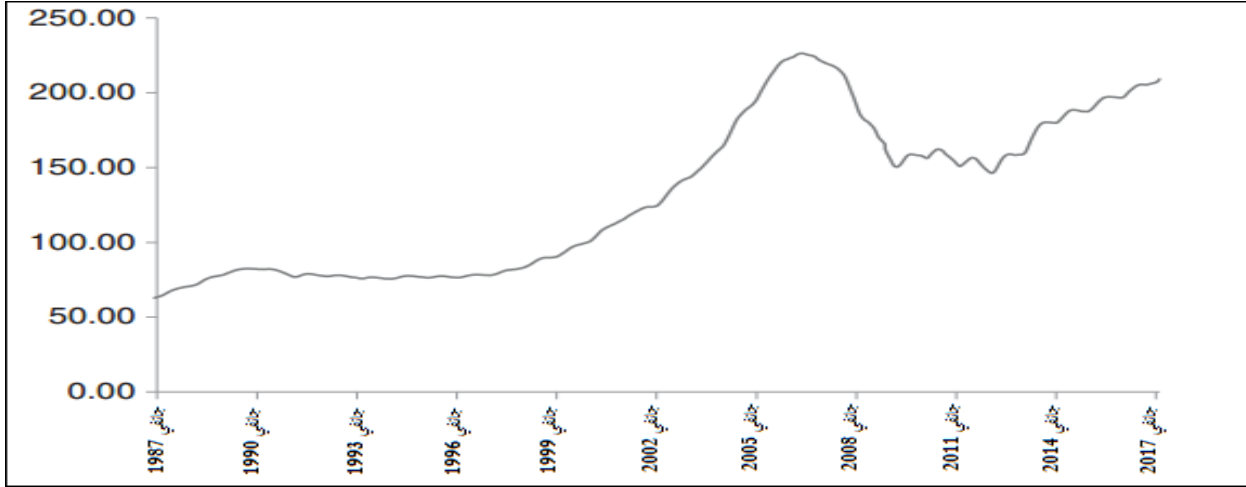
5.3.3.4. الإختلال في ميزان المدفوعات: قبل حلول أزمة الرهون العقارية بكثير، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُعاني من اختلالات هائلة في ميزان الآداءات، ومن اقتراض مُفرط من الخزينة، ومن تكاليف العراق وأفغانستان، وانخفاض قيمة الدولار أمام اليورو بـ 60% في الفترة ما بين 2002 وأفريل 2008، وتدهوره كعملة احتياطية، إلى جانب عوامل أخرى عديدة كاعتماد أمريكا على استيراد ثلثي حاجياتها من النفط، مما جعلها في وضعية غاية في الهشاشة⁽¹⁾.

6.3.3.4. إرتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عنه من تزايد لأعباء القروض من حيث خدمتها وسداد أقساطها، نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة: في غضون الارتفاع المتوالي لِسعر الفائدة من جانب مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي مُنذ عام 2004، ليصل إلى 4.2% خلال سنة 2007، وما ترتب عن ذلك من تزايد لأعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الإئتماني للعملاء وقدرتهم عن السداد، أخذت أسعار العقارات في الإنحيار، وتوقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكانت نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في -وم أ- بشكل خاص والعالم بشكل عام، وهما «Freddie Mac & Fannie Mae»، خسائر بالغة أدت إلى التدخل الحكومي لإنقاذها مالياً، وتوّالت بعد ذلك خسائر المؤسسات المالية الواحدة تلو الأخرى، فانكشفت بذلك كل الحيل الإستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة فيما بين المؤسسات المالية ولم يعد أي منها يثق فيما يعلنه الآخر عن وضعه المالي والمحاسبي، فأصبح الشك دائماً في أن هناك ديون هائلة معدومة ومخفية، فتوقفت البنوك عن منح القروض لبعضها البعض نتيجة انعدام الثقة فيما بينها، كما أصبح الإقتراض من الأسواق الثانوية في غاية الصعوبة خشية الإنكشاف على مخاطر غير متوقعة⁽²⁾.

7.3.3.4. سوق العقارات الأمريكي: نقطة انطلاق طبيعية لمناقشة أزمة الائتمان في 2007-2008 هي سوق الإسكان في الولايات المتحدة، "يوضح مؤشر S*P/Case-Shiller المركب 10"، لأسعار المنازل في الولايات المتحدة في الفترة ما بين جانفي 1987 ومارس 2017. وهذا يتتبع أسعار المنازل في عشر مناطق حضرية كبرى في الولايات المتحدة، في عام 2000 بدأت أسعار المنازل في الارتفاع بسرعة أكبر مما كانت عليه في العقد الماضي، وكان مستوى أسعار الفائدة المنخفضة للغاية بين عامي 2002 و2005 عاملاً مساهماً هاماً، لكن الفقاعة في أسعار المنازل كانت مدفوعة إلى حد كبير بممارسات الإقتراض العقاري، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ . غابرييل كولكو ترجمة عمرو سلام وآخرون، العالم في أزمة : نهاية الإقتصاد الأمريكي، أي كتب، الطبعة الأولى، لندن، 2015، ص ص 28، 29.
² . حسين بورعدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، المنتدى الوطني حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، سطيف، الجزائر، ص 11.

شكل رقم (2-8): مؤشر S*P/Case-Shiller Composite-10 لأسعار الولايات المتحدة العقارية (غير المعدل موسمياً)، من عام 1987 حتى جانفي 2017



Source : John c Hull, **Risk management and Financial Institutions**, Eiley publishing, Fifth edition, Canda, 2018, P128.

يُوضّح الشكل أعلاه انخفاض في قيمة مؤشر الإسكان المركب منذ بداية سنة 2007، إلى غاية 2011، نتيجة زيادة المضاربة على أسعار السكنات والمشتقات المالية.

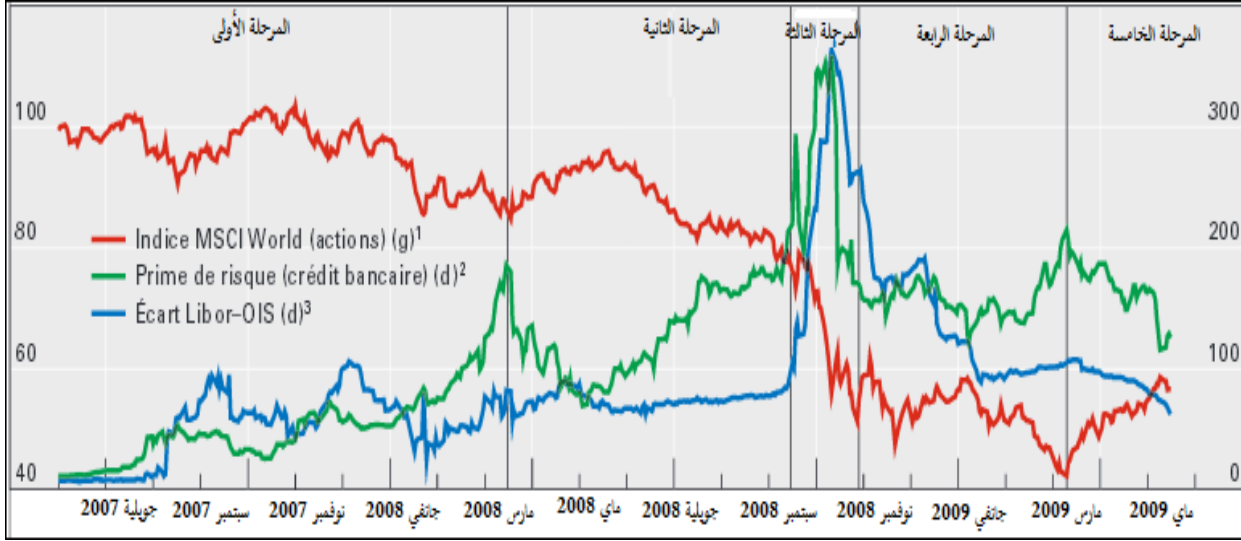
وقد استخدمت العديد من المصطلحات لوصف الإقراض العقاري خلال الفترة التي سبقت أزمة الرهون العقارية، الأول "القروض الكاذبة" لأن الأفراد المتقدمين للحصول على قرض عقاري لا يتمتعون بالملاءة المالية أو لا يتم إجراء فحص لهم، والمصطلح الثاني الذي يستخدم لوصف بعض المقترضين هو «NINJA» (لا دخل ولا عمل ولا أصول)⁽¹⁾.

عرفت أزمة الرهون العقارية خمس مراحل أساسية، وتختلف هذه المراحل من حيث الحدة والمتغيرات، والشكل التالي يوضح هذه المراحل:

* . No Income, No Job, No Asset.

¹ : John c Hull, **Risk management and Financial Institutions**, Eiley publishing, Fifth edition, Canda, 2018, pp128, 129.

شكل رقم (2-9): مراحل أزمة الرهون العقارية الأمريكية للفترة جويلية 2007-ماي 2009



Source : 79 Rapport annuel BRI.

من خلال الشكل أعلاه نجد أن كل مرحلة تميزت بما يلي⁽¹⁾:

✓ **المرحلة الأولى:** تبدأ هذه المرحلة من جوان 2007 الى غاية منتصف مارس 2008، صاحب هذه المرحلة شح في مصادر السيولة، واستمرار الخسائر المصرفية، الى أن تدهور الوضع الاقتصادي أدى إلى انخفاض قيمة الاصول.

✓ **المرحلة الثانية:** تبدأ من مارس الى منتصف سبتمبر 2008، أفسحت مشاكل التمويل المخاوف بشأن الملاءة المالية، التي أدت الى فشل وإفلاس البنوك، وتميزت هذه المرحلة بسقوط بنك ليمان براذرز أحد أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

✓ **المرحلة الثالثة:** تميزت هذه المرحلة بالحدة وفقدان عام للثقة مما تطلب تدخل عاجل للمؤسسات الأمريكية.

✓ **المرحلة الرابعة:** من أواخر أكتوبر 2008 الى منتصف مارس 2009، واجهت الأسواق العالمية أفاق قاتمة بشأن النمو الاقتصادي، وهي المرحلة التي انتشرت فيها الأزمة لباقي دول العالم.

✓ **المرحلة الخامسة:** عرفت (تبدأ من منتصف مارس 2009) تفاؤلاً كبيراً في الأسواق العالمية على الرغم من الاوضاع الاقتصادية المتردية في هذه المرحلة.

4.3.4. قنوت انتقال أزمة الرهون العقارية

بشكل عام تؤثر الأزمات المالية على الاقتصاد الحقيقي من جانب العرض والطلب، فقد أدت الأزمة المالية العالمية التي تميزت بتدهور البورصات، والإنخفاض في أسعار العقارات، والنفط والمواد الأولية إلى شلل سوق ما بين البنوك *Marché Interbancaires*، وإلى حدوث صدمات أثرت بدورها على قرارات الاستثمار والاستهلاك للأعوان الغير الماليين وبالتالي أثرت على الانتاج الصناعي، وفي ما يلي قنوت انتقال أزمة الرهون العقارية⁽²⁾ :

¹ . **La crise financière mondiale**, Rapport annuel BRI, N° 79, PP 16-17, see : <https://www.bis.org>, (accessed on October 26, 2018).

² . Fatma Braham, **Les Canaux De Transmission De La Crise Des Subprimes Aux Pays Emergents : Cas De L'Economie Brésilienne**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 17, Issue 4. Apr. 2015, PP16-17.

✓ **قناة سعر الفائدة:** تتجلى قناة سعر الفائدة أو قناة تكلفة رأس المال من خلال شرطين، الأول سعر الفائدة الحقيقي وليس سعر الفائدة الاسمي، فهو الذي يحفز قرارات الاستثمار من جانب الشركات والأسر، ففي الواقع انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية يؤدي الى انخفاض تكلفة الاقتراض، وبالتالي يزيد الاستثمار من طرف الشركات والأسر (كالإسكان والحصول على السلع المعمرة¹) الذي يتسبب في زيادة الطلب العالمي والإنتاج.

وبصفة عامة يعد معدل الفائدة الحقيقي أداة هامة لدى البنوك المركزية لزيادة الانتاج في الاقتصاد، حيث أن أي انخفاض جديد في سعر الفائدة الاسمي (قريب من الصفر)، يؤدي إلى ارتفاع التضخم (حدوث إنكماش)، وأي انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية يشجع على زيادة الاستثمار من طرف الشركات والافراد وتسريع وتيرة الانتاج.

✓ **قناة القروض المصرفية:** لقد أدت الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهون العقارية إلى زيادة المخاوف بشأن مخاطر أزمة الائتمان التي تسببت في انهيار سوق ما بين البنوك وضعف نشاط التوريق، ووفقاً لـ Altunbas & All أدى التوريق إلى تقليص قناة الائتمان عن طريق إضافة مصدر بديل للسيولة إلى البنوك والسماح بتجنب متطلبات رأس المال، فقد كان تقنين الائتمان خلال أزمة الرهون العقارية السبب الرئيسي في الانكماش في الانفاق من طرف الأعوان الاقتصاديين الغير الماليين.

✓ **قناة تأثيرات الثروة:** نظرياً، يُنظر إلى تأثير الثروة على أنه الدخل الدائم للأسر (وفقاً لطرح فريدمان)، وبالفعل فإن الفرد لديه ثروة أولية تتكون من راتبه وأصوله المالية (الأسهم و/ أو السندات) وغير المالية (العقارات)، ومع ذلك فإن أي صدمة لها تأثير سلبي على ثروة الأسر، مما يقلل من دخلها الدائم وبعد ذلك استهلاكها، فإذا كانت هذه الصدمة السلبية مؤقتة (مثل انخفاض أسعار الأسهم) فإن التأثير على الاستهلاك سيكون في حد ذاته مؤقتاً وسيكون له تأثير ضئيل بسبب خصم التدفقات المالية الحالية والمستقبلية، ولكن إذا كانت الصدمة دائمة على سبيل المثال انفجار الفقاعات في سوق العقارات، سيكون التأثير على الدخل الدائم كبيراً وعلى الاستهلاك مستدام.

✓ **قناة عدم اليقين:** أعاققت الأزمة المالية العالمية التجارة العالمية والطلب في الاقتصادات المتقدمة وفي نفس الوقت انخفضت الصادرات من البلدان الناشئة والبلدان النامية، فمعظم الاقتصادات الناشئة حساسة بشكل كبير للتقلبات في التجارة العالمية، لأن أنشطتها الاقتصادية مرتبطة بقوة بالصادرات، وهو ما حدث للبلدان الآسيوية المتخصصة في الإنتاج الصناعي التي تضررت صادراتها بشدة من القناة التجارية.

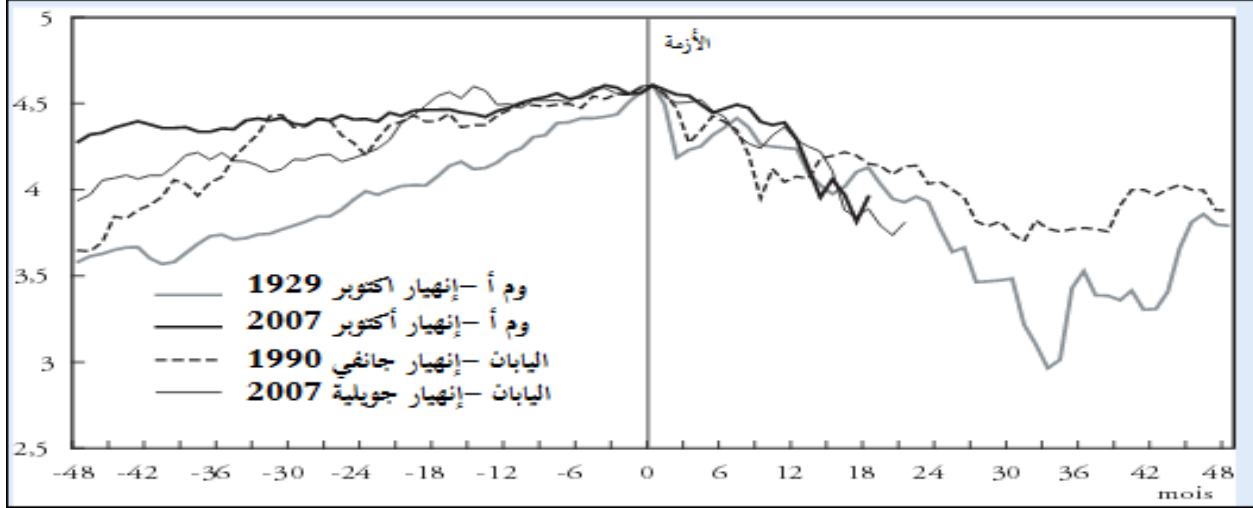
¹ . ويُقصد بالسلع المعمرة تلك السلع التي لها القدرة على إشباع الحاجات لفترة زمنية طويلة، كالثلاجات والسيارات والمباني، في حين يقصد بالسلع الغير معمرة تلك السلع التي تشبع الحاجات مرة واحدة فقط ثم تستهلك بعد ذلك مثل الطعام والشراب، لمزيد من الاطلاع انظر ذلك في :

- عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الاسلامي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 53.

5.3.4. مقارنة أزمة الديون العقارية ببعض الأزمات السابقة

يُمكن أن تكون الأزمات السابقة نقطة مقارنة لتقييم عمق الأزمة التي عاشها الاقتصاد العالمي منذ عام 2007، فأزمات الماضي لم تكن كلها بنفس النتائج الدراماتيكية مثل أزمة 2007، وبشكل أكثر تحديداً لم تتبع الأزمات - البنكية، سوق الأوراق المالية، العقارية- نفس التسلسل الزمني، ولمزيد من التوضيح نُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (2-10): مقارنة بين الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان



Source : Christophe Blot et autres, *Petit manuel de stratégies de sortie de crise comment rebondir pour éviter l'enlisement*, revue de L'ofce, N° 110, Juillet 2009, P 338.

يُمكن مقارنة عمق أزمات البورصة في عام 1929 في -وم أ- و 1990 في اليابان بأزمة 2007، بحيث يُبين الشكل أعلاه أن الأزمة في -وم أ- في ثلاثينيات القرن الماضي واليابان في التسعينيات قابلة للمقارنة من حيث مدة الأزمة، بحيث بعد ثلاثة عشر شهراً من الدُّرّة في أكتوبر 2007، خسرت الأسهم الأمريكية حوالي 40% -) 38.3% من قيمتها الحقيقية، وهذا ما يعادل الانخفاض المسجل في الولايات المتحدة بعد ثلاثة عشر شهراً من إنهيار أكتوبر 1929 (-40%)، أو في اليابان بعد ثلاثة عشر شهراً من انهيار جانفي 1990 (-41.8%)، ومع ذلك فقدت أسعار الأسهم الأمريكية حتى 80% من قيمتها الحقيقية بعد سنة 1929، وما يصل إلى 60% في اليابان، إذا كانت المقارنة بين هاتين الأزميتين صالحة يجب أن نستنتج أن أزمة الرهون العقارية لا تزال بعيدة من نهايتها¹، أي أن آثارها ستمتد الى أماكن أخرى ولمدة معينة وهو ما حدث فعلا عقب اندلاع أزمة الديون السيادية في دول منطقة اليورو.

6.3.4. انتقال أزمة الرهون العقارية الى الاقتصاد الحقيقي

ما بين جوان 2007 بداية 2009، خسرت البنوك ما يقارب 700 مليار دولار، كما خسرت أهم مؤشرات البورصة من 40% الى 60%، ولقد خلف افلاس المؤسسات المالية الكبرى إنطباعاً بأن الأزمة لم تؤثر على عالم التمويل فقط

¹. Christophe Blot & autres, *Petit manuel de stratégies de sortie de crise comment rebondir pour éviter l'enlisement*, revue de L'ofce, N° 110, Juillet 2009, PP 337-338.

بل مست كل الجوانب المتعلقة بحياة الأشخاص العاديين، وكان انتقال الأزمة إلى الإقتصاد الحقيقي قائم على قناتين إثنين وهما⁽¹⁾:

1.6.3.4. قناة القروض: تتمثل القناة الأولى في تقلص عرض الائتمان، بحيث تُحجم البنوك عن منح القروض للمؤسسات والأسر كنتيجة لشح السيولة، وتقلص رؤوس الاموال، فترتفع تكلفة الاقتراض -سعر الفائدة- لأن جميع الدائنين يطلبون أقساط مخاطرة عالية بسبب أزمة الثقة التي حدثت، وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر المتضررين، وذلك بتفضيل البنوك المقترضين الأقل خطورة (الحكومات والمؤسسات الكبيرة)، ويؤدي تقليص الائتمان إلى تراجع النشاط الإقتصادي وذلك بقيام الأسر بترشيد نفقاتها، بينما تقوم المؤسسات بتأجيل أو حتى إلغاء استثماراتها.

2.6.3.4. قناة إستهلاك الأصول: تكمن القناة الثانية في انخفاض قيمة الأصول والعقارات، حيث أن انخفاض أسعار العقارات وانخفاض أسعار الأسهم يؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الأسر ولذلك فهم يرون تراجع ثروتهم الحقيقية، وقد يميلون إلى توفير المزيد من المال لإعادة لاسترجاع القيمة الأولية لثروتهم، إذا تم تعديل السلوكيات المنزلية بهذه الطريقة، يكون هناك تأثير سلبي على الاستهلاك الذي يضحك الأزمة وهذا التأثير ملحوظ بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث أن الأسر الأمريكية حساسة للغاية لعمليات إستهلاك الأصول، وذلك بسبب مدخراتها التقاعدية المستثمر نصفها في سوق الأوراق المالية. ويؤثر استهلاك الأصول على استهلاك الاسر الأمريكية وفي المملكة المتحدة، فعندما ترتفع قيمة المنازل، تقوم الأسر بالاقتراض بنفس قيمة الزيادة في المنازل أو أكثر، ويحدث العكس في حالة انخفاض قيمة العقارات.

7.3.4. آثار أزمة الديون العقارية الأمريكية

أدت أزمة الرهون العقارية الى حدوث ركود عالمي، أثر على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة حسب درجة انفتاح البلد ويمكن تقسيم الآثار الى:

1.7.3.4. الأثر على الولايات المتحدة الأمريكية: لقد زادت هذه الأزمة معانات الإقتصاد الأمريكي ويمكن تلخيص أهم تداعياتها فيما يلي:

✓ تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار تعود للأفراد؛

✓ زيادة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008؛

¹ . Olivia Montel-Dumont, D'une crise a l'autre des subprimes a la crise mondiale, Cahiers français n° 359 ,Novembre-Décembre 2010, P 5.

✓ ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5% وارتفاع معدل البطالة الى 5.1%، حيث وصل عدد الذين فقدو وظائفهم منذ أزمة الرهن العقاري الى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص؛

✓ زيادة حصص الأجانب في رأس مال الشركات والمصانع الأمريكية، وذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2008، أي بزيادة قدرها 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2007؛

✓ تراجع في تدفقات رؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي؛

✓ انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين الى أدنى مستوى له منذ عام 1992، كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الإستهلاك إلى ادنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001، وانخفاض أيضاً في الطاقة الإنتاجية الى أدنى مستوى له؛

✓ انخفاض قيمة الدولار قابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار الى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى مستوى له منذ التسعينيات، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار والنصف منذ صدور اليورو؛

✓ إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية وتأميم وشراء البعض منها⁽¹⁾؛

✓ تكبّد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما "فاني ماي" و "فريدي ماك" خسائر بالغة، حيث تتعاملان بمبلغ ست ترليون دولار، وهو مبلغ يُعادل ستة أمثال حجم إقتصاديات الدول العربية مجتمعة⁽²⁾؛

✓ إضافة الى ما سبق ذكره فقد قدرت إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حسب صندوق النقد الدولي حوالي 945 مليار دولار، ونشير هنا إلى خطورة هذه الأزمة لا تكمن في حجم الخسائر، وإنما الأخطر يكمن في نوعية هذه الأزمة الناجم عن تراجع الاستهلاك للفرد الأمريكي، وليس عن ارتفاع أسعار الفائدة، كما كان الأمر في الأزمات السابقة، وهو ما زاد في عُمر هذه الأزمة.

4.3.7.2. الأثر على الاقتصاد العالمي: تمثلت أهم تداعيات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي في الآتي⁽³⁾:

-تباطؤ حاد في نمو الإقتصاد العالمي والذي أدى إلى تراجع أسعار السلع الأولية، مُنهيّاً بذلك فترة من الإنتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات؛

¹. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، سطيف، الجزائر، ص ص 13، 14.

². محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 10.

³. كمال بن موسى، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، جامعة غرداية الجزائر، ص 13.

- تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الأزمة، الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الإئتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع بالبنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة؛

- أدت الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الإستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمارات، دفعت بالكثيرين منهم الى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين؛

- قُدر حجم الخسائر التي تحملتها الإقتصاديات الدولية بسبب الأزمة الراهنة بنحو 10 تريليونات دولار، وهو ما يعادل 6/1 الناتج العالمي السنوي، نتيجة الإهيارات التي حدثت في القطاع المصرفي الشركات المالية، وهو ما أدى الى حدوث بطالة في القطاع والشركات الكبرى.

3.7.3.4. الأثر على الدول العربية: انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات العالم حتى أُطلق عليها الأزمة المالية العالمية، وبما ان الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل، ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي في هذا الاطار يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاثة مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:

✓ **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربي، فصادرات دول الخليج تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط إلى حوالي 150 دولار للبرميل من شهر جويلية الى حوالي 50 دولار في جانفي 2009، أي بانخفاض بنسبة أكثر من 65% ومما لاك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من عام 2008⁽¹⁾، ومن الدول الأكثر تأثراً بالأزمة نجد دول مجلس التعاون الخليجي عن طريق عدد من القنوات وهي⁽²⁾:

-التعرض المباشر لسوق العقارات أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الاسكانية في الولايات المتحدة؛

¹. يسرى مهدي، عبد العزيز شويش، الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الأسباب-المعالجات-الآثار المترتبة عليها عربياً، المجلد 13، العدد الثاني، مجلة القادسية الإدارية -البحر الاقتصادي-، العراق، 2011، ص87.

². ملاذ فائق مجيد، طيبة ماجد حميد، أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، العراق، 2013، ص158.

الفصل الثاني: الأزمات الاقتصادية، أسبابها، قنوتها، وطرق علاجها

-التعامل مع المؤسسات المالية الأمريكية المتعاملة في سوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية؛
-تأثير الأزمة على متطلبات السيولة للمؤسسات المالية العربية.

✓ **المجموعة الثانية:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط أو فوق المتوسطة ومنها مصر، الأردن، تونس (1).

✓ **المجموعة الثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، والتي يكون التأثير عليها محدوداً أيضاً (2) ومنها السودان وليبيا.

ويمكن حصر أهم الآثار على الدول العربية في الجدول التالي:

جدول رقم (2-10): أهم آثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الدول العربية

المجال	الأثر
النمو الاقتصادي	إنخفاض النمو الحقيقي في العالم إلى حوالي 3.2% في سنة 2008.
أثر الأزمة على أسعار السلع والنفط والتضخم	إرتفاع معدلات التضخم في الدول المتقدمة مقاساً بأسعار المستهلك من حوالي 2.3% إلى 3.4% سنة 2005 من عام 2008، بينما نجد معدلات التضخم في الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة من حوالي 6.2% سنة 2005 إلى حوالي 15.6% سنة 2008، وإرتفاع تكلفة إستيراد النفط أدت الى حدة الضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط
صناديق الثروة السيادية	قامت صناديق الثروة السيادية بإستثمار 110 بليون دولار في -وم أ- وأوروبا، كما قدر -ص ن د- الخسائر في صناديق الثروة السيادية بحوالي 4 مليارات دولار بحلول نهاية سنة 2008.
إنخفاض الاستثمارات وانفجار فقاعة العقارات	أدى انفجار الفقاعة الى تباطؤ تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية، وطبقاً لتقرير البنك العالمي أكد أن التدفق العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر انخفض بشكل كبير خصوصاً سنة 2009.
إنخفاض التحويلات المالية والسياحية	إنخفاض عدد السائحين أثر سلباً على الدول العربية الغير مصدرة للنفط، إلى جانب تراجع تحويلات المهاجرين نتيجة ترك الموظفين في الخارج لوظائفهم سواء في أوروبا أو الخليج.
الانخفاض المحتمل في مساعدات التنمية الرسمية والمساعدات الدولية	يوجد عدد كبير من دول الوطن العربي تعتمد على المساعدات الخارجية مثل اليمن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق والأردن وسوريا، فاليمن مثلاً تمثل المساعدات المالية له حوالي 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 وانخفضت الى حوالي 0.7% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009.
الأثر على القطاع المصرفي العربي	يمكن تحديد الأثر من خلال قناتين: < الأولى تتعلق بسياسة اقتراض المصارف من الخارج، بحيث أثرت الأزمة على قدرة البنوك العربية على الاقتراض من البنوك والمؤسسات الدولية مما تسبب في شح الموارد المالية؛ < أما الثانية تتعلق بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية وحجم حصتها من السوق المحلية بحيث يمكن للبنوك الأجنبية الإنسحاب من السوق المحلية للدول العربية وامتصاص السيولة بهدف تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الاقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر الدولي الأول حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، يومي 1 و2 ديسمبر 2010، عمان، الأردن، ص 14-21.

1. يسرى مهدي، عبد العزيز شويش، مرجع سبق ذكره، ص90.

2. ملاذ فائق مجيد، طيبة ماجد حميد، مرجع سبق ذكره، ص 159.

5. أزمة الديون السيادية الأوروبية

لم يسلم الاتحاد الأوروبي بما في ذلك منطقة اليورو من أزمة الرهون العقارية، إلا واندلعت فيها أزمة أخرى عُرفت بالديون السيادية، وكانت اليونان مركز الشارة نظراً لتفاقم حجم ديونها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسرعان ما انتقلت الأزمة إلى دولٍ أخرى مما أدى إلى اختلال التوازنات الاقتصادية في منطقة اليورو، الأمر الذي أثر على استقرار العملة الأوروبية الموحدة، واستمرارية التجربة التكاملية الأوروبية، وسيتم التعرض إلى كل المراحل التي مرت بها الأزمة ومؤشراتها والحلول والتدابير التي تم وضعها لتجاوز الأزمة وتخفيض حجم الديون.

1.5 مفهوم أزمة الدين السيادي

أزمة الدين أو الديون السيادية هو فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتصدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الإشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتهما في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضاً لباقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات، فعلى سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذي لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية⁽¹⁾.

تعتبر أزمة اليونان المالية من أكبر تحديات النظام العالمي الجديد، وأيضاً أكبر تحدٍ للإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه ليس على الجانب الاقتصادي فحسب بل أيضاً على الجانب السياسي، حيث أطاحت الأزمة بشمالي حكومات أوروبية. فقد أدت الأزمة المالية العالمية لعامي 2008 و2009 إلى ركود اقتصادات الإتحاد الأوروبي، كما فاقمت الأزمة من مشكلات اليونان التي شهدت زيادة في عجز الموازنة وارتفاع في نسبة البطالة لتصل إلى 21.1% في شهر فيفري 2010، ومع استمرار الضعف الاقتصادي وزيادة الإنفاق اضطرت الحكومة اليونانية إلى مضاعفة الإقراض في السنوات السابقة للأزمة المالية وخلاها، في وقت انخفضت فيه أسعار الفائدة، مما يعني ارتباط أزمة اليونان بشكل وثيق بالأزمة المالية العالمية حيث ضرب الركود الاقتصادي العالمي بعمق الاقتصاد اليوناني⁽²⁾.

¹ محمد سحنون، شعيب يونس، "دور الصكوك الإسلامية الحكومية في التقليل من أزمات الديون السيادية"، ورقة مقدمة للمشاركة في المنتدى الوطني حول: الأسواق المالية والعملة المالية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، يومي 9 و10 أبريل 2013، ص 4.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، على الموقع: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports>، تاريخ الإطلاع (2018/11/02).

2.5. أزمة الدين السيادي في اليونان

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض، ولهذا على الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصاً منها على عدم فقدان ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض، ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية، فتنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الاقتصاد اليوناني:

جدول رقم (2-11): مؤشرات الاقتصاد اليوناني للفترة 2001-2011

البيانات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الدين العام (مليار دولار)	355.6	329.5	299.7	263.3	239.3	224.2	195.4	183.2	168	159.2	151.9
الدين العام/GDP	165.3	145.0	129.4	113.0	107.4	106.1	100.0	98.6	97.4	101.7	103.7
التضخم (%)	3.1	4.7	1.3	4.2	3.0	3.3	3.5	3.0	3.4	3.9	3.7
النمو الحقيقي/GDP (%)	6.9-	3.5-	3.3-	0.2-	3.0	5.5	2.3	4.4	5.9	3.4	4.2
عجز الميزانية/GDP (%)	9.1-	10.3-	15.6-	9.8-	6.5-	5.7-	5.2-	7.5-	5.6-	4.8-	4.5-

المصدر: بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة سكيكدة، الجزائر 2013، ص 62.

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي، بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، أما مؤشراتها الاقتصادية الكلية فقد كانت كما هو موضح في الجدول أعلاه، ولقد تبين في سنة 2004 بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8% إلى الحد الأقصى المسموح به والبالغ 3%، وفي عام 2010 تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية قد دفعت إلى بنك قولدن ساكس «Golden Sachs»، وبُنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات كرسوم مُقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة مُعقدة، بدأت الأزمة اليونانية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث أن السياحة والنقل البحري يتأثران كثيراً في أوقات الأزمات، ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة، وفي بداية 2010 بدأ القلق يتزايد اتجاه النمو المتزايد للدين الحكومي وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة انقاذ، وخفضت ستاند اند بورز التصنيف الائتماني لليونان لتصبح BB+، حيث أصبح العائد على السندات لأجل سنتين 15.3%، وفي سنة 2011 ظهر الدين الحكومي كظاهرة خطيرة ومزعجة للحكومة اليونانية، وبالضبط في منتصف جوان 2011 ستاند اندبورز التصنيف الائتماني لليونان إلى CCC، مع العلم بأن هذا التصنيف هو من أقل التصنيفات للدول في العالم، وأن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها⁽¹⁾.

¹ . بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 60.

3.5. أسباب أزمة الديون السيادية

في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية 2007-2008، إحتاجت جميع الدول الأوروبية تقريباً إلى إنقاذ نظامها المصرفي والاستثمار من أجل إنعاش اقتصاداتها، فقد وجدت الكثير من هذه البلدان نفسها مغمورة في المديونية ونمو اقتصادي ضعيف، مما أدى إلى تخوف المستثمرين من قدرة هذه الحكومات على السداد، وفي الوقت نفسه طلبت ثلاثة دول دعم مالي من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي، من طرف كل من ايرلندا والبرتغال ومرتين من طرف اليونان⁽¹⁾.

ويقسم Jeffrey Frankel أسباب أزمة اليورو إلى ثلاثة عناصر أساسية⁽²⁾:

✓ **الصدمات الغير المتماثلة:** حيث تكمن المشكلة في فقدان القدرة على الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية أو تخفيض قيمة العملة، بحيث تُعد هذه المشكلة طريقة للقول بأن أعضاء منطقة اليورو لا يستوفون معايير منطقة العملة المثلى، وكان هذا هو الأساس الرئيسي لتشاؤم معظم الاقتصاديين الأمريكيين قبل حدوث الأزمة، وكما هو معروف تبدأ معايير منطقة العملة المثلى بالحاجة إلى 'تناسق الصدمات'؛

✓ **السياسة المالية:** حيث تكمن المشكلة في الخطر الأخلاقي الحقيقي والمفهوم الذي تخلقه آفاق عمليات الإنقاذ لحوافز البلدان الأعضاء لممارسة ضبط الميزانية.

✓ **الأعمال المصرفية:** حيث تكمن المشكلة في أن المسؤولية عن التنظيم المالي تُركت على المستوى الوطني بينما تم نقل السياسة النقدية إلى البنك المركزي الأوربي.

ومن أسباب أزمة الديون السيادية نذكر أيضاً:

1.3.5. وكالات التقيط (التصنيف الائتماني)

تعد سنة 1920 تاريخ ميلاد وكالات التقيط (التصنيف)، وفي سنة 1986 قررت وكالة موديز تصنيف الدول التي لا تصدر سندات بالدولار، وفي سنة 2002، تقرر ستاناند اند بورز تصنيف الدول الافريقية لتصبح بذلك مجموع الدول 115 دولة مصنفة من طرف الوكالات.

التصنيف السيادي هو تقييم مخاطر التخلف عن سداد ديون الدولة، وتختلف طبيعة هذه الديون عن الأوراق المالية المصدرة من جهات أخرى في النقاط التالية:

¹ Alexandre Jeanneret, Elian Chouaib, **La crise de la dette en Europe, L'Actualité économique**, Revue d'analyse économique, vol. 91, n° 4, décembre 2015, P 603.

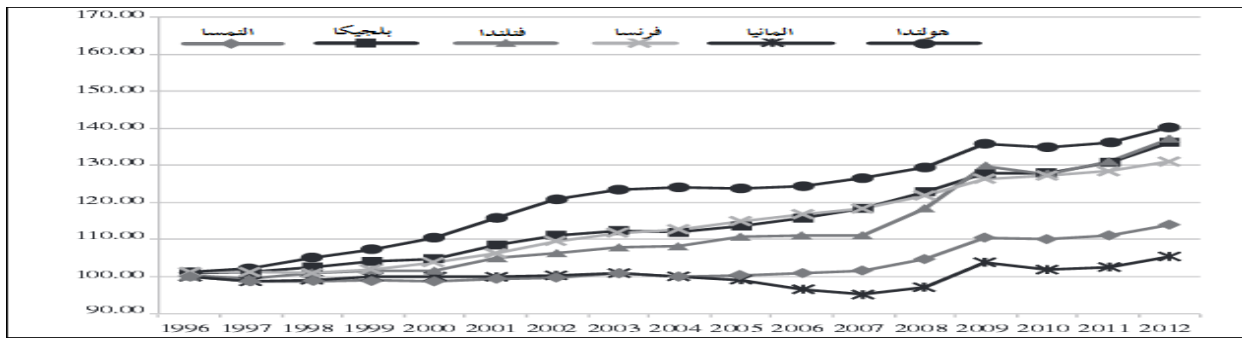
² Richard Baldwin and Francesco Giavazzi, **The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions**, Centre for Economic Policy Research, London, 2015, pp 11-112.

- حجم الديون بجوالي 80 مليار يورو خلال سنة 2008 بالنسبة للدولة؛
- تكرار دخولهم لسوق رأس المال (عدة مرات في الشهر لبعض الدول)؛
- تصور المستثمرين لمخاطر أقل (يمكن للدولة بسهولة جمع الأموال لتسديد القرض من خلال الضرائب)⁽¹⁾.

2.3.5. فقدان القدرة التنافسية وارتفاع المديونية

عانت الدول الأوروبية من فقدان القدرة التنافسية لمنتجاتها، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة اليد العاملة فيها، مما انعكس سلباً على تكلفتة الانتاج وبالتالي ارتفاع اسعارها داخلياً من جهة وخارجياً من جهة أخرى، ويمكن توضيح تكلفة اليد العاملة في عينة من الدول منطقة اليورو من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-11): تطور تكاليف وحدة اليد العاملة في عينة من دول منطقة اليورو



Source :Alexandre Jeanneret, Elian Chouaib,, *La Crise de la Dette en Europe*, revue d'analyse économique, Vol. 91, N°4, Décembre 2015, P 606.

يُلاحظ من الشكل أعلاه الفوارق الكبيرة بين دول منطقة اليورو من حيث تكلفة الوحدة الواحدة من اليد العاملة، بلغت أعلى قيمة لها في هولندا، بينما ارحص قيمة لها في ألمانيا، فقد ساهمت خسارة التنافسية في دول المحيط في منطقة اليورو إلى العجز المستمر في حساباتها الجارية، فهذه الدول لم تُقْم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة فقدان القدرة التنافسية، فاضطرت إلى تعويض عجزها من خلال الدعم المالي الخارجي، لاسيما من البنوك الأوروبية الكبرى، وفي المقابل من ذلك شهدت الدول المركزية فائض في موازين مدفوعاتها.

3.3.5. تراكم العجز الهيكلي في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو

تعود جذور العجز في الميزانيات العمومية لدول منطقة اليورو إلى العشرينات الأخيرة من القرن الماضي، إذ سجلت دول المنطقة عجزاً ميزانياً في المتوسط يقدر بـ 0,7% من الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة بين 1961-1973، ثم تطور هذا العجز إلى 3.4% ما بين 1974-1986، ثم انتقل إلى 5% من 1978-1994، وبالتالي فإن نسبة العجز في المتوسط للفترة الممتدة بين 1973 إلى غاية 1994 تجاوزت 3% من الناتج المحلي الخام، وهي النسبة المتفق على عدم تجاوزها في اتفاقيات إنشاء العملة الموحدة، لكن مع انفجار أزمة الرهون العقارية في 2007 وتحولها

¹ Ilanah JOSPÉ, Juliette MONTEFIORE, Émeline TRIN, *Les failles des agences de notation*, OP_cit, p10.

إلى أزمة مالية عالمية ولما خلقت من انعكاسات زادت نسبة العجز ووصلت في 2010 إلى مستويات مرتفعة جداً يُمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-12): نسبة العجز في الميزانية العمومية لبعض دول الاتحاد الأوروبي سنة 2010 (%)

الدولة	نسبة العجز (PIB %)	الدولة	نسبة العجز (PIB %)
النمسا	4.4	سلوفاكيا	7.7
بلغاريا	3.5	سلوفينيا	5.8
بولونيا	7.8	المانيا	4.3
اليونان	10.6	فرنسا	7.1
إيطاليا	4.6	البرتغال	9.8
إسبانيا	9.3	أيرلندا	11.8
هولندا	5.1	رومانيا	7.7

المصدر: بوريش هشام، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 22.

يُلاحظ من خلال الجدول السابق المعدلات المُرتفعة للمديونية مُترجمة في شكل نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث بلغت أعلى نسبة في أيرلندا بـ 11.8%، وفي اليونان بنسبة 10.6%، وفي المرتبة الثالثة البرتغال بنسبة 9.8%، بينما سُجلت النسب المنخفضة في كل من بلغاريا بنسبة 3.5%، المانيا بنسبة 4.3%، إيطاليا 4.6%، ويعود سبب الارتفاع إلى اعتماد هذه الدول على الديون الخارجية إضافة إلى عدم القدرة على تسديدها وتسديد الفوائد المترتبة عليها.

4.3.5. إرتباط التمويل بالأسواق المالية

جعل اعتماد الدول في منطقة اليورو، في تمويل مشاريعها الكبرى وتغطية عجز ميزانياتها، على الأسواق المالية بإصدار أذونات الخزانة القصيرة والمتوسطة الأجل وسندات الدولة طويلة الأجل، هذه الدول خاضعة للتأثير المعنوي للأسواق المالية (L'influence Moral)، وأن تسعى إلى اتخاذ قرارات وتدابير اقتصادية لإطمأنة الأسواق المالية، وتعود هذه السيطرة الضمنية للأسواق المالية على عمليات التمويل في الدول الأوروبية إلى اتفاقيات تكوين الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة اليورو.

فالمادة 36 تنص على حرية انتقال رؤوس الأموال، ليس فقط بين دول الاتحاد وبقية دول العالم، وتنص المادة 123، الفقرة 1، من نفس الاتفاقية على منع قيام البنك المركزي بمنح أي شكل من أشكال الإقراض إلى دول الأعضاء أو الإدارات العمومية التابعة لها، كما تنص أيضاً على منع حيازة البنك المركزي الأوروبي المباشرة لسندات الديون العمومية لهذه الدول (الشراء من السوق الدولية)، كما تنص المادة 125، الفقرة 1، على منع قيام دول الاتحاد الأوروبي بإقراض أي دولة داخل الإتحاد. وتنص المادة 122، الفقرة 2 أيضاً على أنه يُسمح للإتحاد الأوروبي بتقديم

قروض لدولة عضو فقط، إذا واجهتها صعوبات أو تهديدات خطيرة كالكوارث الطبيعية، والظروف الخاصة التي تفلت من أي مراقبة من أجل تمويل عجز الميزانية، وعلى هذا الأساس لم يبق من سبيل أمام الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للحصول على احتياجاتها التمويلية إلا اللجوء إلى الأسواق المالية⁽¹⁾.

5.3.5. انفجار الفقاعة: كيف تحولت أزمة الديون الخاصة إلى أزمة الديون السيادية

في حين كانت الأزمة اليونانية أزمة ديون سيادية حقيقية، من المهم أن نفهم أن الأزمة في معظم دول منطقة اليورو الأخرى لم تنجم عن الاقتراض الحكومي، ففي بداية الأمر كانت الأزمة في المقام الأول واحدة من القروض الخاصة للمقترضين من القطاع الخاص أزمة الديون الخاصة وليس قضية دولة على الإطلاق، ولكن مع تطور الأزمة تغيرت ببطء إلى أزمة ديون سيادية، وقد أدى إلى تورط الحكومات الوطنية على الأقل جزئياً بسبب عدم استعداد أو عدم قدرة المدين والحكومات الدائنة على إجبار مؤسساتها المالية الخاصة على تحمل التكاليف الكاملة الناجمة عن أخطائها⁽²⁾.

ويوجد عاملان ساهما في اندلاع الأزمة، هما⁽³⁾:

✓ **العامل الأول:** متعلق بفقدان الثقة من طرف الجمهور العام في النظام المصرفي وبالتالي التأثير على الاقتصاد ككل.
✓ **العامل الثاني:** فهو متعلق بمنع الإنهيار المالي، فقد انتهى المطاف بالحكومات بشراء الكثير من الديون المعدومة لمصارفها وتحويلها إلى ديون سيادية، وأدى هذا إلى تزايد الدين العام، مما رفع من مخاطر الائتمان السيادي للبلد، الأمر الذي أدى إلى إضعاف النظام المالي، وبالتالي خلق حلقة سلبية مصرفية - سيادية، ففي اليونان مثلاً، دخلت الحكومة في تأميم وإنقاذ بنوكها المتعثرة من خلال عملية الاقتراض بكثافة لتمويل عمليات الإنقاذ، وبالمثل واجهت المؤسسات المالية في الدول الدائنة الانهيار بسبب عدم جدوى ديونها، الأمر الذي دفع الحكومات إلى ابتكار وسائل لدعم قطاعاتها المالية، وسواء أكان هذا الاختلاف الاجتماعي للخسائر ناتجاً عن الخوف من أن يؤدي التقاعس إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة أو الرغبة في دعم البنوك الخاصة المهمة اقتصادياً وسياسياً، فيجب أن يكون واضحاً أن كل من المدين والحكومات الدائنة اختارت تحاشي تكاليف الأزمة تقريباً بالكامل على ظهور دافعي الضرائب.

4.5. من الأزمة العالمية إلى أزمة منطقة اليورو

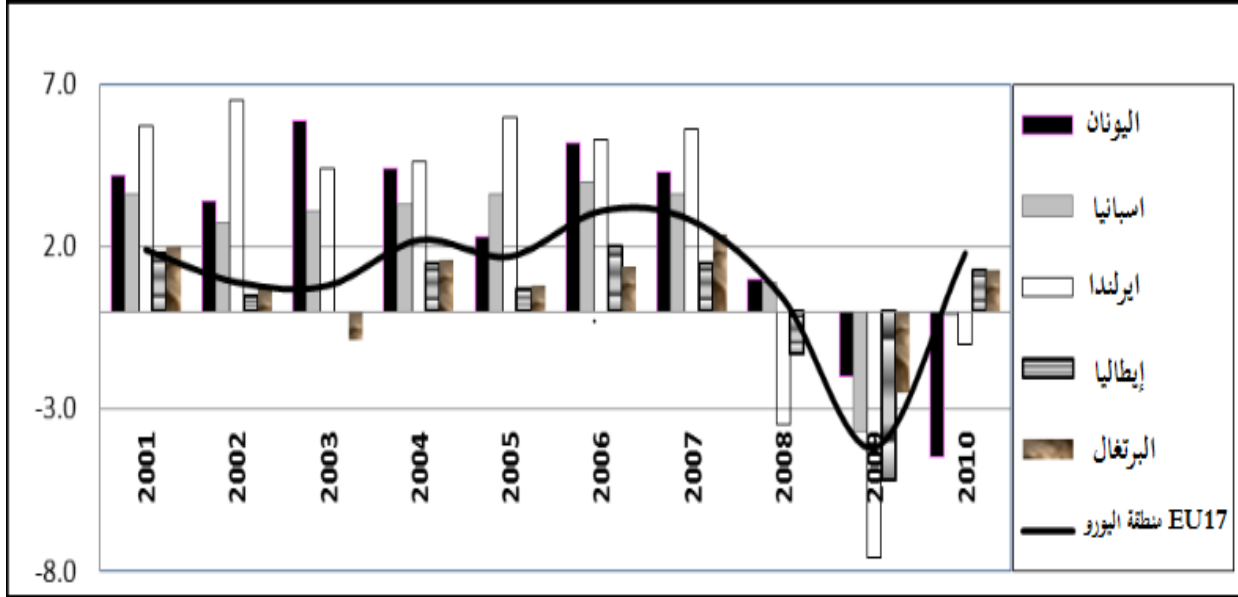
تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2007-2008 بمثابة بداية تَضخُّم الديون المُتداولة في أوروبا وفي منطقة اليورو، حيث إنخفض النمو بشكل حاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹. أوكيل نسيم، بوكساني رشيد، مصييح أحمد، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، العددان 61، 62، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، 2013، ص 20.

². Jeffry Frieden, Stefanie Walter, **Understanding the Political Economy of the Eurozone Crisis**, The Annual Review of Political Science, N°20, 2017, PP 6-7.

³. Op_cit, PP 6-7.

شكل رقم (2-12): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عينة من دول منطقة اليورو



Source : Nicholas Vause, Goetz von Peter, **La crise souveraine dans la zone euro conditionne les marchés financiers**, Banque des règlements internationaux, Rapport trimestriel BRI, décembre 2011, P 9.

أدت الأزمة المالية إلى تعطيل في الوساطة المالية^(*)، وقد دُعِمت الطفرة الائتمانية منذ عام 2003 وحتى أوائل عام 2007 بانخفاض أسعار الفائدة، لكن منذ عام 2006، بدأت أسعار الفائدة في منطقة اليورو تتباعد، موضحة الضعف في الاقتصادات القوية (كما هو مذكور في الشكل أعلاه). فقد ترك الإقراض المفرط البنوك تعاني من الديون المددومة والحكومات تعاني من عجز مالي كبير وديون عامة في الاقتصادات الطرفية (اقتصادات المحيط)، وإن كان بدرجات متفاوتة.

5.5. مؤشرات أزمة الديون السيادية

بعد مناقشة أسباب أزمة اليورو، تبين أن الأزمة ليست مجرد ديون سيادية بل أزمات متعددة، وهذه الأزمات الرئيسية الأربعة هي: أزمة النمو، وأزمة سوق العمل، وأزمة الديون السيادية، وأزمة ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

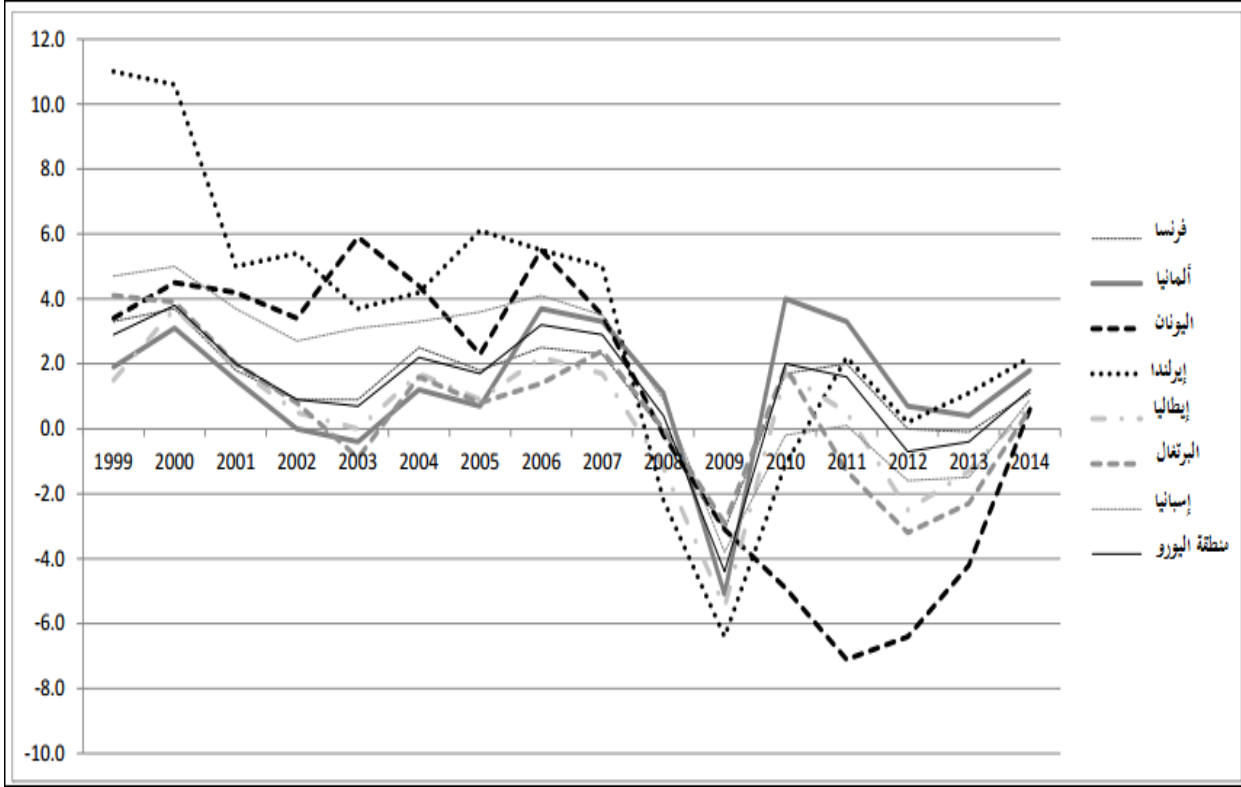
1.5.5. أزمة النمو «Growth crisis»

إن الأزمة في منطقة اليورو ليست فقط أزمة ديون سيادية، بل هي أيضا في أزمة نمو، أدت الأزمة المالية إلى حدوث ركود في منطقة اليورو بأكملها في عام 2009، وقد تأثر جميع الأعضاء بهذه الأزمة. ويبين الشكل (2-13)

* . تعني عملية استحواذ عن موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية والأفراد بغرض إتاحة هذه الموارد الى وحدات اقتصادية أخرى فالمؤسسات المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة ويقومون بجمع الأموال بكميات مختلفة وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون وفي نفس الوقت يقومون بالتمويل بالكميات التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال. لمزيد من الإطلاع أنظر في:

- عبد اللطيف مصيطفى محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص

معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المختارة، وكذلك المتوسط بين جميع البلدان الأوروبية، ويوضح هذا الرقم أن منطقة اليورو تعرضت لركود مزدوج، وهو سمة نموذجية للعديد من الأزمات البنكية. شكل رقم (2-13): معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عينة من دول منطقة اليورو(%)



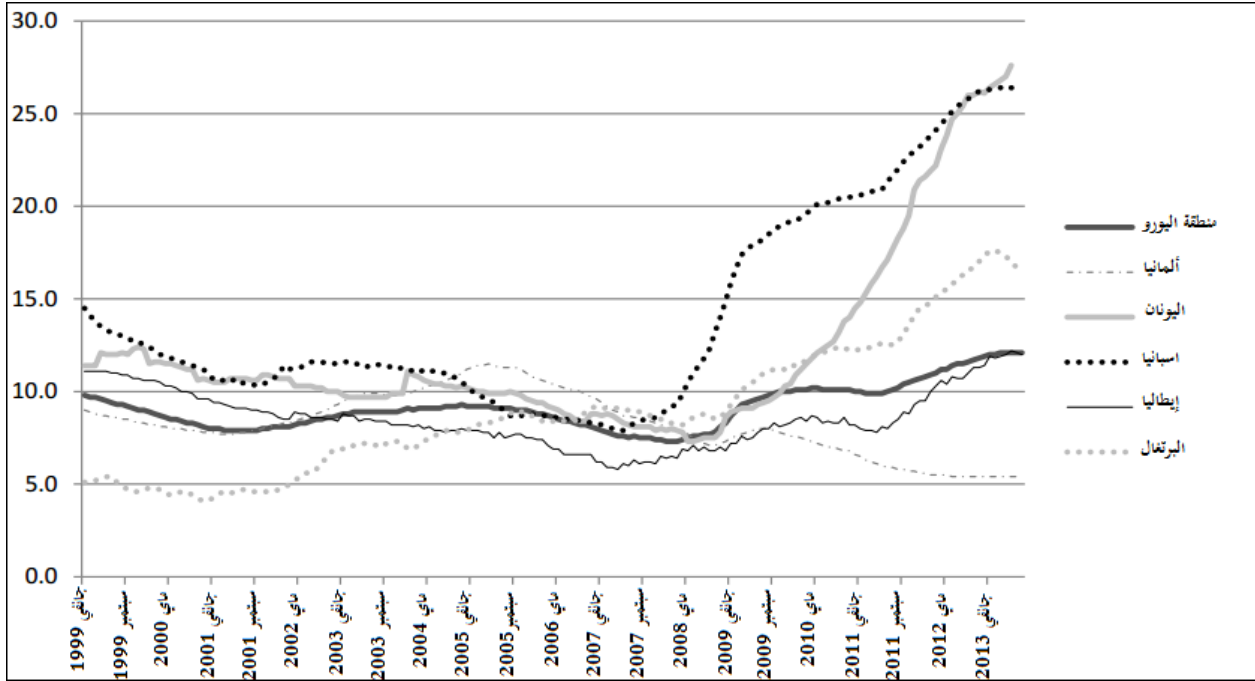
Source : Christoph S. Weber, **The Euro crisis. Causes and symptoms**, Estudios Fronterizos nueva época,, Vol.16, N°.32, Spain, 2015, P 262.

يُلاحظ من الشكل أعلاه بداية الانخفاض في معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ 2008، أي منذ إندلاع أزمة الرهون العقارية الأمريكية، ويُلاحظ تراجع معدلات النمو الحقيقية إلى (-6%) إلى غاية سنة 2010، لتعاود الإنخفاض من جديد في منتصف 2011 إلى غاية سنة 2014، وتعد اليونان أكثر المتضررين من جراء الأزمة طيلة الفترة 2008-2014، على غرار أيرلندا التي تمكنت من استعادة المعدلات الإيجابية في معدلات النمو الحقيقية في منتصف سنة 2011، كما سجلت منطقة اليورو أداءً متباين حيث انخفض معدل النمو الحقيقي خلال أزمة 2008 إلى مستويات أكثر من فترة أزمة الديون السيادية نتيجة الركود الذي عرفته المنطقة.

2.5.5. أزمة سوق العمل «The Labor Market Crisis»

كان للركود العميق في أوروبا تأثير شديد على أسواق العمل، فزيادة معدلات البطالة من سمات الأزمات المصرفية وهذا ما ينطبق على أوروبا، ويبين الشكل الموالي معدلات البطالة في بلدان مختارة والمتوسط بين جميع أعضاء اليورو:

شكل رقم (2-14): مُعدلات البطالة في عينة من دول منطقة اليورو(%)



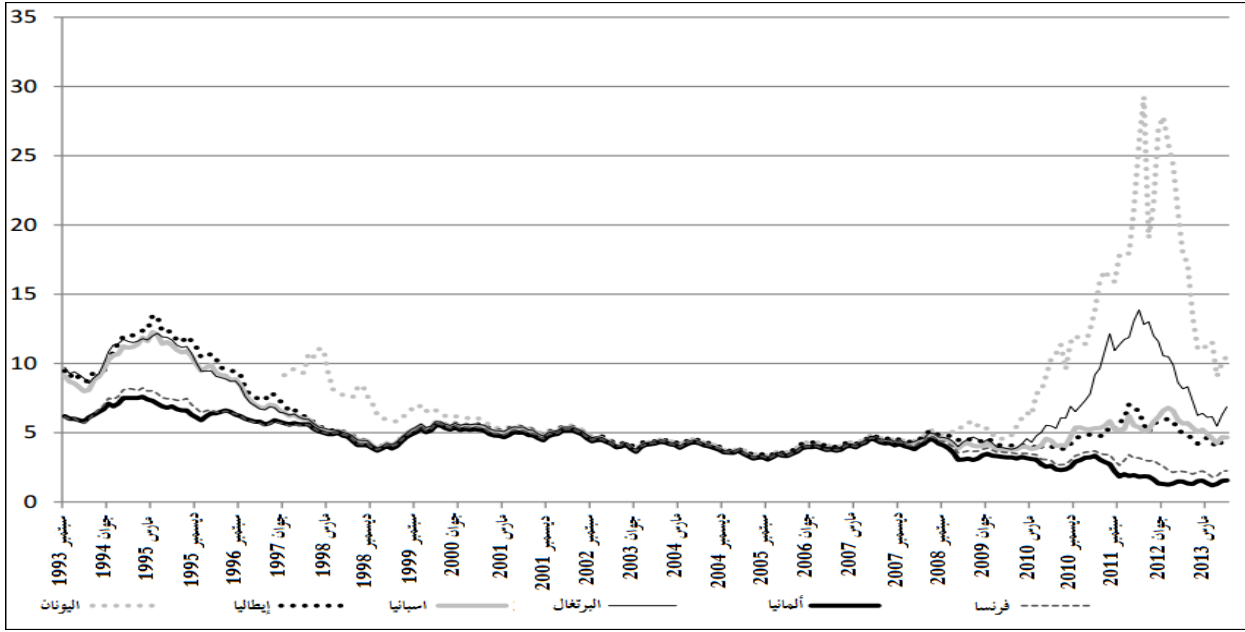
Source : Christoph S. Weber, *The Euro crisis. Causes and symptoms*, Estudios Fronterizos nueva época,, Vol.16, N°.32, Spain, 2015, P 264.

يبين من الشكل أعلاه تباعد مُنحنيات معدلات البطالة عن بعضها بحيث سجلت أعلى المستويات للبطالة في كل من اليونان واسبانيا، بينما سُجلت أدنى المستويات في كل من ألمانيا وإيطاليا، وتعود أسباب ارتفاع معدلات البطالة الى الركود وتراجع في الطلب على المنتجات الأوروبية، وانخفاض الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.5.5. أزمة الديون السيادية «Sovereign Debt crisis»

أُعتبرت أزمة الديون السيادية في بعض الأحيان المشكلة الرئيسية في أوروبا، كما أستخدم لفظ اليورو أزمة Euro Crisis كمرادف للأزمة، ففي بعض الحالات كان الدين العام مُرتفعاً قبل أن تعتمد البلدان الأوروبية العملة الموحدة "اليورو"، بينما ارتفعت في بعض الحالات نتيجة للأزمة المالية (لسنة 2007)، فمن ناحية يمكن تفسير العجز العام الكبير في أعقاب الأزمة بتدابير إنقاذ البنوك والشركات، ومن ناحية أخرى إرتفع الإنفاق العام مع تعرض الحكومات للركود (على سبيل المثال مع سياسة مالية توسعية) وزيادة النفقات الاجتماعية (مثل استحقاقات البطالة)، وعلاوة على ذلك انخفضت الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض الدخل ومدفوعات ضرائب الشركات، فضلاً عن انخفاض مساهمات الرعاية الاجتماعية، ويعد هذا جزءاً بسيطاً فقط من المسألة وبالنسبة للجزء الآخر ينبغي التطرق إلى عائدات السندات الحكومية لبلدان أوروبية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

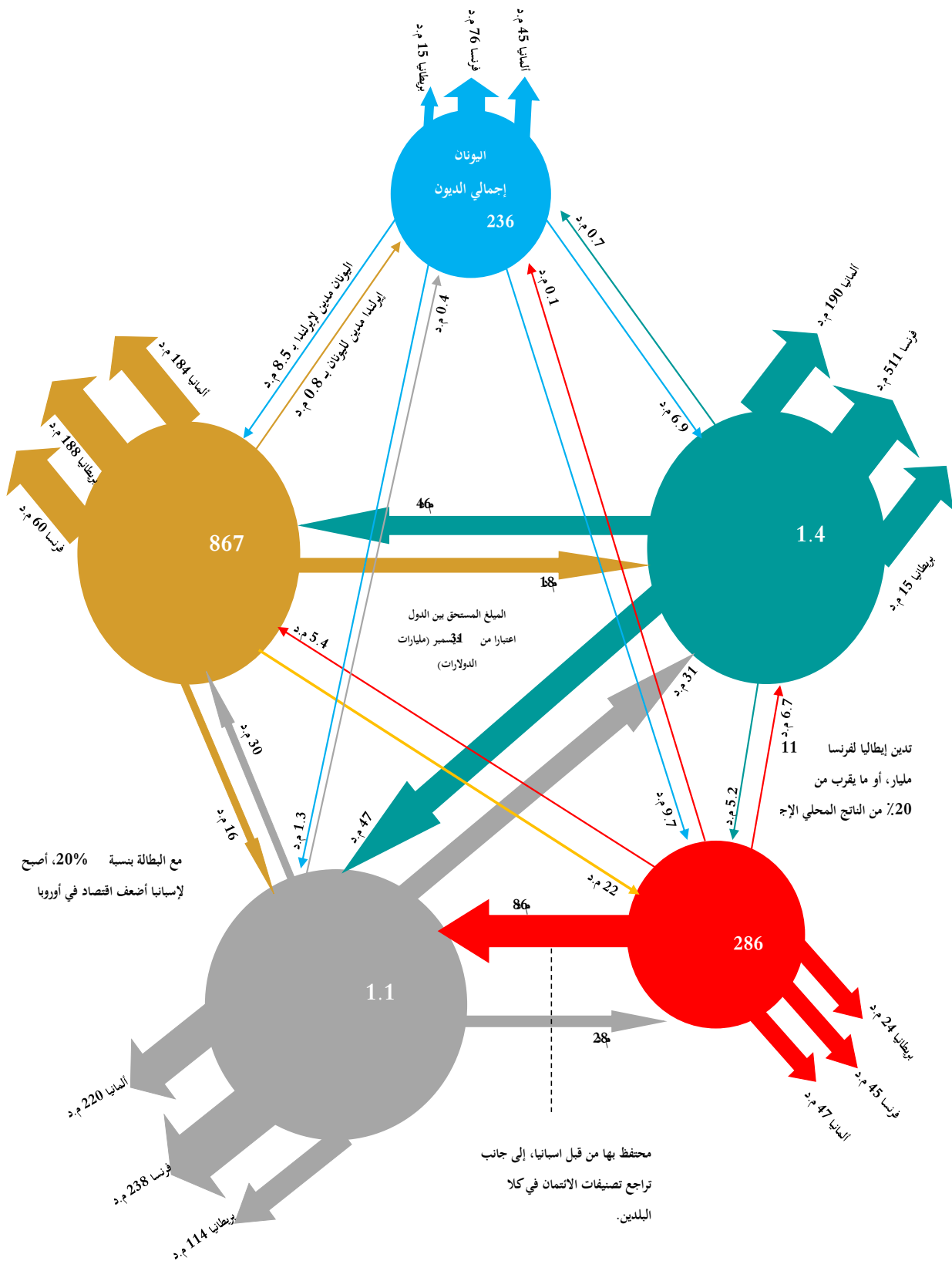
شكل رقم (2-15): عوائد السندات الحكومية لفترة استحقاق 10 سنوات



Source : Christoph S. Weber, *The Euro crisis. Causes and symptoms*, Estudios Fronterizos nueva época,, Vol.16, N°.32, Spain, 2015, P 269

يُلاحظ أن عائدات السندات الحكومية كانت متباعدة قبل طرح العملة الموحدة اليورو، وكلما اقترب تاريخ طرح اليورو، بدأت الفروق بين سندات الحكومة الألمانية والفرنسية والسندات الحكومية الإيطالية والإسبانية والبرتغالية واليونانية بالإنخفاض، وفي الفترة 1999-2001، سُجلت فروقات هامشية في العائد على السندات، وهذا يعني أن المستثمرين يثقون باليونان بقدر ما يثقون بألمانيا أو فرنسا، وجاءت نقطة التحول في النصف الثاني من سنة 2008، ومنذ ذلك الحين انخفضت عائدات السندات الألمانية والفرنسية بينما ارتفعت عوائد السندات اليونانية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية، والشكل التالي يوضح حجم شبكة الديون في مجموعة من الدول الأوروبية:

شكل رقم (2-16): شبكة الديون في أوروبا



Source: Nizar Atrissi, François Mezher, **Sovereign Debt Crisis and Credit Default Swaps: the Case of Greece and Other PIIGS**, July 2010, see ; <https://fgm.usj.edu.lb/> (accessed on December 13, 2015) .

خلاصة:

لقد ساهمت وتيرة العولمة المتسارعة في خلق العديد من الأزمات في قلب النظام الرأسمالي الذي من أهم ميزاته دورية الأزمات، فمن خلالهما أصبحت الأزمة تخرج من مواطن نشأتها إلى مناطق أخرى دون سابق إنذار محدثة بذلك أزمة إقتصادية عالمية، والتي تؤدي بدورها إلى حدوث ركود عالمي، الذي تختلف درجته بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولقد عرف الإقتصاد العالمي العديد من الأزمات على مرّ الأزمنة لعل أشدها أثرا نجد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية والتي عُرفت بأزمة ول ستريت، لتحدث أزمة أخرى في نفس المنطقة (وم أ)، لكنها بنفس الشدة نتيجة التمادي في منح القروض العقارية لأشخاص لا يتمتعون بالملاءة المالية، وتعد هذه الأزمة من أشد الأزمات إذا ما قورنت بأزمة سنة 1929، فأزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2007 تسببت هي الأخرى في أزمة أخرى عرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية، مما أثر على الوضعية الاقتصادية في دول منطقة اليورو ودول الاتحاد ككل مهددة بذلك التجربة التكاملية المثلى، لاسيما وأن أزمة الديون تعد سبباً، هي الأخرى في الخلاف السياسي الحاصل في الاتحاد الأوروبي الذي من نتائجه البريكسيت، وستتناول خلال الفصلين القادمين كل من أثر الأزمة والبريكسيت على منطقة اليورو خصوصا والاتحاد الأوروبي عموماً.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الأوروبي

تمهيد

لقد عرفت دول الاتحاد الأوروبي عامة، ومنطقة اليورو خاصة أزمة الديون السيادية التي بدأت ملامحها تظهر عقب إعلان العضو المهش اقتصاديا في منطقة اليورو "اليونان" عن عدم قدرته على سداد ديونه، الأمر الذي أدى الى انتقال عدوى الازمة الى بلدان اخرى وأثر ذلك على التوازنات الاقتصادية في منطقة اليورو.

وقد اختلفت حدة الازمة من دولة إلى أخرى حسب هشاشة الاقتصاد كما اختلفت الحلول المقترحة من طرف الهيئات والمؤسسات داخل المؤسسة الأوروبية وخارجها كصندوق النقد الدولي، وبناء على ذلك تناول هذا الفصل أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الإتحاد الأوروبي، وقُسم إلى خمسة أجزاء يتناول الأول أزمة الديون السيادية في اليونان من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية فيها، وكيفية انتقال الأزمة منها إلى دول منطقة اليورو، ويتعرض إلى وضعية المؤشرات الاقتصادية في الإتحاد الأوروبي بما في ذلك منطقة اليورو من خلال أرصدة الميزان التجاري والتضخم ومعدلات البطالة وأسعار الفائدة، كما يتطرق إلى ظهور الأزمة في دول PIIGS، وذلك بإبراز الوضعية الاقتصادية في هذه الدول والصعوبات التي تعرضت لها، وكونولوجيا الأزمة فيها، ويسلط الضوء أيضًا على التكامل المالي في منطقة اليورو وذلك بإبراز أهم المحطات التاريخية التي تعرضت لها المنطقة لحالات التكامل والتجزئة في سوقي الأسهم والسندات، وفي الأخير تضمن الفصل أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة في منطقة اليورو، من خلال تدخلات البنك المركزي، وصندوق النقد الدولي، وتدخلات المفوضية الأوروبية.

1. قراءة في الاقتصاد اليوناني

تُعد اليونان منبع الأزمة التي أصابت منطقة اليورو، وألقت بظلالها على أوروبا، ولمعرفة حيثيات الأزمة لا بد من دراسة الإقتصاد اليوناني، ومعرفة أسباب تفاقم العجز في الميزانية العمومية الخاصة بها، وكيف انتقلت الأزمة إلى باقي الدول لاسيما ما يصطلح عليه بـ PIIGS.

1.1. إنضمام اليونان إلى منطقة اليورو

تنص المادة 3 (1) (ج) «(C) (1) 3» من معاهدة ماستريخت على أن: "يكون للاتحاد الاختصاص الحصري في مجالات السياسة النقدية للدول الأعضاء التي تكون عملتها اليورو"، وفقاً للمادة 126 (1) من المعاهدة، يجب أن تكون الدول الأعضاء خالية من عجز الموازنة الحكومية، ويحدد البند 126 (2) من المعاهدة معايير للحفاظ على استقرار الأسعار ونموها:

- الأول: لا ينبغي أن يتجاوز معدل العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أكثر من 3%؛
- الثاني: لا يمكن أن تكون نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أكثر من 60%، من أجل الدخول في منطقة اليورو.

من المتوقع أن تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بـ "معايير التقارب" المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، وتحدد المادة 140 من المعاهدة (معايير التقارب) التي ينبغي للدول الأعضاء اتباعها للدخول إلى منطقة اليورو، والتي تتمثل في أن معدل الفائدة على المدى الطويل أن لا يتجاوز 2%، ومعدل التضخم أن لا يكون أكثر من 1.5%، مع تقلبات أسعار الصرف التي لا تتجاوز 2.5%، إلى جانب هذا يمنع ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) الذي اقترحه ألمانيا على الدول الأعضاء من الوقوع في حالات العجز الكبيرة، واليونان على الجانب الآخر على الرغم من الفشل في الوفاء بمعايير "التقارب" دخلت منطقة اليورو في سنة 2001، بمساعدة كبار المصرفيين الاستثماريين الذين ساهموا في إظهار البيانات الكاذبة عن ظروف الإقتصاد الكلي في اليونان⁽¹⁾، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): وضعية الإقتصاد اليوناني قبل سنة 2001

البيانات	1998	1999	2000	الحدود (المعايير)
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	89.2%	88.5%	99.64%	60%
نسبة العجز في الميزانية	4.13%	3.38%	-	3%
معدل التضخم	4.53%	2.15%	2.89%	1.5%
معدل الفائدة طويلة الأجل	8.48%	6.30%	6.10%	2%

Source : Robin Infant Raji, Rasananda Panda, **Greek Crisis: A Macroeconomic Analysis**, Oakbrook Business Review, Vol.1, No.2, October 2015, PP 36, 37.

¹ . Robin Infant Raji, Rasananda Panda, **Greek Crisis: A Macroeconomic Analysis**, Oakbrook Business Review, Vol.1, No.2, October 2015, PP 36, 37.

يُظهر الجدول أعلاه بعض مؤشرات الاقتصاد اليوناني قَبْلَ الإنضمام الى منطقة اليورو مقارنة بمعايير التقارب التي تتقيد بها أي دولة عضو، وتبين أغلب الأرقام بعدم إلتزام اليونان بمعايير التقارب المتفق عليها بحيث بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 99.64% سنة 2000، بينما قدرت بـ 88.5% سنة 1999، بزيادة 11.1% لنفس الفترة، بينما سجل مُعدل التضخم نسبة قريبة للمعايير فقد سجلت سنة 1999 نسبة 2.15%، وسجلت مُعدلات الفائدة طويلة الأجل تبعاً هي الأخرى عن معايير التقارب فقد سُجلت النسب 8.48%، 6.30%، 6.10% خلال السنوات 1998، 1999، و 2000، وهي مرتفعة جداً مُقارنة بالمعيار المحدد بـ 2%، وإجمالاً يمكن القول أن اليونان لم تتمكن من جعل مؤشرات الاقتصاديات تتوافق ومعايير التقارب، وكما ذكرنا سابقاً قامت الحكومة اليونانية بإخفاء الوضعية الحقيقية للاقتصاد وذلك قصد اعتماد اليورو كعملة وطنية.

2.1. طبيعة الاقتصاد اليوناني

يتميز الاقتصاد اليوناني بـ:

✓ ما يلاحظ على الاقتصاد اليوناني عدم توازن قطاعاته، فقطاع الخدمات يشكل وحده 75.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجماً واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي، بالإضافة إلى أن اليونان تعاني من مُعدل بطالة جَدِّ عالٍ مقارنة بباقي دول منطقة اليورو، إذ سجلت 7.7% وذلك قبل بداية أزمة ديونها السيادية⁽¹⁾؛

✓ شكلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، إضافة إلى مكونات الفساد بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية، وتُشير المعطيات إلى أن هذه البؤرة ظلت تتطور بشكل خفي تحت السطح لفترة أكثر من عشرة سنوات، وكانت الحكومات اليونانية المتوارة قادرة على إخفاء تفاعلات وتداعيات بؤرة الأزمة الاقتصادية، وذلك وفقاً لاستخدام الأساليب الآتية:

- اللجوء المتزايد للاستدانة بما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مستوى يعادل 113% من مستوى الادخار؛
- اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الإتحاد الأوروبي، وكما هو معروف قد ظلت المفوضية الاقتصادية الأوروبية تعتمد برنامجاً وقائياً يقوم على تقديم الدعم والمساعدات لدول الإتحاد الأوروبي التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وذلك بما يمنع تفاقم هذه المشاكل وتحولها إلى أزمات يمكن أن تلحق الأضرار الفادحة باستقرار اقتصاديات الإتحاد الأوروبي⁽²⁾؛

¹. برهوم أسماء، برهوم هاجر، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012، ص 2.

². رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي

✓ حد أدنى مرتفع للأجور مقارنة بالبلدان الأخرى، يزيد الحد الأدنى الحالي للأجور في اليونان بنسبة 50% على مقابله في البرتغال، و18% على إسبانيا، وخمسة إلى ستة أضعاف على رومانيا وبلغاريا، حيث ظل ارتفاع الأجور أسرع من ارتفاع الإنتاجية لمدة سنوات بحيث زادت تكاليف وحدة العمل (أحد المقاييس الأساسية قدرة التنافسية) بأكثر من 35% في اليونان خلال الفترة (2000-2010)، مقارنة بما يقل قليلا عن 20% في منطقة اليورو⁽¹⁾، حيث يلاحظ عدم توازن قطاعات الاقتصاد اليوناني، فقطاع الخدمات وحده يشكل 75.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ثلاثة أرباع)، ويستوعب 68% من قوة العمل (أي أكثر من الثلثين) مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعاً من قطاع الإنتاج الحقيقي⁽²⁾؛

✓ فجوة تنافسية كبيرة تبلغ مقارنة بمنافسيها الرئيسيين حوالي 15-20% من إجمالي الناتج المحلي.

✓ مستوى مرتفع من الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات الضريبية بحيث لا يزال الإنفاق العام في اليونان قريباً من المتوسط المسجل في منطقة اليورو، وهو 49%-50% من إجمالي الناتج المحلي.

3.1. دور اليونان في أزمة الديون السيادية

إن الأزمة اليونانية هي أزمة اقتصادية وتحديداً أزمة ديون، حيث تدين اليونان للعديد من الدول بديون ضخمة وصلت إلى حوالي 300 مليار يورو، وحتى يمكن فهم طبيعة الأزمة المالية اليونانية لا بد أن نتعرف على أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد اليوناني والذي يتمثل في الاختلالات الهيكلية الآتية⁽³⁾:

✓ إرتفاع نسبة الإنفاق على برامج التسلح إلى 6.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونهبها من جانب وزراء الدفاع المتعاقبين وأمناء برنامج التسلح، الذين أنفقوا الأموال العامة على شراء أنظمة دفاعية إما لا فائدة منها وإما باهضة الثمن، وقد تم بالفعل خلال سنة 2013 إتهام وزير الدفاع الأسبق في حكومة حزب باسوك الاشتراكي بتهمة غسل أموال وفساد وتلقي رشاي؛

✓ الفساد السياسي والقضائي وعدم الشفافية في المعاملات المالية والتجارية والاستثمارية العامة والخاصة، حيث تشابك العامل السياسي بالعامل الإقتصادي، وتمكن كبار رجال الأعمال من استقطاب الطبقة السياسية الحاكمة لخدمة مصالحهم المالية مثل تنفيذ مشروعات البنية التحتية من خلال الأمر المباشر، كما نجحت المؤسسات الكبرى في زيادة حجم إنفاق الدولة اليونانية وإهدار الأموال العامة، مثل فضيحة مؤسسة "سيمنس" الألمانية عام 2009، حيث اعترفت بأنها قد دفعت رشاي مالية الى قيادات أكبر حزبين وأحزاب أخرى ومؤسسات إعلامية وبعض رجال الصحافة بقيمة 250 مليون يورو بهدف الفوز بالمناقصات الدولية التي كانت تعلن عنها المؤسسات الحكومية؛

¹ . نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على قرض اليونان بقيمة 28 مليار يورو، تاريخ الاطلاع 2018/03/15، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.imf.org>

² برهوم أسماء، برهوم هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 2.

³ . علاء إبراهيم عبد المعطي، أدون وسندات الخزنة العامة: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2016، ص 316-319.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

✓ أزمة النظام التقاعدي وزيادة عدد المتقاعدين بنسبة بلغت 27.34%، من أصل عدد السكان وفقاً لإحصاء 2011، كما أدت العمالة السوداء إلى خسارة فادحة في دخل صناديق الضمان الإجتماعي، وأسفر تعثر المؤسسات اليونانية عن تحلفها عن دفع أكثر من 10 مليار يورو كمستحقات غير محصلة إلى صندوق الضمان الاجتماعي الأكبر؛

✓ سوء إدارة موازنات الدولة والفساد متعدد الأبعاد مالياً (رشوة وتهرب ضريبي وعمولات غير مشروعة)، وارتفاع عدد الموظفين في القطاع العام وانخفاض الإنتاجية، وعدم تحديث الإدارة العامة عبر استخدام التكنولوجيا المتطورة والأنظمة المعلوماتية التي تُخفض تكلفة الإنفاق وتحسن الخدمات العامة؛

✓ التهرب الضريبي وهو مشكلة تعاني منها اليونان منذ تاريخ تأسيس الدولة وكل الحكومات المتعاقبة تعيد التذكير بهذه المشكلة المزمنة دون إيجاد حلول قابلة للتطبيق بهدف صدها ومنعها، ومن أكبر المتهربين من دفع الضرائب بعض رجال الأعمال الذين سخروا المستشارين الاقتصاديين وكبار المحامين لخدمة مصالحهم، وساعدهم على ذلك القوانين الضريبية في دول الاتحاد، فعلى سبيل المثال نجد أن ضريبة الدخل في كل من قبرص وبلغاريا وتشيكيا تتراوح ما بين 10-15% بينما تبلغ نسبتها في اليونان من 35-40%، فعدم اعتماد نظام ضريبي موحد في دول الاتحاد الأوروبي كان أحد الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي؛

✓ الإرتفاع القياسي لنسبة البطالة عن العمل منذ اندلاع الأزمة، فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى 16.5% في سنة 2011، ووفقاً للتقرير الصادر عن لجنة مشتركة من هيئة الإحصاء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليونانية فإن معدل البطالة ارتفع في نهاية شهر أوت إلى 27.6% كما ذكر التقرير أن معدل الارتفاع الشهري لنسبة البطالة يعادل 0.1% وأن أكثر المتضررين هم من الشباب الأقل من 24 سنة الذين يمثلون 55.1% من نسبة البطالة؛

✓ فقدان اليونان لحصتها من السوق المحلية الأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي وذلك لإضعف القدرة التنافسية للصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية؛

✓ تراجع السياحة وهي من أهم مصادر الموارد العامة لليونان وذلك بسبب عدم تحديث البنية السياحية مقابل نمو مراكز سياحية منافسة؛

✓ زيادة أعباء خدمة الدين العام حيث تعتبر الديون العامة اليونانية من أقسى الديون شرطاً وأعلاه فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسات ضاغطة؛

✓ عندما أصبحت اليونان جزءاً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي حدثت من خيارات سياستها، لو كان لديها عملة مستقلة لكان لديها بنك مركزي مستقل، يقوم هذا الأخير بشراء السندات الحكومية لتمويل العجز في الميزانية، هذه هي الطريقة التي تعمل بها معظم البنوك المركزية عندما تدير الحكومة عجزاً مالياً، وبما أن أسعار الفائدة في الاقتصاد

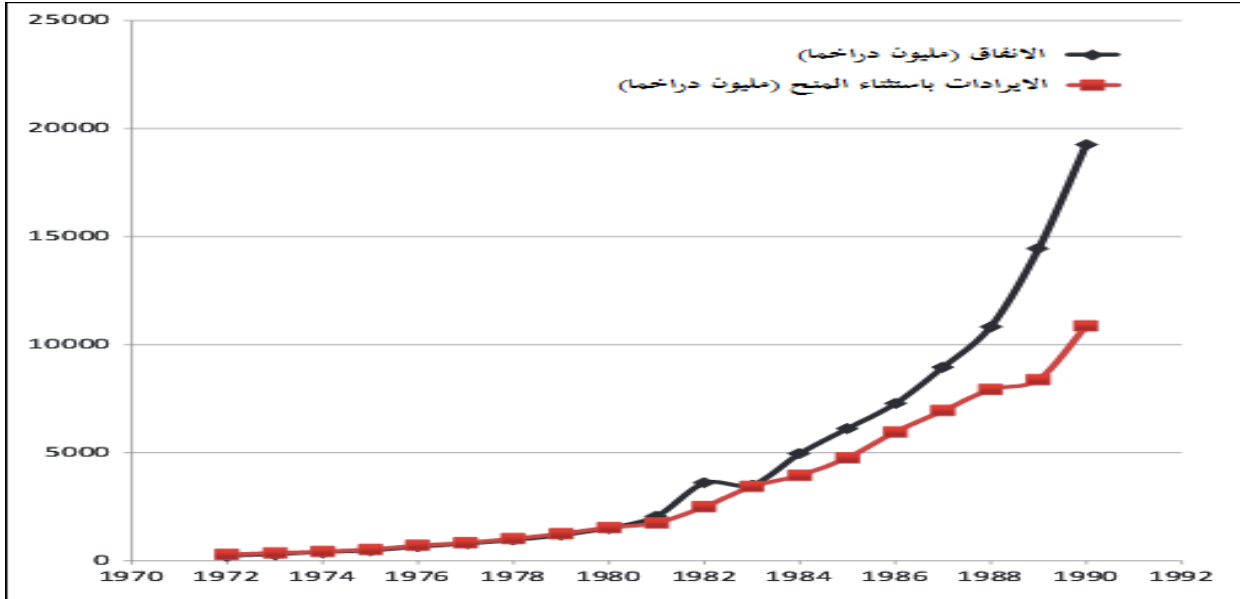
الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

مرتبطة بسعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي، فإن هذا الأخير قادر على مساعدة الحكومة بالحفاظ على سعر الفائدة الخاص به⁽¹⁾؛

✓ تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، حيث وصل إلى 15.6% خلال سنة 2009.

ويمكن القول أن عجز الميزانية متأصل في اليونان حتى قبل الانضمام إلى منطقة اليورو، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): عوائد وإيرادات اليونان خلال الفترة 1970-1992



Source : Roderick Macdonald, *Eurocritical A Crisis of the Euro Currency*, Springer, United Kingdom, 2018, P 34

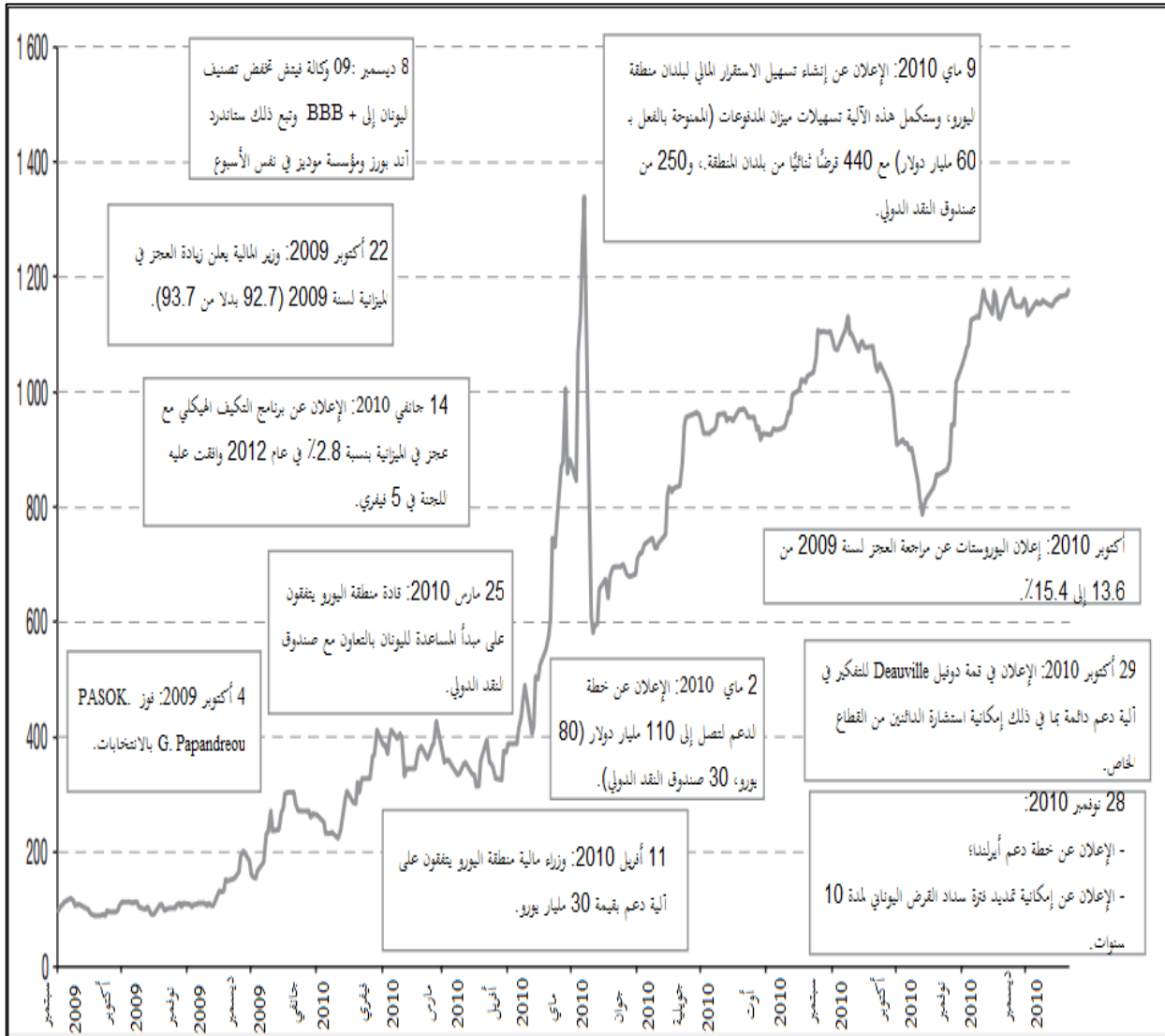
يُلاحظ من الشكل أعلاه عجز الموازنة المُزمن في الميزانية العامة لليونان الذي ظهرت بوادره منذ سنة 1980، واستمر في الزيادة إلى غاية 1992، وتضاعفت ميزانية الحكومة أربع مرات في 15 سنة من 112 مليار دراخما في سنة 1977 إلى 482 مليار دراخما في سنة 1992 (بالأسعار الثابتة لعام 1970) وتراكم العجز ليُشكل دينًا عامًا ضخماً يساوي الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

والشكل التالي يوضح كرونولوجيا الأزمة في اليونان:

¹ . Rohit jnu, *Sovereign Debt Crisis in Greece: Is There a Way Forward?*, Economic and Political Weekly, Vol.45, No.28, India, July 10-16, 2010, P 79.

² . Roderick Macdonald, *Eurocritical A Crisis of the Euro Currency*, Springer, United Kingdom, 2018, PP 34-35.

شكل رقم (3-2): كرونولوجيا أزمة الديون السيادية في اليونان



Source : Daniel Cohen, la crise Grecque Leçons pour l'Europe, Revue économique, Vol.62, N°.3, 2011, P 386.

يُوضح الشكل السابق أهم المحطات التاريخية في الأزمة اليونانية، ابتداءً من سبتمبر 2009 مع تغيير في الحكومة اليونانية برئاسة باباندراو PASOK G.Papandreou، وإعلانه عن العجز الحقيقي في الميزانية العمومية وظهور بوادر الديون السيادية، كما يبين الشكل أهم القرارات المُتخذة لمواجهة الأزمة والمساعدات وبرامج التكيف لتحسين أداء الاقتصاد اليوناني.

4.1 مؤشرات الدين السيادي اليوناني

يُعد الاقتراض الخارجي من أدوات السياسة المالية التي تستعمل لتمويل الاقتصاد لضمان ديمومة عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن سوء تسيير هذا التمويل يؤدي إلى التأخر عن سداد القروض والفوائد المترتبة عنه، مما يُنشئ أزمة مديونية أو ما يعرف بـ "أزمة الديون السيادية" كما حدث في منطقة اليورو.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

لقد انطلقت أزمة الديون السيادية من اليونان باعتبارها الحلقة الأضعف في منطقة اليورو، عقب إعلان جورج باباندرو أن الحكومة السابقة برئاسة كوستاس كازيمانليس قامت بإخفاء الوضعية المالية العمومية التي كانت تعاني من عجز قدر بـ 10%، ومديونية قدرت بـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

واستمرت المؤشرات اليونانية في التدهور، قد بلغت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 77.5% سنة 2012، بعدما كانت 68.7% في بداية سنة 2011⁽²⁾، كما قامت وكالات التصنيف (التنقيط) الدولية بتخفيض الملاءة الائتمانية للديون اليونانية كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-2): تصنيف الدين السيادي اليوناني

التوقعات	النقطة	التاريخ	الوكالة	
سلي	CCC	2011/07/13	Fitch	فيتش
سلي	CA	2011/07/25	Moody's	موديز
سلي	CCC	2011/07/13	S&P	ستاند اند بورز

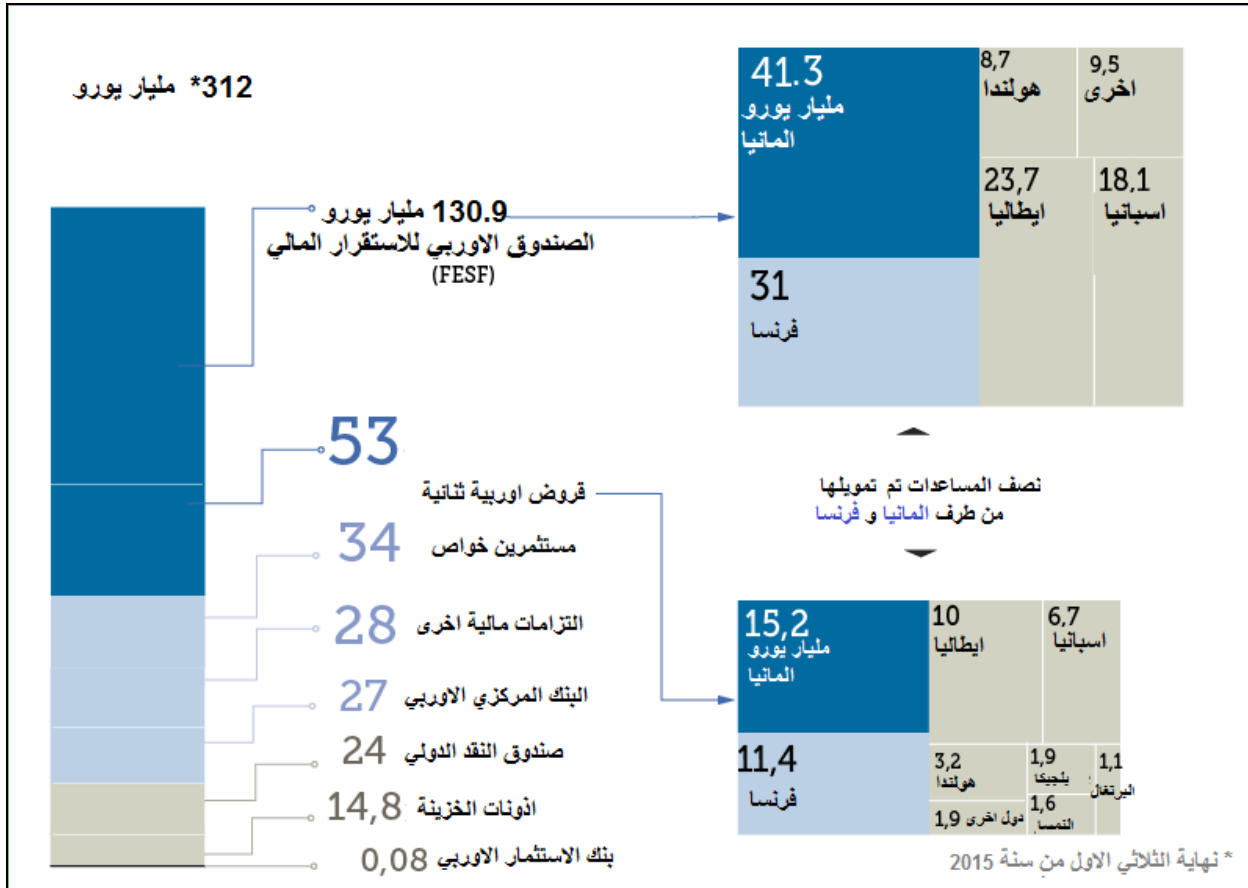
Source : Bénédicte Serbini, **Les enjeux de la restructuration de la dette souveraine Grecque pour le mécanisme Européen de stabilité**, Cahiers de LEAD, N° 2011-3, Université du Sud Toulon-Var, P5, sur site web : lead.univ-tln.fr/fichiers/2011-3.pdf(consulté le 17/01/2017).

يُشير الشكل أعلاه إلى تخفيض تنقيط الدين السيادي من طرف الوكالات الائتمانية الثلاث إلى سيلي (CCC, CA, CCC)، وذلك بسبب ضعف قدرة الاقتصاد اليوناني على الوفاء بالمستحقات المترتبة عليه وهشاشة اقتصاده، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة على مديونية اليونان.

كما بلغت قيمة الديون السيادية في الثلاثي الأول من سنة 2015 حوالي 312 مليار دولار موزعة على مجموعة من المقرضين من داخل وخارج منطقة اليورو، ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل التالي:

¹ **Le plan de souvetage de la zone euro**, sur site web ; <http://www.lafinancepourtous.com> (consulté le 31/01/2017)

² . Nacima Baron yelles, **La crise de la dette espagnole cause de la faillite du modele autonome on matrice de sa reinvention**, Univ. Paris Est, sur site web ; www.geopolitique.net/wp-content/uploads/.../Comm.BARON-13-12-2012-light, consulté le 31/01/2017).



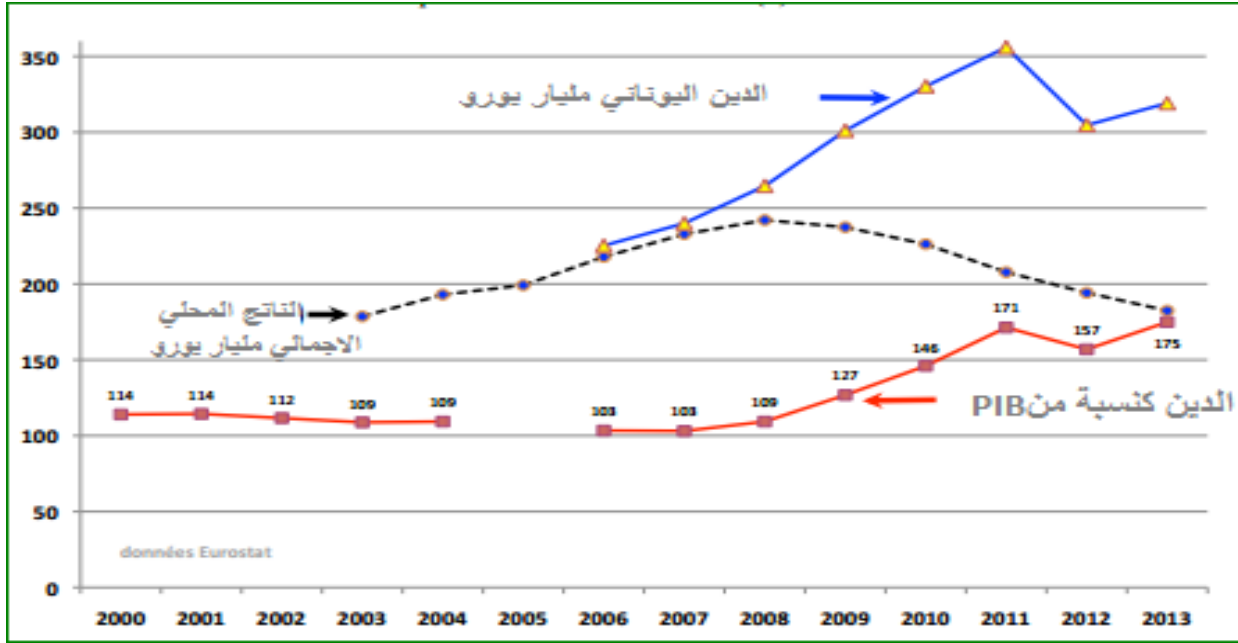
Source : Marine Rabreau, **Qui détient les 312 milliards d'euros de dette grecque ?**, le Figaro, 29/06/2015, sur site web ; <http://www.lefigaro.fr/economie/le-scan-eco/>, (consulté le 31/12/2016) مع ترجمة وبتصرف.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الجزء الأكبر من الديون يعود للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بقيمة 130.9 مليار دولار، والباقي تم تمويله من طرف مقرضين آخرين، كما ساهمت كل من ألمانيا وفرنسا في تمويل المديونية فقد بلغت حصة كل منهما في إطار الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي 41.3 و 31 مليار يورو، كما منحنا اليونان تمويل آخر في إطار القروض الثنائية بقيمة 15.2 و 11.4 مليار يورو على التوالي.

أما باقي التمويل تم الحصول عليه من مؤسسات أخرى (صندوق النقد الدولي 24 مليار يورو) ومستثمرين خواص، كما تدخل البنك المركزي بشراء سندات حكومية يونانية بقيمة 27 مليار دولار في محاولة منه لتمويل الاقتصاد اليوناني.

5.1. إنتقال عدوى الأزمة اليونانية

لتوضيح تطور حجم المديونية اليونانية ندرج الشكل التالي:



Source : Robert Joumard, la dette grecque, attac rhone, 16 Fevrier 2015, P 2, see : Fwww.aises-fr.org%2Ffiles%2FPDF%2FArticles%2520et%2520Textes%2520Choisis%2FLa%2520politique%2520mon%25C3%25A9taire%2520et%2520la%2520dette%2Fdette_grecque_rj_160215.pdf, (accessec on December 31, 2018).

يُلاحظ من الشكل أعلاه أنه تُوجد فروقات كبيرة بين قيمة الناتج المحلي الاجمالي والديون اليونانية، والتي بدأت ملاحظتها خلال سنة 2006، وزادت الفروقات خلال الفترة 2009-2013 مما أدى باليونان إلى عدم القدرة على سداد ديونها بحيث قدرت نسبة الديون إلى PIB بـ 175% سنة 2013.

كما قامت وكالات التصنيف الائتماني بإعادة تصنيف دول الاتحاد الأوروبي عدة مرات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): عدد مرات إعادة تصنيف الدين السيادي في دول الاتحاد الأوروبي 2006-2011

الوكالة	موديز 2006-2008	ستاند آند بورز 2006-2008	فيتش 2006-2008
عدد مرات الرفع	10	5	9
عدد مرات التخفيض	3	9	8
الوكالة	موديز 2009-2011	ستاند آند بورز 2009-2011	فيتش 2009-2011
عدد مرات الرفع	1	4	4
عدد مرات التخفيض	26	25	19

Source : Lennart Feitag, Credit Rating Agencies and the European Sovereign Debt Crisis, Datawyse, 2016, P 7.

خلال الأزمة حدثت الكثير من التخفيضات من طرف الوكالات الثلاث وبالنسبة لهذه الأخيرة كان عدد مرات التخفيض الائتماني لدول الاتحاد الأوروبي أكثر من عدد مرات الرفع، لاسيما خلال الفترة 2009-2011، بحيث بلغت 26 مرة بالنسبة لموديز، و 25 مرة بالنسبة لستاند آند بورز، و 19 مرة بالنسبة لفيتش، مقارنة بـ مرة، وأربع

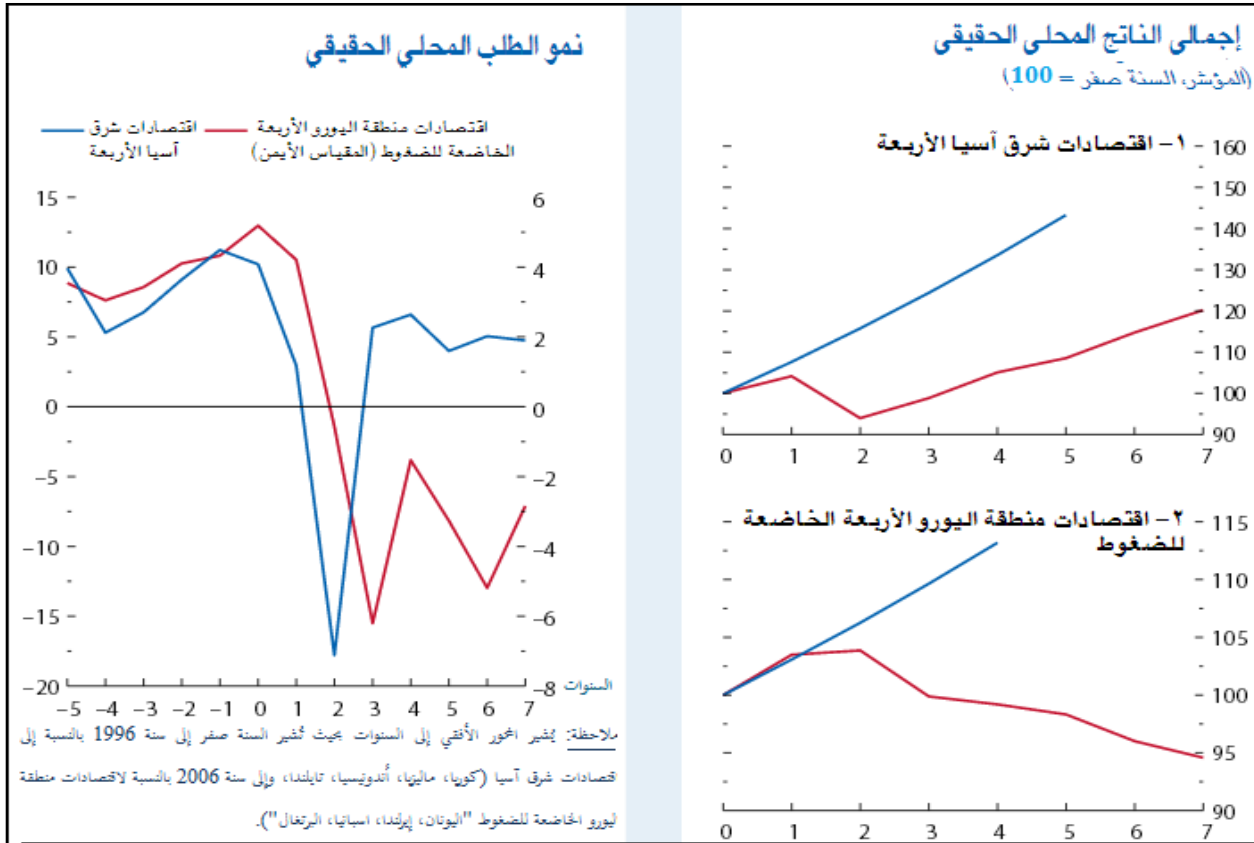
مرات، واربعة مرات، على التوالي بالنسبة لحالة الرفع وذلك مقارنة بالفترة 2006-2008 وهي الفترة التي صاحبت اندلاع أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث شهدت تخفيضات قليلة مقارنة بالفترة السابقة وهو دليل على عمق أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي.

في غضون ذلك، تصاعدت التوترات في اليونان حول إجراءات تقشف جديدة، وللمرة الأولى تم مناقشة إمكانية خروج اليونان من منطقة اليورو «Grexit» بشكل علني، وبعد مفاوضات صعبة ومطولة تلقت اليونان أخيراً حزمة مساعدات مالية تبلغ مجموعها 130 مليار يورو في مارس 2012، وفي جوان 2012 طلبت إسبانيا مساعدة مالية تصل إلى 100 مليار يورو لإعادة رسملة قطاعها المصرفي، وفي الشهر نفسه طلبت قبرص مجموعة من المساعدات المالية، تلقتها بعد مفاوضات طويلة في مارس 2013، وتعرض المودعين البنكيين الأثرياء إلى خسائر فادحة، مع استمرار الركود الاقتصادي في أوروبا، وتراجع التصنيف الائتماني للبلدان الأوروبية وتزايد الاحتجاجات ضد التقشف، والشعور بأن صناع السياسة كانوا يفعلون القليل جداً وأصبحوا متأخرين جداً في التعامل مع المشكلات الأساسية، واستمرت بذلك أزمة منطقة اليورو في التسارع⁽¹⁾.

6.1. أوجه التشابه والاختلاف بين الأزمة الآسيوية و أزمة الديون السيادية الأوروبية

هناك بعض أوجه التشابه والاختلاف المهمة في تجارب هاتين المجموعتين من الاقتصاديات، قد شهدت المجموعتان ما يبدو أنه انخفاضات دائمة في الناتج عقب الأزمات التي واجهتهما، مع نهاية سنة 1998 انخفض متوسط نمو الناتج الحقيقي في اقتصادات شرق آسيا الأربعة إلى -10% وأثناء الركود الكبير أصبح متوسط النمو السنوي سالباً في اقتصادات منطقة اليورو الخاضعة للضغط حيث انخفض إلى -4% في عام 2009 (أنظر إلى الشكل رقم (3-5)).

¹ . Mark Copelovitch , Jeffrey Frieden, Stefanie Walter, **The Political Economy of the Euro Crisis**, SAGE Journal, Vol.49, N°.7, March 14, 2016, P 7.



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014، ص150.

ومع ذلك فقد اختلفت المسارات اللاحقة للناتج والحسابات الجارية في المجموعتين اختلافا ملحوظاً، ففي اقتصادات شرق آسيا الأربعة تعافى نمو الناتج بسرعة نسبياً حيث عاد في غضون سنوات قليلة إلى معدلات أقرب إلى تلك المشاهدة قبل الأزمة، وفي المقابل أدت الضغوط الناجمة عن أزمة الديون السيادية في المنطقة إلى انكماش النشاط من جديد في اقتصادات منطقة اليورو الخاضعة للضغط في أوائل 2011، ولم يبدأ التعافي إلا في النصف الثاني من سنة 2013، ونتيجة لذلك لا يزال الناتج في اقتصادات منطقة اليورو الأربعة الخاضعة للضغط دون توقعات 2006 ولم يتعاف بعد، وبالتالي فإن التغيرات النسبية في أنماط الطلب الكلي وتحويل اتجاه النفقات قد سلط الضوء على الاختلافات في تصحيح المركز الخارجي، وفي اقتصادات شرق آسيا الأربعة تراجع متوسط نمو الطلب المحلي الحقيقي بشكل حاد إلى -18% في عام 1998 قبل أن يتعافى في العام التالي، ولم يكن الانخفاض المقابل في اقتصادات منطقة اليورو الخاضعة للضغط كبيراً بنفس القدر بحيث انخفض متوسط نمو الطلب المحلي الحقيقي إلى حوالي -6% في سنة 2009، ومع ذلك فقد أدى طول أمد الأزمة في منطقة اليورو إلى استمرار انكماش الطلب المحلي في هذه الاقتصاديات بمعدل يزيد قليلاً في المتوسط عن 3% سنوياً منذ سنة 2008، وعلاوة على ذلك كان متوسط نمو الطلب الخارجي في اقتصادات شرق آسيا الأربعة أعلى مقارنة باقتصادات منطقة اليورو.

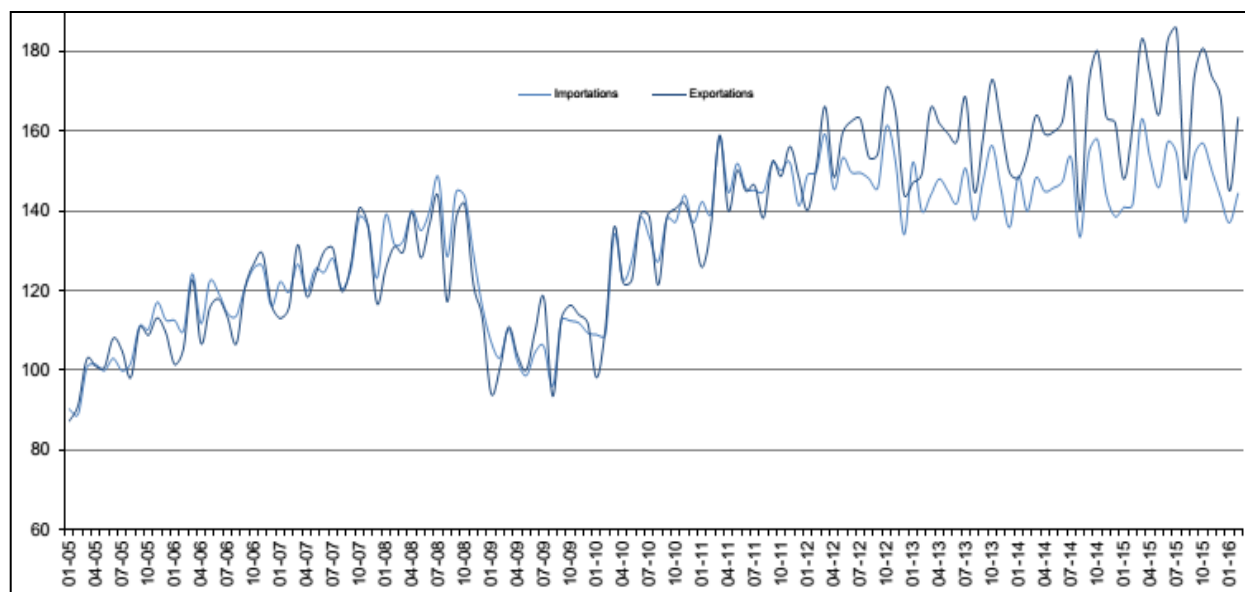
2. المؤشرات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية

الهدف من هذا المحور دراسة وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي قبل وبعد الازمة ومحاولة استخلاص انعكاسات الأزمة.

1.2. التجارة الخارجية

بالنسبة لدول منطقة اليورو تُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (3-6): تطور الصادرات والواردات لمنطقة اليورو مع العالم



Source : Eurostat

يتضح من الشكل أعلاه وفقاً للتقديرات الأولية لشهر فيفري 2016، أن صادرات السلع من منطقة اليورو نحو العالم الخارجي بلغت 163.5 مليار يورو بزيادة معتبرة تقدر بـ 1% مقارنة بشهر فيفري 2015، أما الواردات مع باقي دول العالم قدرت بحوالي 144.44 مليار يورو، مقارنة بنفس الفترة (فيفري 2016) محققة زيادة بـ 2%، وبالتالي فإن منطقة اليورو سجلت 19 مليار يورو في السلع مع بقية العالم، و 20 مليار يورو في فيفري 2015، كما تحسنت التجارة داخل منطقة اليورو بـ 141 مليار يورو في فيفري 2016 بزيادة تقدر بـ 3% مقارنة مع فيفري 2015.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي تُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (الوحدة مليار يورو)

معدل النمو %	جانفي-فيفري 2016	جانفي-فيفري 2015	معدل النمو %	فيفري 2016	فيفري 2015	
-2%	258.6	265	-1	137.1	138.2	الصادرات
-3%	266.7	275	2	134.1	136.4	الواردات
-	8.1-	10-	-	3.0	1.8	الميزان التجاري
-2%	469	484.6	4	256.7	246.8	التجارة ما بين دول الاتحاد الأوروبي

Source : Eurostat

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

يُبين الشكل السابق أن صادرات السلع مع الخارج بلغت 137.1 مليار يورو محققة انخفاض يقدر بـ 1% في فيفري 2016 مقارنة بنفس الفترة (138.2 مليار يورو)، أما الصادرات مع بقية العالم قدرت بـ 134.1 مليار يورو، محققة تراجع بنسبة 2% مقارنة بشهر فيفري 2015 (136.4 مليار يورو)، وبناء على ذلك سجلت مجموعة 29 الأوروبية فائض قدر بـ 30 مليار يورو في التجارة الخارجية مع بقية دول العالم بزيادة تقدر بـ 1.8 مليار يورو مقارنة بنفس الفترة لسنة 2015، أما التجارة فيما بين مجموعة 28 (UE 28)، بلغت 256.7 بزيادة تقدر بـ 4% مقارنة مع شهر فيفري 2015.

2.2. معدلات التضخم

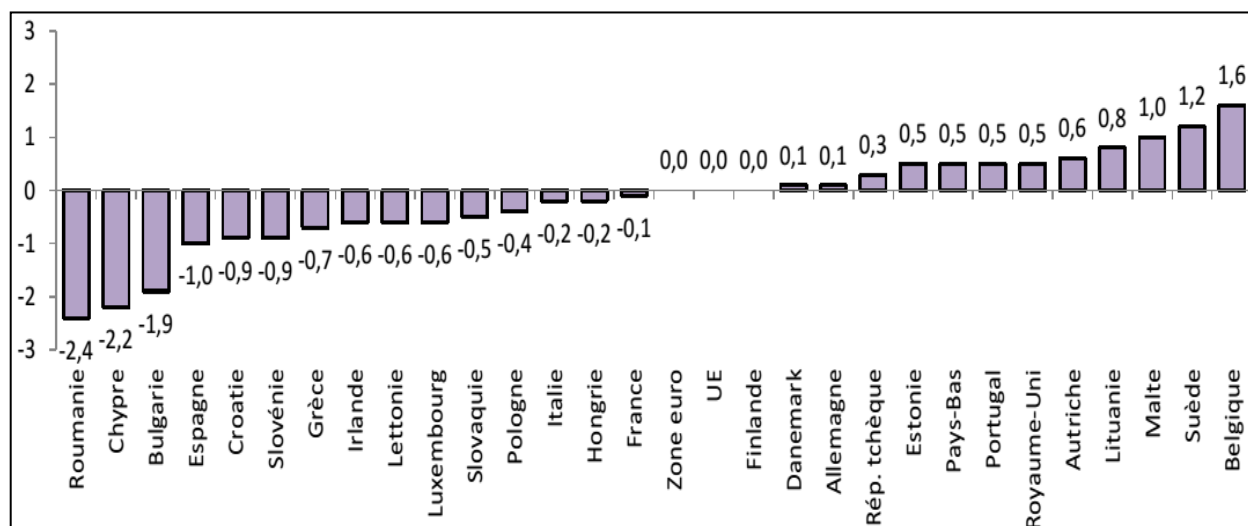
تُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): معدل التضخم في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي

مارس 16	فيفري 16	جانفي 16	ديسمبر 15	نوفمبر 15	أكتوبر 15	مارس 15	
0.00	0.2-	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1.-	منطقة اليورو (ZE 19)
0.00	0.1-	0.3	0.2	0.1	0.00	0.1.-	الاتحاد الأوروبي (UE 28)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات اليورو ستات، مارس 2016.

عرفت منطقة اليورو معدلات تضخم سلبية* حسب تقديرات اليوروستات، حيث وصل إلى 0.00 % في مارس 2016 مقارنة بـ - 2% في فيفري من نفس الفترة، أما معدل التضخم السنوي بالنسبة للاتحاد الأوروبي أيضا وصل إلى 0.00 % في مارس 2016 مقارنة بـ - 0.1% في فيفري من نفس السنة. شكل رقم (3-7): معدل التضخم السنوي في دول منطقة اليورو (مارس 2016 (%))



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات اليورو ستات، مارس 2016.

* التضخم السلبي (Desinflation): هو مصطلح اقتصادي يعبر عن انخفاض عام لمستوى الأسعار للسلع والخدمات، ويحدث هذا عندما ينخفض معدل التضخم إلى أقل من الصفر بالمائة. ولا بد من التمييز بين "التضخم السلبي" و "تراجع التضخم" حيث يكون معدل التضخم إيجابيا في الأخير، لكنه يقل في قيمته من سنة إلى أخرى.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

أما بالنسبة للدول فقد لوحظ من خلال الشكل (3-7) في مارس 2016 معدلات تضخم سلبية في 15 دولة عضو، في كل من رومانيا -2.4%، قبرص -2.2%، بلغاريا -1.9%، أما معدلات التضخم السلبية سجلت أعلى نسبة في بلجيكا 1.6 ، السويد 1.2%، مالطا 1%، مقارنة بفيفري 2016 وبصفة عامة التضخم السنوي انخفض في 11 دولة عضو وبقي مستقر في 07 دول وارتفع في 09 دول.

ولقد ظل مُعدل التضخم الأساسي عند 0.00 % مما يشير إلى أن ضعف الطلب داخل منطقة اليورو مازال يزيد من الضغوطات الواقعة على الأسعار في المنطقة وآثار الانخفاض المستمر والمخاوف بشأن الإنكماش الحاد في منطقة اليورو حيث لا يزال الطلب ضعيفا وأعباء الديون في الدول الأضعف اقتصاديا داخل المنطقة مازالت مرتفعة، وقد أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج تيسير نقدي بقيمة 1.2 تريليون يورو أواخر شهر جانفي 2015 لمواجهة خطر الإنكماش⁽¹⁾.

3.2. معدلات البطالة

بلغت البطالة في منطقة اليورو 10.3% في فيفري 2016 محققة انخفاض مقارنة بجانفي من نفس السنة حيث قدرت بـ 10.4%، كما بلغت 11.2% في فيفري 2015 وهو أدنى معدل مسجل في منطقة اليورو منذ 2011، أما عن الاتحاد الأوروبي فان معدلات البطالة قد بلغت 8.9% في فيفري 2016 دون تغيير مقارنة بشهر جانفي 2016، مع تسجيل انخفاض بنسبة 9.7% في فيفري 2015، وهو أدنى معدل في مجموعة 28 (UE 28) منذ ماي 2009 وتشير التقديرات إلى أنه في فيفري 2016 بلغ 8.9% (انظر الجدول رقم 3-6).

جدول رقم (3-6): عدد ومعدل البطالة في أوروبا

عدد البطالين					معدل البطالة %					
فيفري 16	جانفي 16	ديسمبر 15	نوفمبر 15	فيفري 15	فيفري 16	جانفي 16	ديسمبر 15	نوفمبر 15	فيفري 15	
16634	16673	16791	16858	17937	10.3	10.4	10.4	10.5	11.2	ZE 19
21651	21710	21883	21968	23622	8.9	8.9	9	9	9.7	UE 28
عدد ومعدل البطالة بين الشباب (أقل من 25 سنة)										
3011	3010	3033	3047	3230	21.6	21.7	21.8	21.9	22.7	ZE 19
4381	4387	4410	4415	4809	19.4	19.5	19.5	16.9	20.9	UE 28

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات اليورو ستات.

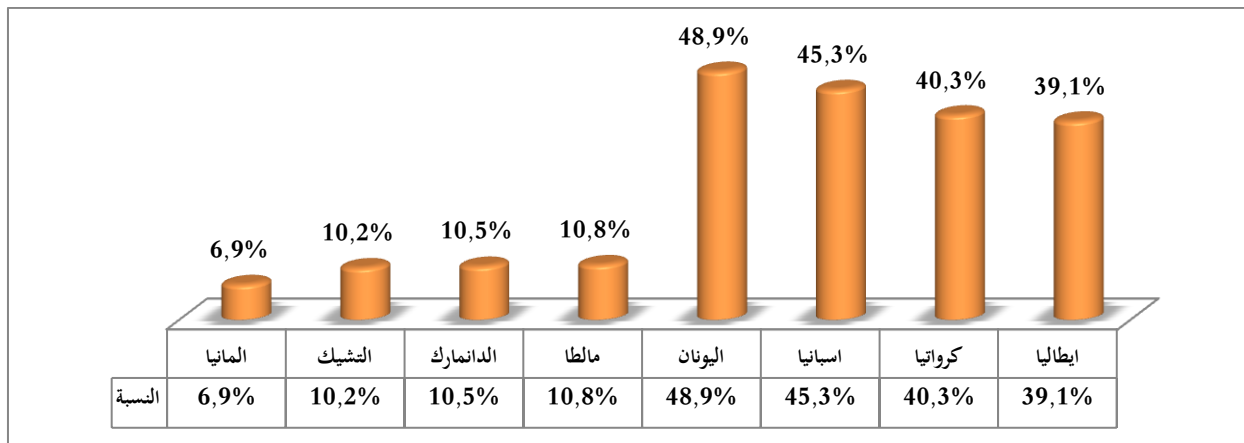
¹ نفي كرم، أسعار البترول تبقى على معدلات التضخم في منطقة اليورو، على الموقع الإلكتروني: www.alborsanews.com، تاريخ الاطلاع 2016/03/12

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

كما هو مبين في الجدول أعلاه، في فيفري 2016 حوالي 4381 شاب أقل من 25 سنة يعانون من البطالة في مجموعة 28، منها 3011 في منطقة اليورو مقارنة مع شهر فيفري 2015، عدد الشباب البطالين انخفض بـ 428.000 في الاتحاد الأوروبي و 219.000 في منطقة اليورو وفي نفس الفترة (فيفري 2016) بلغ معدل البطالة بين الشباب 19.4% في مجموعة 28 و 21.6% في منطقة اليورو مقارنة بـ 20.9% و 22.7% على التوالي في شهر فيفري 2015.

أما بالنسبة للدول (شكل رقم 3-8) فقد سجلت معدلات البطالة المنخفضة في كل من ألمانيا (6.9%)، والتشيك (10.2%)، والدانمارك (10.5%)، في حين أن معدلات البطالة المرتفعة سجلت في كل من اليونان (48.9%)، وإسبانيا (45.3%)، وإيطاليا (39.1%).

شكل رقم (3-8): معدل البطالة في عينة من الدول الأوروبية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات اليورو ستات

4.2. معدلات الفائدة

بلغت معدلات الفائدة في منطقة اليورو معدلات دُنيا قياسية، حيث بلغ معدل الفائدة لمدة 03 أشهر بـ 0.27% في جوان 2016، مقارنة بـ 0.62% في الولايات المتحدة الأمريكية لنفس الفترة، و 0.06% في اليابان، ولمزيد من التوضيح تُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): معدلات الفائدة في عينة من المناطق في العالم (جولية 2016)

المنطقة	فترات معدلات الفائدة %		
	سنتين	03 أشهر	10 سنوات
الولايات المتحدة الأمريكية	0.77	0.62	1.74
منطقة اليورو	0.56-	0.27-	0.10
اليابان	0.28-	0.06	0.15-

Source : Allianz Global Investors : Revue des marchés – Juillet 2016.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المعدلات السالبة تتمركز في الأسواق الأوروبية واليابانية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ -0.56% في منطقة اليورو (معدل الفائدة لمدة سنتين)، وهو ما يبين ضعف إقبال المستثمرين على المنطقة للإستثمار فيها، وتفضيل الأسواق الأمريكية التي تتمتع بمعدلات ايجابية.

5.2. التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي

تُوفر العُملة الموحدة فوائد اقتصادية عديدة، قد ألغى اليورو تكاليف مُعاملات الصرف الأجنبي للمؤسسات الأوروبية داخل منطقة اليورو وخفض الحاجة إلى التحوّط ضد تحركات سعر الصرف في المعاملات التي استخدم فيها اليورو كعملة مُبادلة، هذه العوامل خلقت وفورات كبيرة في تجارة السلع والخدمات ورأس المال⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح حجم التجارة البينية بين دول والإتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو:

جدول رقم (3-8): حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو (مليار يورو)

النمو %	جانفي فيفري 2018	جانفي-فيفري 2017	النمو %	فيفري 2019	فيفري 2018	التدفقات
منطقة اليورو ZE 19						
-1%	1684.7	1699.1	-5%	172.5	180.8	الصادرات خارج ZE 19
-3%	1460.9	1507.7	-3%	152.4	157.5	الواردات خارج ZE 19
	223.8	191.4		20.1	23.2	الرصيد التجاري خارج ZE 19
0%	1413.3	1411.8	-3%	144.7	149.7	التجارة البينية ZE 19
الإتحاد الأوروبي EU 28						
-4%	1424.1	1484.4	-5%	146.5	154.0	الصادرات خارج EU 28
-3%	1409.7	1450.8	-5%	143.8	151.0	الواردات خارج EU 28
	14.4	33.6		2.7	2.9	الرصيد التجاري خارج EU 28
0%	2574.5	2562.7	-4%	262.8	274.6	التجارة البينية EU 28

Source : Eurostat, Excédent de 20,1 mrds d'euros du commerce international de biens de la zone euro, communiqué de presse euro indicateur, N°.255, 16 décembre 2016, P 4.

يُبين الجدول أعلاه حجم التجارة الخارجية البينية في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، بحيث أنه خلال الفترة من جانفي-أكتوبر 2016 بلغت صادرات منطقة اليورو إلى بقية العالم 1684.7 مليار يورو (-1% مقارنة مع جانفي إلى أكتوبر 2015) والواردات إلى 1460.9 مليار يورو (-3% مقارنة مع الفترة من جانفي-أكتوبر 2015)، كما سجلت منطقة اليورو فائضا قدره 223.8 مليار يورو، مقابل 191.4 مليار في الفترة من جانفي-أكتوبر 2015، وقد ظلت التجارة البينية في منطقة اليورو مستقرة مقارنة مع الفترة من جانفي-أكتوبر 2015، بحيث بلغت 1413.3 مليار يورو في الفترة من جانفي - أكتوبر 2016.

¹ . Fabien Pirollo, **Zone euro : que deviennent les PIIGS ?**, 08/11/2015, see : <http://www.economiamatin.fr/news-zone-euro-crise-piigs-pays-chomage>, (consulté le : 28/09/2018).

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة من جانفي-أكتوبر 2016 بلغت الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي 1424.1 مليار يورو (-4% مقارنة مع جانفي-أكتوبر 2015) والواردات إلى 1409.7 مليار يورو (-3% مقارنة مع الفترة من جانفي-أكتوبر 2015)، ونتيجة لذلك سجل الاتحاد الأوروبي فائضا قدره 14.4 مليار يورو، مقارنة 33.6 مليار يورو في الفترة من جانفي-أكتوبر 2015، وقد ظلت التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي مُستقرة مقارنة بشهر جانفي-أكتوبر 2015، حيث بلغت 2574.5 مليار يورو في الفترة من جانفي-أكتوبر 2016.

3. أثر الأزمة على دول الـ PIIGS

أظهرت أزمة الديون السيادية أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عامة ومنطقة اليورو خاصة تعتمد على بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى، ويمكن للمشكلة التي تؤثر على بلد ما أن تصبح مشكلة في جميع البلدان وبسرعة، ولهذا السبب تفاعل الاتحاد الأوروبي مع التزام قوي لتقوية الدمج المالي، ليس كهدف في حد ذاته ولكن كوسيلة لضمان النمو وزيادة التوظيف والازدهار⁽¹⁾.

لم تقتصر آثار الأزمة على اليونان فقط، بل سرعان ما انتقلت إلى مجموعة من الدول في منطقة اليورو تُعد هي الأخرى من الحلقات الأضعف لكن بدرجات متفاوتة وتمثل هذه الدول في البرتغال، إيرلندا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا، مما أثر على الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو إجمالاً، وسيتم إبراز هذه الآثار على هذه الدول من خلال هذا المحور.

1.3 مفهوم دول الـ PIIGS

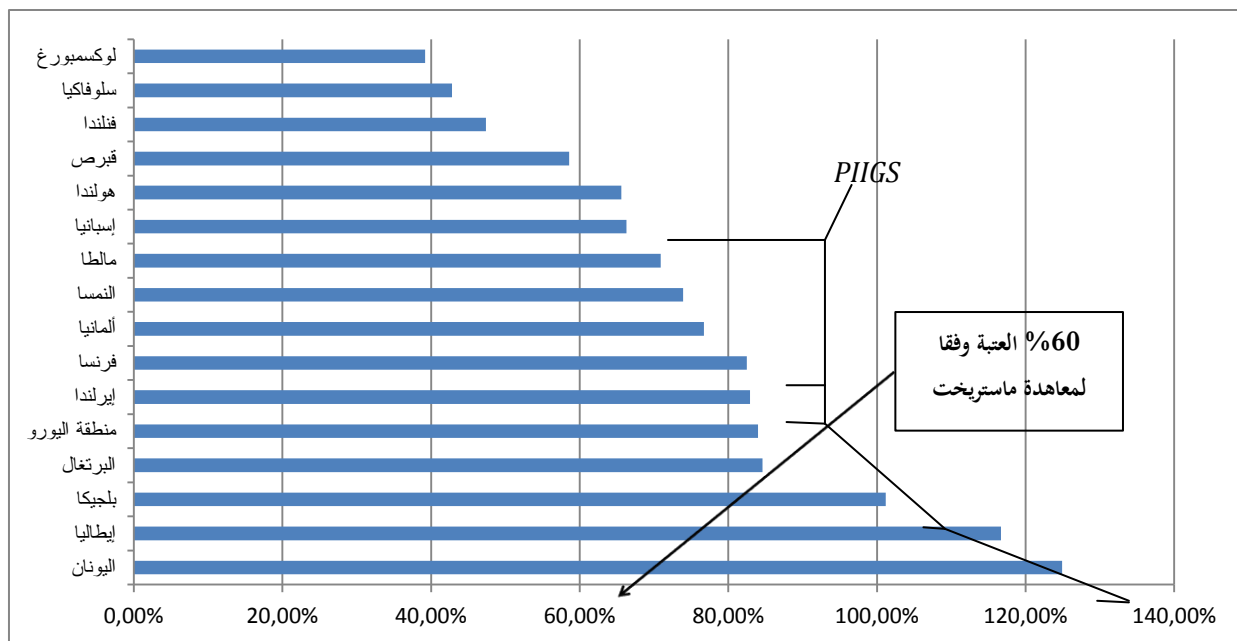
يُشير مصطلح الـ PIIGS في اللغة الإنجليزية إلى الأحرف الأولى من أسماء دول كل من Portugal البرتغال، Ireland إيرلندا، Italy إيطاليا، Greece اليونان، اسبانيا Spain، أما في اللغة الفرنسية فهو PIIGE. وقد ظهر مصطلح 'PIIGS' في سنة 2010 مع بداية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ويُشير إلى البلدان في منطقة اليورو التي تحمل مخاطر مالية كبيرة بالنسبة للمستثمرين، وهي إسبانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وقد نفذت هذه البلدان سياسات التقشف بدرجات متفاوتة من أجل استعادة ثقة الأسواق المالية فيها⁽²⁾. كما أدت التقلبات الحادة في أسواق المال بسبب المخاوف من أزمة الديون الأوروبية إلى ظهور شبح الحاجة إلى حزم إنقاذ مالية جديدة لدول أخرى في منطقة اليورو وفي مقدمتها إسبانيا وإيطاليا⁽¹⁾، والشكل الموالي يبين مؤشرات الإنضباط المالي في دول منطقة اليورو ودول الـ PIIGS:

¹ . Michael Heise, *Emerging from the Euro Debt Crisis Making the Single Currency Work*, Springer, London, 2013, P 30.

² . Fabien Pirollo, *Zone euro : que deviennent les PIIGS ?*, 08/11/25015,

<http://www.economiamatin.fr/news-zone-euro-crise-piigs-pays-chomage>, (consulté le : 28/09/2018).

شكل رقم (3-9): النسبة المئوية المقدرة للديون إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة لدول EZ سنة 2010



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Sergio Andenmatten, Felix Brill, **Did the CDS Market Push up Risk Premia for Sovereign Credit?**, Swiss Society of Economics and Statistics, Vol.147, N°.3, 2011, P 276.

من الواضح أنّ العجز المُتفاقم في الميزانية والظروف المالية المُتدهورة للدول قد جلبت انتباه المتدخلين في السوق المالية، بعد انتشار العدوى في النظام البنكي، أما المصدر الثاني الذي سبب الإضطرابات في الأسواق العالمية هو زيادة التعامل في سوق مقايضة العجز الائتماني السيادي (CDS)، وكانت النقاط المحورية لهذا التطور هي بلدان PIIGS (البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وإسبانيا)، والتي تتميز بارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعجز الشديد بشكل استثنائي ونسبة عالية من صافي مدفوعات فوائد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي والمشاكل الاقتصادية الهيكلية الأساسية⁽²⁾، وقد تم تغيير حكومات هاته الدول عقب اندلاع الأزمة فيها، ويمكن توضيح هذه التغييرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-9): تواريخ تغيير الحكومات في دول PIIGS

الدولة	التاريخ
اليونان	جوان 2012
إسبانيا إيطاليا، اليونان	نوفمبر 2011
البرتغال	جوان 2011
إيرلندا	فيفري 2011

Source : Andreas Staab, **The European Union Explained, Third Edition: Institutions, Actors, Global Impact**, Indiana University Press, Third Edition, , Indiana, 2013, P 186.

¹. عبد الكريم عبيدات، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 أبريل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر، ص ص 11، 12.

². Sergio Andenmatten, Felix Brill, **Did the CDS Market Push up Risk Premia for Sovereign Credit?**, Swiss Society of Economics and Statistics, Vol.147, N°.3, 2011, P 276.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

يُبين الجدول أعلاه تواريخ تغيير الحكومات الوطنية في دول الـ PIIGS، بحيث أن سنة 2011 تغيرت فيها أغلب الحكومات نتيجة الضغط الشعبي فيها، وضغط مؤسسات الاتحاد الأوروبي من جراء السياسيات الفاشلة التي أدت إلى تفاقم الديون السيادية فيها، وتجدر الإشارة أن اليونان تم تغيير حكومتها سنة 2012. أما من حيث تنقيط وكالات التصنيف الائتماني لدول الـ PIIGS، نُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (3-10): توزيع إشارات تصنيف البنوك في العينة حسب الدولة

الوزن في العينة			عدد الأحداث			البلد
Moodys (%)	Fitch (%)	SP (%)	Moodys***	Fitch**	SP*	
26.3	17.6	16.7	280	288	213	اليونان
8.5	10.4	9.5	90	171	121	إيرلندا
24.0	32.4	31.3	255	531	399	إيطاليا
8.1	7.3	10	86	119	128	البرتغال
33.2	32.4	32.5	353	532	415	اسبانيا
100.0	100.0	100.0	1.064	1.641	1.276	مجموع الاحداث

*. ستاند آند بورز SP

** Fitch فيتش

*** Moody's موديز

Source : Carlos Salvador Muñoz, *Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions*, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions, , Vol.136, Palgrave Macmillan, Switzerland, P 212.

يلاحظ من الجدول أعلاه التصنيف الائتماني للبنوك في دول الـ PIIGS للفترة (2002-2012)، تُظهر الأعمدة الثلاثة الأخيرة وزن كل بلد إلى إجمالي عدد إشارات التصنيف الصادرة عن كل وكالة تصنيف خلال الفترة التي تم تحليلها، ويتبين من الجدول أعلاه أن اسبانيا نالت حصة الأسد من إعادة التصنيف في العينة ضمن دول الـ PIIGS بنسبة 33.2% بالنسبة لتصنيف وكالة موديز، وجاءت في المرتبة الثانية إيطاليا، بحيث تعاني هاتان الدولتان من مشاكل في قطاعهما المصرفي، وجاءت اليونان في المرتبة الثالثة إلا أن هذه الأخيرة تُعاني من اختلالات هيكلية في الاقتصاد ككل عكس الدول الأخرى مما يُبرز دور البنوك كقناة لنقل أزمة الديون السيادية من خلال احتواء محافظها المالية على أصول مالية عالية المخاطر.

2.3. التقسيمات المختلفة لدول الاتحاد الأوروبي وفق نظرية المركز والمحيط

المحيط هو خط يشكل حدود منطقة ما عادةً ما يتم وضع حدود لوجود اختلافات بين منطقتين أو أكثر، من الناحية الجغرافية يتألف المحيط الأوروبي من تلك البلدان على حافة الاتحاد الأوروبي، عندما تتحرك عكس اتجاه عقارب الساعة حول خريطة منطقة اليورو فإن المحيط الجغرافي يشمل دولاً مثل إيرلندا والبرتغال وإسبانيا ومالطا واليونان وفنلندا وبعض الدول الأوروبية مثل المجر هي مركزية نسبياً وتعتبر حتى الآن "طرفية"، وعلاوة على ذلك يبدو

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

من الواضح أن البلدان يمكنها تغيير وضعها من "المحيطة" إلى "الطرفية"⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح تقسيم الدول الأوروبية في دول مركز ومحيط كالتالي:

جدول رقم (3-11): تقسيم الدول حسب مبدأ المركز والمحيط في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي

الدول	مجموعة الدول
النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هولندا.	دول المركز داخل منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (Inner Core).
الجمهورية التشيكية- الدانمارك-إستونيا-لاتفيا- ليتوانيا- بولندا- سلوفاكيا-السويد-المملكة المتحدة.	دول المركز خارج منطقة اليورو، ضمن الاتحاد الأوروبي (Outer Core)
قبرص-اليونان-ايرلندا-ايطاليا-البرتغال-اسبانيا.	دول المحيط داخل منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي (Inner Pirephery)
بلغاريا-المجر-رومانيا.	بلدان المحيط خارج منطقة اليورو وداخل الاتحاد الأوروبي (Outer pirephery)
ألبانيا-كرواتيا-جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة-صربيا.	بلدان المحيط خارج منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي لكن عملاتها مرتبطة باليورو (Super periphery)

Source : Will Bartlett and Ivana Prica, **Interdependence between Core and Peripheries of the European Economy :Secular Stagnation and Growth in the Western Balkans**, LEQS Paper N°.104, February 2016, P 12.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن دول المركز والمحيط يتم تقسيمها حسب منطقة الانتماء (الاتحاد الأوروبي، منطقة اليورو) أو حسب العملة المتداولة، كما يتضح أن دول الـ PIIGS هي مجموعة الدول المحيطة (دول المحيط) داخل الاتحاد الأوروبي وداخل منطقة اليورو كذلك، أما الدول المركزية (دول المركز) فهي النمسا، وبلجيكا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، هولندا وهي داخل EU وEZ.

3.3. إندلاع أزمة الديون السيادية في البرتغال

تعد البرتغال من الدول التي تعرضت هي الأخرى إلى أزمة الديون السيادية وذلك بعد اليونان وهو ما يدل على هشاشة الاقتصاد البرتغالي، لكن هي أفضل أداءً من اليونان وسنحاول فيما يلي تحليل آثار الأزمة على البرتغال.

1.3.3. البرتغال قبل الأزمة

في أواخر التسعينيات أدى التزام البرتغال بالانضمام إلى منطقة اليورو من الاستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة تاريخياً، كما أسفر الائتمان السهل إلى انخفاض المدخرات الخاصة وزيادة كل من الاستهلاك والاستثمار الأمر الذي أدى إلى التوسع في السياسة المالية وتحقيق نمو اقتصادي قوي وانخفاض معدلات البطالة.

ومع تجاوز نمو الأجور الاسمية نمو إنتاجية العمالة وتناقص القدرة التنافسية وتزايد عجز الحساب الجاري في البرتغال وفي الوقت نفسه كان الاقتصاد أيضاً تحت الضغط من خلال زيادة المنافسة من دول وسط وشرق أوروبا والأسواق الناشئة، ولا سيما في صناعتي التصدير الرئيسيتين الأحذية والنسيج، وفي أوائل سنة 2000 استمرت البرتغال في مواجهة عجز في الحساب الجاري، ولكن هذه المرة مصحوبة بزيادة مُطرده في معدل البطالة.

¹ . Stephen Kinsella, **Conventions and the European periphery**, SSRN Electronic Journal, October 2012, P 1, See : <https://ssrn.com/abstract=215577>, (accessed on December 31, 2018).

باختصار قبل الأزمة العالمية كانت البرتغال تتمتع بمستويات ديون مُستدامة ولكنها واجهت عجزاً هائلاً في الميزانية الحكومية وتوقعات باستمرار النمو البطيء، وكان اقتصاد البرتغال في حالة ضعف ولم يعد طريق التكيف البطيء للنظام النقدي الجديد خياراً بمجرد أن ضربت الأزمة وزاد خطر العدوى من تكلفة الدين السيادي للبرتغال⁽¹⁾.

2.3.3. كرونولوجيا أزمة الديون السيادية في البرتغال

مرت الأزمة في البرتغال بالتواريخ التالية⁽²⁾:

- 11- مارس 2011: قدمت الحكومة الاشتراكية البرتغالية تدابير تقشفية لطمأنة الأسواق المالية وتقليل العجز؛
- 14- مارس 2011: لم يقبل حزب المعارضة الرئيسي هذه الخطة، علاوة على ذلك لم يكن لدى الحكومة أغلبية مطلقة وبالتالي احتاجت إلى دعم حزب المعارضة الرئيسي؛
- 15- مارس 2011: خفضت وكالة موديز التصنيف البرتغالي من «A1» إلى «A3»؛
- 23- مارس 2011: صوت البرلمان ضد خطة التقشف وأدى هذا التصويت إلى استقالة الحكومة؛
- 24- مارس 2011: خفضت وكالة فيتش للتصنيفات تصنيف البرتغال من A+ إلى A-، وتبعتها في اليوم التالي ستاندرد آند بورز مما زاد في التدهور حتى 5 أبريل 2011؛
- 6- أبريل 2011: تقدمت البرتغال بطلب للحصول على مساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي؛
- 11- أبريل 2011: وصلت الترويكا «Troika» إلى لشبونة لبدء مفاوضات مع الحكومة الإشتراكية التي كانت تتمتع بالصلاحيات لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية قبل الانتخابات البرلمانية في 5 جويلية؛
- 3- ماي 2011: توصلت الأطراف إلى اتفاق، وفي 16 ماي وافق الاتحاد الأوروبي على خطة مساعدة البرتغال بمبلغ 78 مليار يورو.

3.3.3. التحديات التي واجهت البرتغال بعد الأزمة

في سنة 2015 بلغت درجة الانفتاح (المقاسة كمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي الإسمي) للاقتصاد البرتغالي حوالي 80% عند مقارنتها ببلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى واحتلت البرتغال المرتبة 28 وفقاً لبيانات اليوروستات، وذلك بالقرب من الاقتصادات الضعيفة الأخرى مع البرتغال مثل إيطاليا (29)، واليونان (26)، وإسبانيا (24)، باستثناء أيرلندا التي احتلت المرتبة الثالثة من بين أكثر اقتصادات الاتحاد الأوروبي إنفتاحاً⁽³⁾.

¹. Shaan Gurnani, **The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective**, The Libraries Student Research Prize, Vol.22, N° 12, Lehigh University, 2015, P 5.

². Ricardo Coelho Alves, **Bilan économique et social du programme de sauvetage du Portugal négocié avec la Troïka**, Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), 30 mai 2014, P 6.

³. João Falcão Silva, Vítor Lopes Silveira, **Portuguese economy: Statistical analysis on the current account reversa's sustainability**, Bank for International Settlements, Vol.43, 2017, P 8.

البرتغال هي ثالث بلد في منطقة اليورو (بعد إيرلندا وإسبانيا، في نهاية سنة 2013 وبداية سنة 2014) يتخلى عن برنامج المساعدة المشترك بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 78 مليار يورو (EFSM) 26 مليار يورو، EFSF 26 مليار يورو، صندوق النقد الدولي 26 مليار يورو)، في المقابل استمرت اليونان وقبرص في تلقي المساعدات ونتيجةً لذلك قامت الأسواق بتقييم ديون الدولة بشكل أكثر أماناً، ومنحت وكالة التصنيف الائتماني Stand and Poor's تصنيفاً مُستقرّاً بدلاً من التوقعات السلبية السابقة، ورفعت وكالة Moody's التصنيف إلى Ba2 في بداية شهر ماي مما وضعه تحت المراجعة لمزيد من الترقية، بالإضافة إلى ذلك انخفض سعر الفائدة على السندات الحكومية لمدة 10 سنوات من حوالي 6.03% منذ بداية عام 2014 إلى 3.77% في ماي مما يشير أيضاً إلى عودة الثقة في الاقتصاد البرتغالي⁽¹⁾.

4.3. إندلاع أزمة الديون السيادية في إيرلندا

بين سنتي 1993 و2007، شهدت إيرلندا قفزات نوعية في النمو، لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات الديناميكية، والابتكارية والمُعوملة مع روابط متطورة للغاية في التجارة والاستثمار.

وفي سنة 2008 بسبب إقتصاد إيرلندا المُنفتح بدأت إنعكاسات الركود الاقتصادي العالمي تظهر في إيرلندا نتيجة تزايد الضغوط على اقتصادها إلى حدٍ كبير بعد نهاية فترة طويلة من التوسع في سوق العقارات والمشاكل التي يُعاني منها نظامها البنكي، وأدت هذه العوامل إلى فترة من الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي⁽²⁾.

1.4.3. بداية أزمة الديون السيادية في إيرلندا

إن عجز إيرلندا هو نتيجة للديون المعدومة للبنوك التي تتحملها الدولة، وهناك عدة أسباب تُفسر الصعوبات المالية في إيرلندا، أولاً خطة إنقاذ البنوك الأيرلندية تصل إلى 70 مليار يورو وهي تمثل أعلى نسبة دين إلى إجمالي الناتج المحلي في العالم⁽³⁾، فقد وصلت تكاليف الاقتراض في إيرلندا إلى رقم قياسي خلال الأشهر الأخيرة بعد القلق بشأن العجز الذي بلغ 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وتسبب هذا الوضع في خوف من سيناريو يوناني حيث تجعل مشاكل الميزانية في بلدٍ ما منطقة اليورو بأكملها في أزمة، فقد ارتفع إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2010 بنسبة 62.3% في إيرلندا و38.2% في اليونان و36.3% في إسبانيا⁽⁴⁾.

¹ . Patryk Toporowski, **The End of Portugal's Bailout Programme: A Sign of Hope for the Eurozone?**, Polish Institute of International Affairs –PISM-, Bulletin N°.72(667), 23 Mai 2014, P 1.

² . L'Irlande en bref, 2013, P 17, see :

=<https://www.dfa.ie/media/2Fdfa/2Ffaldfawebstimedia/2Fnewspress/2Fpublications/2F2013-ireland-in-brief-french.pdf>, (accessed on February 28, 2019).

³ . Mohamed Ali Trabelsi, **The Impact of The Sovereign Debt Crisis on The Eurozone Countries**, Munich Personal RePEc Archive, No. 76974, 2017, P 2.

⁴ . Mohamed Ali Trabelsi, Op_Cit, P 3.

2.4.3. المميزات الاقتصادية لإيرلندا

تحوّل الاقتصاد الإيرلندي من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت إيرلندا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2007 حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40%، وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول سنة 2010، وتعدّ إيرلندا ثاني أكبر الدول الأوروبية التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية بعد اليونان، فقد⁽¹⁾:

- تسارع النمو بشكل مرتفع فيها، ليصل فيها إلى نسبة 9.6% في الفترة من (1995-2000)؛

- انخفضت أسعار الفائدة دون مستويات الفائدة الألمانية سنة 2005؛

- زيادة الأجور بنسبة 13%؛

- ساهم النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، ما أدى لزيادة

حجم الإئتمان ليشكل حوالي 200% من GDP في سنة 2008؛

- يُعدّ القطاع المالي أكثر القطاعات تأثراً حيث انخفضت قيمة الأسهم في البورصات لأكثر من 70%، وقد خسرت

البنوك ما يصل إلى 35 مليار يورو وبنسبة 20% من GDP، وتم الإعلان عن تأميم البنك الإنجليزي الإيرلندي

الذي تكبد خسائر قُدرت بنحو 12.7 مليار يورو.

3.4.3. خطة إنقاذ الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لإيرلندا

في أواخر نوفمبر وافقت الحكومة الإيرلندية على اتفاق تمويل متعدد السنوات مع الاتحاد الأوروبي وصندوق

النقد الدولي، تضمن البرنامج إلتزامات بتنفيذ 15 مليار يورو إضافية من التعديلات المالية خلال الفترة 2011-

2014، بما في ذلك تعديل بقيمة 6 مليارات يورو لسنة 2011 تم تنفيذه في الميزانية التي تم إقرارها في ديسمبر

2010، كما يحتوي برنامج الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي أيضاً على مجموعة من التدابير لتحقيق الاستقرار

في القطاع البنكي، حيث استمرت الودائع في الفرار من البنوك الإيرلندية مما زاد من الاعتماد في التمويل على البنك

المركزي، وقد تضمن البرنامج التزاماً بإجراء جولة أخرى من "اختبارات التحمل" * «Stress tests»، (الذي تم إنشاؤه

¹. راييس حدة، طويل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة اليورو لايرلندا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017، ص 45.

*. اختبارات الإجهاد، أو اختبارات التحمل التي أصبحت أداة أساسية وبارزة للغاية في تحليل استقرار القطاع المالي والتطورات التي تحدث فيه، بدءاً من اختبار الإجهاد لعام 2010 بقيادة لجنة المشرفين على البنوك الأوروبية (-CEBS- Committee of European Banking Supervisors)، وتعزيزها بواسطة اختبار الإجهاد لعام 2011 وممارسة إعادة الرملة البنكية التي تقودها الهيئة المصرفية الأوروبية (-EBA-European Banking Authority)، وقد تم النظر إلى نتائج اختبارات الإجهاد الواسعة في الاتحاد الأوروبي على أنها معلومات أساسية حول صحة النظام. أنظر ذلك في:

- Lucian Ciprian Crisan, **The stress test-A new challenge for the banking union**, International Journal of Business and Management Vol. II, N°.4, 2014, P 22.

عقب الأزمة المالية الكبرى GFC (1) على النظام البنكي الأيرلندي ورافقها التزام من الحكومة الأيرلندية بتقديم 24 مليار يورو إضافية لتمويل إعادة رسملة البنوك الأيرلندية(2).

5.3. إندلاع أزمة الديون السيادية في إيطاليا

تُعد إيطاليا ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، وأدى تفاقم ديون البرتغال واليونان والتوترات المحلية التي تُميز الحكومة الإيطالية إلى زيادة عبء ديون إيطاليا التي مثلت 119% من إجمالي الناتج المحلي الإيطالي و25% من ديون منطقة اليورو في سنة 2010، وسمح إعلان الحكومة الإيطالية عن خطة التقشف بتهدئة هذه التوترات بشكل مؤقت إلا أن الأمر زاد سوءًا بعد تخفيض تصنيف ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني لإيطاليا في 20 سبتمبر 2011(3).

كما شهدت إيطاليا ركود مزدوج الأول في الفترة 2008-2009، ثم في الفترة 2012-2014، بحيث تقلص إجمالي الناتج المحلي الإيطالي بنسبة 9% تقريبًا منذ بداية الأزمة، مقارنة بـ 1.7% في منطقة اليورو ككل(4).

1.5.3. نشأة الأزمة في إيطاليا

إن رصيد الدين العام في إيطاليا أكبر من أي مكان آخر في منطقة اليورو باستثناء اليونان(5)، حتى قبل الأزمة كان لإيطاليا أكبر ديون عامة في الاتحاد الأوروبي (103.6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007، وثالث أكبر ديون في العالم)، لذلك لا يُعزى ارتفاع مستوى الديون الإيطالية إلى الأزمة السيادية لكنها تراكمت خلال فترات سابقة.

إيطاليا بعيدة كل البعد عن التطورات الدراماتيكية في البلدان الأخرى، فقد حققت نتائج جيدة نسبيًا في الأزمة، فرغم انخفاض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.2% في سنة 2009 إلا أن إيطاليا لم تكن مُضطرة للتدخل لإنقاذ البنوك ولا يزال سوق العقارات مستقرًا، كما ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف من 6.15% في سنة 2007 إلى 8.6% في سنة 2011(6).

¹ . Patrizia Baudino, **Stress -testing banks – a comparative analysis**, Bank for International Settlements (BIS), N°.12, November 2018, P 3.

² . Karl Whelan, **Ireland's Sovereign Debt Crisis**, University College Dublin, working Paper series 11/09, May 2010, P 11.

³ . Mohamed Ali Trabelsi, Op_Cit, P 3.

⁴ . Charles Trottmann, **Italie : le chemin escarpé des réformes**, Institut de l'entreprise , Paris, P 1, sur site web : https://docs.google.com/viewer?url=https%3A%2F%2Fwww.institut-entreprise.fr%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2F2018-10%2Ffiche_italie_chemin_escarpe_reformes_web.pdf

⁵ . Philipp Ehmer, **Italy's debt sustainability: stable but with room for improvement through more growth**, KfW Research, N°.192, March 1, 2018, P 1.

⁶ . Zied Akrouf, **Crise de la dette souveraine en Europe**, Insurance and Risk Management, vol. 80(1), University of the Witwatersrand, Johannesburg, April 2012, P 164

2.5.3. إنتقال أزمة الديون السيادية إلى القطاع البنكي في إيطاليا

يمكننا تحديد ثلاث قنوات رئيسية يُمكن من خلالها تحول الديون السيادية إلى التمويل البنكي وشروط الائتمان، وتتمثل في:

✓ **أولاً:** يمكن أن يكون للخسارة في قيمة السندات الحكومية المحتفظ بها في محافظ البنوك، أن تؤثر على دخل البنوك وربما على رأس مالها، مما يُقلل من قدرة البنك على التمويل، مع ما يترتب على ذلك من تخفيض في العرض الائتمان (قناة الميزانية).

✓ **ثانياً:** بالنظر إلى أن السندات الحكومية في محافظ البنوك تستخدم عادة كضمان في معاملات ما بين البنوك وكذلك في عمليات إعادة التمويل مع البنوك المركزية، فإن تخفيض قيمتها يقلل من قدرة البنوك على الاقتراض (قناة السيولة).

✓ **ثالثاً:** قد يمثل العائد على الديون السيادية معياراً لتحديد تكلفة الائتمان للاقتصاد، بالنظر إلى أن السندات الحكومية هي واحدة من أهم فرص الاستثمار المتاحة في السوق (قناة الأسعار)، علاوة على ذلك يعتمد سعر الفائدة على الودائع البنكية والسندات أيضاً على درجة الملاءة المالية للدولة، حيث يُنظر إلى ذلك على أنه الضامن الأساسي للالتزامات البنكية.

تشير جميع القنوات الثلاث إلى أنه من المتوقع أن ترتبط عوائد السندات السيادية بزيادة في تكلفة تمويل المقرضين المحليين، مع انعكاسات على تكلفة وكمية الإقراض للاقتصاد وعلى ربحية البنوك، وقد يختلف تأثير القنوات المختلفة عبر أدوات تمويل البنوك أو الوسطاء، أو القطاعات المختلفة في سوق الائتمان⁽¹⁾.

6.3. إندلاع أزمة الديون السيادية في إسبانيا

في مارس 2016، انضمت إسبانيا إلى نادي الدول التي يتجاوز دينها العام الناتج المحلي الإجمالي، بحيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 101.3%، لتنضم بذلك إلى اليونان، وأصبحت هي الأخرى من الدول المُثقلة بالديون السيادية.

1.6.3. الوضعية الاقتصادية الإسبانية قبل الأزمة

تسببت الأزمة المالية العالمية في وضع إسبانيا في موقف ضعيف جداً بحيث⁽²⁾:

¹ . Ugo Albertazzi, **The impact of the sovereign debt crisis on the activity of Italian banks**, Journal of Banking & Finance, Vol.46, May 2013, P 115.

² . Guillermo de la Dehesa, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International Economics and Bruegel, Chairman of the Centre for Economic Policy Research (CEPR), Chantilly, France, September 13-14, 2011, PP 3-4.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

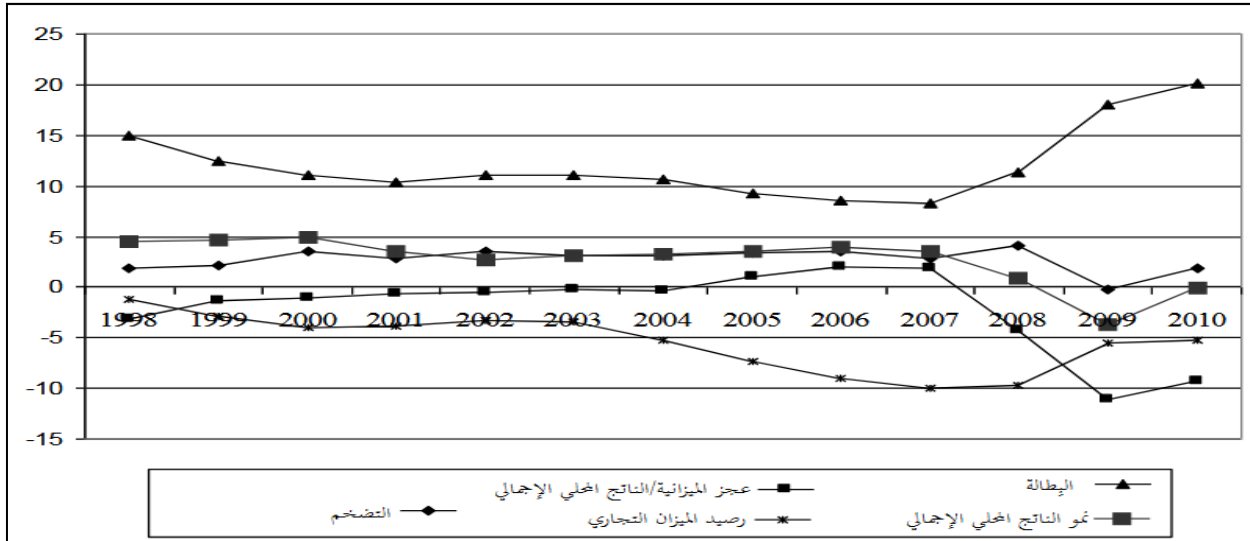
-أولاً: مع وجود مستوى عالٍ من الديون الخارجية المستحقة على المؤسسات والأسر التي لم يتم تعويضها عن طريق المدخرات من قبل القطاع العام، بحيث كان يتعين تمويلها في الغالب من المدخرات الخارجية؛

-ثانياً: ارتفاع الديون تزامن مع امتصاص قطاعي العقارات والتشييد (البناء) نسبة عالية من إجمالي الموارد الحقيقية المتاحة، وجزء كبير من ثروة الأسر والشركات؛

-ثالثاً: مع زيادة كبيرة ومتواصلة في الطلب الداخلي والذي يرجع جزئياً إلى ارتفاع الأسعار، حيث نمت بمعدل أسرع بكثير من بقية منطقة اليورو والتي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الإسباني مُقابل سعر منطقة اليورو، إلا أنها تمتص حوالي 60% من صادراتها من السلع والخدمات؛

-رابعاً: مع زيادة كبيرة في العمالة والدخل المتاح أدى إلى طفرة ائتمانية سواء لشراء المنازل أو السلع الاستهلاكية المُعمرة مدعومة بعلاوة مخاطرة منخفضة، ومستوى منخفض من أسعار الفائدة الإسمية، وفقاً لبنك إسبانيا لا يمكن تبرير تراكم الديون الخاصة إلا إذا زاد دخل الأسر والمؤسسات بنسبة تزيد عن 2% سنوياً خلال 10 سنوات، ويمكن توضيح ذلك أهم المؤشرات الاقتصادية في إسبانيا من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-10): المؤشرات الاقتصادية الإسبانية خلال الفترة 1998-2010



Source : Andrea Éltető, The economic crisis and its management in Spain, Eastern journal of European studies, Volume 2, Issue 1, June 2011, P 42.

يُلاحظ من الشكل أعلاه عجز في الميزان التجاري منذ سنة 2004، وارتفع العجز خلال أزمة الرهون العقارية، كما عانت إسبانيا من ارتفاع في معدل التضخم بداية من 2009 عقب إعلان اليونان عن ارتفاع العجز في ميزانيتها، وشهدت إسبانيا معدلات بطالة مرتفعة منذ سنة 2007، بينما تميز الناتج المحلي الإجمالي بالاستقرار إلى غاية نهاية 2008 حيث أصبحت معدلات النمو سلبية وقد عرف GDP استقرار مدعوم بالعملة الموحدة اليورو، إلا أن الأزمة والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الإسباني أدى إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية فيها.

2.6.3. سيناريوهات أزمة الديون السيادية الإسبانية

لقد أفضت أزمة الديون السيادية أربعة سيناريوهات أمام إسبانيا وهي⁽¹⁾:

1.2.6.3. السيناريو الأول: الخروج من منطقة اليورو: يعتبر هذا السيناريو كارثيًا لدرجة أنه من المستبعد جدًا، على الرغم من أن هذا لا يعني أنه مستحيل آنذاك، وقد تحدث عملية خروج من منطقة اليورو إذا فشل التدخل الخارجي سياسياً أو اقتصادياً (المسار اليوناني) ويمكن أن يحدث أيضا في حالة تفكك اليورو وإعادة تشكيل نفسه بعدد محدود من الأعضاء (الشماليين).

2.2.6.3. السيناريو الثاني: التدخل: ضمن هذا السيناريو ستتجاوز الحكومة الإسبانية حزمة الإنقاذ "الخفيفة" وتطلب قرضًا أوروبيًا للحفاظ على شريان الحياة لقطاعها المصرفي، ومن ثم فإن الحكومة في ضوء الأرقام السلبية للبطالة والديون والعجز سَظْهَرِ نفسها بأنها غير قادرة على استعادة الثقة في الأسواق وتقديم ديون إسبانية بأسعار فائدة باهظة.

إن الحكم تحت المزيد من التدخل سيكون تحديًا كما هو الحال في اليونان والبرتغال، وستركز العديد من التدابير على القطاعات الحساسة مثل المعاشات التقاعدية، والتعليم والصحة، والإدارة العامة (إعادة تنظيم السلطات المحلية والتمويل، وخفض عدد موظفي الخدمة المدنية...)، سيكون لذلك تأثير كبير على الرأي العام والاستقرار السياسي، وقابلية الحكم للبلاد.

3.2.6.3. السيناريو الثالث: التخبط: في هذا السيناريو لا يوجد خروج من منطقة اليورو ولا تدخل خارجي (مساعدات)، ولا توجد أي تغييرات كبيرة في الساحة الأوروبية قد تتبنى ألمانيا والدول الأخرى موقفًا أكثر مرونة وبالتالي لا سندات يورو، وبذلك تكون إسبانيا لوحدها تتخبط في مديونية تُقارب الناتج المحلي الاجمالي.

4.2.6.3. السيناريو الرابع: خطوات نحو الاتحاد الإقتصادي: في هذا السيناريو يكون هناك تحول في التعامل مع الأزمة الاقتصادية، وذلك بإدراك القادة الأوروبيون الحاجة الماسة إلى المركزية في منطقة اليورو والاستيلاء عليها، وقد ينبع هذا التحول من ضغوط متواصلة وملزمة على أنجيلا ميركيل من قادة الدول الكبرى الأخرى التي تواجه صعوبات أو أزمة سياسية كإيطاليا أو انهيار الحكومة الإسبانية والحاجة اللاحقة للتدخل في إسبانيا مع ما يترتب على ذلك من تحديد الاستقرار عبر منطقة اليورو بأكملها.

3.6.3. الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في إسبانيا

عرفت إسبانيا إصلاح قطاعين هامين هما⁽¹⁾:

¹ . José Ignacio Torreblanca, José M.de Areilza, **Saving the euro: the Spanish perspective**, European Council on foreign relations (ECFR), P 4, 6, see : https%3A%2F%2Fwww.ecfr.eu%2Fpage%2F-%2Feurocrisis_Spain.pdf.

1.3.6.3. إصلاح القطاع البنكي في إسبانيا: يتألف القطاع المالي في إسبانيا من ثلاثة أنواع من المؤسسات: البنوك التجارية، وبنوك الإدخار، والاتحادات الائتمانية، ويستحوذ القطاع الأول والثاني على أكثر من 95% من الودائع في إسبانيا، قبل ثمانينيات القرن الماضي كانت بنوك الادخار (التي تُعتبر مؤسسات شبه عامة) متخصصة في قطاع الأُسر، بينما البنوك المتخصصة في قطاع المؤسسات ولكن تلاشت هذه الاختلافات منذ ذلك الحين⁽²⁾.

وفي سنة 2009 تم إنشاء مؤسسة جديدة لها دور رئيسي في عملية إعادة هيكلة البنوك من خلال ما يسمى صندوق إعادة هيكلة البنوك (*FROB)، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز ملاءة البنوك من خلال توفير التمويل لتسهيل عمليات إعادة الهيكلة، وقد تم إنشاء FROB من أجل إيجاد حلول للكيانات التي تواجه صعوبات محددة (توفير ما يقارب 100 مليار يورو⁽³⁾)، وبالتالي تقليل استخدام الموارد العامة.

2.3.6.3. إصلاح سوق العمل في إسبانيا: من أجل حل بعض المشاكل الهيكلية لسوق العمل قامت الحكومة في عام 2010 بإصلاح هذا السوق لتمثل الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في الحد من الازدواجية وصلابة الأجور وتعزيز المرونة الداخلية في المؤسسات.

4. آثار الأزمة على التكامل المالي في منطقة اليورو

حتما ستؤثر أزمة الديون السيادية على التكامل المالي في منطقة اليورو، فدول المنطقة عرفت تكاملا أكبر بعد بداية التعامل بالعملة الموحدة اليورو، مما جعل مختلف الاسواق في المنطقة تتأثر بالأزمة، وتتمثل هذه الأسواق في سوق الأسهم والسندات والسوق ما بين البنوك، والسوق النقدي، ونظام الدفع TARGET وسيتم التركيز على سُوقي الأسهم والسندات.

1.4. مفهوم التكامل المالي

التكامل المالي هو "العملية التي من خلالها تُصبح الأسواق المالية للبلدان أكثر ارتباطاً ببعضها البعض، ويمكن أن تتخذ هذه العملية أشكالاً عديدة، بما في ذلك تدفقات رأس المال عبر الحدود (على سبيل المثال المؤسسات التي تجمع الأموال في أسواق رأس المال العابرة للحدود)، والمشاركة الأجنبية في الأسواق المحلية (على سبيل المثال قدرة أحد الأبوبين على تأسيس مؤسسة تابعة في الخارج)، ومشاركة المعلومات والممارسات بين المؤسسات المالية، أو توحيد البنى

¹. Francisco Carballo-Cruz, **Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?**, PANOECOMICUS journal, Vol.3, 2011, P 320-323.

². Owen Parker, Dimitris Tsarouhas, **Crisis in the Eurozone Periphery –the political Economies of Greece Spain, Ireland and Portugal**, Vol.5, Palgrave Macmillan, 2018, P 53.

*. صندوق إعادة هيكلة البنوك. Fund for Orderly Bank Restructuring، الغرض من هذا الصندوق هو إدارة عمليات إعادة تنظيم المؤسسات الائتمانية، والمساعدة في تعزيز حقوق الملكية الخاصة بها، كما يمكن استخدام الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات التي تعاني من نقاط ضعف في وضعها المالي، وكذلك لتعزيز حقوق ملكية المؤسسات دون أي نقاط ضعف أو مشاكل في الملاءة المالية. لمزيد من الإطلاع أنظر ذلك في:

– Simeon Karafolas, **Credit Cooperative Institutions in European Countries**, Springer International Publishing, Vol.1, Switzerland, 2016, P 225.

³. Kaarlo Tuori, Klaus Tuori, **The Eurozone Crisis: A Constitutional Analysis**, Cambridge University Press, England, 2014, P 84.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

التحتية للسوق إذ يُمكن أن يكون لها بُعد إقليمي أو عالمي، اعتمادًا على ما إذا كانت السوق المالية ليلد ما على إتصال أوثق بالدول المجاورة أو بالمراكز أو المؤسسات المالية العالمية⁽¹⁾.

كما يعرف على أنها: نقول عن الأسواق أنها مُدمجة بشكل كامل من خلال مجموعة معينة من الأدوات المالية و/أو الخدمات إذا كان جميع المشاركين المحتملين يتمتعون بنفس الخصائص التالية:

-مواجهة مجموعة واحدة من القواعد عندما يقررون التعامل مع تلك الأدوات المالية و/أو الخدمات؛

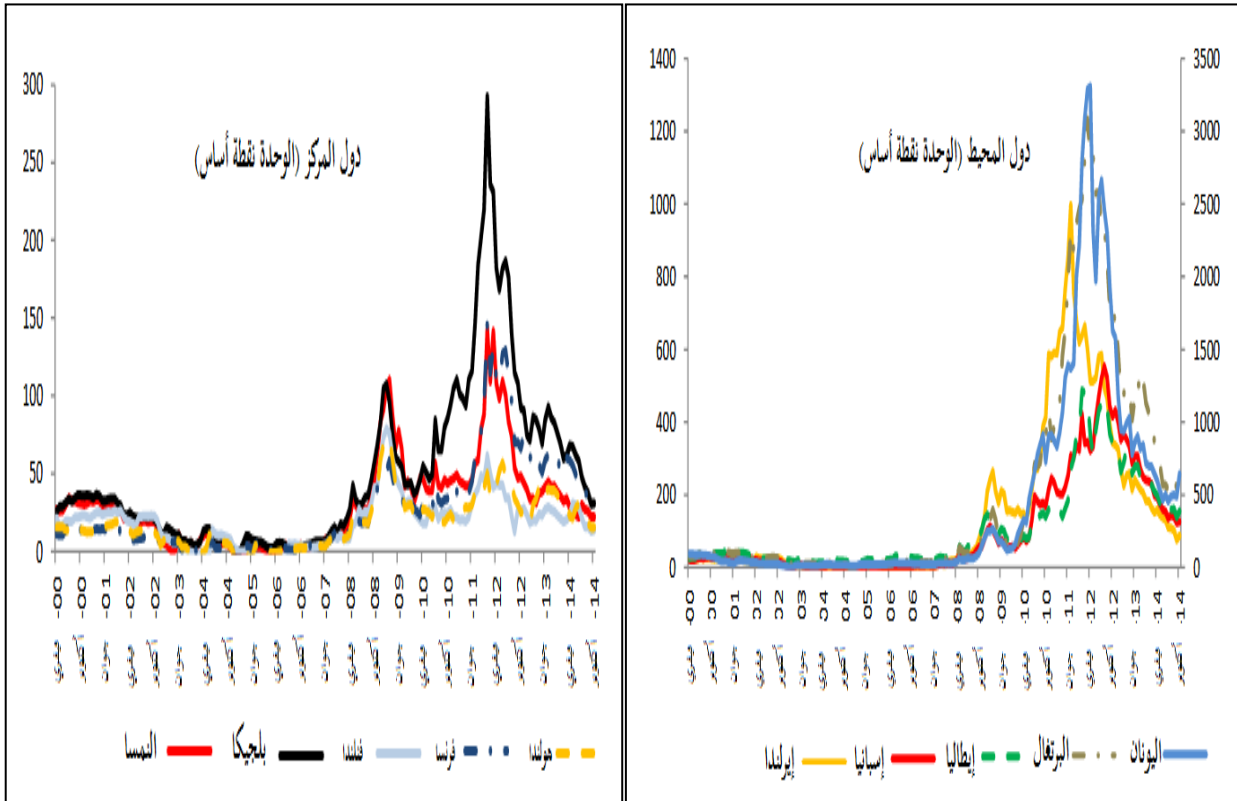
-التمتع بالمساواة في الوصول إلى مجموعة الأدوات المالية و/أو الخدمات؛

-المساواة في حالة النشاط في السوق⁽²⁾.

2.4. الأثر على أسعار الفائدة في منطقة اليورو

أثرت أزمة الديون السيادية على منطقة اليورو وأدت إلى إضعاف التكامل المالي بين دول المنطقة، وظهور تجزئة (Fragmentation) كبيرة بينها سواء بالنسبة لدول المحيط (ايرلندا-اسبانيا-إيطاليا-البرتغال-اليونان) أو دول المركز (النمسا-بلجيكا-فنلندا-فرنسا-هولندا) ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل (رقم 3-11) الذي يبين أسعار الفائدة على السندات مقارنة بألمانيا لفترة استحقاق 10 سنوات:

شكل رقم (3-11): فروقات معدلات الفائدة على الديون السيادية بين دول المحيط والمركز (الوحدة: نقطة)



Source : La fragmentation financière en zone euro, FLASH ECO, afep, Novembre 2014,P 1-2.

¹ . Luc Eyraud, Diva Singh, Bennett Sutton, **Benefits of Global and Regional Financial Integration in Latin America**, IMF Working Paper 17/1, January 2017,P 5.

² . liLieven Baele & Al, **Measuring Financial Integration in the Euro Area**, European Central Bank, occasional paper series N°.14, Germany, April 2004, P 3.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

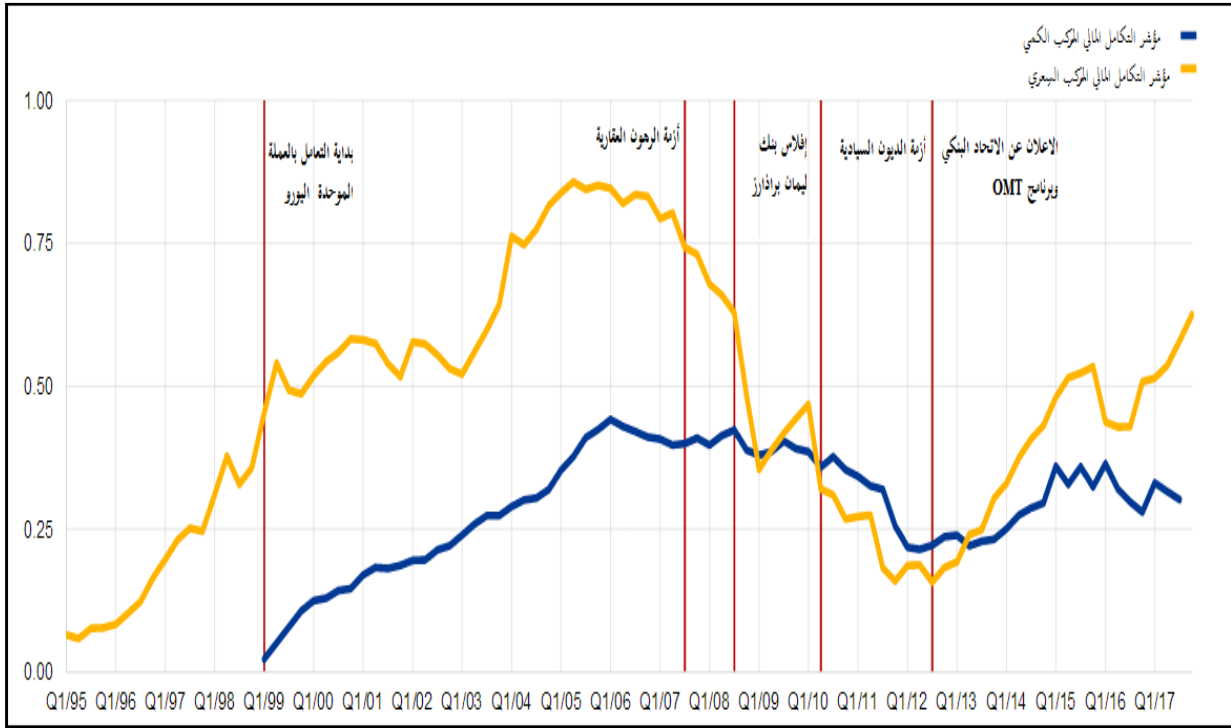
نلاحظ من الشكل أعلاه (دول المحيط) تقارب أسعار الفائدة على السندات خلال الفترة (2000 – 2008) ، أما الفترة (2008 – 2014) أظهرت تفاوت في أسعار الفائدة لاسيما اليونان التي بلغت مستويات مرتفعة (ما يقارب 1400 نقطة)، تليها البرتغال أما باقي الدول قد أظهرت مستويات منخفضة وتقارب كبير.

ويعود تاريخ التجزئة إلى أزمة الرهون العقارية لسنة 2008، التي أدت إلى ارتفاع الديون السيادية في دول منطقة اليورو لاسيما اليونان بؤرة الأزمة، التي ساهمت في تعزيز الأزمة من خلال التأثير على الدول الضعيفة من جهة من خلال العدوى، ومن جهة أخرى الدول القوية بتحمل عبء علاج مديونية هذه الدول.

ويمكن توضيح أهم المخطات التاريخية في مسيرة التكامل المالي في أوروبا من خلال المؤشر المركب الذي يُصدره

البنك المركزي الأوروبي للأسواق المختلفة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-12): مراحل تطور التكامل المالي في أوروبا



ملاحظة: يجمع المؤشر المركب على أساس الأسعار عشرة مؤشرات تغطي الفترة من الربع الأول من سنة 1995 إلى الربع الرابع من عام 2017، في حين أن المؤشر المركب على أساس الكمية يجمع خمسة مؤشرات متاحة من الربع الأول من عام 1999 إلى الربع الثالث من عام 2017. المؤشرات محددة بين الصفر (تجزئة كاملة) وواحد (التكامل الكامل)، وتشير الزيادات في المؤشرات إلى تكامل مالي أكبر.

Source : European central Bank, Financial integration in Europe, April 2018.

يبين الشكل أعلاه المراحل التاريخية لتطور التكامل المالي في منطقة اليورو، وأهم الأحداث الاقتصادية ويمكن

تقسيمها إلى:

-بداية التعامل بالعملة الموحدة اليورو: يُصادف سنة 1999، بحيث عرف التكامل المالي تجزئة كبيرة عقب بداية

التعامل باليورو، نظرا لاختلاف البيئة المالية في دول المنطقة لاسيما المؤشر المركب على أساس الأسعار؛

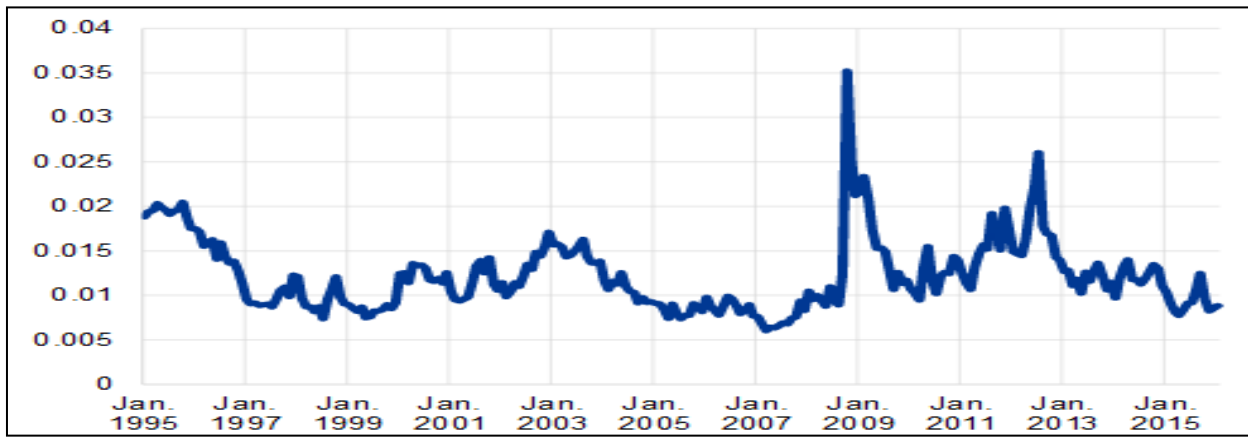
-أزمة الرهون العقارية: خلال الأزمة عرف المؤشرين (السعري والكمي) تكامل أكثر من الفترة السابقة؛

-أزمة الديون السيادية: أدت الى زيادة التجزئة في منطقة اليورو؛

-إنطلاق برنامج OMT: الأمر الذي ساعد على ضخ المزيد من السيولة في الأسواق مما ساعد على زيادة التكامل المالي في المنطقة لاسيما المؤشر السعري.

3.4. الأثر على سوق الأسهم

يلعب سوق الأسهم دورا كبيرا في تمويل المؤسسات داخل منطقة اليورو، إلا أنه لم يكن بمنأى من تأثير الأزمات لاسيما أزمة الديون السيادية سنة 2011 عقب إعلان اليونان عدم قدرتها على تسديد ديونها المستحقة عليها مما أدى إلى ظهور تجزئة (Fragmentation) في أسواق الأسهم والشكل التالي يبين ذلك: شكل رقم (3-13): التجزئة في أسواق الأسهم في منطقة اليورو



Source : Financial integration in Europe, (April 2016).

من الشكل أعلاه يمكن تقسيم فترات التكامل المالي في سوق الأسهم إلى:

✓ الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2007): أظهر مؤشر التكامل المالي* زيادة تكامل منطقة اليورو (Full integration) عقب بداية التعامل بالعملة الموحدة اليورو سنة 1999، حيث بلغت قيمة المؤشر حوالي 0.007 في بداية 1999؛

✓ الفترة 2007-2011: وهي الفترة التي صادفت أزمة الرهون العقارية التي أُلقت بظلالها هي الأخرى على المنطقة، حيث أدت إلى تجزئة كبيرة بلغت 0.035 نقطة سنة 2009 وهي أعلى نقطة بلغها المؤشر في هذه الفترة ليعود إلى الانخفاض في بداية سنة 2011؛

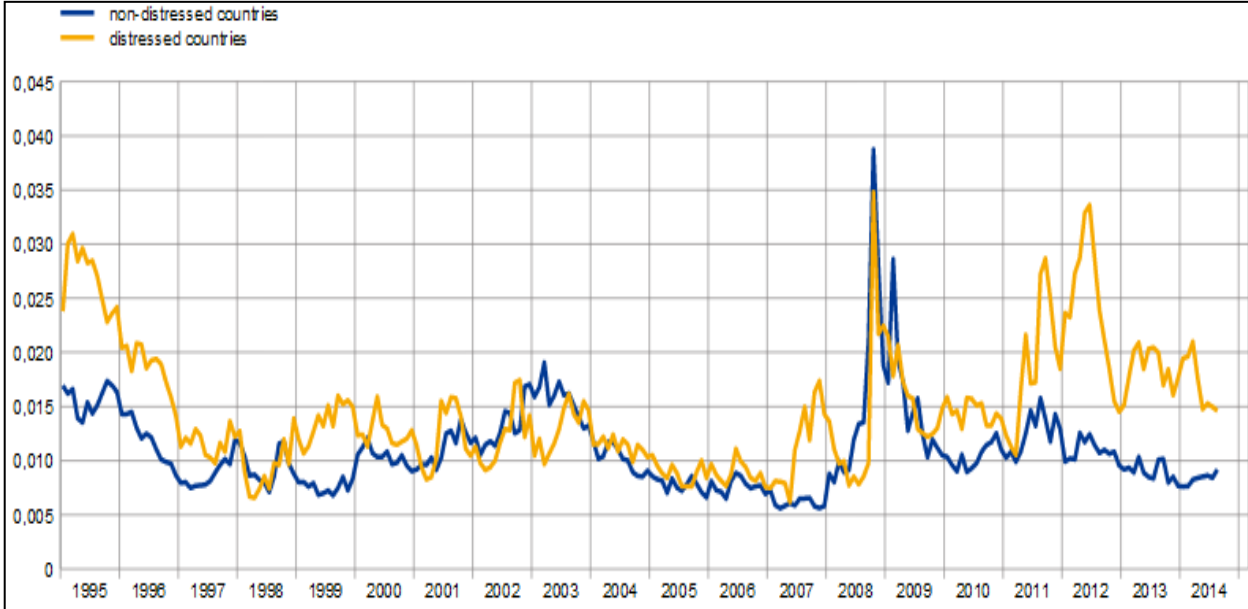
✓ الفترة 2011-2016: خلال هذه الفترة عرف سوق الأسهم في منطقة اليورو أزمة الديون السيادية، التي أدت هي الأخرى إلى تجزئة في السوق بـ 0.025 نقطة ليعود المؤشر إلى الاستقرار بسبب التدابير التي اتخذها البنك المركزي الأوروبي من خلال برنامج OMT* في سبتمبر 2012⁽¹⁾.

* هو مؤشر يتم حسابه من طرف البنك المركزي الأوروبي (ECB) و تتراوح قيمته من 0.00 إلى 1.0 ، وكلما اقترب المنحنى إلى الواحد يعني زيادة التكامل في منطقة اليورو، والعكس كلما اقترب من الصفر كما تجدر الإشارة ان تجزئة Fragmentation هي عكس كلمة تكامل Integration.

1.3.4. أداء أسواق الأسهم في منطقة اليورو

لمزيد من التوضيح قمنا بتحليل آثار الأزمة بناءً على تصنيف البنك المركزي للدول المتعثرة**، والدول الغير المتعثر من خلال الشكل أدناه:

شكل رقم (3-14): تباين أداء أسواق الأسهم في الدول المتعثرة والغير المتعثرة



Source : European Central Bank, Financial integration in europe, (April 2015).

يبين الشكل أعلاه مستوى كبير من التكامل منذ الانطلاق التعامل بالعملة الموحدة اليورو في سوق الأسهم، إلى غاية اندلاع أزمة ليمان براذرز (أزمة 2008)، حيث يُظهر المؤشر حدوث تجزئة على مستوى السوق وبدرجة متفاوتة للدول الغير متعثرة نتيجة الأزمة التي أثرت عليها بدرجة كبيرة، ليعود المؤشر للاستقرار إلى غاية اندلاع أزمة الديون السيادية في المنطقة التي أثرت على الدول المتعثرة (المثقلة بالديون) بشكل كبير مقارنة بالدول الغير المتعثرة، وبذلك يمكن أن نستنتج:

-الأزمات من داخل الاتحاد الأوروبي تؤثر على الدول بدرجات متفاوتة (التأثير على الدول المتعثرة* يكون أكثر من الدول الغير المتعثرة) كما هو الحال خلال أزمة الديون السيادية؛

*. Outright Monetary Transactions: وهي عمليات شراء للسندات من طرف البنك المركزي الأوروبي تكون مصدرة من طرف الدول الأعضاء في منطقة اليورو.

¹. European Central Bank, Financial integration in Europe, (April 2014).

** يقصد بالدول المتعثرة الدول التي تعاني من تأخر أو عجز في سداد الديون.

*. تضم دول منطقة اليورو مجموعتين من الدول:

-المجموعة الأولى وهي الدول الغير متعثرة، وهي الدول التي لم تتعرض لتخفيض في تصنيفها الائتماني منذ نهاية 2008 وتضم: بلجيكا، ألمانيا، استونيا، فرنسا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، سلوفاكيا، وفنلندا.

-المجموعة الثانية وهي الدول المتعثرة، وتضم الدول التي تعرضت لتخفيض في تصنيفها الائتماني منذ نهاية 2008، وشمل: اليونان، اسبانيا، قبرص، البرتغال وسلوفينيا، ولمزيد من المعلومات يُرجى الاطلاع على:

- ECB, Financial Integration in European, see :

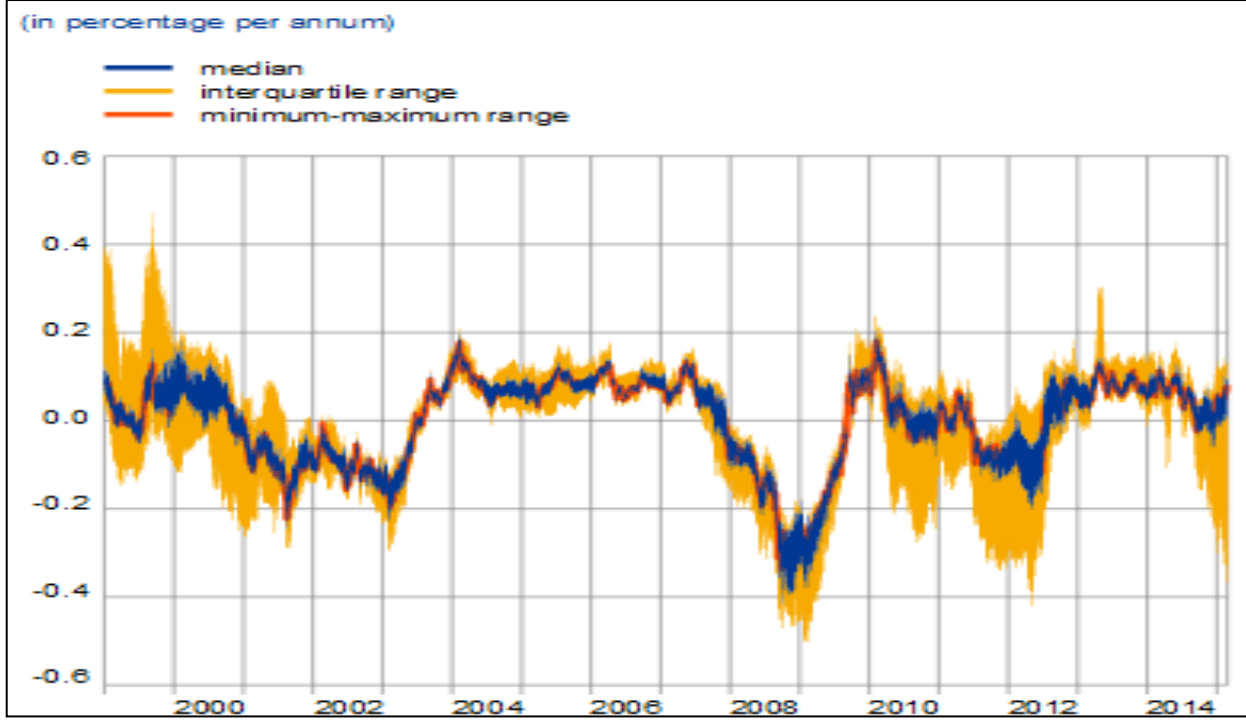
<https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/ecb.financialintegrationineurope201705.en.pdf> (accessed 01/06/2017).

- أما الأزمات من خارج الاتحاد الأوروبي تؤثر على جميع الدول وبدرجات متقاربة (أزمة الرهون العقارية)؛
- تأثر الدول الضعيفة اقتصاديا بالأزمات أكثر من الدول القوية (دول المركز والمحيط).

2.3.4. عوائد سوق الأسهم في منطقة اليورو

عرفت أسواق الأسهم عدم تجانس في المنطقة من خلال تشتت العوائد على الأسهم بسبب تفاقم الديون في المنطقة ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل التالي:

شكل رقم (3-15): تباين عوائد الأسهم في منطقة اليورو

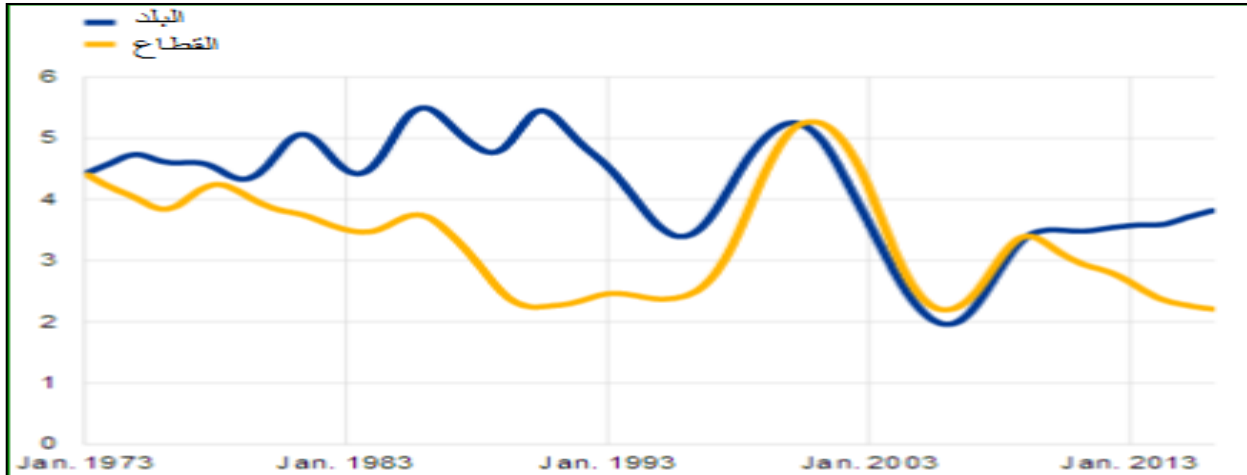


Source : Eurpean Central Bank, Financial integration in europe ,(April 2015).

كذلك من آثار الأزمة حدوث عدم تجانس في عوائد أسواق الأسهم في منطقة اليورو، من خلال تشتت عوائد الأسهم (شكل رقم 3-14) فيما بين دول المنطقة، بحيث يُظهر الشكل تشتت كبير خلال بداية أزمة الديون السيادية (2010-2012) أكثر من التشتت خلال أزمة 2008.

3.3.4. عوائد الأسهم في منطقة اليورو حسب الدولة والقطاع

يُشير الشكل رقم (3-16) إلى مقارنة التطورات الحاصلة في عوائد الأسهم حسب البلد والقطاعات:



Source : Eurpean Central Bank, **Financial integration in europe** (April 2016), P30.

من خلال الشكل السابق نلاحظ الفوارق في تشتت العوائد بين القطاعات والبلدان في منطقة اليورو، حيث عرفت هذه العوائد (عوائد الأسهم في البلدان وحسب القطاعات) تقارب كبير منذ انطلاق التعامل بالعملة الموحدة اليورو سنة 2002، وبدأت بوارده منذ أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وزادت حدتها أثناء أزمة الديون السيادية.

4.4. الأثر على أسواق السندات

تأثر تكامل أسواق السندات الحكومية والخاصة (المؤسسات) أيضاً بشكل كبير بعد إدخال اليورو، فقد لقد خلق اليورو سوقاً أكثر تجانساً، مما أدى إلى توسيع قاعدة المستثمرين بشكل كبير وقد ساهم ذلك في جعل أسواق السندات الحكومية والمؤسسات أكثر تنافسية مما أدى في النهاية إلى تغييرات عميقة⁽¹⁾.

لقد أظهرت أسواق السندات استقراراً كبيراً على عكس أسواق الأسهم التي أظهرت تجزئة كبيرة، كما قام المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة وضح المزيد من السيولة لإنعاش الأسواق ودعم معدلات النمو، الأمر الذي ساهم في تراجع معدلات التجزئة، وسيتم دراسة الأثر من خلال سوقي السندات الحكومية وسندات المؤسسات.

1.4.4. أهمية سوق السندات الحكومية (SOVEREIGN BOND MARKETS)

تعتبر السيولة في أسواق السندات الحكومية في منطقة اليورو مهمة لتنفيذ أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، فالسيولة تعزز الصلة بين قرارات السياسة النقدية ومنحني العائد وأسعار الأصول المالية بشكل عام والتكلفة الإجمالية وتدفع التمويل في الاقتصاد، وقد تم مراقبة سيولة أسواق السندات السيادية عن كثب منذ تنفيذ برنامج شراء أصول القطاع العام (PSPP)، والذي تم بموجبه شراء حصة كبيرة من السندات السيادية في منطقة اليورو، وتشير

¹ . Philipp Hartmann & al, **the Euro area financial system: structure integration and policy initiatives**, European Central Bank, WORKING PAPER N°. 230 May, 2003, P 20.

المؤشرات بشكل عام إلى أن أوضاع السيولة في أسواق السندات السيادية تميزت بالاستقرار منذ بداية برنامج PSPP (في 9 مارس 2015)⁽¹⁾.

كما تراجعت التجزئة في أسواق السندات وذلك نظرًا إلى ثلاثة عوامل رئيسية والتي تتمثل في⁽²⁾:

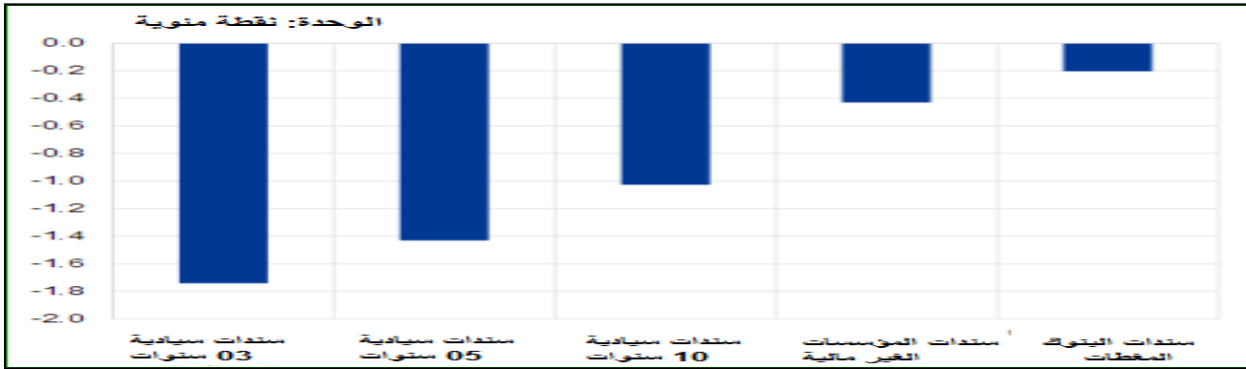
- تطبيق الإصلاحات الهيكلية من طرف الدول المتعثرة (Disstresed)؛
- التقدم المحرز في إصلاحات الهيكل المالي في منطقة اليورو؛
- تدابير السياسة النقدية المتخذة من طرف البنك المركزي.

2.4.4. أثر السياسة النقدية الأوروبية على سوق السندات

لقد أثرت السياسة النقدية على التكامل المالي في منطقة اليورو من خلال التأثير على تشتت عوائد السندات الحكومية وسندات المؤسسات عقب الإعلان عن برنامج العمليات النقدية على السندات، الذي يشار إليه باللغة الانجليزية بـ (Outright Monetary Transactions OMTs)، هو برنامج يدخل ضمن سياسة التسيير الكمي (QE) والذي يعرف على أنه :

"برنامج العمليات النقدية على السندات أو كما يسمى برنامج شراء السندات -Bond buying programme- الذي أعلن عنه ماريو دراغي محافظ المركزي الأوروبي في سبتمبر 2012، بحيث يقوم البنك المركزي بعرض شراء سندات قصيرة الأجل من دول منطقة اليورو في السوق الثانوية، بهدف تخفيض أسعار الفائدة في الدول التي تعاني من المضاربة"⁽³⁾.

شكل رقم (3-17): أثر السياسة النقدية على تشتت عوائد السندات في منطقة اليورو



Source : European Central Bank, **Financial Integration in Europe**, April 2016, P 27.

¹ . ECB ,Euro area sovereign Bond market liquidity since the start of the PSPP, Economic bulletin, issue 2, 2018, P 41.

² . Financial integration in Europe rebounds, ECB report finds, 27april 2015, see ; <https://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2015/html/pr150427.en.html>, (accessed 01/06/2017).

³ .Financial Times, **Definition of outright monetary transactions OMT**, see ; <http://lexicon.ft.com/Term?term=outright-monetary-transactions-OMT> (accessed 13/05/2017)

الملاحظ من الشكل أعلاه أن السندات السيادية لفترة استحقاق ثلاث سنوات هي أكثر السندات تأثرًا بأزمة الديون السيادية حيث انخفضت عوائدها إلى -1.9%، أما سندات البنوك المغطاة قد تأثرت هي الأخرى بالأزمة بحيث انخفضت عوائدها هي الأخرى لكن بدرجة أقل من أنواع السندات الأخرى.

5.4. الأثر على نظام الدفع TARGET

"هو نظام تحويل الأموال بين البنوك في Eurosystem، وهو مصمم لدعم أهداف Eurosystem المتمثلة في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية لمنطقة اليورو وتعزيز التشغيل السلس لأنظمة الدفع، وبالتالي المساهمة في تكامل واستقرار سوق المال باليورو"⁽¹⁾.

يوفر TARGET منصة واحدة مشتركة (SSP*) لربط جميع البنوك المركزية الوطنية في أوروبا ويستضيفها ويشغلها ثلاثة بنوك: بنك إيطاليا المركزي، وبنك فرنسا المركزي، وبنك ألمانيا المركزي، وتحل المنصة التقنية الفردية محل الأنظمة اللامركزية الأصلية وتقدم عملية تسوية عالية القيمة مع إدارة للسيولة في كامل أوروبا⁽²⁾.

The Trans-European Automated Real-time Gross settlement (TARGET)، هو واحد من أكبر أنظمة الدفع في العالم بالعملة الموحدة اليورو، لدى النظام هيكل لامركزي يربط بين 16 نظامًا للتسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (real-time gross settlement « RTGS ») وآلية دفع البنك المركزي الأوروبي (ECB payment mechanism « EPM »)، وهي مملوكة من قبل النظام المالي الأوروبي Eurosystem، الذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية لـ 12 بنكا وطنيا (NCBs) في منطقة اليورو، بدأ التعامل بـ TARGET في جانفي 1999 في نفس الوقت الذي إنطلق فيه الاتحاد النقدي واعتبارًا من هذا التاريخ سهلت TARGET إدارة السياسة النقدية الموحدة وإنشاء سوق نقدي موحد في منطقة اليورو⁽³⁾، ومن مميزاته:

✓ يقوم TARGET بتسوية المدفوعات حينًا وبسرعة في البنك المركزي، وبالتالي القضاء على مخاطر التسوية بين المشاركين في النظام؛

✓ توفر TARGET تسوية في الوقت الفعلي مما يجعل من الممكن تحويل مبالغ كبيرة من المال بين الحسابات البنكية من بلد مشارك في TARGET إلى بلد آخر في غضون دقائق إن لم تكن ثوانٍ؛

✓ يوفر TARGET أطول ساعات عمل من السابعة صباحًا إلى السادسة مساءً؛

والشكل التالي يوضح هيكل نظام الدفع TARGET:

¹ Juan Carlos Frutos & Al, **Information Guide for TARGET2 users**, November 2018, P 13, see : **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**, (acceded January 13, 2019).

* . Single Shared Platform.

² . Chris Skinner, **The Future of Finance after SEPA**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2008, P 12.

³ . European Central Bank, **The Current Target system**, P 8, see :

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide., (acceded on August 21, 2018).

شكل رقم (3-18): هيكل نظام الدفع TARGET



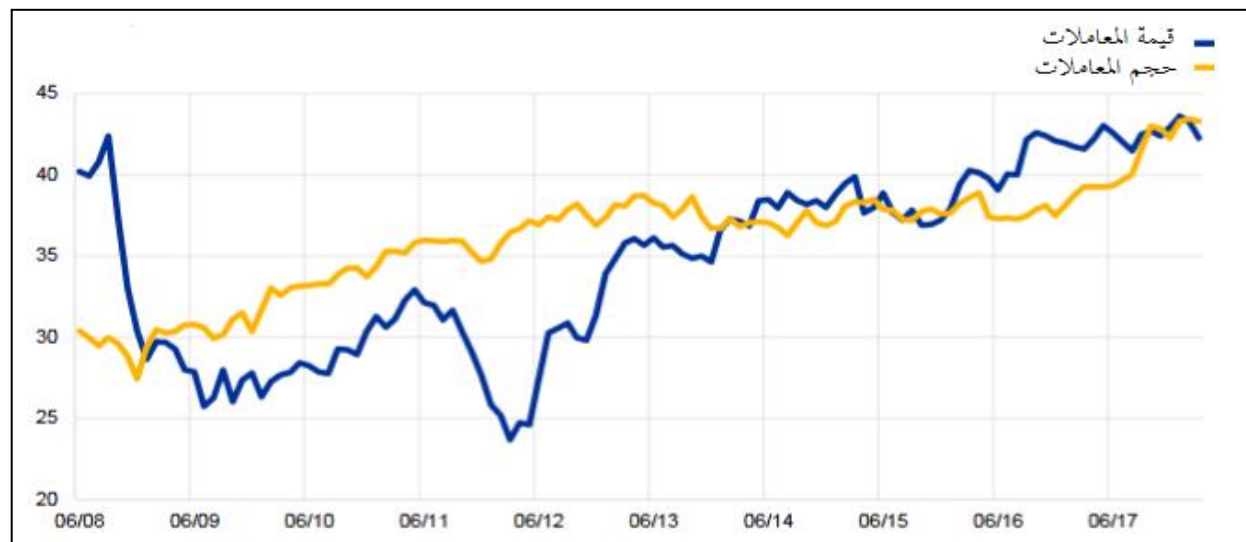
Source : European Central Bank, *The Current Target system*, 2005, P 2, see :

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide., (accessed on August 21, 2018).

يُبين الشكل أعلاه أن هيكل نظام الدفع TARGET يتكون من البنوك المركزية للدول المنطوية تحت هذا النظام، بحيث يسهل المعاملات الاقتصادية بين الدول الأوروبية من خلال توفير قاعدة لتحويل الأموال بسرعة وبكل أمان وفي وقت قصير جداً.

كما أثرت أزمة اليورو على نظام الـ TARGET وذلك بانخفاض حجم كل من المعاملات والحجم ضمن هذا النظام، ولتوضيح ذلك نُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (3-19): قيمة وحجم المعاملات في نظام الدفع TARGET2



Source : European Central Bank, *Financial integration in Europe*, May 2018, P 19.

يُبين الشكل أعلاه حصة المدفوعات عبر الحدود المحددة باليورو في TARGET2، سواء من حيث القيمة (باليورو) والحجم (عدد المعاملات)، يشير الانخفاض السريع في هذه الحصة من حيث القيمة ولكن ليس من حيث الحجم بعد إفلاس ليمان براذرز في سبتمبر 2008 إلا أن المعاملات الكبيرة عبر الحدود (المعاملات بين البنوك) كانت الأكثر تضرراً، ومع تدخل Eurosystem لتوفير سيولة كافية لسوق النقدي تعافت نسبة المدفوعات عبر

الحدود باليورو تدريجياً، قبل أن تنخفض بشكل ملحوظ مرة أخرى عندما اشتدت أزمة الديون السيادية بين منتصف 2011 وبداية سنة 2012⁽¹⁾.

5. الحلول المقترحة وسياسات مواجهة أزمة الديون السيادية

بدءاً من ركود سنة 2009، واجهت جميع الدول الأوروبية تقريباً عجزاً عاماً متزايداً وديوناً متزايدة، والتي أضيف إليها الافتقار الحاد للقدررة التنافسية لنصف دول منطقة اليورو، عند تطبيق سياسة تقليص العجز في الموازنة العامة وتخفيض تكاليف العمالة، الأمر الذي يمكن أن يكون فعالاً عندما تفعل دولة واحدة ذلك، ولكن يؤدي إلى كارثة عندما تفعل كل دولة نفس الشيء، وبذلك عرقت أوروبا في الركود والانكماش كما حدث بعد ثمانين عاماً من السياسات الانكماشية في الثلاثينيات⁽²⁾.

بحلول أوائل سنة 2010، كانت الحكومة اليونانية تُجري مُحادثات مع المجتمع الدولي حول خطة إنقاذ محتملة، في ماي من نفس السنة وقد تم الاتفاق على الحزمة الأولى من المساعدات، بقيمة 110 مليار يورو، في مقابل ذلك تقوم الحكومة بتنفيذ تدابير التقشف والإصلاحات الهيكلية تحت إشراف المفوضية الأوروبية، البنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي (المعروفة مجتمعة باسم الترويكا)⁽³⁾.

1.5 تدخلات البنك المركزي الأوروبي ECB

يتمثل الدور التقليدي الرئيسي الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الدول في العمل على إرساء سياسة نقدية سليمة ذات فعالية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي، واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف، وضمن هذا الإطار اتجهت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال وأسواق الصرف، ويتركز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة البنكية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع البنكية⁽⁴⁾.

تم بناء البنك المركزي الأوروبي على طراز البنك المركزي الألماني، وهذا يعكس الوزن الذي امتلكته ألمانيا بالفعل في التسعينيات خلال وضع معايير التقارب أثناء بناء الوحدة النقدية ورغبة ألمانيا في جعل بنك مركزي جديد ذا خصائص أساسية مماثلة - وخاصة العداء التام للتضخم - كبنك مركزي خاص به⁽⁵⁾.

1. ECB, **Financial integration in Europe**, May 2018, P 19.

2. Nasaré da costa cabral, José Renato Gonçalves, Nuno Cunha Rodrigues Editors, **The Euro and the Crisis, Perspectives for the Eurozone as a Monetary and Budgetary Union**, Springer, Vol.43, Switzerland, 2017, P 127.

3. Alexander Kentikelenis & al, **Greece's health crisis: from austerity to denialism**, The Lanet review, Vol.383, N°.9918,UK, February 22, 2014, P 748.

4. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 49.

5. Enrico Marelli, Marcello Signorelli, **Europe and the Euro Integration, Crisis and policies**, Palgrave Macmillan, Switzerland , 2017, PP 46-47.

1.1.5. أسعار الفائدة المنخفضة جدا ولمدة طويلة Low i

سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الأزمة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي، وقد اعتمد بنك اليابان سياسة سعر الفائدة الصفرية (ZIRP*) في فيفري 1999 استجابة للظروف الاقتصادية الضعيفة للغاية جنباً إلى جنباً مع الضعف المستمر للقطاع البنكي⁽¹⁾، وقد قام بنك اليابان بتخفيض سعر الفائدة إلى 0.25% في سبتمبر 1998⁽²⁾.

وترتكز هذه الآداة من خلال الإلتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على مُعدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة مُعينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مُستوى جدّ مُنخفض مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مُعدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تُولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة، مع إمكانية إعلانه عن مستوى تضخم مستهدف أعلى من السابق الذي ساد في فترة الأزمة والكساد. وقد قام المركزي الأوروبي بأكثر من عشرة تخفيضات مُتتالية لأسعار الفائدة الرئيسية منذ اندلاع أزمة الرهون العقارية وذلك لمواجهة حالة الركود والانكماش الإقتصادي، إلا أنه منذ تولي السيد ماريو دراغي مهام المحافظ (البنك المركزي الأوروبي) في نوفمبر 2011، فإن تكاليف الإقتراض تم خفضها أربعة مرات لتستقر تحت مستوى (1%) منذ 11 جويلية 2012 أين سجلت معدل (0.75%) وقبل نهاية سنة 2013 بلغت مستوى قياسي آخر عند معدل (0.25%) وقد كانت الضغوط قد تزايدت على البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة بعدما أظهرت بيانات أولية صدرت من قبل مكتب الإحصاء الأوروبي في صيف 2013 أن معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو قد انخفض لأدنى مستوياته منذ ثلاثة أعوام ليصل عند مستوى (1.2%) في الوقت الذي ارتفع فيه معدل البطالة في المنطقة إلى مستوى قياسي جديد بلغ (12.1%)، ليشهد مع منتصف سنة 2014 مستوى جدّ مُنخفض عند (0.15%) ليستقر في الأخير عند (0.05%)⁽³⁾.

2.1.5. أدوات التسهيل الكمي Quantitatif Easing

يمثل التسهيل الكمي (ويطلق عليه أيضاً إسم التسيير الكمي) سياسة نقدية غير تقليدية يستخدمها البنك المركزي لتنشيط الإقتصاد الوطني عندما تصبح أدوات السياسة النقدية النمطية غير فعالة، و تمثل في الحقيقة آخر أسلحة البنك المركزي بعد أن دفع بأسعار الفائدة نحو الصفر، و منعاً للوقوع في مصيدة السيولة⁽⁴⁾.

*. The Zero Interest Rate Policy.

¹. Mathias Dewatripont & Al, **Macroeconomic Stability and Financial Regulation:Key Issues for the G20**, Centre for Economic Policy Research, London , 2009, P 68.

². Pankaj Nishad Nishad, **Ectiveness of Japan's Zero and Negative Interest rate Policy**, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 89442, May 16, 2016, P 6.

³. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، الإتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لحضر الوادي، الجزائر، 2018، ص 170.

⁴. نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، فعالية السياسة النقدية التقليدية والغير تقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، العراق، 2015، ص 318.

1.2.1.5. مفهوم التيسير الكمي QE

منذ ظهور الأزمة المالية في سنة 2008، قامت بعض من أكبر البنوك المركزية في العالم وهي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) وبنك إنجلترا (BOE) وبنك اليابان (BOJ) والبنك المركزي الأوروبي (ECB) بالإضافة إلى بنوك أخرى (تعد اليابان أول دولة بدأت تنفيذ التيسير الكمي سنة 2001)، وفي اعتماد التيسير الكمي وهي طريقة غير تقليدية لضخ الأموال في الاقتصاد وتهدف إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل من أجل مكافحة الركود نظراً لانخفاض أسعار الفائدة في البلدان الصناعية إلى ما يقارب الصفر في أعقاب الأزمة العالمية، ويتم تبني التيسير الكمي (QE) وبرامج شراء الأصول الأخرى في ظل ظروف استثنائية⁽¹⁾.

اتخذ بنك اليابان مجموعة متنوعة من السياسات غير التقليدية بين سنتي 2001 و2006 تحت عنوان التيسير الكمي، وكانت الميزة الرئيسية لهذا النهج هي استهداف مقدار الاحتياطيات الزائدة في البنوك التجارية، وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية الحكومية ويُطلق معظم المحللين هذه الميزة بالتسهيل الكمي⁽²⁾.

أما الفيدرالي الأمريكي: "عرف التسهيل الائتماني «CE» Credit Easing ليشمل جميع عمليات الاحتياطي الفيدرالي لتمديد الائتمان أو شراء الأوراق المالية"⁽³⁾.

كما يُعرف على أنه: "يشمل التيسير الكمي شراء الأوراق المالية على نطاق واسع من قبل البنك المركزي ويتم تنفيذه بشكل عام من خلال الاستحواذ على سندات حكومية طويلة الأجل (أحد الأصول في ميزانية البنك المركزي) من خلال زيادة في حسابات الاحتياطي التي تحتفظ بها البنوك التجارية في البنك المركزي، الفكرة الأساسية هي أنه عندما تكون سياسة سعر الفائدة والعائد على السندات قصيرة الأجل قريبة من مستوى الصفر، ولا يزال بإمكان البنك المركزي في هذه الحالة تقديم حوافز نقدية من خلال دعم أسعار السندات طويلة الأجل وبالتالي خفض العوائد طويلة الأجل"⁽⁴⁾.

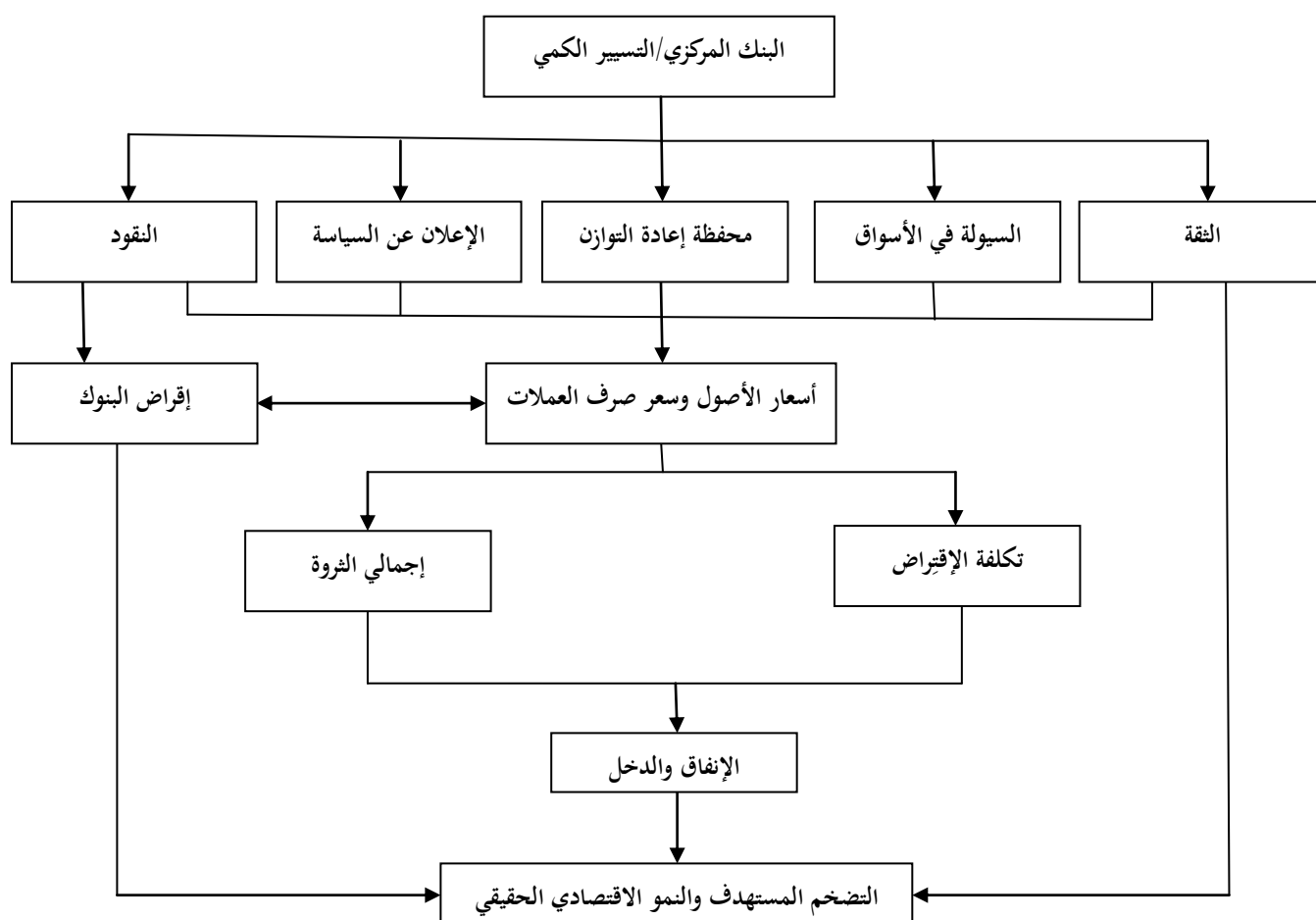
وتوجد العديد من القنوات التي ينتقل من خلالها أثر التيسير الكمي للإقتصاد (لاسيما سعر الفائدة)، التي يُمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

1. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st edition, New York, 2003, P 1.

2. Vladimir Klyuev, Phil de Imus, Krishna Srinivasan, **Unconventional Choices for Unconventional Times: Credit and Quantitative Easing in Advanced Economies**, SPN/09/27, IMF, November 4, 2009, P 9.

3. Ibid, P 9.

4. Giovanni Dell'Ariccia & Al, **Unconventional Monetary Policies in the Euro Area, Japan, and the United Kingdom**, Hutchins Center on fiscal & monetary policy at brookings, Working Paper N°48, Washington, DC, October 2018, P 4.



Source : Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st Edition, New York, 2003, P 6.

يتضح من الشكل أعلاه أن الهدف الأساسي للتسيير الكمي هو استهداف سعر الفائدة من خلال:

✓ أولاً: تبدأ العملية من خلال الإعلان عن شراء الأصول وتقدم البنوك المركزية معلومات حول المسار المحتمل للسياسات النقدية المستقبلية للمشاركين في السوق من خلال قناة الإشارة Signaling Channel وذلك للحفاظ على أسعار الفائدة مُنخفضة في المستقبل.

✓ ثانياً: من خلال شراء كمية كبيرة من الأصول التي يحتفظ بها القطاع الخاص من خلال التسيير الكمي، فإن البنوك المركزية تغير العرض النسبي للأصول التي يتم شراؤها، وبالتالي تؤثر على توازن العائد فيها الأمر الذي قد يدفع ببائعي الأصول إلى إعادة توازن محافظهم الاستثمارية «Portfolios» عن طريق شراء أصول أخرى لها خصائص مماثلة للأصول المباعة، وبالتالي تعمل هذه العملية على زيادة أسعار الأصول المُشتراة بموجب QE وكذلك أسعار بدائلها المقربة، وتؤدي إلى انخفاض أقساط التأمين والعوائد، لذلك يجب أن يكون تأثير التسيير الكمي من خلال قناة إعادة التوازن Portfolio Rebalance Channel الخاصة بالمحفظة أكثر أهمية على أسعار الأصول ذات الخصائص المشابهة لتلك التي يشتريها البنك المركزي؛

✓ ثالثاً: تقوم البنوك المركزية بزيادة السيولة لدى المستثمرين عن طريق شراء أوراق مالية طويلة الأجل واحتياطيات البنوك بموجب التسهيلات الكمية، مما يؤدي إلى زيادة السيولة وتحسين أداء الأسواق نتيجة لشراء الأصول المالية من طرف البنوك المركزية، غير أن عمليات شراء الأصول على نطاق واسع التي تُموّلها البنوك المركزية في إطار برنامج التيسير الكمي، يُساهم في رفع أسعار الأصول عن طريق خفض التوقعات حول مسار سعر الفائدة في المستقبل، مما يؤدي إلى ارتفاع صافي الثروة، ومن المتوقع أن تُؤدي كُُل من تأثيرات الثروة والاقتراض الناتجة عن التسهيلات الكمية إلى زيادة الإنفاق الإسمي للمؤسسات والأفراد، وذلك لتحقيق هدف التضخم وتحفيز النمو الإقتصادي الحقيقي وتقليل مُعدلات البطالة⁽¹⁾.

2.2.1.5. برنامج شراء الأصول "السندات السيادية" (SMP)

تم تأسيس برنامج سوق الأوراق المالية (SMP) التابع للبنك المركزي الأوروبي (ECB) في ماي 2010 كرد فعل طارئ على إندلاع الأزمة اليونانية والتي تلتها الأزمة الأيرلندية والبرتغالية، وبموجب هذا البرنامج قام البنك المركزي الأوروبي بشراء السندات السيادية في السوق الثانوية التي تُصدرها الدول الأعضاء المتعثرة في منطقة اليورو (تم شراء ما يُقارب 214 مليار يورو من السندات بين سنة 2010 وأوائل سنة 2012 في كلٍ من اليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا⁽²⁾)، وتوقف التعامل ببرنامج SMP في النصف الأول من سنة 2011، ثم تم تمديدُه إلى أوت 2011، وفي النصف الأول من سنة 2011 توقف SMP، ولكن تم تنشيطه وتوسيعه في أوت 2011⁽³⁾.

والهدف الأساسي منه يتمثل في مُعالجة خلل أسواق الأوراق المالية واستعادة فعالية السياسة النقدية، بحيث يقوم البنك المركزي الأوروبي بتنسيق المشتريات وتُنفذ من قِبل البنوك المركزية المختلفة للنظام الأوروبي⁽⁴⁾.

3.2.1.5. برنامج شراء السندات السيادية "التعاملات النقدية المباشرة" (OMT): يُمكن القول أن إعلان البنك

المركزي الأوروبي في 2 أوت 2012 عن استعداده لشراء سندات حكومية دون حدود في سيناريوهات معينة، ويشكل القرار الأكثر إثارة للجدل مُنذ إنشائه، وتم بالفعل إعتبار عمليات الشراء المحدودة لسندات الدول ذات الأزمات السيادية في إطار برنامج أسواق الأوراق المالية التابع للبنك المركزي الأوروبي (SMP) منذ ماي 2012 سبباً لاستقالة

¹. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st edition, New York, 2003, PP 5-6.

². Fabian Eser, Bernd Schwaab, **Evaluating the impact of unconventional monetary policy measures: Empirical evidence from the ECB's Securities Markets Programme**, Journal of Financial Economics, Vol.119, N° 1, 2016, P 148.

³. Peter Sester, **The ECB's Controversial Securities Market Programme (SMP) and its role in relation to the modified EFSF and the future ESM**, European Company and Financial Law Review, Vol.9, N°.2, 2012, P 157.

⁴. Eric Ghysels, Julien Idier, Simone Manganelli and Olivier Vergote, **a high frequency assessment of the ECB Securities Markets Programme**, ECB, working paper series N° 1642, Germany, February 2014, P 5.

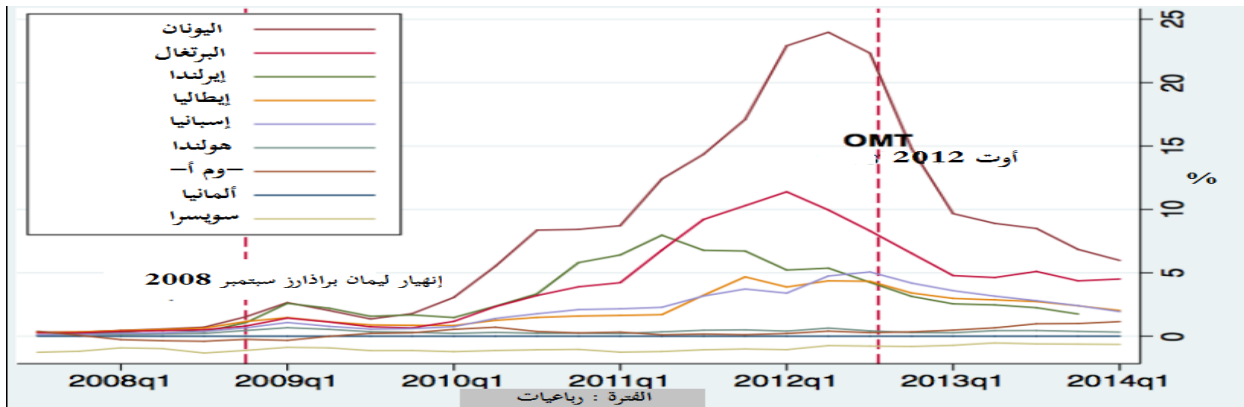
الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

أكسل ويبر «Axel Weber» رئيس البنك المركزي الألماني آنذاك وعضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، ويورن ستارك Jürgen Stark، ثم عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي المسؤول عن المديرية الاقتصادية العامة⁽¹⁾.

ويقوم برنامج OMT (Outright Monetary Transactions) بدعم ديون الحكومات فقط والتي وقعت مُسبقًا على مذكرة تفاهم* (MoU)، أما برنامج ترويكا أو برنامج الإقراض المرن، بالإضافة إلى ذلك يحتفظ البنك المركزي الأوروبي "بخيار الخروج" حيث ينص على أنه سيسحب ضماناته في حالة عدم وفاء الحكومة بالتزامها، والفكرة هي أن دعم البنك المركزي الأوروبي لا يأتي بسهولة ويمكن اعتباره ضروريًا لضمان عدم رؤية الحكومات الأعضاء في المستقبل للتمويل النقدي كإجراء عادي ويمكن الرجوع إليه بصفة مُتكررة⁽²⁾، بحيث ينتهي البرنامج بمجرد تحقيق أهدافه، أو عندما يكون هناك عدم امتثال لتعديل الاقتصاد الكلي أو إعداد برامج وقائية⁽³⁾.

يستهدف برنامج OMT أسعار الفائدة السيادية والتكاليف المالية لمختلف البلدان الأوروبية، لاسيما دول المحيط التي ارتفعت فيها بشكل كبير في سياق الأزمة بين سنتي 2008 و2012، وقد برهن البنك المركزي الأوروبي أنه ليس لديه خيار آخر سوى التدخل كبدائية لا غنى عنها، والشكل أدناه يوضح فروق في عوائد السندات السيادية ما قبل وبعد إطلاق برنامج OMT في عينة من البلدان الأوروبية:

شكل رقم (3-21): عوائد السندات السيادية في عينة من الدول قبل وبعد برنامج OMT



Source : Madalen Castells & Al, *An Evaluation of the ECB's Outright Monetary Transactions*, June 2014, P 7, see : <https://www.econ-jobs.com/research/2F58184-An-Evaluation-of-the-ECBs-Outright-Monetary-Transactions.pdf>, (accessed on March, 3, 2019).

¹. Helmut Siekmann, Volker Wieland, *The European Central Bank's Outright Monetary Transactions and the Federal Constitutional Court of Germany*, Center of Excellence SAFE, White Paper Series No 4, Frankfurt, June 11, 2013, P 2.

* Memorandum of Understanding: مذكرة تفاهم بشأن مشروعية السياسة الاقتصادية، وُقعت بين اليونان والدائنين المؤسسيين (المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي)، لمزيد من الإطلاع أنظر ذلك في:

- George Pagoulatos, *Desperately hanging on: A Euro-crisis view from Greece*, European Council on Foreign Relations, September, 2012, P 3.

². Charles Wyplos, *ECB's Outright Monetary Transactions*, European Parliament, Brussels, PE 492.450, Octobre 2012, P 9.

³. Frank Rovekamp & Al, *Central Banking and Financial Stability in East Asia*, Springer International Publishing, Vol.40, Switzerland, 2015, P 120.

يُلاحظ من الشكل أعلاه تشتت عوائد السندات منذ سبتمبر 2008 عقب إنحيار بنك ليمان براذارز (أزمة الرهون العقارية الأمريكية)، وبدأ التشتت يظهر جلياً منذ سنة 2010، مع بدأ بوارد عدوى أزمة الديون السيادية التي إنطلقت من اليونان إلى باقي دول منطقة اليورو، إلا أن الملاحظ تراجع تشتت عوائد السندات عقب إطلاق برنامج OMT، كما يبين الشكل أن اليونان سجلت أكبر عائداً وذلك نظراً للمخاطر التي تحملها السندات اليونانية، ثم البرتغال وإيرلندا وإسبانيا، وتعد هذه الدول حلقات أضعف أخرى مقارنة باليونان منشأ الأزمة، وقد تمكن البنك المركزي الأوروبي من إستعادة التوازن في سوق السندات السيادية من خلال برنامج OMT بحيث تقاربت عوائد السندات السيادية (الحكومية) في الدول المتعثرة من خلال تقارب عوائد السندات بعد إنطلاق البرنامج.

4.2.1.5. برنامج شراء السندات الحكومية PSPP: أطلق البنك المركزي الأوروبي أكبر برنامج شراء للسندات السيادية والمسمى برنامج شراء أصول القطاع العام (PSPP)⁽¹⁾، فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي في 22 جانفي 2015 اعتماد برنامج شراء أصول القطاع العام (PSPP) لزيادة حجم وتغيير تكوين ميزانية النظام الأوروبي، يعد PSPP جزءاً من برنامج شراء الأصول الموسعة (APP) والذي يشتمل أيضاً على برنامج شراء الأوراق المالية المدعوم بالأصول (ABSPP) وبرنامج شراء السندات المغطاة (CBPP) وبرنامج شراء سندات قطاع المؤسسات (CSPP)، وقد بلغت المشتريات الشهرية بموجب التطبيق الذي بدأ في مارس 2015 مبلغ 60 مليار يورو من مارس 2015 إلى مارس 2016، و80 مليار يورو من أبريل 2016 إلى مارس 2017، و60 مليار يورو من أبريل 2017 إلى ديسمبر 2017، و30 مليار يورو للفترة من جانفي 2018 إلى سبتمبر 2018 بحوالي 80% من المشتريات، ويعد PSPP أكبر برنامج شراء ضمن APP⁽²⁾.

بدأ العمل به في أوائل سنة 2015، ويشكل PSPP مقياساً للتأثير الصافي للسياسة النقدية من خلال عمليات الشراء التي يقوم بها سندات البنك المركزي، ومع ذلك هناك سببان يجعل برنامج شراء الأصول في منطقة اليورو يمثل حالة خاصة مثيرة للاهتمام:

أولاً: ينطوي على أصول محفوفة بالمخاطر وهي سندات حكومات منطقة اليورو التي تعاني ضغوطاً مالية؛

ثانياً: تم تنفيذ عمليات شراء السندات معظمهم من قبل البنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو (NCBs) وعلى مسؤوليتهم الخاصة⁽³⁾.

ويُعد سوق السندات الحكومية المغطاة أول سوق مستهدف، ففي سنة 2009 تم إطلاق أول برنامج شراء سندات مغطاة (CBPP)، تلاه برنامج آخر (CBPP2) في سنة 2011 وبرنامج ثالث (CBPP3) في سنة 2014،

1. Daniel Gros, Ansgar Belke, **QE in the euro area Has the PSPP benefited peripheral bonds?**, Centre for European Policy Studies –CEPS-, Brussels, March 15, 2019, P 1.

2. Harmen Lehment, **fiscal implications of the ECB's public sector purchase programme (PSPP)**, Kiel Institute for the World Economy, N°.2107, June 2018, P 4.

3. Daniel Gros, Ansgar Belke, Op_Cit, P 1.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

ويشكل سوق السندات المغطاة مصدراً هاماً لتمويل البنوك التجارية التي تأثرت بشدة بالأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008.

فقد كان من المفترض أن يؤدي شراء السندات المغطاة مباشرة إلى زيادة السيولة في هذه السوق التي جفت تمامًا إضافة إلى تقليص الفوارق بين السندات المغطاة في دول المحيط والمركز في منطقة اليورو، كما تم في 4 سبتمبر 2014 الإعلان عن برنامجين لشراء الأصول الأول كان استمراراً لـ CBPP كـ CBPP3، والثاني استهدف سوق الأوراق المالية المدعومة بالأصول (ABS)، في كل من الأسواق الأولية والثانوية⁽¹⁾.

ويندرج CBPP ضمن إطار التيسير الكمي QE، المُسير من طرف البنك المركزي الأوروبي ويندرج في برنامج شراء الأصول APP (Asset Purchase Programme) والذي ينقسم بدوره إلى برنامج شراء السندات الحكومية المغطات* CBPP1 و CBPP2، والجدول التالي يبين حجم وتواريخ الشراء للسندات المغطات:

جدول رقم (3-12): المقارنة بين برامج CBPP

CBPP3	CBPP2	CBPP1	
غير محدد	40 مليار يورو	60 مليار يورو	القيمة
أكتوبر 2014 إلى ديسمبر 2017	نوفمبر 2011-أكتوبر 2012	جوان 2010-جويلية 2009	فترات الشراء
لا تزال مستمرة	16.4 مليار يورو	60 مليار يورو	حجم المشتريات من السندات
BBB ⁻ (مع معايير خاصة لكل من قبرص واليونان)	BBB ⁻	AA كقاعدة عامة مع استثناءات بأن لا يقل التصنيف عن BBB ⁻	التصنيف الأدنى
غير محدد	من 5 من 10 سنوات كحد أقصى	غير محدد ولكن التركيز على الفترة من 3 إلى 7 سنوات	المدة المتبقية
للجهات الخاصة و/أو العامة	للجهات الخاصة و/أو العامة	للجهات الخاصة و / أو العامة	تحديد الأصول
غير محدد	غير محدد	غير محدد	الإبقاء على الاصدار

Source : Wolfgang Kälberer, **ECBC: EUROPEAN COVERED BOND FACT BOOK 2018**, European Mortgage Federation – European Covered Bond Council (EMF-ECBC), 13th edition, Belgium, 2018, P 46.

في جوان 2009 أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج شراء السندات المغطاة الأول (CBPP1) بقيمة 60 مليار يورو مع المشتريات بين جوان 2009 وجوان 2010، تم استخدام البرنامج بالكامل بقيمة إسمية قدرت بـ 60 مليار يورو، وفي المجموع تم شراء 422 سند مختلف، 27% في السوق الأولية، و73% في السوق الثانوية، وقد اشترى Eurosystem بشكل رئيسي السندات المغطاة ذات آجال الاستحقاق من ثلاث إلى سبع سنوات، مما أدى إلى

¹.Gibran Wafte, **The Impact of the ECB's Asset Purchase Programmes on Sovereign Bond Spreads in the Euro Area**, College of Europe, Bruges European Economic Research, Paper N0.35, 2015 ,P 5.

* . Covered Bonds Purchase Programme.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

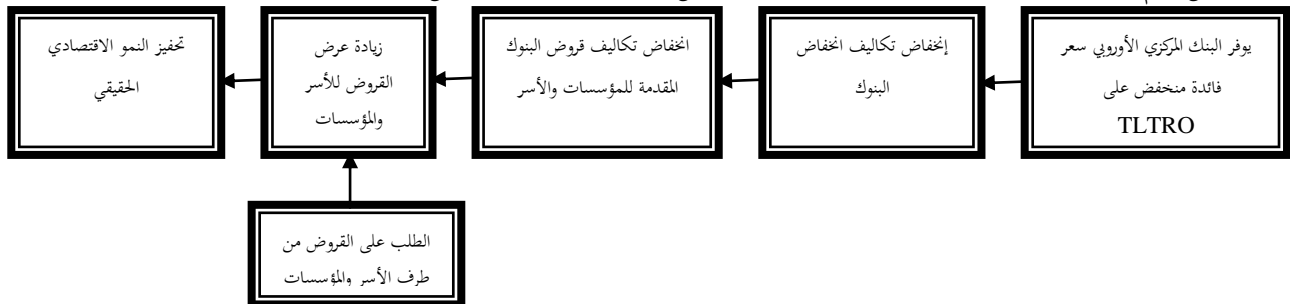
متوسط مدة مُعدّلة من 4 إلى 12 سنة، للمحافظ المالية اعتبارًا من جوان 2010، وفي نوفمبر 2011 أطلق البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء السندات المغطاة الثاني (CBPP2) بقيمة 40 مليار يورو، ومع ذلك بلغت المشتريات التراكمية فقط حجم 16.4 مليار يورو، منها 36.7% تتعلق بالسوق الأولية و63.3% إلى الأسواق الثانوية⁽¹⁾.

5.2.1.5. برنامج شراء الأصول المالية للقطاع الخاص: في مارس 2016 أعلن مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي عن استكمال برنامج شراء الأصول APP عن طريق شراء سندات المقومة بالمقومة باليورو، وضمن هذا البرنامج يُساهم البنك المركزي الأوروبي في شراء السندات الصادرة في إجمالي حجم الشراء الشهري للتطبيق والذي بلغ سنة 2016 ماقيمته 80 مليار يورو، على الرغم من أن أحجام الشراء لم يتم نشرها مسبقًا، بدأت عملية الشراء في جوان 2016 ويتم تنفيذها في السوق الأولية والثانوية⁽²⁾.

6.2.1.5. عمليات إعادة التمويل المستهدفة الطويلة الأجل TLTRO'S: في 5 جوان 2014 أعلن البنك المركزي الأوروبي (ECB) عن تدابير لتحسين أداء السياسة النقدية من خلال دعم عملية الإقراض البنكي للاقتصاد الحقيقي خاصة⁽³⁾، بحيث توفر تمويلًا جذابًا للبنوك لفترات تصل إلى أربع سنوات. TLTROs هي عمليات لتيسير الائتمان، حيث أن المبلغ الذي يمكن أن تقتضيه البنوك يرتبط بمخزون القروض الموجه للمؤسسات غير المالية والأسر، وسمح للبنوك بتوجيه أكبر قدر من القروض إلى الاقتصاد الحقيقي، قبل TLTROs أجرى البنك المركزي الأوروبي أيضًا عمليات إعادة تمويل طويلة الأجل غير مستهدفة لدعم الإقراض البنكي.

والشكل التالي يوضح قنوات انتقال عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل:

شكل رقم (3-22): قنوات انتقال عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل



Source: Lara Ferguson, 'How has the European Central Bank's Targeted Longer-Term Refinancing Operations (TLTROs) affected lending to households and non-financial corporations in Italy?', undergraduate papers annually, Vol.2, Leed University Business School, autumn 2018, P 5.

¹. Wolfgang Kälberer, **ECBC: European covered Bond fact Book 2018**, European Mortgage Federation – European Covered Bond Council (EMF-ECBC), 13th edition, Belgium, 2018, P 46.

². Heiko Schmolke, **The Low Interest Rate Policy of the European Central Bank. Are European Savers being expropriated ?**, Anchor Academic Publishing, Humburg, 2017, P 2.

³. Daniel Gros, **Targeted Longer-Term Refinancing Operations and the Monetary Transmission Mechanism in the Euro Area**, European Parliament, policy department, PE 536.284, Brussels, September 2014, 10.

يقوم TLTRO's على قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، من خلال قناة البنوك التجارية (البنوك التجارية تحصل على تمويل من البنك المركزي الأوروبي بأسعار فائدة منخفضة)، وذلك بخفض تكلفة القروض المقدمة للأسر والمؤسسات وبالتالي انخفاض تكلفة الحصول على التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي.

2.5. آلية الاستقرار الأوروبي وصندوق الإنقاذ المالي الأوروبي

لم يكتف قادة منطقة اليورو بل والاتحاد الأوروبي بإجراءات البنك المركزي فقط بل تم إنشاء آلية لمساعدة الدول المتعثرة عن سداد ديونها، إلى جانب إنشاء صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي، وفي مايلي دور كل من الآلية والصندوق.

1.2.5. آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)

وهي الآلية الدائمة لتقدم المساعدات المالية إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، تأسست بموجب القانون الدولي تتولى إدارة كل من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي اللتان تستمدان السلطة من النظام القانوني للاتحاد الأوروبي كما تلعب هاتان المؤسساتان دورًا رئيسيًا في تسيير آلية الاستقرار الأوروبي لا سيما في المفاوضات بشأن حزم المساعدات المالية، وتعد محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) من أعطى الضوء الأخضر لإنشاء آلية الاستقرار الأوروبي⁽¹⁾.

2.2.5. صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي (EFSF*)

European Financial Stability Facility هو برنامج يسير ثنائيا من طرف الاتحاد الأوروبي ومؤسسات حكومية⁽²⁾، تم إنشاؤه بصفة مؤقتة في ما بين الحكومات سنة 2010 لمدة 3 سنوات، يقوم باقتراض الأموال من أسواق رأس المال بضمنان من طرف 17 دولة من منطقة اليورو، كما له امكانية إقراض تصل إلى 440 مليار يورو لدول منطقة اليورو التي تواجه مشاكل مالية مع الأسواق المالية⁽³⁾، والجدول التالي يوضح الفرق بين ESM وEFSF:

1. Anastasia Karatzia, Menelaos Markakis, **What role for the Commission and the ECB in the European Stability Mechanism?**, Cambridge International Law Journal, Vol.6, N°.2, December 2017, P 232-233.

* يطلق عليه في اللغة الإنجليزية: *European Financial Stability Facility*، أما اللغة الفرنسية: *Fonds européen de stabilité financière*.

2. Alan Bogg, Cathryn Costello, ACL Davies, **Research Handbook on EU Labour Law**, Edward Elgar Publishing, 1st Edition, United Kingdom, December 2016, P 69.

3. كبير سمية، أزمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد الثاني، العدد 29، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014، ص 125.

جدول رقم (3-13): الفرق بين ESM و EFSF

آلية الاستقرار الأوروبي ESM	صندوق الإنقاذ المالي الأوروبي EFSF	
مؤسسة حكومية دولية بموجب القانون الدولي	مؤسسة خاصة وفق قانون لوكسمبورغ	الهيكل القانوني
مؤسسة دائمة	الإقراض من جوان 2010 الى جوان 2013، والتمويل حتى 2056.	الهيئة
رأس المال المكتتب به 704.8 مليار يورو* 80.5 مليار يورو في رأس المال المدفوع 624.25 مليا يورو في رأس المال تحت الطلب قدرة الإقراض القصوى 500 مليار يورو	بدعم من ضمانات من دول منطقة اليورو	هيكل رأس المال
- / Aa1 (إيجابي) / AAA (مستقر)	AA (مستقر) / Aa1 (إيجابي) / AA (مستقر)	التصنيف الإئتماني

*. ازداد رأس المال المكتتب به الأولي بقيمة 700 مليار يورو منذ انضمام لانفيا في مارس 2014 وليتوانيا في فبراير 2015.

Source : European stability mechanism, February 2019, P 7, see :http://

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن ESM مؤسسة دائمة يبلغ رأس مالها 704.8 مليار يورو كما أنها ذات طابع دولي، بينما EFSF شركة خاصة تعمل وفق قوانين لوكسمبورغ بدعم من دول منطقة اليورو، يعملان على توفير التمويل اللازم لدول منطقة اليورو لتجاوز أزمة الديون السيادية، وفي ما يلي الدول التي استفادت من ESM و EFSF:

جدول رقم (3-14): عمليات الاقراض في إطار ESM و EFSM

البلد/المساعدة	البداية	النهاية	المبلغ (مليار يورو)		
			المنح	المُنقذ	المسترجع
إيرلندا (EFSF)	ديسمبر 2010	ديسمبر 2013	17.7	17.7	-
البرتغال (EFSF)	جوان 2011	ماي 2014	26	26	-
إسبانيا "قطاع البنوك" (ESM)	نوفمبر 2012	ديسمبر 2013	41.3	41.3	17.6
قبرص (ESM)	أفريل 2013	مارس 2016	9	6.3	-
اليونان (ESM)	أوت 2015	أوت 2018	86	61.9	2

Source : A. Zoppè and C. Dias, The European Stability Mechanism: Main Features, Instruments and Accountability European Parliament, PE 497.755, February 14, 2019, P 9.

3.2.5. آلية الاستقرار المالي الأوروبي EFSM

«The European Financial Stabilisation Mechanism» في 9 ماي 2010، وافق اجتماع استثنائي لمجلس الشؤون الاقتصادية والمالية (ECOFIN) على إنشاء آلية أوروبية لتحقيق الاستقرار المالي (EFSM)، كجزء من حزمة شاملة من التدابير للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار المالي في أوروبا، انعقد الاجتماع على خلفية حالة من عدم اليقين بشأن المالية العامة لمنطقة اليورو، والتي نشأت بسبب أزمة الديون السيادية في اليونان واستجابة لمشاكل في ZE19، أصدرت دول منطقة اليورو قروضاً ثنائية مخصصة لليونان لاستكمال المساعدة من صندوق النقد الدولي، وكان الهدف الرئيسي لاجتماع ECOFIN هو تهدئة توترات السوق من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات

الخاصة بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء المتضررة، وكانت النتيجة إنشاء مرفقين للاقتراض من الاتحاد الأوروبي وهما EFSM بقيمة 60 مليار يورو وEFSF بقيمة 440 مليار يورو (EFSF) ⁽¹⁾.

3.5. صندوق النقد الدولي FMI

تعد حزمة المساعدات المُقدّمة لمنطقة اليورو من طرف صندوق النقد الدولي ⁽²⁾ الأولى من نوعها، من خلال تقديمه مساعدات مالية وبناء خطة للخروج من الأزمة التي أصابت منطقة اليورو وأوروبا كافة. مع تأزم الوضع في الدول المُتعثرة تقدّمت كل من اليونان وإيرلندا والبرتغال بطلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى تعاون الإتحاد الأوروبي وكذا المؤسسات الأوروبية من البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية مع صندوق النقد الدولي في برنامج عُرف بإسم "الهيكل الثلاثي" (Troika)، كما تم تأسيس الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي " (Fonds Europeen de stabilité financière (FESF)) بتاريخ 9 ماي 2010، والذي تقرر تحويله في 28 فيفري 2010 إلى آلية دائمة لتغطية أزمات الديون السيادية في منطقة اليورو بداية من 1 جويلية 2013، ليصبح تحت إسم آلية الاستقرار الأوروبي «Mécánisme Europeen de stabilité (MES)» أين تم رفع طاقته الإقتراضية إلى حوالي 750 مليار يورو بعدما كان المبلغ أقل من ذلك، وقد ساهم صندوق النقد الدولي بمبلغ 250 مليار يورو بينما بلغت مساهمة منطقة اليورو 440 مليار يورو، أما المفوضية الأوروبية فقد ساهمت بمبلغ 60 مليار يورو.

وقد وافق الصندوق على عقد اتفاق مع إيرلندا منذ 16 ديسمبر 2010، في إطار تسهيل الصندوق الممدد لثلاثة سنوات وبحوالي قيمة 22.5 مليار يورو، من إجمالي المبلغ المخصص لها مع باقي أعضاء الهيكل والبالغ 85 مليار يورو، أين أتاح على الفور قيمة 5 مليار يورو واستكمال باقي الدفعات في 2011 و2012، ووافق على عقد اتفاق ممدد مع البرتغال منذ 20 ماي 2011 في إطار تسهيل الصندوق الممدد كذلك ولمدة سنوات وبحوالي قيمة 26 مليار يورو، من إجمالي تم تخصيصه للبرتغال بقيمة 78 مليار يورو، وبلغ مجموع المبالغ المقدمة للبرتغال حتى نهاية السنة المالية 2012 قيمة 18.6 مليار يورو، كما وافق على منح المساعدة الفنية لإسبانيا في سنة 2013 وذلك من خلال مراقبة المساعدة المالية الأوروبية لبرنامج إعادة رسملة البنوك في إسبانيا، حيث قدّم المشورة المستقلة لدعم الجهود الإسبانية

¹ Gavin Thompson, **The European Financial Stabilisation Mechanism (EFSM)**, House of commons Library, SN/PE/5973, May 2011, P 2.

² صندوق النقد الدولي ليس وكالة معونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويتم ايداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات، وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية فإن وكالات الصندوق لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها. المزيد من الإطلاع أنظر ذلك في :

- محمد عبدالله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، الرمال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 34.

والأوروبية من أجل استعادة صحة القطاع المالي في إسبانيا، بالإضافة إلى عقده اتفاقات تقضي بمساعدة اليونان منذ سنة 2010⁽¹⁾.

ولقد عمل صندوق النقد الدولي على تعزيز دوره وتكثيف جهوده الإقراضية من خلال تدخلاته بمختلف أشكال مساعداته القديمة أو المستحدثة كما يظهر في الجدول التالي:

¹. حنان درحمون، حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية-دراسة حالة اليونان-، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، جامعة عنابة، الجزائر، مارس 2016، ص ص 204-205.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

جدول رقم (3-15): التسهيلات التمويلية لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (2009-2013)

التسهيل الائتماني وسنة الاعتماد	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
الشرائح التمويلية وتسهيل الصندوق الممدد			
اتفاقات الاستعداد الائتماني (1952)	مساعدة متوسطة الأجل للدول التي تُعاني مشكلات قصيرة الأجل في موازين مدفوعاتها	إعتماد سياسة خاصة بتوليد الثقة في حل هذه المشكلات ولفترة زمنية قصيرة أخرى	عمليات شراء ربع سنوية، مرتبطة بمراعات معايير الأداء وشروط أخرى
تسهيل الصندوق الائتماني (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد برنامج مدته ثلاثة سنوات بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية	عمليات شراء ربع سنوية، أو نصف سنوية مرتبطة بمراعات معايير الأداء وشروط أخرى
تسهيل الصندوق الممدد (1974)	مساعدة طويلة الأجل لدعم الإصلاحات الهيكلية لمعالجة مشكلات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات	اعتماد برنامج مدته أربع سنوات بجدول أعمال هيكلية، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في شهور السنة التالية	عمليات شراء ربع سنوية، أو نصف سنوية مرتبطة بمراعات معايير الأداء وشروط أخرى
خط الائتمان المرن (2009)	أداة مرنة لمعالجة جميع مشكلات ميزان المدفوعات الفعلية والمحتملة.	ساسيات الاقتصاد الكلي السابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء قوية.	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة، مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد سنة واحدة.
خط الائتمان الوقائي (2010)	أداة للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفوذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية
خط الوقاية والسيولة (2011)	أداة للدول التي تتميز بسياسات اقتصادية سليمة	سياسات قوية والمركز الخارجي والنفوذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي.	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، ويخضع لمراجعات نصف سنوية.
التسهيلات الخاصة			
المساعدات الطارئة	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بما يلي:		
1. الكوارث الطبيعية (1962)	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	لا يوجد
2. مرحلة ما بعد الصراع (1995)	بعد الاضرابات المدنية او الصراعات المسلحة الدولية.	بناء القدرات تمهيدا للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية أو تسهيل النمو.	لا يوجد
أداة التمويل السريع (2011)	مساعدة مالية سريعة للدول التي تُعاني احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مراعاة الأداء واستكمال المراجعات.
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل			
التسهيل الائتماني الممدد (2010).	مساعدة متوسطة الأجل لمواجهة المشكلات المزمومة لميزان المدفوعات.	الدخول في اتفاقات لمدة 3 أو 4 سنوات مع "تقرير استراتيجية الحد من الفقر" يتضمن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مُراعاة الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.
تسهيل الإستعداد الائتماني (2010).	حل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الإحتياجات الوقائية على المدى القصير.	عقد اتفاقات في ظل تسهيل الاستعداد الائتماني تتراوح بين سنة الى سنتين.	صرف مبالغ نصف أو ربع سنوية أحياناً بشرط مُراعاة الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة.
التسهيل الائتماني السريع (2010)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات.	لا يُلزم وضع برنامج قائم على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة.	عادة دفعة واحدة.

المصدر : حنان درهمون، حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية-دراسة حالة اليونان-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، جامعة عنابة، الجزائر، مارس 2016، ص 205.

4.5. حزمة المساعدات المقدمة من طرف «Troike»

نظراً لشدة الأزمة وسرعة انتقالها لباقي الدول في منطقة اليورو أصبح لزاماً على المؤسسة الأوروبية اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير لمواجهة تفاقم الدين السيادي، فقد عُقدت قمة منطقة اليورو في 26 أكتوبر 2011 لوضع مجموعة من التدابير التي تخص اليونان بدرجة أولى، والجدول التالي يوضح أهم ما جاء في القمة:

جدول رقم (3-16): التدابير المتفق عليها في قمة منطقة اليورو في 26 أكتوبر 2011

الأهداف	التدابير
تقليص وزن الديون لدى اليونان	إجراء تبادل طوعي للسندات مع خصص إسمي بنسبة 50% على القيمة الاسمية للديون اليونانية التي يحتفظ بها مستثمرون من القطاع الخاص، بهدف تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 120% بحلول عام 2020، وسيساهم أعضاء منطقة اليورو بما يصل إلى 30 مليار يورو وقد يقدمون عند الاقتضاء تمويلاً إضافياً يصل إلى 100 يورو
تأمين الموارد المالية للمقرضين العامون	من المتوقع أن يوفر صندوق الاستقرار المالي الأوروبي FSEF حماية جزئية ضد مخاطر الإصدارات الجديدة من سندات الدين العام والتي تغطي 20% إلى 30% من الخسائر. وسيتم زيادة قدرتها على شراء سندات الدين بأكثر من 440 مليار يورو بفضل رأس المال الخاص للعام الذي يتم جمعه عن طريق التمويل المشترك.
استعادة الثقة في القطاع البنكي	وضع ميكانيزم للضمانات العمومية من طرف الدول للديون البنكية، وإجبار 70 بنكاً أوروبياً على تشكيل صندوق مؤقت ضد مخاطر السيولة التي يتم تقييمها بسعر.

Source : Nicholas Vause, Goetz von Peter, *La crise souveraine dans la zone euro conditionne les marchés financiers*, Rapport trimestriel BRI, décembre 2011, P 5.

يُشير مُصطلح ترويكا (تم انشاؤه بموجب قرار اتخذ في 25 مارس 2010)⁽¹⁾ في خضم أزمة الديون الأوربية إلى ثلاثة مؤسسات وهي: صندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، إلا أنه تجاوز هذه المؤسسات ليشتمل على المجلس الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي ومجموعة اليورو، وقد تم وضع هذه الهيئات لغرض تصميم وتنفيذ الاصلاحات في البلدان المتضررة من جراء الأزمة⁽²⁾.

ثم أُدرج صندوق النقد الدولي (IMF) في إجراءات الإنقاذ من طرف الإتحاد الأوروبي، وقدم صندوق النقد الدولي برامج المساعدات المالية والتكليف الإقتصادي لليونان وإيرلندا والبرتغال من خلال مساهمته بنحو الثلث لصناديق الطوارئ، جنباً إلى جنباً مع المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، كما قام صندوق النقد الدولي بتشكيل الترويكا لمواجهة الأزمة⁽³⁾، والجدول التالي يوضح تواريخ الاتفاق والخروج من مواعيد برنامج التكليف الإقتصادي في عينة من الدول:

¹ . Gilbert Koeing, *La Troïka, une institution sans légitimité démocratique européenne*, Bureau d'économie théorique et appliquée (BETA), No.32, Eté 2015, P 15, See :

https://opee.unistra.fr/IMG/pdf/bulletinopee_32_article4.pdf, (accessed on December 31, 2018).

² . C. Randall Henning, *Tangled Governance : International regime complexity, The TROIKA, and the Euro Crisis*, Oxford, First Edition, United Kingdom, 2017, P 37.

³ . Jihan Ramadan Abukshim & al, *Measures Implemented by "The Troika" for overcoming Great Financial Crisis in European Union*, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.6, No.2, February 2016, PP 440-441.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

جدول رقم (3-17): تواريخ الاتفاق والخروج من مواعيد برنامج التكيف الاقتصادي

اليونان	قبرص	اسبانيا	البرتغال	إيرلندا	اتفاق على برنامج المساعدة المالية مع ترويكيا
ماي 2010	مارس 2013	جوان 2012	ماي 2011	نوفمبر 2010	
//	مارس 2016	جانفي 2014	ماي 2014	ديسمبر 2013	الخروج من برنامج المساعدة المالية

Source : Christos Floros, Loannis Chatziantoniou, **The Greek Debt Crisis In Quest of Growth in Times of Austerit**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018, P 48.

يبين الجدول أعلاه تواريخ الدخول والخروج من برامج المساعدات، ويُلاحظ أن أغلب الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية بدأت بتطبيق البرامج في سنة 2010، و2011، و2012، و2013، كان على هذه البلدان تنفيذ تدابير التقشف الهيكلية مثل تخفيض الإنفاق العام لا سيما تلك المتعلقة بنظام الرعاية الاجتماعية، والزيادات الضريبية فضلاً عن نظام المعاشات التقاعدية وإصلاحات أسواق العمل والمنتجات وغيرها...، وقد تمكنت جميع البلدان باستثناء اليونان من الخروج من برامج التكيف الاقتصادي الخاصة بها بنجاح واستئناف جمع الأموال لاحتياجاتها في الأسواق⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح البرامج التكيف الاقتصادي التي استفادت منها اليونان:

جدول رقم (3-18): برامج التكيف الاقتصادي في اليونان

البرنامج	الآداة	البداية	النهاية	مجموع الاعتمادات (مليار يورو)	المساعدات المقدمة من منطقة اليورو (مليار يورو)	المساعدات المقدمة من طرف FMI (مليار يورو)
اليونان I	آلية إقراض اليونان*	2010	2012	110	52.9	20.7 (17.541 حقوق السحب الخاصة)
اليونان II	الصندوق الأوروبي للإستقرار المالي	2012	2015	172.6	141.8	11.6 (10.2 حقوق السحب الخاصة)
التمويل المتتابع	ميكانيزم الإستقرار المالي الاوروي	2015	2015	7.16	7.16	//
اليونان III	الآلية الأوروبية للإستقرار	2015	2018	86	39.4	//

*. قروض ثنائية، تنسقها المفوضية نيابة عن الدول الأعضاء المشاركة في منطقة اليورو

Source : Cour des comptes européenne, **L'intervention de la Commission dans la crise financière grecque**, Rapport N°.17, 2017, P 14.

يُلاحظ من الجدول أعلاه حجم المساعدات التي حصلت عليها اليونان (اليونان I، II، III)، وقد ساهم صندوق النقد الدولي بجزء مُعتبر خلال الفترة (2010-2015)، كما تضمن البرنامج "اليونان I" آلية إقراض اليونان، بينما بلغت مساعدات صندوق النقد الدولي لنفس البرنامج 20.7 مليار يورو أي ما يعادل 17.541 حقوق سحب خاصة، كما تضمن برنامج "اليونان II" أكبر مساهمة من طرف منطقة اليورو حيث بلغت 141.8 مليار يورو مقارنة بالبرامج الأخرى.

¹. Christos Floros, Loannis Chatziantoniou, **The Greek Debt Crisis In Quest of Growth in Times of Austerit**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018, P 48.

5.5. إستراتيجية أوروبا 2020

يعتبر Horizon 2020 أكبر برنامج للبحث والابتكار أُطلق من قبل الاتحاد الأوروبي (EU)، من خلال تعزيز تمرير الأفكار الكبيرة من المختبر إلى السوق، يؤدي ذلك إلى ثورة من الاكتشافات العالمية بالإضافة إلى اهتمام المستثمرين بالقطاعين العام والخاص، ويبلغ تمويل هذا البرنامج حوالي 80 مليار يورو خلال 7 سنوات (من 2014 إلى 2020)⁽¹⁾.

لخلق فرص العمل والنمو المستدام، تتضمنت الأهداف الإستراتيجية لأوروبا 2020 ما يلي⁽²⁾:

- ✓ تخفيض عدد مواطني الاتحاد الأوروبي المعرضين لخطر الفقر لأقل من 20 مليون مواطن؛
- ✓ توفير مناصب العمل لـ 75% من الكثافة السكانية البالغة 20-64 سنة؛
- ✓ يجب أن تنخفض نسبة الخروج المُبكر من المدارس إلى أقل من 10%؛
- ✓ يجب أن تتوفر لدى 40% من الفئة الشابة على شهادة أو خبرة؛
- ✓ استثمار 3% من الناتج المحلي في الاتحاد الأوروبي على البحث العلمي.

6.5. التحديات التي تواجه منطقة اليورو

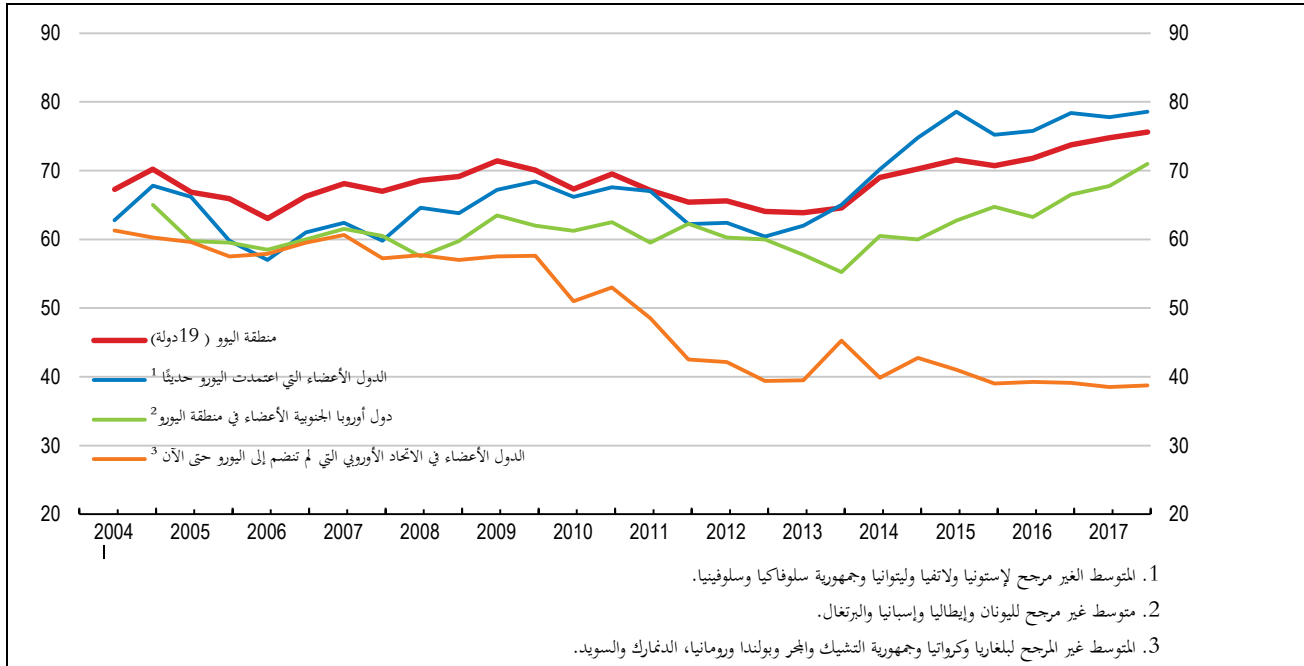
بعد سنوات من الأزمة حصل زخم اقتصادي إيجابي في منطقة اليورو على مدار العامين (2017، 2018)، وساعدته السياسة النقدية الميسرة للغاية والسياسة المالية التوسعية المعتدلة والإصلاحات الهيكلية الناجحة والاقتصاد العالمي المتعافي، واستمر النمو بوتيرة ديناميكية في سنة 2017، حيث توسع عبر القطاعات والبلدان وخفض معدل البطالة، وتنعكس الظروف الاقتصادية المحسنة في تزايد الثقة الشعبية اتجاه الاتحاد النقدي بعدما أن انخفضت في أعقاب الأزمة المالية، كما انتعش دعم العملة الموحدة إلى مستويات قياسية جديدة في منطقة اليورو، بينما ظل مستقرًا في البلدان التي لم تعتمد العملة الموحدة بعد (أنظر الشكل (3-22))، كما يتمتع الاتحاد الاقتصادي والنقدي بدعم واسع النطاق في جميع بلدان منطقة اليورو، وغالبية مواطني الاتحاد الأوروبي في جميع البلدان باستثناء دولتين اليونان والمملكة المتحدة، والشكل التالي يوضح زيادة دعم اليورو في الدول التي اعتمدت العملة الموحدة:

¹ . Commission Européenne, **Horizon 2020 en Bref**, 2014, P 5.

² . Stephen Clarke, Claire Daley, **The Euro zone Crisis**, CIVITAS Institute for the Study of Civil Society, London, 10/2010, P 5.

الفصل الثالث: أثر "اليورو أزمة" على مسيرة تكامل الاتحاد الإقتصادي الأوروبي

شكل رقم (3-23): زيادة دعم اليورو في الدول التي اعتمدت العملة الموحدة



Source : OECD, executive summary Oecd Economic surveys Euro Area June, 2018, P 8.

يلاحظ من الشكل أعلاه زيادة دعم اليورو في الدول التي اعتمدت اليورو حديثاً من منتصف سنة 2013، مقارنة بدول منطقة اليورو بحيث تراجع اليورو فيها من نفس السنة ويعود ذلك الى تداعيات أزمة الديون السيادية، أما المنحنى باللون الأخضر فهو يمثل دول PIIGS (ما عدا إيرلندا) سجلت هي الأخرى تراجعاً نتيجة التأثير الشديد من قبل هذه الدول.

خاتمة

تعد اليونان الحلقة الأضعف في تشكيلة منطقة اليورو، فقد عانت اليونان من الديون الضخمة قبل اعتماد العملة الموحدة اليورو، ولم تحقق شروط الانضمام إلى منطقة اليورو (نسبة الدين الحكومي إلى PIB، نسبة العجز في الميزانية، معدل التضخم)، إلى جانب استفحال الفساد في اليونان وعدم الشفافية في الإفصاح عن المؤشرات الاقتصادية الحقيقية بالإضافة إلى أسباب أخرى ساهمت في بروز أزمة الديون السيادية في اليونان.

سرعان ما انتقلت هذه الديون إلى باقي الدول في منطقة اليورو وظهر بما يسمى دول PIIGS التي أثرت على منطقة اليورو بأكملها، وظهر تجزئة في الأسواق المالية وتباعد في العوائد وأسعار الفائدة مقارنةً بألمانيا، مما أثر على التكامل المالي في أوروبا بأكملها، والتي بدورها دخلت في ركود وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

ونظراً لحدة الأزمة استدعى ذلك تدخل مجموعة من المؤسسات والهيئات لحماية المنطقة، كان أبرزها تدخلات البنك المركزي الأوروبي من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير مباشرة، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي كمؤسسة خارج الاتحاد الأوروبي، كما قامت هاتاه المؤسسات مجتمعة بتقديم مساعدات مشتركة للمنطقة وهو ما صطلح عليه بـ TROIKA وقد ساهمت هذه الإجراءات في ضح السيولة في الاقتصاد، مما سمح للاقتصاد الأوروبي بالانطلاق، إلا أن بعض الدول لا تزال مثقلة بالديون، ومقيدة بتطبيق برامج التقشف للتخلص من الديون، مما هدد الاتحاد الأوروبي بظهور نزعة للخروج من التكتل، ولعل أبرزها البريكسيت سنة 2016، وسنتطرق له في الفصول الموالية.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية

المتوقعة للبريكسيت على المملكة

المتحدة والاتحاد الأوروبي

تمهيد

تعد أوروبا المنطقة النموذجية للتكامل الاقتصادي بكل مراحلها، سواء الاتحاد الأوروبي أو منطقة اليورو، إلا أن هذه التجربة النموذجية تعرضت للكثير من الصدمات والأزمات الداخلية منها والخارجية، فهي لم تتعاف بعد من أزمة الديون السيادية التي انطلقت من اليونان إلى باقي الدول، وهامي المملكة المتحدة قررت اجراء استفتاء يحدد مصيرها في البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي يعد أحد أهم أسبابه الهجرة وأزمة الديون السيادية واسترجاع السيادة الوطنية، وقد كانت نتيجة الاستفتاء صادمة للأوساط الأوربية لصالح الخروج، الأمر الذي أدى إلى دعم المشككين في الاتحاد الأوروبي (Eurocepticism) وتنامي تيار الانفصال عن الاتحاد في بعض دوله، غير أن هذه النتيجة ستكون لها آثار سلبية على الطرفين خاصة الجانب البريطاني، وهو ما سيتم التعرض له خلال هذا الفصل.

وبناء على ذلك تمحور هذا الفصل حول البريكسيت وذلك بتسليط الضوء على كل المفاهيم المتعلقة به التي تسمح بتشكيل الخلفية النظرية التي ينطلق منها موضوع الدراسة، وطريقة تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، وتطرق إلى آثار البريكسيت على التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعرض لأهم السيناريوهات المحتملة على مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وفي الأخير تناول كذلك آثار الخروج البريطاني على بعض القطاعات الاقتصادية فيه.

1. الإطار المفاهيمي للبريكسيت

تعد عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الأولى من نوعها، مما ترتب عليها بروز العديد من المصطلحات والكثير من المفاهيم والآليات والمحددات والقوانين التنظيمية، والتشريعات التي لا بد من توضيحها قبل التطرق لآثار البريكسيت.

1.1.1 موقع المملكة المتحدة، نشأة ومفهوم البريكسيت

تلعب المملكة المتحدة دورا محوريا في العلاقات الأوروبية داخل وخارج الاتحاد سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ولها ثقل إيديولوجي مهم عالميا يدعم قرارات وتوجهات المؤسسة الأوروبية.

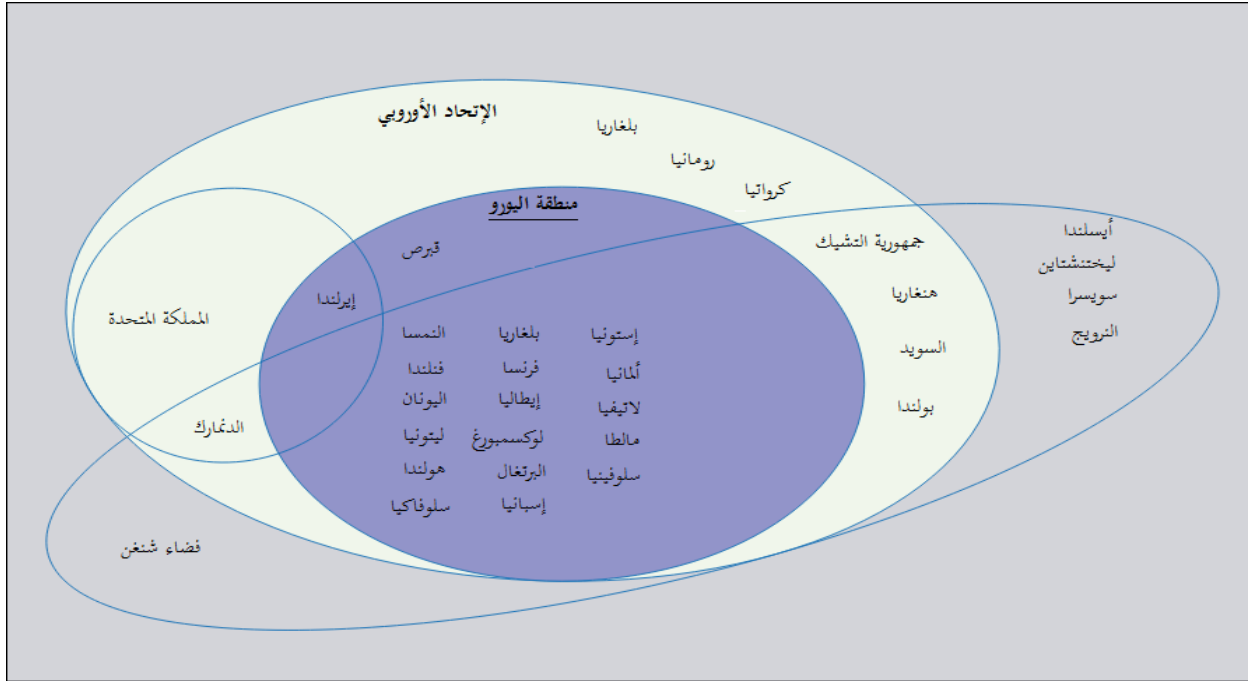
1.1.1.1 موقع المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبي

تتميز العلاقات بين المملكة والاتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من العناصر التالية⁽¹⁾:

- ✓ انضمت المملكة المتحدة إلى السوق الأوروبية الموحدة في الاتحاد الأوروبي في أعقاب الموجة الأولى من التوسع في سنة 1973، في نفس السنة التي انضمت فيها كل من الدانمارك وإيرلندا؛
 - ✓ في سنة 1975، نظم استفتاء للدخول في السوق الأوروبية الموحدة، وقد كانت توجهات الشعب البريطاني موحدة وذلك بالموافقة على الدخول للإتحاد الأوروبي؛
 - ✓ تدعم المملكة المتحدة منذ البداية سياسة التحرير، في قطاع التجارة والخدمات، دون الموافقة على تعميق الوحدة السياسية؛
 - ✓ ثقة البريطانيين في بروكسل أقل مما عليه في البلدان الأخرى، ففي سنة 2015 أظهر مؤشر يوروباروميتر أن 29% من المواطنين البريطانيين لديهم الثقة في المؤسسات الأوروبية، في حين بلغ المتوسط في الاتحاد الأوروبي 40%؛
 - ✓ المملكة المتحدة ليست عضوا في إتفاقية شنغن، كما لم تنظم لمنطقة اليورو (انظر شكل رقم 4-1)؛
 - ✓ يمثل سكان المملكة المتحدة 13% من سكان الاتحاد الأوروبي سنة 2015.
- والشكل التالي يوضح موقع المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي:

¹. Jutta Bissinger, Estelle Evrard, Birte Nienaber, **Brexit, Les conséquences d'un départ pour la politique régionale de l'UE et pour le Luxembourg**, Institute of Geography and Spatial Planning, University of Luxembourg, Mars 2017, P 2.

شكل رقم (4-1): موقع المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي



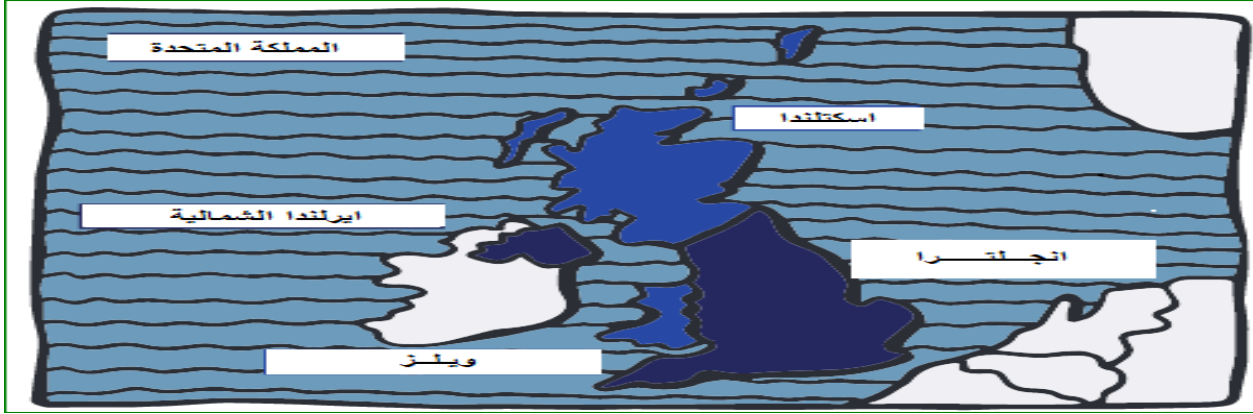
Source : Jutta Bissinger, Estelle Evrard, Birte Nienaber, **Brexit, Les conséquences d'un départ pour la politique régionale de l'UE et pour le Luxembourg**, Institute of Geography and Spatial Planning, University of Luxembourg, Mars 2017, P2.

يُبين الشكل أعلاه موقع المملكة المتحدة ضمن الإتحاد الأوروبي، حيث أنها عضو في هذا الأخير، وهي ضمن مجال شنغن، وخارج منطقة اليورو.

وقبل التطرق لمفهوم البريكسيت لابد من توضيح بعض المصطلحات والموقع الجغرافي للمملكة المتحدة، بحيث تتكون المملكة من ثلاثة أقاليم وهي بريطانيا العظمى، ويلز، و إنجلترا، تقع جميعها في نفس الجزيرة إضافة لإيرلندا الشمالية، تتميز بنظام حكم ملكي (ملك أو ملكة)، فمنذ 65 سنة تقوم "الملكة الزابيث 2" (ELIZABETH2) بإدارة المملكة، وتعد تيريزا ماي الوزيرة الأولى (THERESA MAY)¹، والشكل التالي يوضح مجموعة الدول المكونة للمملكة المتحدة:

¹. Cécile Bourgneuf, **le Brexit**, Avril 2017, P 3, sur site web : <http://www.liberation.fr> (consulté le : 01/01/2017).

شكل رقم (4-2): مجموعة الدول المنطوية تحت لواء المملكة المتحدة



Source : Cécile Bourgneuf, **le Brexit**, avril 2017, P 3, sur site web : <http://www.liberation.fr> (consulté le 01/01/2017).

يُوضح الشكل أعلاه الموقع الجغرافي للمملكة المتحدة، والتي تتكون من أربعة أقاليم وهي: ويلز، أيرلندا الشمالية، اسكتلندا، وإنجلترا، وتجدر الإشارة إلى أن التسمية الكاملة والصحيحة هي: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

2.1.1. الفهم التاريخي للبريكسيت

تميّزت علاقة المملكة المتحدة بالتكامل الأوروبي بالإضطراب، فقد رفضت حكومة المملكة المتحدة التعامل مع إعلان شومان لسنة 1950 على اتفاقية صناعات الفحم والصلب (الفولاذ)، وفي نوفمبر 1955 انسحبت من لجنة Spaak^(*)، واعتبرت بريطانيا نفسها أكبر قوة عالمية وأوروبية وفشل جهد رئيس الوزراء هارولد ماكميلان في تنفيذ التحول في سياسة ما بعد السويس بالتقدم بطلب لعضوية الجماعات الأوروبية (EC*) في الحكومة بسبب الانقسامات الوزارية عندما تم عرضه على مجلس الوزراء مرة أخرى في أبريل 1961. أيضاً، بعض التحديات في العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي جاءت من الاتحاد الأوروبي نفسه، وذلك من خلال رفض العضوية من قبل ديغول (في 1963 و 1965)، سياسة "المزايا" التي قدمها نظام الميزانية

*. لجنة سباك أو Spaak Committee، هي لجنة مكونة من ستة دول وهي ألمانيا فرنسا ثم اضمّت إليها إيطاليا وبعدها دول البنيولوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، بحيث أثرت هذه الدول على تطوير التكامل في مجالات أخرى على غرار جماعة الفحم والصلب، ونظرا لتعدد آراء الدول الستة حول درجة التكامل الاقتصادي التي يمكن البدء منها، اقترحت الدول الست إنشاء لجنة Spaak نسبة الى بول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكي الذي كان من أكثر المتحمسين لفكرة الاتحاد الأوروبي، حيث سعت هذه اللجنة إلى جذب المزيد من دول الاتحاد الأوروبي لتعميق وتطوير التكامل الأوروبي.

ففي سنة 1955، اختار مؤتمر ميسينا للزعامة الأوروبيين سباك Spaak كرئيس للجنة (لجنة سباك) المسؤولة عن إعداد تقرير حول إنشاء هذا السوق الأوروبي المشترك، وخلال مؤتمر ميسينا، اقترحت ولايات البنيولوكس الثلاث (بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا) إعادة إطلاق التكامل الأوروبي على أساس السوق المشتركة والتكامل في قطاعي النقل والطاقة الذرية، وكان هذا "تقرير Spaak" أساس المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسوق المشتركة و Euratom في سنة 1956، وأدى إلى معاهدات روما، التي وقعت في 25 مارس 1957 لتأسيس جماعة اقتصادية أوروبية، للمزيد من الاطلاع أنظر ذلك في:

- محمد عبد الستار البدري، من التاريخ: السوق الأوروبية المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، 27 أوت 2017، على الموقع: <https://aawsat.com>، تاريخ الاطلاع 2017/10/20.

- European Commission, **Paul-Henri Spaak: a European visionary and talented persuader**, see : https://europa.eu/european-union/sites/europa.eu/files/docs/.../paul-henri_spaak_en.pdf, (accessed on October 20, 2017).

*. European Communities.

الأوروبية (الخصم البريطاني)، والسياسة الزراعية المشتركة للمملكة، مما أدى إلى الحاجة إلى العديد من عمليات الانسحاب من السياسات المشتركة⁽¹⁾.

إلا أنه تاريخيًا تُعد المملكة المتحدة من الدول المُتحمِسة من أجل أوروبا موحدة، وأوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد الخطاب التاريخي لونستون تشرشل «Winston Churchill» في زيورخ سنة 1946 مثالاً عظيمًا على الشغف البريطاني في بناء الهوية الأوروبية بحيث قال⁽²⁾:

« *It is to re-create the European Family, or as much of it as we can, and provide it with a structure under which it can dwell in peace, in safety and in freedom. We must build a kind of United States of Europe. (Mr Winston Churchill speaking in Zurich 19th September 1946)* ».

والذي يترجم كما يلي:

لا بد من إعادة إنشاء الأسرة الأوروبية، بقدر ما نستطيعه، وتزويدها بهيكل يمكن أن تعيش فيه بسلام وبأمان وحرية، يجب أن نبني نوعًا من الولايات المتحدة الأوروبية. (خطاب ونستون تشرشل في زيورخ في 19 سبتمبر 1946).

عرفت المملكة المتحدة إستفتاءين الأول أبقى المملكة المتحدة ضمن تشكيلة الاتحاد الأوروبي، والثاني كانت نتيجة الخروج من كتل الاتحاد وذلك بتاريخ 23 جوان 2016، عقب تصريح دايفيد كامرون بإجراء استفتاء يحدد مصير المملكة المتحدة بالبقاء أو المغادرة وكانت النتيجة صادمة للمؤسسات والدول الأوروبية، والدول خارج الاتحاد.

3.1.1 مفهوم البريكسيت

ينقسم مصطلح البريكسيت الى مفهوم لغوي واصطلاحي:

1.3.1.1 المفهوم اللغوي: البريكسيت هو مصطلح انجليزي مركب من كلمتين BREGTANE وEXIT أي بريطانيا وخروج، بمعنى خروج بريطانيا (BREXIT) من كتل الاتحاد الأوروبي.

ويستخدم هذا المصطلح لوصف سيناريو مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي، وهو مصطلح ظهر في القرن 21، ولقد كان يوم 23 جوان 2016 موعد الاستفتاء وكان السؤال المطروح على الشعب في هذه الانتخابات هو:

“Should the United Kingdom remain a member of the European Union or leave the European Union?”

هل المملكة المتحدة يجب أن تبقى عضوا في الاتحاد الأوروبي أم أنها يجب أن تخرج؟.

¹ Sumon Bulmer, Lucia Quagila, **The politics and Economics of Brexit**, Journal of European Public Policy, Vol.25, N.8, May 2018, PP 1090-1091.

² Ilhama GASIMZADE, **Brexit: The impact on the United Kingdom and Turkey**, International journal of Humanities and Education, Vol.4, N.7, Turkey, 2018 ,P 2.

وكانت نتيجة الانتخابات هي التصويت بنعم بنسبة 52% للبريكسيت⁽¹⁾، وهو نفس المصطلح الذي استعمل سنة 2015 في حال إذا ما قررت اليونان الخروج من منطقة اليورو Grexit.

2.3.1.1. المفهوم الاصطلاحي: يعني البريكسيت الخروج الطوعي والإرادي للمملكة المتحدة من الإتحاد، ففي 23 جانفي 2013 أعلن الوزير الأول دافيد كامرون، عن تنظيم استفتاء شعبي للبت في إمكانية انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وقد تم تنظيم الاستفتاء بتاريخ 23 جوان 2016، أفرز التصويت 51.90% من الأصوات لصالح الخروج مع نسبة مشاركة كبيرة قدرت بـ 72%، وحسب الخبراء فإن مسار الانسحاب البريطاني يمكن أن يمتد لسنتين، وهي المدة التي تستغرقها مراجعة الاتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

كما يُعرف البريكسيت على أنه "إستفتاء عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد الأوروبي، وهو مصطلح يُشير لمخطط الانسحاب منه، فقد نالت عضوية المملكة المتحدة في الإتحاد حيزا كبيرا من النقاش في المملكة المتحدة لفترة من الزمن، وفي سنة 2015 أراد حزب المحافظين إجراء الاستفتاء لمغادرة عضوية الإتحاد الأوروبي التي أقرها برلمان المملكة المتحدة من خلال قانون استفتاء الإتحاد الأوروبي، وتم تأكيد ذلك من قبل رئيس الوزراء الوزير ديفيد كامرون والمستشار جورج أوسبورن"⁽³⁾.

وقد أُعتمد بما يسمى "الورقة البيضاء"* للبريكسيت Brexit white paper، ففي 2 فيفري 2017 حددت حكومة المملكة المتحدة خططها للانسحاب من الإتحاد الأوروبي في ورقة بيضاء بعنوان "خروج المملكة المتحدة من الشراكة الجديدة مع الإتحاد الأوروبي"، تحدد الحكومة فيها أهدافها وإستراتيجياتها التقريبية لمفاوضات الخروج وتتم المصادقة على هذا المشروع من طرف مجلس "العموم البريطاني"⁽⁴⁾.

اقترحت الورقة البيضاء أن الشراكة الاقتصادية تشمل العناصر التالية:

✓ تحديد قواعد مشتركة للبضائع بما في ذلك الأغذية الزراعية، وهذا من شأنه أن يغطي فقط تلك القواعد المطلوبة للتجارة الحالية من الصراعات، وستلتزم المملكة المتحدة بموجب المعاهدة بالتوافق المُستمر مع قواعد الإتحاد الأوروبي ذات الصلة، وبذلك سيكون برلمان المملكة المتحدة حُرًا في عدم الحفاظ على الانسحاب في المستقبل، الذي يؤدي إلى عواقب سلبية كحرية الوصول إلى الأسواق على سبيل المثال؛

¹. **Defintion de brexit**, sur site web : www.glosaire-international.com, consulté le 12/09/2016.

². حفيظ صواليبي، "البريكسيت" كارثة لبريطانيا وأوروبا على حد سواء، جريدة الخبر، 24 جوان 2016، على الموقع: <http://www.elkhabar.com>، تاريخ الإطلاع (2016/12/12)

³. Alexander Dubcek, **The Euro zone crisis and the effect of brexit**, Journal of Managment, N° 1(30), 2017, P 98.

*. ويسميه البعض الآخر الكتاب الأبيض.

** . House of Commons. مجلس العموم.

⁴. Bert Van Roosebeke, **The UK Government's Brexit White Paper**, Centre for European Policy –cep-, Februray 3, 2017, P 2.

✓ تُشارك المملكة المتحدة في وكالات الاتحاد الأوروبي التي تقدم التراخيص للسلع في قطاعات شديدة التنظيم، مثل الوكالة الأوروبية للكيمائيات والوكالة الأوروبية لسلامة الطيران؛

✓ تسهيل جمركي جديد يتم إدخاله على مراحل، وإلغاء الحاجة إلى عمليات التحقق/الرقابة الجمركية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي "كما ولو كانت منطقة جمركية مشتركة"، كما ستطبق المملكة تعريفات الاتحاد الأوروبي والسياسة التجارية للسلع الموجهة إلى إليه وسياسته التجارية الخاصة لتلك الموجهة إلى سوق المملكة المتحدة؛

✓ لا توجد تعريفات على تجارة السلع بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي؛

✓ إطار جديد يسمح لمواطني المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بمواصلة السفر إلى دول بعضهم البعض، والشركات والمختصين لتقديم الخدمات بما يتماشى مع تلك التي قد ترغب المملكة المتحدة في تقديمها لشركاء تجاريين آخرين قريبين في المستقبل⁽¹⁾.

وقد ورد في الورقة البيضاء مفهوم البريكسيت بحيث عُرف بـ: "إن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني احترام نتائج الاستفتاء وقرار الجمهور البريطاني بإعادة السيطرة على قوانين المملكة المتحدة، وحدودها، وأموالها، والقيام بذلك بطريقة تدعم الأهداف العامة للحكومة عبر خمسة مجالات رئيسية في المملكة المتحدة"، تتمثل في:

-بالنسبة للإقتصاد، من خلال تقليل التفاوت بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، والحفاظ على الوظائف؛

-بالنسبة للمجتمعات، تناول اهتمامات محددة تم التعبير عنها في الاستفتاء من خلال إنهاء حرية الحركة ووضع نظام جديد للهجرة، وإدخال سياسات مستقلة جديدة لدعم مجتمعات الزراعة والصيد؛

-بالنسبة للاتحاد، (الوحدة) ويشمل بالوفاء اتجاه إيرلندا الشمالية والحفاظ على العلاقات؛

-بالنسبة للديمقراطية، بالتخلص من مؤسسات الاتحاد الأوروبي واستعادة السيادة الوطنية ووضع قوانين خاصة بالمملكة والأشخاص الذين يعيشون فيها؛

-بالنسبة لمكانة المملكة المتحدة عالمياً، بالاستمرار في تعزيز الابتكار والأفكار الجديدة، وتأكيد سياسة خارجية مستقلة تماماً، والعمل جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز وحماية القيم الأوروبية المشتركة للديمقراطية والانفتاح والحرية⁽²⁾.

¹ . Sylvia de Mars, Dominic Webb, **Brexit: Customs and Regulatory Arrangements**, House of commons Library, N°.8309, Jun 22, 2018, P 5.

² . HM Government, **The futur relationship between the United Kingdom and the European Union**, July 2018, PP 6, 7, see :

www.gov.uk/government/publications.(accessed on July 15, 2018).

ففي استفتاء 23 فيفري 1982، قررت غرينلاند GreenLand - (53% للخروج، 47% للبقاء) مغادرة الجماعات الأوروبية في ذلك الوقت، ومع ذلك فإن خروج غرينلاند سنة 1985 من المفوضية الأوروبية غير شرعي من الناحية القانونية، حيث لم تكن غرينلاند دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولكنها كانت ولا تزال جزءاً من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وهي الدنمارك، ولهذا السبب حدث "انسحاب" من المفوضية الأوروبية في شكل "تخفيض في السلطة القانونية للمعاهدات" من خلال تغيير معاهدة صادقت عليه جميع الدول الأعضاء، نظراً لمركزها السابق كمستعمرة وبُعدها الجغرافي عن الاتحاد الأوروبي، وأصبحت غرينلاند "إقليمًا خارجيًا مُرتبطًا" (المادة 204 TFEU) مع ترتيبات خاصة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بمصايد الأسماك، وتم منحها إمكانية الوصول إلى السوق الموحدة لمصايد الأسماك في مقابل وصول الصيادين الأوروبيين إلى مياه غرينلاند (البروتوكول 34 من معاهدات الاتحاد الأوروبي)⁽¹⁾.

4.1.1. أسباب ومراحل البريكسيت

حتماً توجد مجموعة من الدوافع التي دفعت بمواطني المملكة المتحدة بالتصويت لصالح الخروج، بحيث نجح مؤيدو الخروج في إقناعهم، وسيترتب عنها إتباع مجموعة من المراحل التي لا بد على المملكة المتحدة من أن تتبعها.

1.4.1.1. أسباب البريكسيت: إن الأسباب في جوهرها قديمة نسبياً، فمنذ انضمام المملكة المتحدة للاتحاد وهي تعارض قوانين وتوجيهات المؤسسة الأوروبية لاسيما الهجرة منها واسترجاع السيادة الوطنية، ولعل أهم هذه الأسباب نذكر⁽²⁾:

✓ **إستعادة السيطرة على الحدود:** إن أنصار الخروج من الإتحاد الأوروبي يعتقدون أن البلاد يجب عليها استعادة السيطرة على حدودها للحد من تدفق الهجرة، حيث أن أكثر من نصف المهاجرين يأتي من الإتحاد الأوروبي (خاصة أوروبا الشرقية)، وتقييد الهجرة يهدف إلى خفض الخدمات الاجتماعية التي يحصل عليها العمال الأوروبيين، والحفاظ على الوظائف للبريطانيين، فقد شهدت المملكة صافي هجرة في سنة 2015 قُدر بـ 336 ألف شخص مهاجر، من بينهم 180 ألف من الإتحاد الأوروبي.

✓ **التخلص من لوائح بروكسل:** تفرض بروكسل العديد من اللوائح والقوانين على الدول الأعضاء، التي أصبحت مكلفة للإقتصاد البريطاني، ووفقاً لبعض الدراسات فإن تطبيق الأنظمة واللوائح الأوروبية يكلف الشركات البريطانية أكثر من

¹ . Eva-Maria Poptcheva, **Article 50 TEU: Withdrawal of a Member State from the EU**, European Parliament, European Parliamentary Research Service, February 2016, P 3.

² Yannick Van der Schueren, **Cinq raisons qui poussent les Britanniques à vouloir sortir de l'UE**, Tribune de Genève, 25 fev 2016, sur site web ; www.tdg.ch, (consulté le 01/01/2017).

10 مليار يورو سنويا، فضلا عن زيادة الإنتاجية والنمو التي ستنتج عن التخلص من قوانين التجارة التي فرضتها بروكسل، وتحقيق آثار إيجابية على سوق العمل.

✓ **تحقيق وفورات مالية كبيرة:** الانفصال عن الاتحاد الأوروبي يسمح لبريطانيا باسترداد صافي مساهمتها في ميزانية الإتحاد بما يقارب 12.3 مليار يورو سنويا، ووفقا للأرقام التي جمعتها فاينانشال تايمز، فإن البريكسيت يُمكن لندن من توفير 27.6 مليار يورو بحلول 2019-2020، مع الأخذ بعين الاعتبار الإعانات، والمساعدات الأوروبية لقطاع الزراعة والاقتصاد البريطاني.

✓ **تحرير التجارة الخارجية:** يُعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للمملكة المتحدة (45% من الصادرات، 53% من الواردات سنة 2014)، ويعتقد المؤيدون للبريكسيت أنه بالإمكان تحسين الاقتصاد خارج مجموعة الثمان والعشرين، بحيث سيقوم المتعاملون التجاريون بالتفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة مع الأسواق الرئيسية مثل الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وعلاوة على ذلك يمكن للدولة الحفاظ على علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية التجارة الحرة، مثل سويسرا والنرويج.

✓ **استعادة السيادة الوطنية:** في تقدير المؤيدين للبريكسيت في حالة الخروج من الاتحاد، يمكن بريطانيا من استعادة سيادتها الوطنية، حيث أن لبريطانيا صوت مؤثر، على اعتبارها عضو في حلف الشمال الأطلسي للطاقة النووية ومجلس الأمن الدولي، كما كان للبريطانيين ميل للإعتقاد بأن بريطانيا العظمى يمكنها إدارة شؤونها بشكل أفضل، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن سنة الإستفتاء لم تكن أفضل وقت لإجرائه فقد لاحت في الأفق أزمة اللاجئين وعواقب الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية التي لم يتم التعامل معها بشكل جيد⁽¹⁾.

2.4.1.1. **مراحل البريكسيت:** ستخرج المملكة المتحدة من الإتحاد بعد ثلاثة سنوات من تاريخ اجراء الاستفتاء، وتم اختيار تاريخ 23 مارس 2019 للمغادرة على الحادي عشر ليلاً بتوقيت لندن، ومنتصف الليل بتوقيت بروكسل⁽²⁾، وستكون المملكة المتحدة أمام⁽³⁾:

✓ لا وجود لصفقة البريكسيت؛

✓ صفقة البريكسيت الصعب -Hard Brexit- (اعتماد النموذج الكندي)؛

✓ صفقة البريكسيت السهل -Soft Brexit- (سواء كان مجرد البقاء في سوق الاتحاد الأوروبي كالنرويج، أو البقاء ضمن الإتحاد الجمركي).

¹. Danny Dorling, Sally Tomlinson, **Rule Britannia: Brexit and the end of Empire**, Biteback publishing, 1st Edition, Great Britain, 2019, P 60.

². France television, **La date de sortie du Royaume-Uni de l'UE est connue**, 10/11/2017 sur site web ; <https://www.francetvinfo.fr>, consulté le 02/01/2018.

³. Kirsty Hughes, **Brexit Uncertainty, Scotland and the UK in 2018 Four Scenarios**, Scottish centre on european relations, policy paper N°.5, Scotland, October 2017, P3.

5.1.1. مميزات مراحل عملية الانسحاب

تتميز كل مرحلة من مراحل البريكسيت بخصائص معينة، ولكل منها شروط يجب على المملكة المتحدة أن تحترمها، وتُرَاعَى في ذلك الجوانب القانونية، وتتمثل مميزات هذه المراحل في⁽¹⁾:

1.5.1.1. الإخطار بالانسحاب: يتخذ خيار الانسحاب من طرف الدولة العضو "وفقاً لمتطلباتها الدستورية" بمجرد اتخاذ القرار الوطني، وتكون الدولة العضو المعنية مُلزَمة بإخطار المجلس الأوروبي، والمادة 50 تحدد توقيت أي إخطار من هذا القبيل.

2.5.1.1. عملية التفاوض: بموجب المادة 50، يكون أطراف التفاوض هم الاتحاد الأوروبي والدولة العضو المنسحبة، وبصفتها الطرف الآخر في المفاوضات سَتُعَامَل المملكة المتحدة كدولة غير تابعة للاتحاد الأوروبي لغرض تفعيل المادة أعلاه، ولذلك لن تشارك في المناقشات المتعلقة بالانسحاب والمفاوضات في المجلس الأوروبي أو المجلس.

3.5.1.1. سحب الإخطار: من القضايا المحتملة ضمن عملية الخروج هي ما إذا كانت المملكة المتحدة تستطيع خلال المفاوضات الغاء أو سحب إخطارها إذا غيرت رأيها في أعقاب أي تغيير حكومي أو أي حادث آخر غير مُتَوَقَّع، لا تنص المعاهدة صراحة على مثل هذه الحالة الطارئة التي لم يتم التعامل معها بشكل كامل في الأدبيات الأكاديمية، حيث كان من المفترض أن قرار الانسحاب سيكون واضحاً.

فالقضية مثيرة للجدل فمن ناحية تنص المادة 68 من اتفاقية فيينا على قاعدة عامة بأن: "الإخطار أو الصك المنصوص عليه في المادة 65 أو 67 (فيما يتعلق بإجراءات الانسحاب والإنهاء) يمكن إلغاؤه في أي وقت قبل أن يصبح ساري المفعول"، هذه الحجة مدعومة من قبل العديد من الخبراء القانونيين على أساس أنه "لا يوجد شيء في المادة 50 رسمياً لمنع العضو عكس قراره بالانسحاب أثناء المفاوضات"، وذلك حقيقة أن المعاهدة تهدف عادة إلى الحفاظ على الإتحاد والسماح للدول بالبقاء.

4.5.1.1. اتفاق الانسحاب وإطار العلاقة الجديدة: تُنص معاهدة لشبونة على إبرام معاهدة الانسحاب بطريقة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة المستقبلية، هو أيضاً تحدٍ في جوانب عديدة، وهذا يعني أن مضمون تلك العلاقة المستقبلية يجب ألا يُعرَف فقط في وقت توقيع اتفاقية الانسحاب، ولكن من الناحية المثالية لا بد أن يُعرَف من بداية المفاوضات، فكلما زاد مستوى فهم العلاقة المستقبلية سهل ذلك من صياغة اتفاقية الانسحاب.

6.1.1. الخيارات الاقتصادية المقترحة على مجلس العموم البريطاني

من المهام المُلقاة على عاتق مجلس العموم البريطاني (House of Commons) التصويت على المقترحات التي قدمتها تيريزا ماي لتحديد إطار (Framwork) العلاقات المستقبلية بين الطرفين، حيث قام برفض الاقتراحات المعروضة عليه في 29 جانفي، و12 مارس، و29 مارس 2019، وتمثلت هذه الاقتراحات في:

¹ . Miguel Tell Cremades, Petr Novak, **Brexit and the European Union: General Institutional and legal Considerations**, European parliament Committee, PE571.404, January 2017, P 15-18, see :

جدول رقم (4-1): الخيارات المقترحة على مجلس العموم البريطاني في 29 مارس 2019

الترميز	البيان	نعم (عدد الأصوات)	لا (عدد الأصوات)	
الخيار 1	B	المملكة المتحدة تترك الاتحاد الأوروبي دون اتفاق	160	400
الخيار 2	D	إقتراح ما يسمى "اتفاقية السوق المشتركة 2.0"، مع الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة والترتيبات الجمركية	188	283
الخيار 3	H	المملكة المتحدة تظل عضوًا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) وتنضم إلى اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية.	65	377
الخيار 4	J	يفرض هذا الخيار أن يتضمن البريكسيت تعهدًا بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول اتحاد جمركي يغطي UK بأكملها	264	272
الخيار 5	K	تبنى هذا الخيار حزب العمال، وذلك بالبقاء في الاتحاد الجمركي، والبقاء ضمن مجال ضيق في السوق الموحدة.	237	307
الخيار 6	L	يتضمن إلغاء المادة 50 (التي أدى إطلاقها رسميًا إلى بدء مفاوضات بشأن شروط الطلاق) إذا لم يوافق البرلمان على خروج بريطانيا دون موافقة، وبالتالي يدعو إلى إلغاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.	184	293
الخيار 7	M	إعادة إجراء إستفتاء للتأكد	268	295
الخيار 8	O	المملكة المتحدة تسعى للحصول على "صفقة غير مُدارة" (خروج بريطانيا دون اتفاق "مُدار") إذا لم يكن من الممكن العثور على اتفاقية طلاق.	139	422

المصدر: لمزيد من الإطلاع أنظر في:

- **Toutes les motions présentées au Parlement britanniques ont été rejetée**, sur site web :
- <https://www.lecho.be/dossier/brexit/toutes-les-motions-presentees-au-parlement-britanniques-ont-ete-rejetees/10111458.html>, (accessed on April 30, 2019).
- **Brexit : les huit propositions débattues à la Chambre des communes**, sur site web :
- <https://www.france24.com/fr/20190327-royaume-uni-brexit-debat-huit-propositions-chambre-communes-deputes-britanniques>, (accessed on April 30, 2019).

يُلاحظ من الجدول أعلاه الاقتراحات التي قدمتها تيرازا ماي على أعضاء مجلس العموم للتصويت، من خلال ثمانية اقتراحات تم ترت وقد تم رفضها من طرف المجلس ليتأجل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لتاريخ آخر في 31 أكتوبر 2019.

2.1. قرار التصويت ومحدداته

عرفت المملكة المتحدة استفتاءين الأول سنة 1975، وقد أبقى المملكة المتحدة ضمن تشكيلة دول الاتحاد الأوروبي، أما الاستفتاء الثاني فقد حدد فيه مصير بريطانيا بالخروج من الاتحاد، ويختلف قرار التصويت من فئة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى.

1.2.1. قرار التصويت حسب الجنس والمنطقة

من أبرز نتائج الاستفتاء على الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾:

¹. Banque TD, et maintenant, la donne change complètement: le Royaume-Uni choisit de quitter l'Union Européenne, TD Banque, services économiques TD, 24 Juin 2016, P 1, sur site web; https://www.td.com/francais/document/PDF/economics/qef/Can_ForecastUpdate2016_fr.pdf. (consulté le 31/01/2017).

✓ صوت البريطانيون لصالح الخروج من الاتحاد بنسبة 51.9%، مقابل نسبة مشاركة بلغت 72.2%؛

✓ صوتت كُُلُّ من اسكتلندا وإيرلندا الشمالية بشدة للبقاء ضمن الاتحاد الأوروبي (62%، و55.8% على التوالي)، بينما صوتت كل من إنجلترا وويلز لصالح الخروج لكن بنسب ضعيفة نسبياً، وبلغت نسبة المشاركة في الدول الأربعة، 73% في إنجلترا (النسبة الأعلى)، 71.7% في ويلز، أقل من 70% في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية، والجدول التالي يوضح قرار التصويت حسب الفئة العمرية والجنس:

جدول رقم (4-2): قرار التصويت حسب الفئة العمرية

الشريحة العمرية	البقاء %	الخروج %
من 18 إلى 24 سنة	75	25
من 25 إلى 29 سنة	56	44
من 50 إلى 64 سنة	44	54
65 سنة فما فوق	39	61
حسب الجنس		
	البقاء %	الخروج %
ذكر	46	54
انثى	51	49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Francois dupuis, **Brexit, les conséquences Economiques, politiques et financières**, Desjardins, études économiques, 27 juin 2017, P 2.
- Kirby Swales, **Understanding the Leave vote**, NatCen Social Research, London, 2016, P 08, see : <http://www.whatukthinks.org> , (accessed on October 26 ,2017).

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي من الفئة (أكثر من 65 سنة) الأكبر سنًا بلغ 61%، عكس فئة الشباب (من 18-24 سنة) الذين فضلوا البقاء بنسبة 75%، وذلك من أجل الحفاظ على وظائفهم خارج حدود المملكة المتحدة البريطانية. أما بالنسبة لنتائج التصويت حسب الجنس فإن الإناث يرفضون الخروج بنسبة فاقت 51%، مقارنة بنسبة 49% بالنسبة للذكور فقد فضلوا الخروج بنسبة 54%، مقارنة بـ 46% للبقاء ضمن الاتحاد الأوروبي، والجدول التالي يوضح نتائج الإستفتاء حسب كل منطقة:

جدول رقم (4-3): نتائج الإستفتاء حسب كل منطقة

المنطقة	الخروج %	البقاء %
انجلترا بدون لندن (المتوسط)	56.29	43.71
داخل لندن	28.09	71.91
خارج لندن	43.97	56.03
لندن (المتوسط)	36.03	63.97
ايرلندا الشمالية	44.24	55.76
شرق اسكتلندا	36.82	63.18
جنوب غرب اسكتلندا	36.78	63.22
المرتفعات والجزر	43.96	56.04
اسكتلندا (المتوسط)	39.19	60.81
غرب ويلز	53.89	46.11
شرق ويلز	50.25	49.75
ويلز (المتوسط)	52.07	47.93

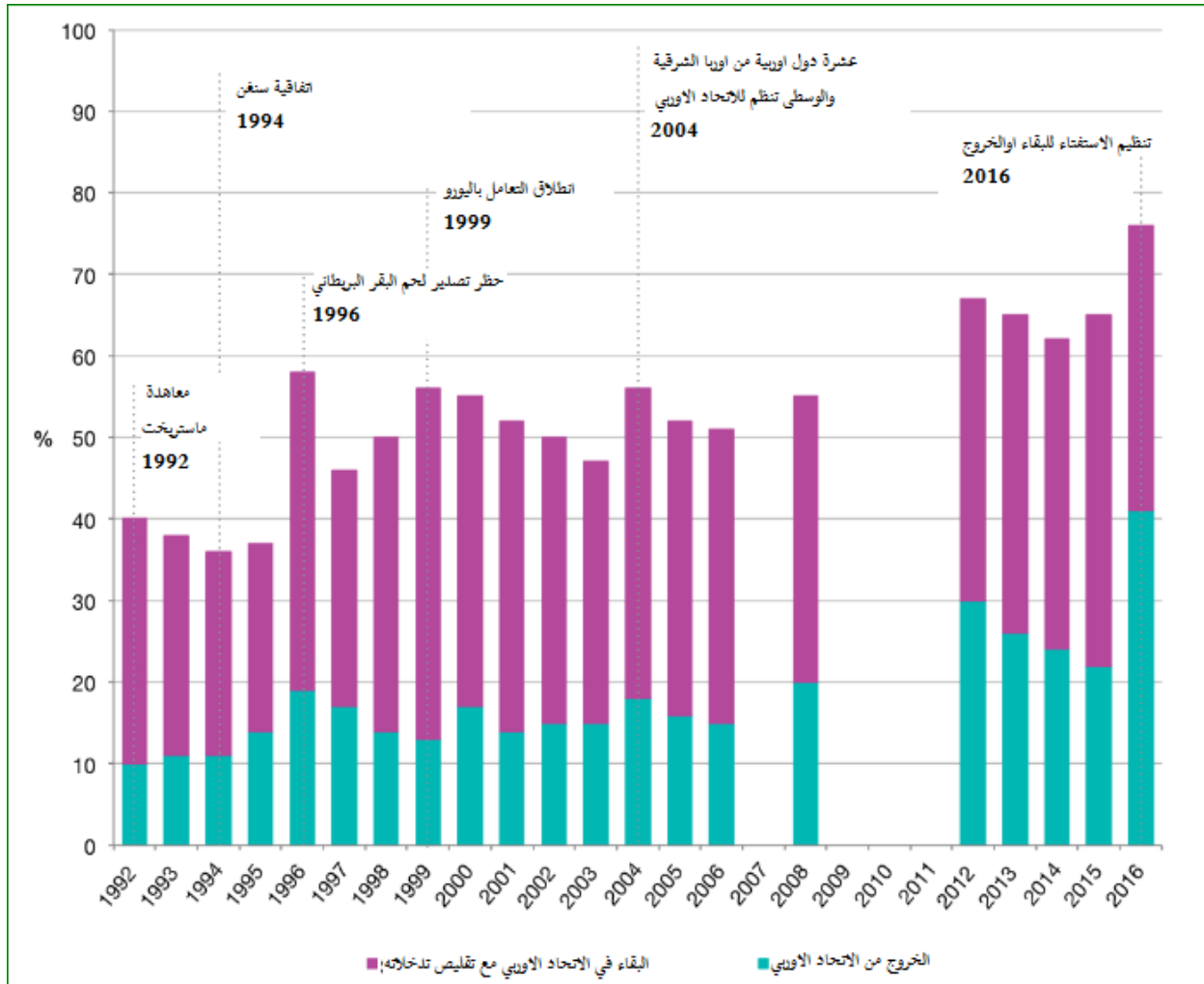
Source: Agust Arnorsson, Gylfi Zoega, **On the causes of Brexit**, European Journal of Political Economy, Vol.55(C), 2017, P 2.

يُبين الجدول أعلاه أن الانجليز صوتوا لصالح الخروج بنسبة 56.29% مقارنة بـ 43.71% لصالح البقاء، بينما صوتت عاصمتها لندن للبقاء بنسبة 63.97%، وكذلك ايرلندا الشمالية واسكتلندا بنسبة 55.76% و60.81% على التوالي، في حين بلغت نسبة المُصوتين للخروج من الاتحاد الأوروبي في ويلز ما نسبته 52.07%، لتكون بذلك النسبة الإجمالية لصالح الخروج.

2.2.1. دور المشككين في الاتحاد الأوروبي

يُعد المُشكِّكين في الإتحاد الأوروبي تيار مُناقض لقوانين وقرارات الإتحاد ويرفضون فكرة التكامل أصلاً، وهم من مؤيدي إجراء الإستفتاء، والشكل التالي يوضح تطور نسبة المُشكِّكين في مؤسسة الإتحاد الأوروبي:

شكل رقم (4-3): تطور نسبة المُشكِّكين في مؤسسة الاتحاد الأوروبي



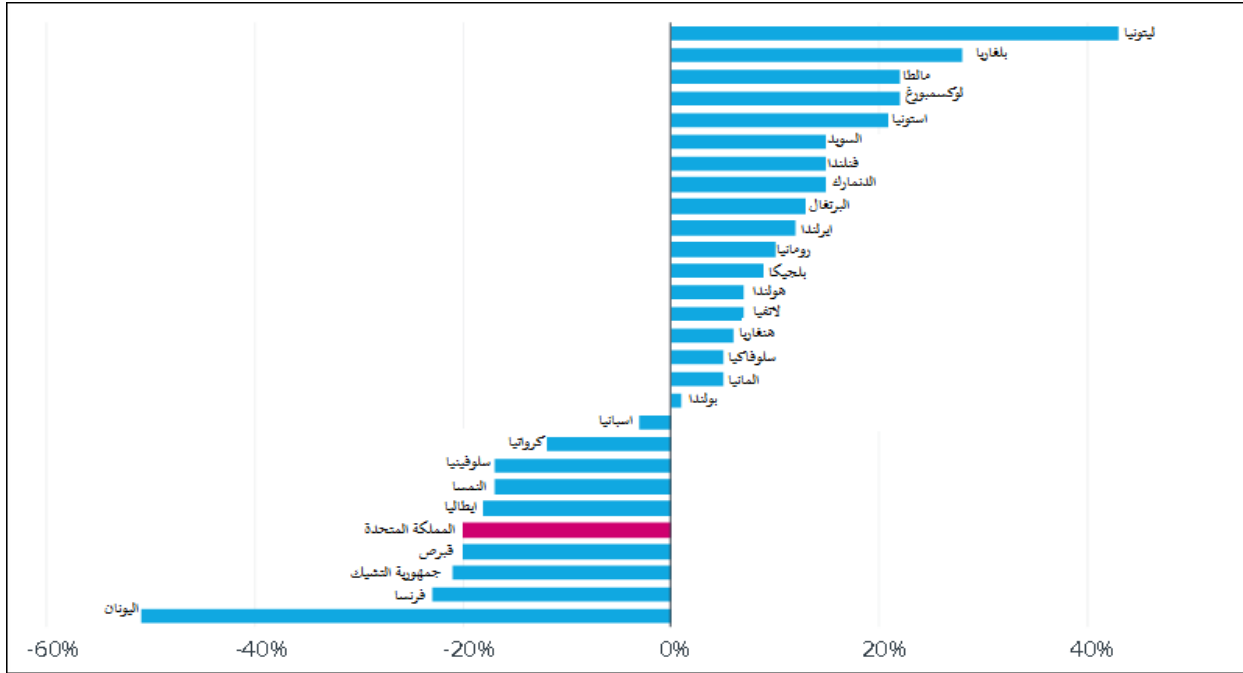
Source : John Curtice, *The vote to leave the EU*, British Social Attitudes 34, NatCen Social Research, London, June 2016, P 1, see ; <http://www.bsa.natcen.ac.uk/latest-report/british-social-attitudes-34/brexit.aspx>, (accessed on November 31, 2017).

يُظهر الشكل أعلاه تنامي نسبة المُشكِّكين في الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من المحطات التاريخية، حيث أخذت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات الأخيرة منذ ظهور أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو فقد تجاوزت نسبة 40% خلال سنة إجراء الاستفتاء (2016) الذي كانت نتيجته إيجابية لصالح الخروج، كما شهدت الفترة من 2012 إلى 2016 تنامي نسبة المُشكِّكين مُقارنة بالفترة 1992 إلى 2009، وهو ما يبرز زيادة عدم الثقة في المؤسسة الأوروبية من طرف البريطانيين وزيادة تأثير المُشكِّكين في المواطنين في أنحاء الاتحاد.

والشكل التالي يظهر مستوى الثقة لكل بلد عضو في الإتحاد الأوروبي، تم إعداد من طرف المفوضية الأوروبية في

سبتمبر 2017، وكانت النتائج كالتالي:

شكل رقم (4-4): صافي ثقة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (سبتمبر 2017)



Source : Tim Durrant & All, **Negotiating Brexit: the views of the EU 27**, Institute for Government, March 2018, P 11, see : www.instituteforgovernment.org.uk/brexit, (accessed October 24, 2018).

يتضح من الشكل أعلاه اختلاف صافي الثقة في المؤسسة الأوروبية من دولة إلى أخرى، وتُعد اليونان أقل الدول ثقة في الإتحاد الأوروبي بنسبة -51% نتيجة الأزمة التي عرّفتها، وضغوط الجبهة الاجتماعية في ظل سياسات التقشف المطبقة، كذلك من الدول التي ليست لها ثقة نجد فرنسا، قبرص، المملكة المتحدة، إيطاليا، أما ليتوانيا فهي أكثر الدول ثقة في الإتحاد الأوروبي، والملاحظ أيضاً أن مستوى الثقة يختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب الحجم والنشاط الاقتصادي، إلى جانب فوز بعض الأحزاب في بعض الدول التي تضم المشككين في الإتحاد الأوروبي ففي فرنسا مثلاً حققت "مارين لوين" Euroseptic Marine نسبة 34% من الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام 2017 وهي نسبة مُتصاعدة للمشككين في المؤسسة الأوروبية.

3.2.1. خُطة البريكسيت

في خطاب ألقته رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في 17 جانفي 2017، قدمت خُطة من 12 نقطة كإشارة ملموسة إلى كيفية رؤية الحكومة البريطانية لعلاقات البلاد المستقبلية مع الإتحاد الأوروبي، وتحدد هذه الأهداف كما يلي⁽¹⁾:

✓ **اليقين:** سيتم إجراء مفاوضات البريكسيت بأكبر قدر ممكن من الشفافية، وسيظل قانون الإتحاد الأوروبي ساري المفعول في البداية كقانون وطني بعد البريكسيت؛

¹. Urs Pöttsch, Bert Van Roosebeke, "Ukraine Plus" as a model for Brexit, Centre for European Policy « cepAdhoc », Germany, March 27, 2017, P 2.see : https://www.cep.eu/fileadmin/user_upload/cep.eu/Studien/cepAdhoc_Brexit/Press_Release_11-2017.pdf

✓ التحكم في سن التشريعات: سيتم تطبيق القوانين في المملكة المتحدة والتي تكون صادرة عن المملكة نفسها وليس من قبل محكمة العدل الأوروبية؛

✓ اتحاد أربع دول في المملكة المتحدة: ستعمل حكومات كل من إنجلترا واسكتلندا وإيرلندا الشمالية وويلز معًا عن كئب على تنفيذ البريكسيت؛

✓ الحفاظ على منطقة السفر المشتركة بين المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية؛

✓ مراقبة الهجرة: تهدف المملكة المتحدة إلى السيطرة على عدد المهاجرين من الاتحاد الأوروبي؛

✓ حماية حقوق المواطنين: بحيث أن حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في بريطانيا، وحقوق المواطنين البريطانيين الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي ستكون مضمونة؛

✓ حماية حقوق العمال: سيتم الحفاظ على مستوى الحماية للعمال بموجب قانون الاتحاد الأوروبي وتوسيعه؛

✓ التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي: تسعى المملكة المتحدة إلى أكبر قدر ممكن من الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وهو على استعداد لتقديم مساهمات مالية للاتحاد الأوروبي؛

✓ اتفاقيات التجارة الحرة: تهدف المملكة المتحدة إلى إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها مع دول ثالثة؛

✓ الابتكار العلمي: تهدف المملكة المتحدة إلى مواصلة تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجالات العلوم والبحث والتطوير؛

✓ سياسة الأمن والدفاع: تهدف المملكة المتحدة إلى مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والدفاعية، إلى جانب مكافحة الجريمة والإرهاب؛

✓ عملية خروج سلسة ومنظمة: تسعى المملكة المتحدة لفترة انتقالية تُمنح فيها الحكومة والمؤسسات وقتًا للتكيف مع الترتيبات الجديدة.

3.1. تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة

حتمًا عملية الخروج لها أسباب دفعت لتنظيم الاستفتاء، ودفعت بالبريطانيين بالتصويت لصالح الخروج، كما يترتب على هذا الخيار مجموعة من التشريعات الواجب الالتزام بها، وإتباع آليات الخروج المحددة في معاهدة لشبونة كما ذكرنا سابقًا، وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أسباب وآليات البريكسيت.

1.3.1. التعريف بالمادة 50 من معاهدة لشبونة

تُعد المادة 50 من معاهدات الاتحاد الأوروبي، وتُعرف على أنها: "الآلية أو الوسيلة التي تُمكن الدولة العضو من الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذا رُغبت في ذلك، وتم العمل بها في سنة 2007 من خلال معاهدة لشبونة وتُخَطِر

الدولة العضو "المجلس" عَزَمَهَا على مغادرة الاتحاد، وتتم عملية المفاوضات وفق المادة 218 "الفقرة الثالثة" من المعاهدة التي تحدد وظائف الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

2.3.1. مضامين المادة 50 من معاهدة لشبونة

تتضمن المادة 50 من معاهدة لشبونة ما يلي⁽²⁾:

- تشمل المفاوضات الدول الأعضاء الـ 27 المتبقية، واللجنة، والمملكة المتحدة؛
- يحتاج اتفاق الانسحاب إلى موافقة البرلمان الأوروبي وموافقة المجلس بالإجماع؛
- ستحتاج المملكة المتحدة إلى التفاوض بشأن ترتيب الانسحاب وبعد الخروج من الاتحاد الأوروبي في غضون سنتين؛
- بعد سنتين، لا يمكن تمديد فترة التفاوض إلا باتفاق جماعي بين الدول الأعضاء الـ 27 (تستطيع أي دولة عضو استخدام التمديد)؛
- استمرار تطبيق معاهدات الاتحاد الأوروبي على الدولة العضو المغادرة، حتى يبدأ نفاذ اتفاق الانسحاب أو تنتهي عملية التفاوض الرسمية.

لم يتم تطبيق المادة 50 من معاهدة الاتحاد الأوروبي لحد الآن (معاهدة لشبونة)، وهي مادة خاصة بالدولة التي لديها الرغبة في مغادرة كتلة الاتحاد الأوروبي وبالتالي تطبق على الدول التي تريد الانسحاب من الإتحاد، وقد بدأت عملية الانسحاب من طرف المملكة المتحدة رسميًا في 29 مارس 2017، عندما أبلغت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي المجلس الأوروبي بنية المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي، ومن المُتوقع أن تستمر المفاوضات لمدة سنتين⁽³⁾.

إن القراءة في المادة 218 (3)، التي تحدد طريقة عمل الاتحاد الأوروبي، تبين ثمانية أو تسع خطوات قانونية لتحقيق الخروج السلس والتي تتمثل في⁽⁴⁾:

أولاً: إن قرار الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي بالمغادرة يتحدد وفقاً لمتطلباتها الدستورية؛

ثانياً: الإخطار الإلزامي لأي قرار من هذا القبيل بمجرد تقديمه من قبل MS* إلى المجلس الأوروبي لرؤساء الدول (EC**)

¹. Article 50 du traité sur l'union européenne, commission européenne, 2017, P 1.

². European Movement International, Brussels, Brussels, **The consequences of a British exit from the European Union**, June 2016, P 10, see ; [http:// www.europeanmovement.eu/policies](http://www.europeanmovement.eu/policies), (accessed on October 25, 2018).

³. Jenny Gesley, **Trade Implications of Brexit lessons from Austria's Accession and Greenland's Withdrawal**, Global Legal Research Center, The Law Library of Congress, April 2017, P1. See ; <http://www.law.gov>, (accessed 05/05/2017).

⁴. Jonathan Rickford, Robert Ayling, **Brexit Referendum and Article 50 of the Treaty on European Union A Legal Trap: the Need for Legislation**, LSE, July 3, 2016, PP 1-2.

ثالثا: اقتراح توصيات من اللجنة الى مجلس الوزراء المادة 218(3)؛

رابعا: إعداد المفاوضات الأوروبية لـ "المبادئ التوجيهية" (Guidelines) على ضوء اتفاق ترتيبات الانسحاب المزمع إجراؤه بين (MS) وممثل مجلس الوزراء، وذلك استنادًا إلى توصيات اللجنة؛

خامسا: الأخذ بعين الاعتبار "نطاق العلاقات المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي" ضمن مراحل التفاوض؛

سادسا: تُتخذ قرارات المجلس على ضوء توصيات اللجنة والتي تُمكنها من بدء المفاوضات وتعيين المفاوضات الرئيسي؛

سابعا: تتم المفاوضات المتعلقة بالترتيب (الخيار) خلال سنتين من الإخطار، أو فترة أطول إذا وافق عليها المجلس (جميع الـ 27 عضو) والعضو المنسحب.

ثامنا: إبرام الاتفاق بين الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي، من خلال تصويت المجلس بالأغلبية المؤهلة (QM^{***}) مع موافقة البرلمان؛

أو:

تاسعا: عدم الموافقة قبل انتهاء الفترة (بما في ذلك أي تمديد)، سواء كان ذلك بسبب عدم وجود اتفاق بين أطراف المفاوضات، أو فشل المجلس في تحقيق أغلبية مؤهلة، أو موافقة البرلمان.

عاشرا: تتوقف المعاهدات في تطبيقها على العضو المعني عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أو انتهاء صلاحيتها، إذا لم يكن هناك اتفاق نهائي (بما في ذلك قرارات المجلس، والبرلمان) في ذلك الوقت يتم طرد MS مع لا شيء.

3.3.1. المسائل المطروحة عقب تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة

توجد العديد من القضايا والمسائل التي سيتم تناولها والبث فيها قبل البدء بعملية الإنسحاب وذلك بحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ولعل من بين المسائل التي ستطرح حسب معهد البريكسيت DCU **Brexit Institute**، نذكر⁽¹⁾:

1.3.3.1. حقوق المواطنين: كانت حقوق المواطنين أولوية أساسية في مفاوضات خروج المملكة المتحدة منذ البداية، على الرغم من المخاوف الأولية بشأن عدم إحراز تقدم بشأن مسألة حقوق المواطنين، وبحلول نهاية المرحلة الأولى من المفاوضات في ديسمبر 2017 توصل كل من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى اتفاق مبدئي على

*. الدولة العضو Member Stat

** . European Council المجلس الأوروبي

*** . Qualified Majority الأغلبية المؤهلة

¹ . Federico Fabbrini & al, **Brexit Report**, DCU Brexit Institute, Juin 23 ,2018, P 8-14, see : http://dcubrexitinstitute.eu/wp-content/uploads/2018/06/brexit_report_spread.pdf, (accessed on October 10, 2018).

"توفير حماية متبادلة لمواطني الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة"، وتمكين الممارسة الفعالة للحقوق المستندة من قانون الإتحاد، حيث يملك هؤلاء المواطنين حقوق حرية التنقل في أي وقت، وقد وُصِفَت اتفاقية شهر ديسمبر من قبل البعض بأنها خطوة مهمة نحو حماية حقوق الانسان في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وتجدر الإشارة أن المادة 9 من معاهدة الخروج تحدد كافة حقوق المواطنين المقيمين لكلا طرفي التفاوض.

2.3.3.1. الحدود: أصبحت مسألة الحدود الإيرلندية من أهم المسائل للتفاوض على "اتفاقية الانسحاب" بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فمنذ نشر مشروع اتفاق الانسحاب في مارس 2018، والذي يحتوي على حل لمسألة الحدود الإيرلندية التي لن يتم إطلاقها إلا إذا تم الاتفاق على حل نهائي.

3.3.3.1. التسويات المالية: تم تحديد تفاصيل وطريقة التسوية المالية في التقرير المشترك لشهر ديسمبر 2017، وتم تطويرها بشكل أكبر في مسودة اتفاقية مارس 2018، ولا يحدد أي منهما أو يقدر حجم المبلغ الذي يجب أن تدفعه المملكة المتحدة، ولم يُصدر الاتحاد الأوروبي تقديراً رسمياً، لكن وزارة الخزانة البريطانية (جانفي 2018) قدرت مبلغ التسوية ما بين 40 إلى 45 مليار يورو أو 35-39 مليار جنيه إسترليني، هذا هو الرقم الصافي الذي يأخذ في الاعتبار المدفوعات مطروحا منها ما تحصل عليه المملكة المتحدة من الإتحاد.

4.3.3.1. الخروج والانتقال والعلاقات المستقبلية: من المقرر أن تُغادر المملكة المتحدة الإتحاد الأوروبي في 30 مارس 2019، ولضمان خروج Brexit منظم وسلس، يجب أن يتوصل الطرفان قبل هذا التاريخ إلى اتفاق على ثلاثة عناصر منفصلة، يمكن تحديدها بالأحرف الأولى بـ "WTF" الأولى "Withdrawal" تعني تسوية الانسحاب لترتيب شروط "الطلاق"، الثانية "Transition" صفقة انتقالية لتغطية العلاقة مباشرة بعد الانسحاب، والثالثة "Framework" تحدد إطار علاقات المستقبل والتي تحدد الشروط النهائية للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، ويشمل الاثنان الأعلان وثيقة رسمية (اتفاقية الانسحاب) وتتخذ الوثيقة الثالثة شكل إعلان سياسي.

5.3.3.1. البريكسيت، إيرلندا، ومستقبل أوروبا: حدثت تطورات مهمة مؤخراً في مفاوضات البريكسيت وكذلك في المناقشات حول مستقبل أوروبا، ففي ديسمبر 2017، قرر المجلس الأوروبي إحراز تقدم كافٍ في مفاوضات الانسحاب البريطانية، وإجازة المفوضية الأوروبية والحكومة البريطانية للانتقال إلى المرحلة الثانية من محادثات البريكسيت والتي ستركز على العلاقات المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

4.1. ردود أفعال المؤسسات الأوروبية اتجاه نتيجة الاستفتاء

تباينت ردود أفعال المؤسسات الأوروبية اتجاه نتيجة الاستفتاء وتمثل هذه المؤسسات في⁽¹⁾:

¹ . EIFR - European Institute of Financial Regulation, **Royaume-Uni en Europe: point de situation post Brexit**, 14/10/2016, PP 10-11, sur site web ; <http://www.eifr.eu>, (consulté le 10/11/2017).

1.4.1. البرلمان الأوروبي (European Parliament)

خلال الجلسة العادية الاستثنائية التي انعقدت بتاريخ 28 جوان 2016، دعا أعضاء البرلمان الأوروبي إلى احترام نتيجة الاستفتاء، وتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة، إلى جانب الدعوة إلى الاستمرار في عملية بناء وتكامل الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على القيم والأهداف الأوروبية، أما فيما يتعلق بمستقبل الاتحاد الأوروبي يقول أحد الأعضاء في البرلمان الأوروبي أن التحديات الراهنة تتطلب إصلاحات عميقة لجعل الاتحاد أفضل وأكثر ديمقراطية، وقد تم في 08 سبتمبر 2016 تعيين غي هوفشتات Guy Verhofstadt ليكون المفاوض الأوروبي.

2.4.1. المفوضية الأوروبية (European Commission)

اعتباراً من 25 جوان 2016، قدم المفاوض جوناثن هيل (Jonathan Hill) استقالته، وتم تعيين السفير البريطاني لدى فرنسا "السير جوليان كينغ (Sir Julian King)" ليحل محل ديفيد كامرون (David Cameron) كمفاوض بريطاني.

كما ستقوم المفوضية الأوروبية بتغطية تفاصيل مُغادرة المملكة المتحدة بموجب المادة 50 من معاهدة لشبونة وسيكون ميشال بارنييه (Michel Barnier) المكلف بالمفاوضات كمثل عن المفوضية الأوروبية.

3.4.1. مجلس الإتحاد الأوروبي (European Council)

في 28 جوان اجتمعت الدول الأعضاء في الإتحاد (28 دولة) لحضور قمة الإتحاد الأوروبي، حيث قدم ديفيد كامرون نتائج الاستفتاء الرسمية مع عدم تفعيل المادة 50 من معاهدة الإتحاد الأوروبي، وفي 29 جوان اجتمع رؤساء الدول الأوروبية مرة أخرى، ولكن هذه المرة بشكل غير رسمي (27 عضو) بدون المملكة المتحدة وذلك لمناقشة المفاوضات المستقبلية ومستقبل الإتحاد الأوروبي، وفي 13 أكتوبر صرح "دونالد تاسك (Donald Tusk)" بأن المملكة لن تستفيد من التسهيلات التجارية المرتبطة بالعضوية في الإتحاد، في حين أن تسهيلات الهجرة للأوروبيين تبقى شرطاً ملحاً مقابل وصولها للسوق المشتركة.

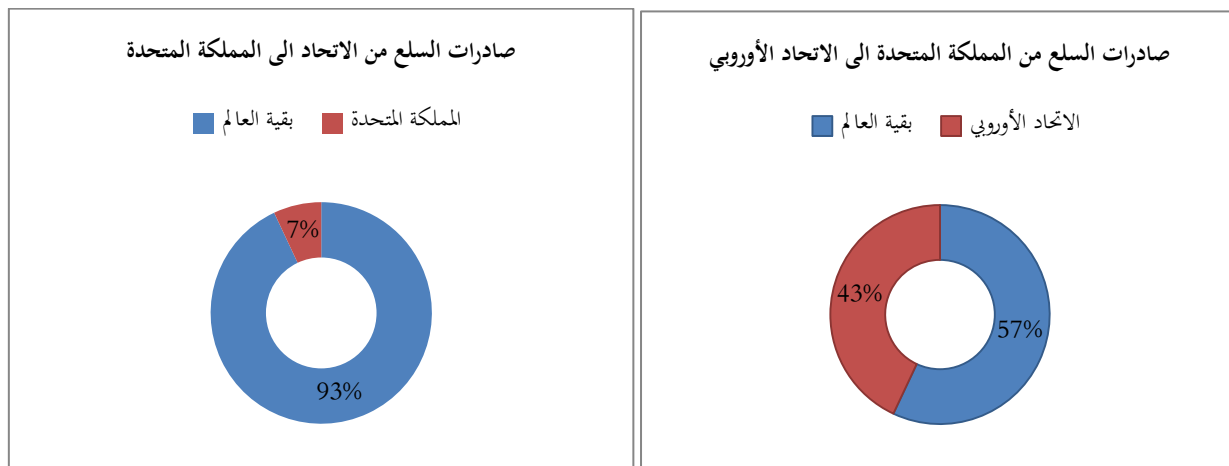
2. الآثار المتوقعة على التجارة الخارجية في المملكة المتحدة

يُعد الإتحاد الأوروبي الواجهة المفضلة لصادرات المملكة المتحدة، نظراً لاستفادتها من الامتيازات الجمركية بين دول الإتحاد وباعتبارها جزءاً من السوق الأوروبية الموحدة، وعليه ستتضرر تجارة المملكة المتحدة تصديراً واستيراداً نتيجة البريكسيت وهو ما سنحاول إبرازه.

1.2. التجارة الخارجية للمملكة المتحدة، أرقام وضوابط

يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي للمملكة المتحدة بحيث قُدِّرت صادرات المملكة المتحدة من السلع نحو الاتحاد الأوروبي بـ 47% من إجمالي الصادرات، بينما قُدِّرت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو المملكة بـ 7%، ولمزيد من التوضيح نُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (4-5): صادرات السلع من المملكة المتحدة نحو الاتحاد الأوروبي والعكس



Source : ONS UK.

يُبين الشكل أعلاه حجم صادرات المملكة المتحدة من السلع إلى الاتحاد الأوروبي بلغت 43% من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 53% لبقية العالم، أما عن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة فقد بلغت 7% من إجمالي صادرات السلع، و93% لبقية العالم، ونستنتج بذلك أن الإتحاد الأوروبي شريك تجاري رئيسي ومهم للمملكة المتحدة والعكس من ذلك غير صحيح.

أما من حيث نوع السلع المصدرة من المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، نُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (4-4): صادرات وواردات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي حسب نوع السلعة

المنتج	مليار جنيه استرليني	نسبة من إجمالي الصادرات (%)	مليار جنيه استرليني	نسبة من إجمالي الواردات (%)
السيارات	18.3	1.2	46.8	18.1
البتروال ومنتجات البتروال	15	9.2	20.3	7.9
الأدوية ومنتجات الصيدلانية	12.8	7.8	11.5	4.4
معدات النقل	8.8	5.4	10.5	4.1
المواد المصنعة المتنوعة	8.3	5.1	9.9	3.8
الألات والأجهزة الكهربائية	6.4	3.9	9.8	3.8
الألات الصناعية العامة	6.4	3.9	7.8	3.0
آلات توليد الطاقة	6.2	3.8	7.4	2.9
الملابس والأكسسوارات	5.3	3.2	6.9	2.7
المواد الكيميائية العضوية	4.6	2.8	6.8	2.6

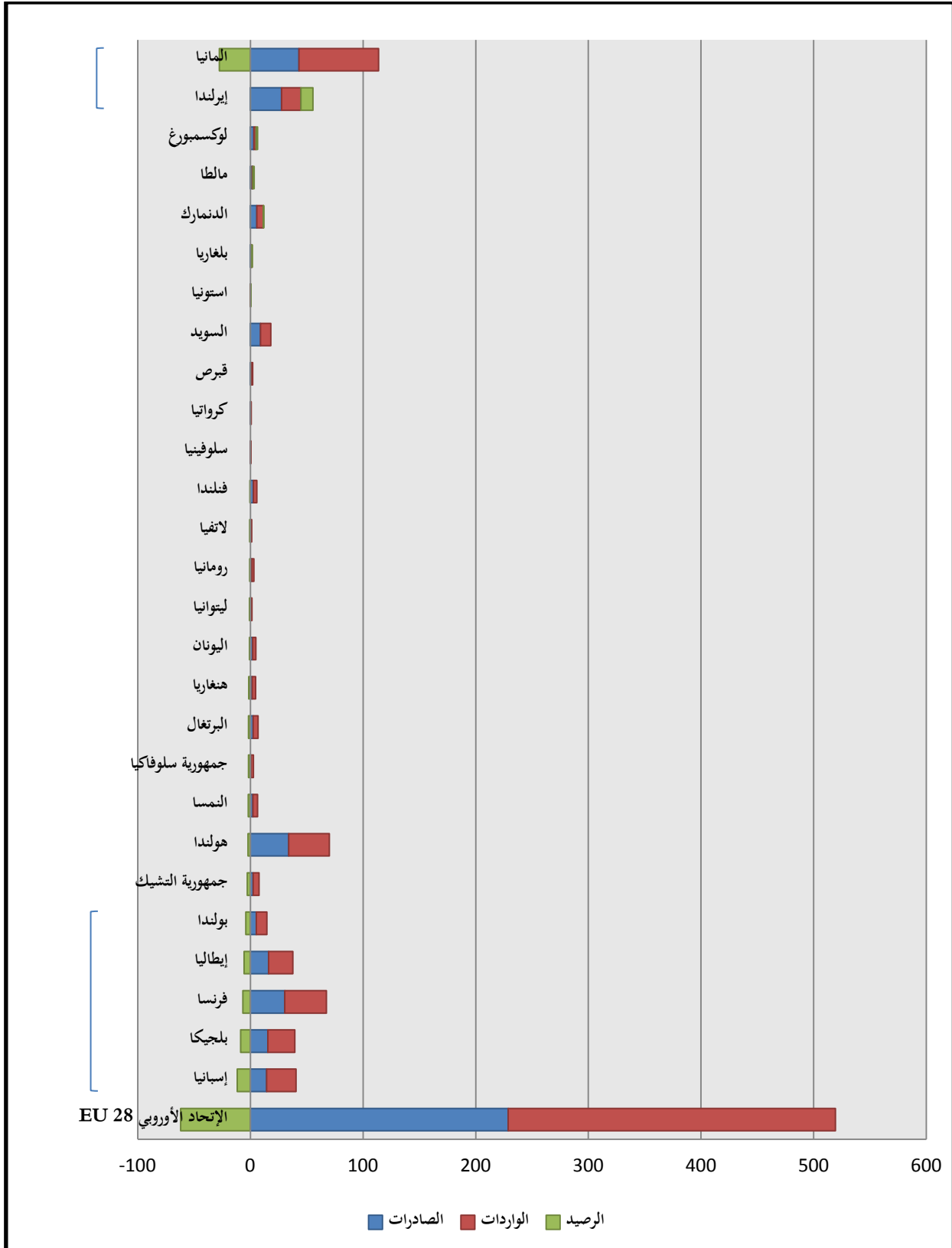
Source: Matthew Ward, **Statistics on UK-EU trade**, The House of Commons Library research, briefing paper N° 7851, January 11, 2019, P 6.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن صناعة السيارات تحتل المرتبة الأولى من حيث الصادرات من المملكة إلى الاتحاد بنسبة 18.3 مليار جنيه بنسبة 1.2%، أما من حيث الواردات فقد بلغت 46.8 مليار جنيه استرليني بنسبة 18.1%، وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات البترولية بنسبة 9.2% تصديراً، و7.9% استيراداً، ويتضح من ذلك مدى تضرر منتجات المملكة المتحدة لاسيما صناعة السيارات التي ستعرف خسائر نتيجة الخروج من السوق الموحدة وارتفاع الرسوم الجمركية على منتجات المملكة المتحدة.

2.2. أهم الشركاء التجاريين الأوروبيين للمملكة المتحدة

أغلب معاملات التجارة الخارجية تتم مع دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها سجلت عجز قدر بـ 61.7 مليار جنيه استرليني، ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل التالي:

شكل رقم (4-6): تجارة المملكة المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2014 (سلع وخدمات "الوحدة مليار جنيه استرليني")



Source: ONS UK, Pink Book, 2015.

يُلاحظ من الشكل (4-6) عجز في ميزان المدفوعات مع الإتحاد الأوروبي (EU27)، حيث بلغ 61.7 مليار جنيه استرليني سنة 2014، وتُعد كل من ألمانيا، إيرلندا ولوكسمبورغ أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي، بحيث

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

بلغ رصيد عجز المبادلات التجارية مع ألمانيا 27.3 مليار جنيه استرليني، بينما بلغ الرصيد مع إيرلندا 10.8 مليار جنيه استرليني سنة 2014، ويُظهر الشكل إجمالاً عجز الميزان التجاري للمملكة المتحدة مع دول الاتحاد الأوروبي.

3.2. الآثار المتوقعة للبريكسيت على التجارة الخارجية في المملكة المتحدة

يعد الاتحاد الأوروبي بدوله 27 الشريك التجاري الأول للمملكة استيراداً وتصديراً، ومن شأن عملية الخروج أن تُحدث آثار سلبية على التجارة الخارجية في المملكة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-5): تكاليف وفوائد البريكسيت (الآثار التجارية)

الواردات من الاتحاد الأوروبي	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	اجمالي واردات المملكة المتحدة	اجمالي صادرات المملكة المتحدة	المدة	السيناريو
13%-	14%-	6%-	5%-	قصيرة المدى	متفائل
22%-	25%-	8%-	9%-	طويلة المدى	
34%-	36%-	14%-	14%-	قصيرة المدى	متشائم
38%-	43%-	16%-	16%-	طويلة المدى	

Source : Elvire Fabry, Marco de Toffol, **Brexit: transition mode d'emploi**, Institut Jacques Delors, POLICY PAPER N°218, 20 Fevrier 2018, P 4.

يُتضح من الجدول أعلاه الآثار المتوقعة من عملية الخروج على التجارة الخارجية، بين سيناريو متفائل وسيناريو متشائم، إلا أن أغلب الاتجاهين يشير إلى تراجع التجارة البينية بين المملكة والاتحاد، ففي أفضل سيناريو متفائل سينخفض إجمالي الصادرات إلى 9% في الأجل الطويل، و5% في الأجل القصير، في حين أن السيناريو المتشائم يتوقع انخفاض إجمالي صادرات المملكة المتحدة إلى 16% في المدى الطويل، و14% في المدى القصير، فأفضل سيناريو متفائل هو انخفاض واردات المملكة من الاتحاد بنسبة 13%، وأسوأ سيناريو متشائم هو انخفاض صادرات المملكة إلى الاتحاد وذلك بنسبة 43%.

3. الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة

تُعد المملكة المتحدة أكبر مُتلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا بحيث يقدر مخزون الاستثمار الأجنبي بتربليون جنيه إسترليني، كما تعتبر ثالث مستقبل للاستثمار في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتقوم بريطانيا بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لزيادة الإنتاجية، والمخرجات من السلع والخدمات، والرواتب وغيرها.

1.3 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "التحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروعات وتحقيق أرباح، وعادة ما تضمن الدول لهذه الاستثمارات تحويل أرباحها

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

وُدخلها للخارج في حالة نجاحها وتحقيق فائض اقتصادي من جراء نشاطها داخل البلاد وذلك مقابل ما تساهم به هذه الاستثمارات من توفير الموارد والخبرات ونقل التكنولوجيا⁽¹⁾.

كما يعرف على أنه: "عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لإمتلاكه أسهم إحدى المؤسسات مع اكتساب الحق في ادارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات انتاجية متكاملة في البلد المضيف"⁽²⁾.

2.3. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة

تُعد المملكة من الدول الأكثر جاذبية للاستثمارات من داخل الاتحاد الأوروبي، ومن خارجه ويمكن توضيح حجم الاستثمار الوارد للمملكة المتحدة بالمقارنة ببعض الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(4-6): حجم الاستثمارات الاجنبي المباشر الوارد (FDI inflow) (الوحدة نسبة من GDP)

السنوات	اليابان	وم أ	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	المملكة المتحدة	المانيا
2005	0.058	0.891	1.653	7.256	1.657
2006	غ م	1.785	2.434	5.474	1.855
2007	0.499	1.573	3.036	5.753	2.332
2008	0.485	2.164	1.848	3.176	0.216
2009	0.228	1.094	1.619	3.769	0.697
2010	غ م	1.407	1.601	2.383	1.921
2011	غ م	1.560	1.863	1.611	1.798
2012	0.028	1.309	1.522	2.090	0.795
2013	0.045	1.302	1.629	1.886	0.341
2014	0.219	1.216	1.352	0.817	غ م
2015	غ م	2.657	2.849	1.358	0.676
2016	0.230	2.610	2.587	7.395	0.354
2017	0.213	1.508	1.576	1,827	0,812

Source : OECD (2018), FDI flows (indicator). doi: 10.1787/99f6e393-en (Accessed on 12 August 2018).

يُشير الجدول أعلاه إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة مقارنة بمناطق ودول عديدة، بحيث بلغ نسبة 7.39% سنة 2016، بينما بلغ 2.58% في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 2016، في حين بلغت النسبة في اليابان 0.23% من نفس السنة، والملاحظ كذلك من الجدول انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.82% سنة 2017 نتيجة عدم اليقين الذي يحيط بالمملكة المتحدة.

¹. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 10.

². عدنان داود العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص 10.

3.3. أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمملكة المتحدة

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية البريطانية كونها دولة جذابة للاستثمارات، فهي تساهم في خلق مناصب العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-7): حصة العمالة في المؤسسات المملوكة للأجانب حسب القطاع

نسبة اجمالي العمالة من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر حسب الملكية						حجم العمالة (2014)	القطاع
ملك للصين والهند	ملك ل -وم أ-	ملك لألمانيا	ليس ملك للاتحاد الأوروبي	ملكية للاتحاد الأوروبي	الاجمالي (%)		
0	0	0	0	1	2	491.458	الزراعة الصيد
18	12	3	30	22	52	61.187	التعدين
0	8	1	16	18	34	430.319	الاطعام
0	2	0	5	5	10	171.000	النسيج
0	5	1	8	10	19	183.397	وراقة وطباعة
7	8	2	14	15	29	176.204	البترول ومشتقاته
1	21	3	31	13	44	152.653	الكيمياء والصيدلة
4	5	2	13	10	23	484.439	المعادن
0	16	5	25	16	41	535.766	الآلات، الكمبيوتر
9	9	5	31	15	46	290.749	تجهيزات النقل
3	4	1	7	6	12	171.767	التوريد
4	3	7	7	27	34	329.850	الخدمات
2	1	0	2	6	8	1.551.054	البناء
0	7	2	10	9	19	5.078.376	تجارة الجملة والتجزئة
0	2	7	8	19	27	1.248.629	النقل
3	4	1	7	6	13	3.068.907	المبيت والغذاء والسياحة
1	13	2	17	9	26	407.403	الاعلام والإشهار
2	10	1	18	8	25	833.555	التكنولوجيا
0	11	2	18	11	30	1.115.694	المالية والتأمين
0	2	0	5	5	10	1.425.237	العقارات
0	4	0	6	5	11	3.873.933	الأنشطة المهنية
0	1	0	1	0	1	3.576.685	التعليم والبحث
1	1	0	2	2	4	3.740.822	الصحة
0	1	0	2	1	3	785.724	أخرى
1	4	1	7	7	14	30.184.808	المجموع (باستثناء القطاع العام)

Source : Swati Dhingra, UK Trade and FDI: A Post-Brexit Perspective, London School of economics and Political Science, Centre of economic Performance, CEP ,Discussion Paper N°.1487, London, June 2017, P 10.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمالة في المملكة المتحدة، إلا أن ملكية هذه الاستثمارات تأتي من دول مختلفة، فالاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 7% من إجمالي الاستثمارات، ومثل قطاع الخدمات النسبة الأكبر بنسبة 27%، وجاء في المرتبة الثانية قطاع التعدين بنسبة 22%، وقطاع النقل في المرتبة الثالثة بنسبة 19%، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي من حيث الإجمالي بنسبة 4% من خلال قطاع المالية والتأمين بنسبة 11%، ونستنتج من ذلك أهمية الاستثمار في اقتصاد المملكة المتحدة من خلال خلق مناصب العمل، فمن شأن البريكسيت أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.3. الآثار المتوقعة للبريكسيت على الاستثمار الأجنبي المباشر

لتقييم تأثير خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر* FDI في المملكة المتحدة، ينبغي النظر في أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات متعددة الجنسيات (**MNC'S تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر إما للإنتاج المحلي، أو قصد القيام بعملية التصدير، واختيارهم يؤثر على القدرة التنافسية للمملكة، وتكاليف التجارة بسبب الحواجز التجارية والمسافة، وفي حالة وجود عوائق كبيرة أمام التجارة الخارجية، يكون التصدير صعباً ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية أكثر جاذبية.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون نقل الإنتاج من المملكة المتحدة إلى مواقع أخرى بمثابة حل لدول الاتحاد الأوروبي، وفي حالة الخدمات المالية قد ينتقل الاهتمام من لندن إلى مدن أخرى مثل فرانكفورت ودبلن وباريس وترتفع تكاليف ضبط المؤسسات الكبيرة في الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، بعد البريكسيت تزداد المنافسة ويتعين على بريطانيا العظمى تحسين بيئة الأعمال والضرائب، ففي السنوات الأخيرة نجحت المملكة المتحدة في جذب العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يقابلها من الوظائف، وحتما بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستتأثر القدرة التنافسية سلباً ومن بين طرق استعادة هذا النظام تفويض الأنظمة الاجتماعية والضرائب، باستثناء التشريعات البيئية، المملكة المتحدة قد يختارون التصرف كإيرلندا وهذا سيخلق العديد من المخاطر على الاتحاد الأوروبي بسبب القيود والالتزامات.

* . Foreign Direct Investment.

** . الشركات متعددة الجنسيات، وباللغة الإنجليزية « Multinational Corporation MNC's » ويقصد بما: "تلك الشركات التي تقود أنشطة تتجاوز الحدود القومية، وقد تنامي دورها فأصبحت تسمى أيضاً الشركات متعددة القوميات وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم، إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية، وفي زمن العولمة هذه الشركات تلعب دوراً أساسياً في هذا التحول، للمزيد من الإطلاع أنظر ذلك في: -محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص 103.

وفيما يلي آثار البريكسيت على الناتج المحلي الإجمالي GDP من خلال قناة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): أثر التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي ضمن الخيارات المختلفة

الولايات المتحدة الأمريكية			الاتحاد الأوروبي EU27			المملكة المتحدة			الخيار
للفرد الواحد	مليار دولار	%	للفرد الواحد	مليار دولار	%	للفرد الواحد	مليار دولار	%	
113-	36-	0.2-	88-	39-	0.3-	1358-	29	3.3-	المنظمة العالمية للتجارة
0	0.0	0.0	66	30	0.2	441	44	1.1	FTA
295	95	0.6	147	65	0.4	676	15	1.7	UK-EU-US TTIP
85	27	0.2	0	0.0	0.0	233		0.6	UK-US FTA

Source : Charles P. Ries & Al, After BREXIT: Alternate forms of brexit and their implication for united kingdom, the European Union and the Unites States, Rand Corporation, United Kingdom, 2017, P 71.

يُبين الجدول أعلاه الآثار السلبية التي سيُحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، بحيث تعتبر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أهم مصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي العالم، ويعتبر ترتيب المنظمة العالمية للتجارة أسوأ سيناريو بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر لأنه قد يؤدي إلى انخفاض في GDP بنسبة 3.3%، كما يُظهر الجدول بأن إتفاقية التجارة الحرة FTA سَتُعزِّزُ FDI، إلا أن هذا التدفق لن يكون بنفس المستوى مقارنة بالعضوية الكاملة للمملكة المتحدة في الاتحاد.

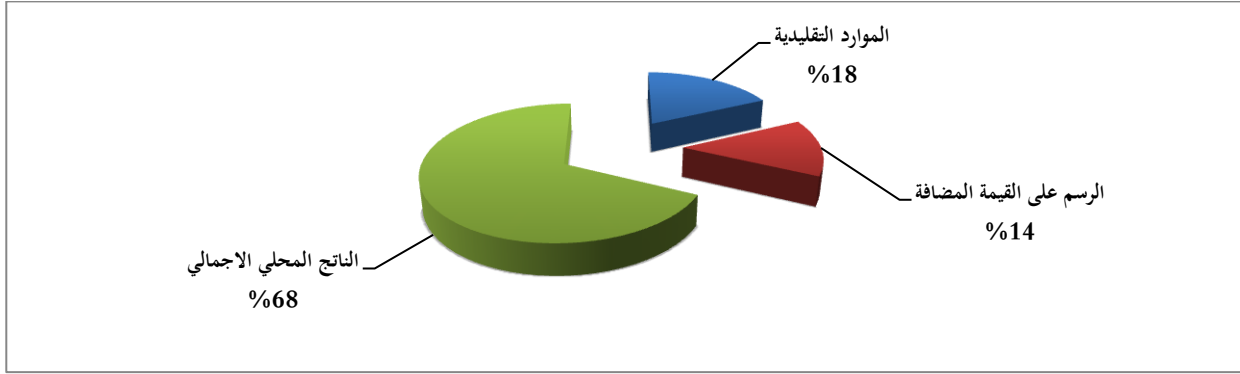
4. الآثار على مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي

ستكون الميزانية الأوروبية من القضايا المبكرة التي ستطرح على طاولة المفاوضات، من خلال إيجاد الصيغة الجديدة التي تحدد علاقة المملكة المتحدة بالإتحاد، بحيث تعد هذه الأخيرة من أكبر المساهمين في الميزانية بحيث توفر 12% من الموارد المتاحة، إلا أن عملية الانفصال ستكون لها آثار سلبية على الميزانية.

1.4. مصادر تمويل ميزانية الإتحاد الأوروبي

تتمثل موارد تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي في الموارد التقليدية (كالرسوم الجمركية، ضرائب السكر...)، والناتج المحلي الإجمالي (ما نسبته 1%)، بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة، والشكل الموالي يبين نسبة كل مورد سنة 2017:

شكل رقم (4-7): موارد تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي سنة 2017



Source : HM Treasury, **European Union Finances 2017: statement on the 2017 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement**, March 2018, P 10, see : <https://www.gov.uk/government/statistics/european-union-finances-2017>, (accessed on January, 01, 2018)

المُلاحظ من الشكل السابق أن الناتج المحلي الإجمالي (GNI) يمثل المصدر الأساسي والأول لتمويل الميزانية الأوروبية، فقد بلغ سنة 2017 ما نسبته 68% من إجمالي الموارد، وجاءت في المرتبة الثانية الموارد التقليدية بنسبة 18%، والمرتبة الثالثة بنسبة 14% للرسم على القيمة المضافة (VAT).

2.4. بنود صرف ميزانية الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2017

تم إدراج تفاصيل مدفوعات ميزانية سنة 2017 كالتالي:

1.2.4. البند 1: النمو الشامل والذكي SMART AND INCLUSIVE GROWTH

ويشمل الإنفاق في هذا المجال على البحث والتطوير والتعليم والتدريب والعمالة والسياسة الاجتماعية، تم تحديد مدفوعات البند 1 بمبلغ 49.4 مليار يورو (42.3 مليار جنيه استرليني).

2.2.4. البند 2: النمو المستدام، الم-وارد الطبيعية SUSTAINABLE GROWTH NATURAL RESOURCES

تشمل النفقات في هذا المجال على السياسة الزراعية المشتركة، الصيد البحري، التنمية الريفية، وكل التدابير التي من شأنها تحسين جودة الغذاء والحفاظ على البيئة، وقد بلغت مدفوعات هذا البند 54.1 مليار يورو (46.3 مليار جنيه استرليني).

3.2.4. البند 3: الأمن والمواطنة SECURITY AND CITIZENSHIP

تضمن الإنفاق في هذا البند على الهجرة، الأمن، الحقوق الأساسية، العدالة، وقد بلغت حصيلة هذا البند باستثناء تلك المرتبطة بصندوق التضامن الأوروبي ما قيمته 3.2 مليار يورو (2.8 مليار جنيه استرليني).

4.2.4. البند 4: أوروبا العالمية GLOBAL EUROPE

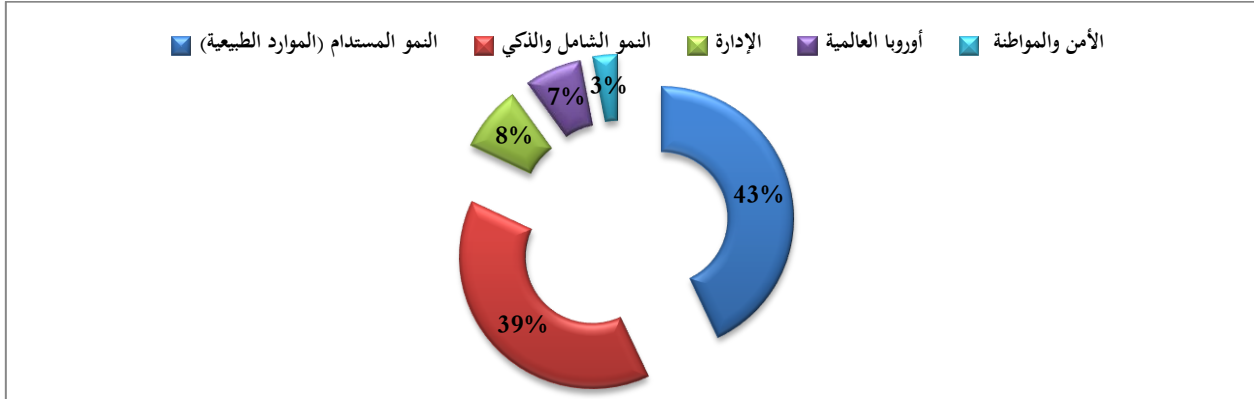
ركز الإنفاق في هذا المجال على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتنمية الدولية، وبلغت حصيلة هذا البند 9.1 مليار يورو (7.8 مليار جنيه استرليني).

5.2.4. البند 5: الإدارة ADMINISTRATION

لانفاق على البند 5 يتعلق بآداء مؤسسات الاتحاد الأوروبي ويشمل الأجور ومكافآت الموظفين والأعضاء، تكاليف المعاشات التقاعدية، وغيرها وقد حددت مدفوعات هذا البند بقيمة 9.4 مليار يورو (8 مليار جنيه استرليني).

والشكل التالي يوضح نسبة كل بند على حدى:

شكل رقم (4-8): مخصصات بنود ميزانية الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2017 (%)



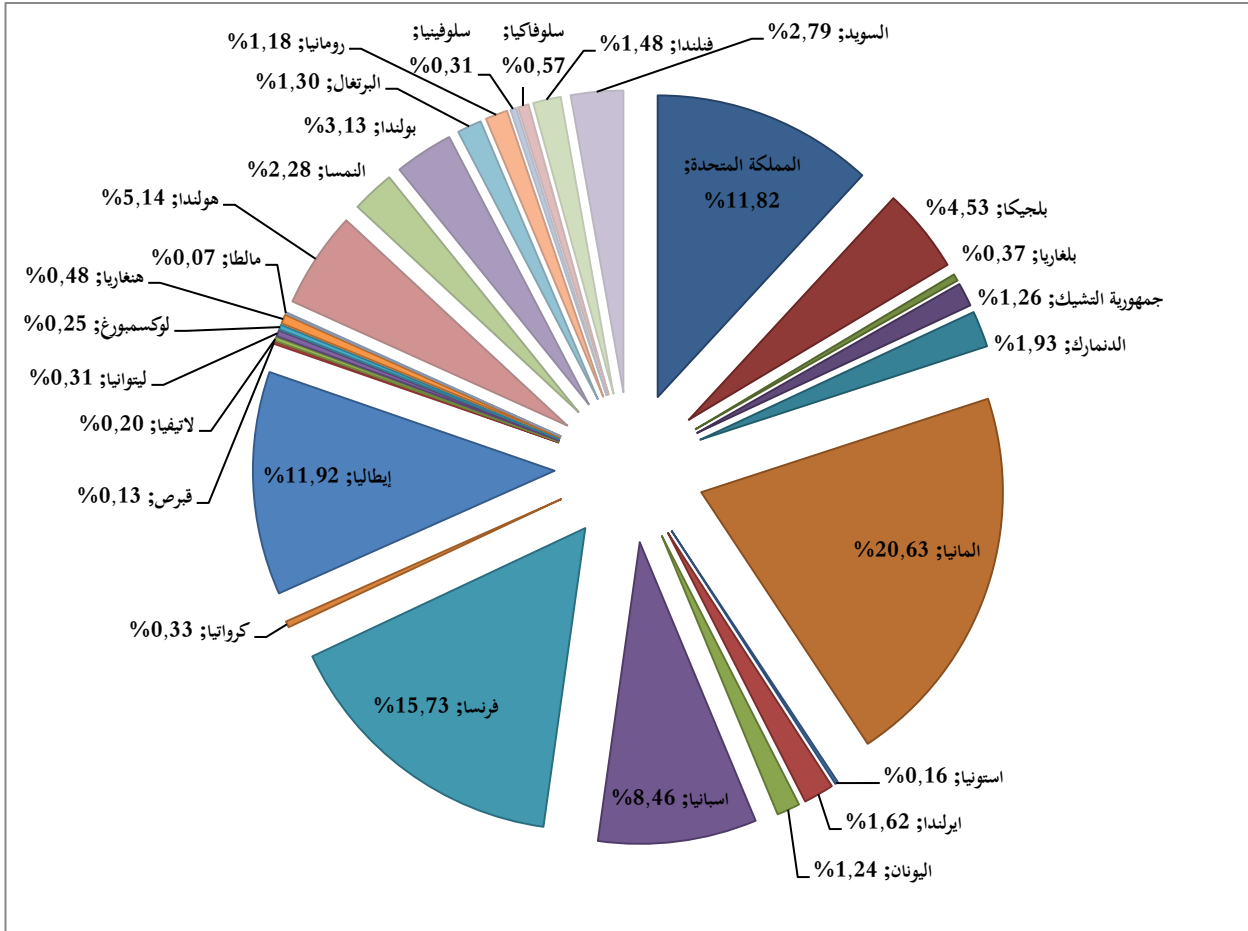
Source : HM Treasury, **European Union Finances 2017: statement on the 2017 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement**, March 2018, op_cit, p10.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن بند النمو المستدام احتل المرتبة الأولى بنسبة 43% من إجمالي الميزانية، وجاء في المرتبة الثانية بند النمو الشامل والذكي بنسبة 39%، أما باقي البنود فقد كانت نسبها متفاوتة من 3% إلى 8% ويظهر جلياً مدى إهتمام أوروبا بالقضايا التي تمس المواطنين الأوروبيين والمحيط الذي يعيشون فيه.

وفي سنة 2017 احتلت المملكة المتحدة المرتبة الرابعة بعد كل من ألمانيا، فرنسا وإيطاليا من حيث نسبة

المساهمة في الميزانية والشكل التالي يوضح مساهمة كل دولة عضو:

شكل رقم (4-9): مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة 2017 (%)



Source : HM Treasury, **European Union Finances 2017: statement on the 2017 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement**, March 2018, Op_Cit, P 10.

يُتضح من الشكل أعلاه أن المملكة المتحدة رابع أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد بنسبة 11.82% من إجمالي المدفوعات، بينما جاءت ألمانيا في المرتبة الأولى بنسبة 20.63%، والمرتبة الثانية لفرنسا بنسبة 15.73%، والمرتبة الثالثة لإيطاليا بنسبة 11.92%، وهو ما يبين كبر حجم مساهمات المملكة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعلها من القضايا الرئيسية المطروحة على طاولة المفاوضات.

3.4. المُقررون في ميزانية الاتحاد الأوروبي

قَبْل تنفيذ الميزانية والمصادقة عليها، توجد مجموعة من المؤسسات التي تبدي رأيها واقتراح التعديلات، وفي الأخير المصادقة عليها وصرف الميزانية حسب البنود المعدة لها وتمثل تدخلات المؤسسات في⁽¹⁾:
 - يتم اعتماد الميزانية السنوية بصورة ديمقراطية، في الحدود التي يفرضها الإطار المالي المتعدد السنوات؛
 - تقترح المفوضية الأوروبية الميزانية؛

¹. European Union, See : https://europa.eu/european-union/topics/budget_fr, (accessed on February 23,2018).

-تجتمع حكومات الدول الأعضاء، من خلال مجلس الاتحاد الأوروبي، والبرلمان الأوروبي وتتم الموافقة على ميزانية العام المقبل مباشرة عن طريق الانتخاب؛

-تتولى اللجنة بإبلاغ البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بكيفية إنفاق الميزانية؛

-ممارسة الرقابة على النفقات من طرف محكمة المدققين (المراجعين)؛

-تتم الموافقة من طرف البرلمان الأوروبي إذا ما تم إنفاق الميزانية وفقاً للقواعد.

4.4. حجم مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي

لتوضيح حجم مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الإتحاد الأوروبي نُدرج الجدول التالي:

جدول رقم(4-9): مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي (الوحدة مليون يورو)

المتوسط	المجموع	2016	2015	2014	
20120	60361	18566	24337	17458	المساهمة قبل الخصم البريطاني
6006	18019	5870	6083	6066	الخصم
14103	42309	12759	18209	11341	المساهمة الحقيقية
7164	21494	7052	7457	6985	نفقات الاتحاد الموجهة للمملكة المتحدة

Source : Nicolas-Jean Brehon, *Les conséquences budgétaires du Brexit pour l'Union Européenne*, Fondation Robert Schuman, Policy Paper N°454, 4 decembre 2017, P 2.

يُبين الجدول أعلاه مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الإتحاد الأوروبي خلال السنوات 2014، 2015، 2016، بحيث بلغ متوسط ثلاثة سنوات 20120 مليون يورو، وبلغ متوسط الخصم البريطاني 6006 مليون يورو، بينما بلغت نفقات الاتحاد الموجهة للمملكة المتحدة حوالي 7464 مليون يورو، وسجلت سنة 2015 أعلى مساهمة قدرت بـ 18209 مليون يورو، وهو ما يبين أهمية المساهمات المالية للمملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد.

5.4. سيناريوهات تكيف ميزانية الاتحاد الأوروبي بعد الخروج البريطاني

عمومًا يمكننا التمييز بين ثلاثة طرق لتكييف عجز الميزانية الذي يقدر بحوالي 10 مليار يورو، بحيث تتضمن الطريقة الأولى تعويض العجز عن طريق زيادة مساهمة الدول الأعضاء، أما الطريقة الثانية من خلال تخفيض الإنفاق، في حين تُشير الطريقة الثالثة إلى الجمع بين التخفيضات وزيادة المساهمات، أما السيناريو الرابع في حالة عدم التوصل لاتفاق بشأن اطار جديد للتمويل متعدد الأطراف (MFF) سيستمر الإنفاق بنفس المستوى إلى غاية 2020.

1.5.4. السيناريو الأول "رفع قيمة المساهمات"

إذا ما قررت الدول الأعضاء الحفاظ على نفس مستوى الانفاق (وهذا يعني عدم تقليص حجم الإطار المالي متعدد السنوات (CFP*)، الأمر الذي يتطلب 10 مليار يورو من خلال إيرادات إضافية، إلا أن السؤال المطروح من أين سيتم الحصول على الأموال؟، سيكون من الصعب زيادة الاعتماد على الموارد التقليدية كالرسم على القيمة المضافة VAT**، لأن ذلك سيتطلب إصلاحًا للقرار بشأن الموارد الخاصة التي لا يمكن تغييرها إلا بالإجماع، والتي ينبغي أن تصادق عليها أغلب البرلمانات الوطنية، وتواجه خطط توليد إيرادات إضافية على أساس مقترحات "مجموعة مونتي" نفس العقبات.

وبالنظر إلى الجدول الزمني الضيق لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن الزيادة في المساهمات الوطنية القائمة على الدخل القومي الإجمالي ستكون على الأرجح أسهل، ويمكن للجنة أن تفعل ذلك بمجرد زيادة نسبة المساهمة من الناتج القومي الإجمالي PIB.

والجدول التالي يوضح مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حالة إذا ما قرر الاتحاد زيادة المساهمات

المالية:

* . Le cadre Financier pluriannuel.

** . Value Added Tax.

جدول رقم (4-10): تطور مساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي عقب خروج المملكة المتحدة وفقاً لبعض الخيارات المتاحة

الخيارات		الوحدة: مليون يورو	
المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA	الانفاقيات الثنائية	المنظمة العالمية للتجارة WTO	
959.4 %3.6+	1914.8 %7.3+	2849.4 %10.8+	ألمانيا نسبة التغير %
219.7- %1.0-	489.1 %2.3+	1182.5 %5.6+	فرنسا نسبة التغير %
167.3- %1.0-	352.2 %2.2+	860.4 %5.3+	إيطاليا نسبة التغير %
11.4- %1.0-	240.8 %2.2+	585.4 %5.4+	إسبانيا نسبة التغير %
258.0 %4.8+	504.6 %7.8+	745.8 %11.5+	هولندا نسبة التغير %
5.2 %0.1+	172.5 %3.4+	336.1 %6.6+	بلجيكا نسبة التغير %
140.2 %3.7+	281.1 %4.5+	418.9 %11.1+	السويد نسبة التغير %
31.8- %0.8-	104.7 %2.7+	238.2 %6.5+	بولونيا نسبة التغير %
101.1 %3.5+	202.3 %7.1+	301.4 %10.5+	النمسا نسبة التغير %

Source : Albéric de Montgolfier, le Brexit : quelles conséquences Economiques et budgétaires ?, séant France, Commission des finances, version provisoire N° 656, France, 1 juin 2016, P46.

يتضح من الجدول أعلاه أن خيار المنظمة العالمية للتجارة يكون مكلف لكل دول الاتحاد لاسيما أكبر المساهمين في الميزانية، بحيث تُقدر نسبة الزيادة في المتوسط بـ 5%، مقارنة بترتيب المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما يبين الأثر السلبي على ميزانية الاتحاد، أما بالنسبة لبريطانيا ستستفيد من المبالغ التي كانت ستساهم بها والتي تقدر بحوالي 146 مليون يورو، واستثمارها في مجالات أخرى.

2.5.4. السيناريو الثاني "تخفيض الانفاق" Lower Spending

بالنظر للفجوة المالية التي يفرضها البريكسيت (Bxrit gap)، إلى جانب الصعوبات التي ينطوي عليها السيناريو الأول (زيادة المساهمات)⁽¹⁾، يمكن تصحيح العجز عن طريق تخفيض الانفاق، إلا أن مساهمات UK تمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بما ينفقه الاتحاد الأوروبي على أكثر المشاريع شعبية، ويصبح هذا واضحاً بشكل خاص عند النظر إلى

¹. Haas J, Rubio E, Research for AGRI Committee-Possible impact of Brexit on the EU budget and, in particular, CAP funding, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, PE N° 602.007, Brussels, October 2017, P 19.

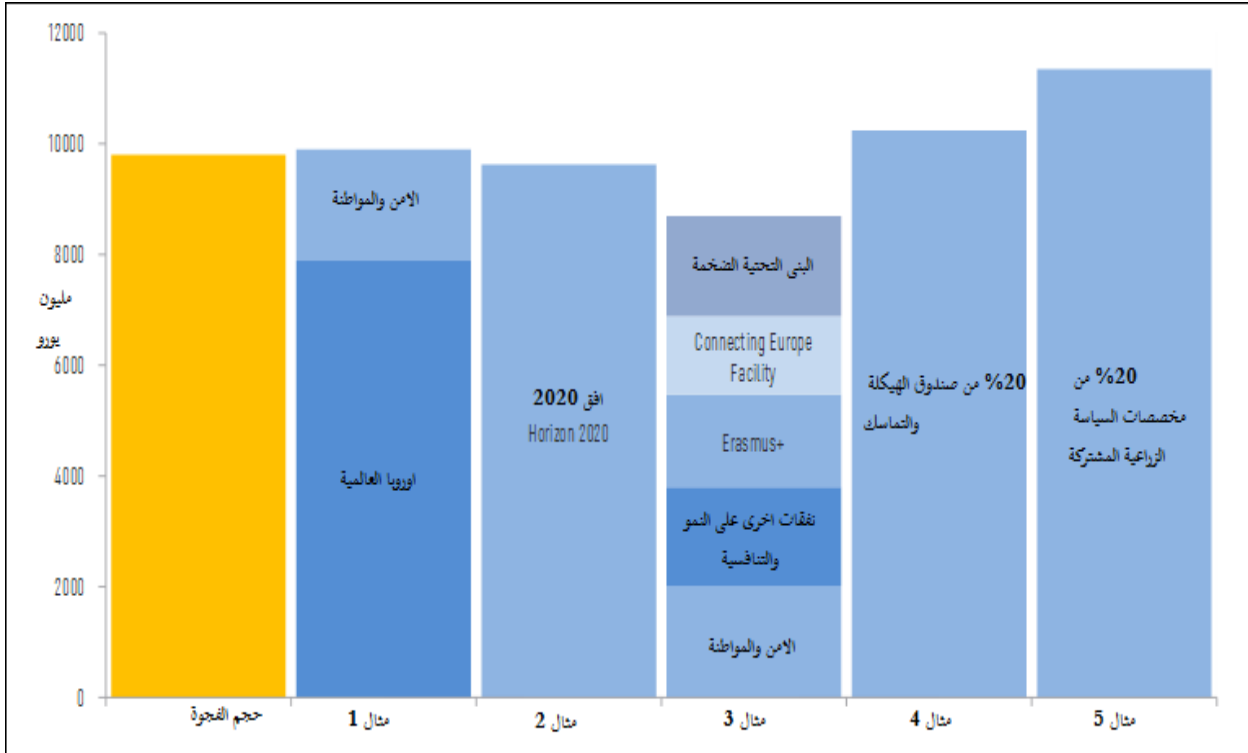
الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

تلك البرامج على نطاق واسع، بأنها توفر قيمة مضافة حقيقية على المستوى الأوروبي، بحيث أن 10 مليار يورو تعادل تقريبا:

- الميزانية الكاملة للسياسة الخارجية الأوروبية (أوروبا العالمية)، بالإضافة إلى بند الميزانية (الأمن والمواطنة)، والذي يتضمن مجموعة متنوعة من البنود، مثل إجراءات الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة وحماية المستهلك والثقافة؛
- إطار بحث الاتحاد الأوروبي بأكمله 'Horizon 2020' بالإضافة إلى صندوق اللجوء، والهجرة والتكامل؛
- كل إنفاق الاتحاد الأوروبي على تنمية القدرة التنافسية والنمو خارج برامج Horizon 2020، بما في ذلك المبادرات الشعبية مثل Erasmus والإنفاق على برامج البنى التحتية الضخمة، بالإضافة إلى الإنفاق على الأمن والمواطنة؛
- تخفيض بنسبة 20% في أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة لسياسة التماسك (صناديق الهيكلية والتماسك) "Structural and Cohesion Funds"؛
- تخفيض 20% في ميزانية السياسة الزراعية المشتركة (CAP)*.

والشكل التالي يوضح أمثلة عن حجم مساهمة المملكة المتحدة في ميزانية الاتحاد الأوروبي مقارنة ببعض البرامج والمخصصات:

شكل رقم (4-10): حجم فجوة البريكسيت مقارنة ببرامج الاتحاد الأوروبي



Source : Haas J, Rubio E, **Research for AGRI Committee-Possible impact of Brexit on the EU budget and, in particular, CAP funding**, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, PE N° 602.007, Brussels, October 2017, P 19.

* . Common Agricultural Policy.

يوضح الشكل أعلاه حجم الفجوة التي سيحدثها خروج المملكة المتحدة مقارنة ببعض البرامج أو بنود صرف ميزانية الاتحاد الأوروبي، مثلاً يمكن لحجم الفجوة أن يساوي نفقات الاتحاد الأوروبي على السياسية الخارجية في إطار ما يسمى بأوروبا العالمية، ويتضح جلياً حجم الثغرة المالية التي سيحدثها البريكسيت من جهة، وهل ستوافق الدول الأعضاء على رفع مساهمتها لتعويض الثغرة من جهة أخرى.

3.5.4. السيناريو الثالث: لا اتفاق No Agreement

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد طريقة افتراضية لتكييف الإطار المالي المتعدد السنوات الحالي مع مغادرة دولة عضو، وينص قانون الإطار المالي المتعدد السنوات للفترة 2014-2020 على أنه ينبغي تعديل الإطار المالي المتعدد السنوات "تبعاً لذلك" في حالة تغيير المعاهدة (المادة 20، 27)، أو التوسيع (المادة 19، 28)، ولكنه لم يذكر شيئاً عن الحدث غير المسبوق للدولة العضو التي تطلب الانسحاب، حتى ولو افترضنا أن هذه المادة تنطبق على قرارات الانسحاب (الخروج من الاتحاد الأوروبي)، هناك مجال واسع لتفسير "تعديل" الإطار المالي متعدد السنوات بما أن أي تعديل يتطلب إجماعاً، يبدو من الممكن أن يبقى الإطار المالي المتعدد السنوات الحالي دون تغيير وتغطي المفاوضات الأوروبية النقص بزيادة المساهمات عبر مورد GNI إذا لزم الأمر.

4.5.4. السيناريو الرابع: سيناريوهات أخرى مُحتملة⁽¹⁾

بصرف النظر عن السيناريوهات المذكورة أعلاه، هناك طرق أخرى للتكيف مع فجوة البريكسيت، فعلى سبيل المثال يمكن للدول الأعضاء الجمع بين تخفيضات الميزانية وزيادة المساهمات، كما يوجد خيار آخر هو إدخال موارد جديدة خاصة بها لتعويض النقص في الميزانية قد تُولد بعض الموارد مثل ضريبة CO²، التي من شأنها خلق إيرادات جديدة بدون إضافة مساهمات وطنية.

يمكن أن يكون إدخال موارد جديدة خاصة جزءاً من "صفقة شاملة" تتضمن إصلاحات على جانب الإنفاق على النحو الذي اقترحه التقرير الصادر عن المجموعة رفيعة المستوى المعنية بالموارد الخاصة، والذي تم نشره في ديسمبر 2016، ومع ذلك هناك صفقة شاملة من هذا النوع، فمن الصعب أن نتصور بحلول عام 2020، حتى إذا كان إلغاء التخفيضات في المملكة المتحدة يفتح الباب أمام الإصلاحات على جانب الإيرادات، فإن إدخال واحد أو عدة إيرادات جديدة يتطلب الكثير من المساومات السياسية والموافقة على موارد خاصة جديدة، وعادة ما تستغرق القرارات وقتاً طويلاً، وقد اقترحت اللجنة الحالية *ORD في سبتمبر 2011 مورداً جديداً وتمت الموافقة عليه بعد ثلاث سنوات تقريباً في ماي 2014.

¹ . Albert Massot, Op_Cit, P 19.

*. Own Resources Decision. قرار الموارد الخاصة

إذا افترضنا أن اللجنة ستقدم اقتراحا بإجراء ORD جديد في ربيع عام 2018، سيكون أمام الدول الأعضاء عام واحد ونصف فقط للتفاوض والموافقة والتصديق على النظام الجديد، بافتراض أن اللجنة ستقدم اقتراحا بإجراء ORD جديد في ربيع عام 2018، سيكون أمام الدول الأعضاء عام واحد ونصف فقط للتفاوض والموافقة والتصديق على النظام الجديد.

6.4. الخضم البريطاني UK Rebat

يعد الخضم البريطاني امتياز تستفيد منه المملكة المتحدة، وهو تخفيض على مساهمتها في ميزانية الاتحاد الأوروبي نظرا لتفوق ما تحصل عليه من الميزانية مقابل ما تمنحه وبذلك هو عملية تصحيح (Correction) وسيتم التطرق لكل المفاهيم المتعلقة به من خلال هذا العنصر.

1.6.4. نشأة الخضم البريطاني

يعود السياق التاريخي لظهور ما يسمى بالخضم البريطاني (ويطلق عليه أيضا الشيك البريطاني أو التصحيح البريطاني)** لتاريخ 30 نوفمبر 1979 عند اجتماع رؤساء وحكومة تسع دول (الجماعة الأوروبية)، عندما صرحت مارقرت تاتشر (Margaret Thatcher) بالعبرة الشهيرة "أريد استعادة أموالى" "I want my Money back"، نظرا للخلل المسجل في الدعم الذي تحصل عليه بريطانيا من ميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث أن مساهمة المملكة المتحدة في الميزانية تفوق ما تحصل عليه بكثير⁽¹⁾، لاسيما بالنسبة للقطاعات المتطورة في المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المتحدة ليست الدولة العضو الوحيدة التي تستفيد من آلية تصحيح الميزانية، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من النمسا والدنمارك وألمانيا وهولندا والسويد جميعًا مساهمين صافين في ميزانية الاتحاد الأوروبي الذين يحصلون على واحد أو أكثر من أشكال تسويات الاشتراكات، وذلك لمنع ما قد يُطلق عليه عبء "مفرط" في الميزانية Excessive Budgetary Burden⁽²⁾.

2.6.4. الأثر على الخضم البريطاني

بالنسبة للخضم البريطاني ستخسر المملكة المتحدة خصمها من الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2020 إذا كانت تسعى إلى توسيع فترة الانتقال.

** باللغة الإنجليزية UK rebait أو UK correction أو The UK 'abatement، وباللغة الفرنسية le rabais Britannique أو la correction Britannique.

¹. José-Alain Fralon, Margaret Thatcher : "I want my money back", le Monde, 2013, sur site web ; <http://www.lemonde.fr>, consulté le 05/05/2017.

². Whyman, Philip, Petrescu, Alina I, The Economics of Brexit A Cost-Benefit Analysis of the UK's Economic Relationship with the EU, Springe International publishing, 1st Edition, Switzerland, 2017, P 66.

إن خسارة الرصيد الذي كان البعض رمزًا للنفوذ البريطاني في أوروبا منذ أن طالبت مارجريت تاتشر بإسترجاع أموالها، من المتوقع أن تغذي مطالب المحافظين للحفاظ على الفترة إنتقالية قصيرة قدر الإمكان وتبلغ قيمة الخصم على مدفوعات المملكة المتحدة لميزانية الاتحاد الأوروبي 4 جنيهاً إسترلينية، 5 مليار في السنة في المتوسط. وأشار مصدر رفيع في الاتحاد الأوروبي أن التخفيض سيذهب إذا سعت المملكة المتحدة إلى تمديد فترة الانتقال إلى ما بعد عام 2020، وذلك لأن المملكة المتحدة مطالبة بالمساهمة في خزائن الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الانتقالية، ولكن بحلول عام 2021 من المتوقع أن تُقح بروكسل ميزانيتها بدون المملكة المتحدة. يهدف الاتحاد الأوروبي بدوله 27 إلى الموافقة على ميزانية جديدة للفترة 2017-2021، وهو القرار الذي سيتم اتخاذه بدون المملكة المتحدة، وهذا يتطلب مراجعة "قرار الموارد" ORD الخاص بالاتحاد الأوروبي، وهو القانون الذي يُكرس الخصم البريطاني⁽¹⁾.

7.4. التسويات المالية للبريكسيت

حددت اتفاقية الانسحاب Withdrawal Agreement في نوفمبر 2018 كيف ستقوم المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بتسوية التزاماتهما المالية المستحقة لبعضهما البعض، وتمت مناقشة المسألة خلال المرحلة الأولى من مفاوضات الخروج تحت عنوان "التسوية المالية"، تم تحديد الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه بشأن التسوية في التقرير المشترك بين المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية، وسيكلف البريكسيت المملكة المتحدة حوالي 39 مليار جنيه استرليني⁽²⁾.

ويُنص الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن التسوية المالية على أن المملكة المتحدة ستشارك في ميزانية الاتحاد الأوروبي كما لو كانت لا تزال دولة عضو خلال الفترة الانتقالية (من مارس 2019 حتى 31 ديسمبر 2020) وتساهم بعد ذلك في الالتزامات المالية القائمة التي لا تزال معلقة في ذلك الوقت، بما في ذلك التزامات المعاشات التقاعدية لموظفي الإتحاد الأوروبي، كما تنص التسوية على ما يلي⁽³⁾:

◀ سينتهي مع مرور الوقت الانخراط المالي للمملكة المتحدة في بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، لكنها ستظل مسؤولة عن حصص الالتزامات المالية الطارئة فيما يتعلق بإقراض بنك الاستثمار الأوروبي الذي استحدث قبل 30 مارس 2019؛

◀ ستستمر مشاركة المملكة المتحدة في صندوق التنمية الأوروبي، وهو منفصل قانوناً عن ميزانية الاتحاد الأوروبي، حتى تنتهي الجولة الحالية في نهاية سنة 2020.

¹ . Jennifer Rankin, **UK to lose EU rebate in 2021 'in extended Brexit transition**, the Guardian, 22/02/2018, the Guardian, See ; <https://www.theguardian.com/>, (accessed on 16/09/2018).

² . Elena Ares & Al, **What if there's no Brexit deal?**, House of common Library, BRIEFING PAPER N.08397, February 8, 2019, P 55.

³ . Ibid, P 55-56.

5. أثر البريكسيت على الهجرة في المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة مكانا جذابا للمهاجرين سواء من داخل الاتحاد الأوروبي في ظل جواز السفر الأوروبي الذي يسمح بالدخول والخروج بحرية، أو من باقي دول العالم، وتتعدد أسباب الهجرة، كالعامل أو الدراسة وغيرها (كما قام الاتحاد الأوروبي بإدراج مشروع سمي بالبطاقة الزرقاء Blue Card وهي تعادل البطاقة الخضراء Green Card في -وم أ-⁽¹⁾)، وسيخصص هذا المحور لدراسة هذا المتغير باعتباره عاملا مهما مؤثرا على الاقتصاد في المملكة المتحدة.

1.5. المفاهيم المتعلقة بالهجرة

قبل التطرق لوضعية الهجرة في المملكة المتحدة لابد من التطرق للمفاهيم المتعلقة بها، ثم التعرض لأرقام وضوابط للهجرة في المملكة وأثر البريكسيت عليها.

1.1.5. مفهوم الهجرة

تُعرف منظمة الأمم المتحدة المهاجر الدولي: "هو ذلك الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتاد لفترة لا تقل عن سنة، ويختلف هذا عن المهاجر الدولي على المدى القصير وهو الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتاد لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولكن أقل من سنة، ويستثنى السفر لغرض الاستحمام أو العطلات أو زيارة الأصدقاء، أو الأقارب أو الأعمال أو العلاج الطبي، أو الحج⁽²⁾."

2.1.5. أسباب تدفقات المهاجرين

بدأت وضعية الهجرة تتغير في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وتزايدت سرعتها في التسعينيات وذلك للأسباب التالية⁽³⁾:

- ◀ عولمة الأسواق التي تشجع على حركية رؤوس الأموال وحرية تنقل الأشخاص؛
- ◀ تحقيق أفضل درجة من التكامل الاقتصادي أوروبياً؛
- ◀ عدم الاستقرار والصراعات في الدول القريبة من أوروبا؛
- ◀ القوة النسبية لسوق العمل البريطاني.

3.1.5. صافي الهجرة

حسب الديوان الوطني للإحصاء البريطاني يُعرف تراكم صافي الهجرة على أنه: "الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة الصادرة من بلد ما وتقاس عادة سنوياً"، أي:

¹. Brahim Boudarbat, Gilles Grenier , **L'impact de l'immigration sur la dynamique économique du Québec**, Rapport remis au ministère de l'Immigration de la Diversité et de l'Inclusion, Université de Montréal et Cirano, 12 novembre 2014, P 16.

². عدنان داود عبد الشمري ، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 26.

³. Adrian RANDALL, Traduction: Florence LOUIS, **Nouvelles politiques migratoires et stratégies d'intégration au Royaume Uni**, Ecart d'identité - n°99, France, Printemps 2002, P 60.

صافي الهجرة = الهجرة الواردة - الهجرة الصادرة

4.1.5. تراكم وتدفق المهاجرين

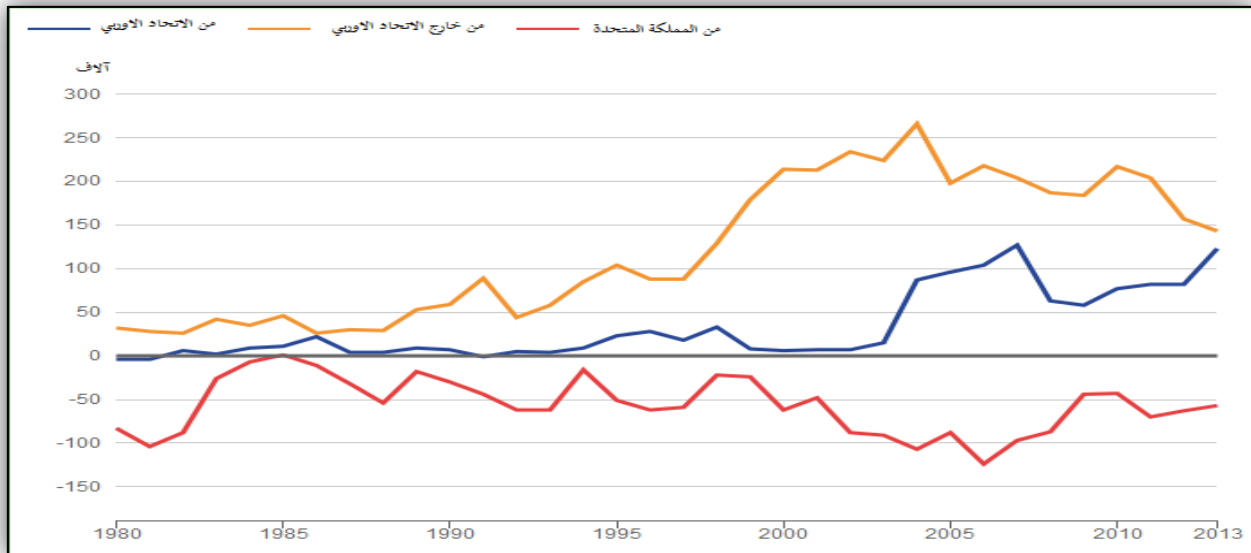
التدفق هو عدد الأشخاص الذين يدخلون ويخرجون من المملكة المتحدة وتستخدم تقديرات المسح الدولي للركاب (IPS*) والتقديرات الدولية للهجرة طويلة الأجل (LTIM**) لقياس تدفقات الهجرة الطويلة الأجل، أما التراكم فهو عدد المواطنين غير المولودين في المملكة المتحدة أو غير البريطانيين المقيمين في المملكة المتحدة خلال فترة زمنية معينة.

5.1.5. الفرق بين المهاجرين وطالبي اللجوء:

المهاجر (Migrant) شخص ما يغير بلد إقامته المعتادة، أما طالب اللجوء (Asylum Seeker) يفعل ذلك خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين، أو لأسباب سياسية، ووفقاً لهذا التعريف يتم تصنيف طالبي اللجوء في التقديرات الرسمية لأرصدة وتدفق المهاجرين⁽¹⁾.

2.5. جنسية المهاجرين إلى المملكة المتحدة

تتعدد جنسيات المهاجرين إلى المملكة سواء من داخل الاتحاد الأوروبي أو من خارجه وكذلك الدول الآسيوية والشكل التالي يوضح عدد المهاجرين حسب الجنسية:
شكل رقم(4-11): جنسية الوافدين على المملكة المتحدة



Source : ONS UK

*. The International Passenger Survey

** . the Long-Term International Migration.

¹ . Oliver Hawkins, **Migration Statistics**, House of Commons Library, N° SN06077, February 23, 2018, P 6

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

يُلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب المهاجرين الوافدين على المملكة المتحدة من خارج الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1980، أكبر من داخل الإتحاد فقد بلغت في جوان 2014 حوالي 142 ألف مهاجر، إلا أن الهجرة من خارج الإتحاد عرفت تراجعاً نسبياً خلال السنوات الأخيرة لاسيما منذ 2010 عقب إندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية. كما عرف صافي الهجرة نمواً معتبراً في جوان 2017 حسب المركز الوطني للإحصاء قدر بـ 230 ألف في جوان 2017، والجدول التالي يبين المقارنة في صافي الهجرة بين سنة 2016 و2017:

جدول رقم (4-11): جنسية الوافدين إلى المملكة المتحدة

الفرق	جوان 2017 (ألف)	جوان 2016 (ألف)	
-106	230	366+	صافي الهجرة
-80	572	652	الهجرة الوافدة
26	342	316	الهجرة الخارجة

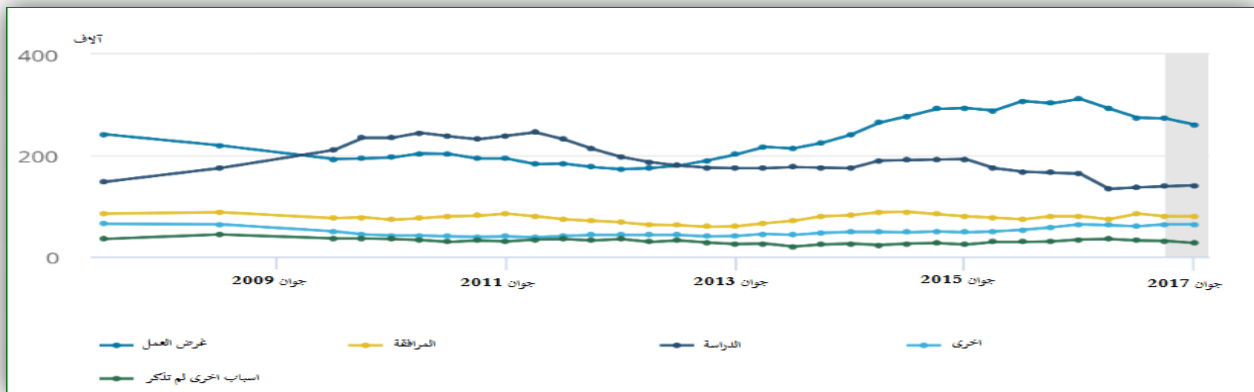
Source : ONS UK, Migration Statistics Quarterly Report: November 2017, Statistical bulletin, P 6.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن الهجرة الوافدة (Immigration) قد انخفضت في جوان 2017 إلى 572 ألف مهاجر مقارنة بـ 652 ألف من سنة 2016 لنفس الفترة، بينما ارتفعت الهجرة الخارجة (Emigration)، لينخفض بذلك صافي الهجرة إلى -106 ألف خلال سنتي 2016 و2017، كما ارتفعت الهجرة الخارجة Emmigration إلى 342 ألف مهاجر سنة 2017 مقارنة بـ 316 ألف سنة 2016، ليصبح الفرق بين السنتين 26 ألف مهاجر للإجمالي.

3.5. أسباب الهجرة إلى المملكة المتحدة

إن أسباب الهجرة بصفة عامة متعددة ومتنوعة، قد تكون بسبب العمل أو الدراسة، أو العيش ولأسباب أخرى يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4-12): أسباب الهجرة إلى المملكة المتحدة



Source : ONS UK, Migration Statistics Quarterly Report: November 2017, Statistical bulletin, P 6.

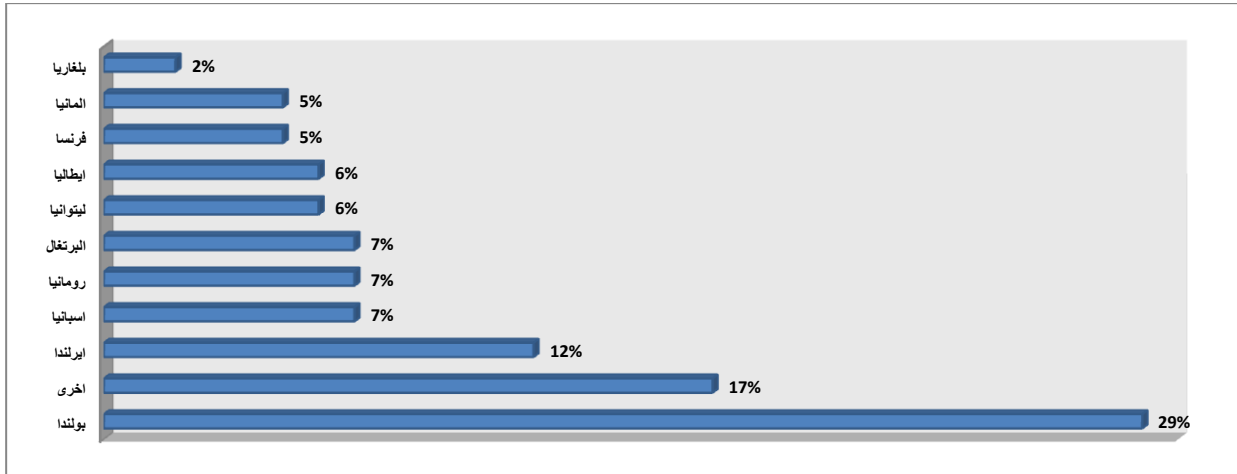
يُبرز الشكل أعلاه أن المهاجرين لغرض الدراسة يستحوذون على الحصة الكبيرة وذلك قبل جوان 2013، أما بعد هذه الفترة أصبحت الهجرة إلى المملكة المتحدة لغرض العمل السبب الرئيسي من ورائها حيث عرفت إرتفاعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عددهم في جوان 2017 بـ 261 ألف مهاجر، أما باقي الأسباب فقد بقت ثابتة نسبياً.

4.5. الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت من تقييد الهجرة

إن لِعَمَلِية الهجرة آثار سلبية في المدى القصير، والأخرى إيجابية في المدى الطويل، فالأولى تمارس ضغطاً على الميزانيات الحكومية، نظراً لإستعمال المهاجرين الخدمات العمومية، كالتعليم، وخدمات الرعاية الصحية، والحصول على التأمين وغيرها من المساعدات الاجتماعية، أما الثانية تمارس ضغطاً إيجابية على الميزانيات الحكومية، من خلال مدفوعات المهاجرين من ضرائب على الدخل، ضرائب على المبيعات، حيث تتجاوز فيه المدفوعات ما يحصل عليه المهاجر من الحكومة⁽¹⁾.

وتعد بريطانيا من الوجهات المفضلة للهجرة في الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ صافي الهجرة* في المملكة حوالي 327000 شخص في ماي 2016، مقارنة بـ 323000 شخص سنة 2015⁽²⁾، وتحتل بولندا المرتبة الأولى بنسبة 29% من إجمالي المهاجرين الوافدين على بريطانيا تليها إيرلندا بنسبة 12%، والشكل التالي يوضح نسبة الهجرة إلى المملكة حسب كل بلد:

شكل رقم (4-13): نسبة الهجرة حسب البلد سنة 2015



Source : Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano and John Van Reenen, **Brexit and the Impact of Immigration on the UK**, Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, CEP Brexit analysis N°5, London, 2015, P 3.

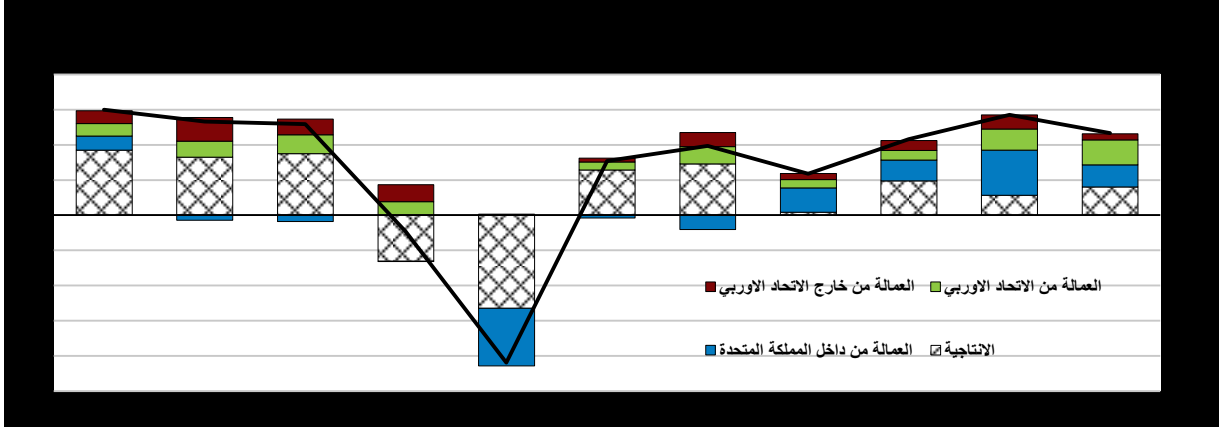
¹ . Cristiana Percarus, **Impacts Economique de l'immigration au Canada**, Conférence sur l'économie de l'immigration, Canada Canada, 2012, See : <http://www.economistesquebecois.com/files/documents/32/46/27mars-pescarus.pdf>, (accessed on May, 10, 2018).

*. صافي الهجرة هو الفرق بين عدد الأشخاص الذين يدخلون لإقليم بلد ما، وعدد الأشخاص الذين يخرجون من إقليم نفس البلد.

² **Migration Statistics Quarterly Report: August 2016**, 25 August 2016, ONS, See : www.ons.gov.uk.

إلا أن خروج المملكة المتحدة من كتل الاتحاد الأوروبي سيؤدي حتما إلى تراجع الناتج المحلي الخام فيها وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، بحيث تساهم الهجرة بـ 0.7% في الـ GDP منذ سنة 2005، وهو ما يعادل نصف النمو في الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، ولمزيد من التوضيح ندرج الشكل التالي:

شكل رقم (4-14): العلاقة بين الهجرة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا للفترة 2005-2015



Source: Rafal Kierzenkowski, Nigel Pain ,Elena Rusticelli and Sanne Zwart, **The Economic Consequences of Brexit: A Taxing Decision**, OECD Economic, Policy Paper N°16, April 2016, P 27.

يتضح من الشكل أعلاه وجود علاقة بين الهجرة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، بحيث نلاحظ أن المملكة تعتمد على العمالة الأجنبية، ففي الفترة 2005-2008 سجلت المملكة معدلات نمو إيجابية مع عمالة بنسب كبيرة من خارج الاتحاد، أما الفترة 2008-2010 شهدت تراجع في الإنتاجية والعمالة والناتج المحلي الإجمالي معا بسبب تداعيات أزمة الديون العقارية، في حين أن الفترة 2011-2015 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مع ارتفاع العمالة من داخل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خاصة سنة 2015، مع تراجع طفيف سنة 2012 ويعود ذلك إلى أزمة الديون السيادية التي عرفتها منطقة اليورو، وعموما تقييد الهجرة يؤدي إلى:

- ✓ خسارة المهارات والكفاءات؛
 - ✓ نقص الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب نقص اليد العاملة؛
 - ✓ زيادة معدل الشيخوخة داخل المملكة، وخسارة الطاقات الشابة.
- ولتوضيح أثر البريكسيت على المهاجرين من الإتحاد الأوروبي ندرج الجدول التالي:

¹ . Rafal Kierzenkowski ,**The Economic consequences of Brexit: A Taxing Decision**, OECD, Policy Paper N°.16, April 2016, P 27.

جدول رقم (4-12): مهاجرو الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة حسب الوضعية

نسبة من:	المولودين في المملكة المتحدة (%)	مهاجرو الاتحاد الأوروبي (%)	دول A8* (%)	إجمالي المهاجرين (%)
عاملون	72.5	78.2	81.9	69.9
بطالون	3.3	3.2	2.65	4.2
طلبة	7.7	7.1	5.1	7.6
الطبقة النخاملة	16.5	11.6	10.5	18.3

*. وتضم كل من: جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، والتي انضمت جميعها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004. السكان في سن العمل هم جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و64 سنة.

Source : Jonathan Wadsworth, Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano and John Van Reenen, **Brexit and the Impact of Immigration on the UK**, , Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, CEP Brexit analysis N°5, London,, 2015, P 5.

يتضح جلياً من الجدول السابق أن المهاجرين من الاتحاد الأوروبي ليسوا أكثر تميزاً، حيث يحتلون ما نسبته 78.2% من مناصب العمل من إجمالي المهاجرين من الاتحاد إلى المملكة، أما المولودين في المملكة المتحدة فقد بلغ نسبة 72.5%، أما المهاجرين من دول A8 فيحتلون المركز الأول من حيث حصولهم على وظائف فقد بلغت 81.9% من إجمالي المهاجرين من دول A8، وكذلك هم أقل المهاجرين عُرضة للبطالة، ولذلك سيؤدي تقييد الهجرة إلى:

- خسارة العمال الأوروبيين لمناصب عملهم في المملكة المتحدة؛
- كذلك خروج المؤسسات من المملكة المتحدة وصعوبة إجراء التوطين فيها يؤدي إلى تسريح العمال؛
- إزدياد معدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي في قطاع الخدمات المالية نتيجة فقدان حق جواز السفر المالي.

6. الآثار على بعض القطاعات والمؤشرات الاقتصادية في المملكة المتحدة

لا تقتصر انعكاسات البريكسيت على المؤشرات الاقتصادية فقط، بل توجد الكثير من القطاعات التي سوف تتأثر بهذا القرار، نتيجة ارتباطها بالتجارة الخارجية، أو متغيرات أخرى كصناعة السيارات التي تساهم في جلب العمالة الماهرة وقليلة التكلفة نسبياً إلى جانب مساهمتها في الصادرات، وستتناول بعض أهم القطاعات التي سيؤثر البريكسيت عليها سلباً.

1.6. الآثار على الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مُؤشر يُعتمد عليه في قياس الأداء الاقتصادي وقياس التنمية الاقتصادية لبلد ما، والذي يعرف على أنه: "الناتج المحلي الإجمالي لبلدٍ هو قيمة جميع السلع النهائية التي يجري إنتاجها بواسطة سُكَّانه في سنة معينة، حيث أنه مقياس المُخرجات Output الإجمالية للبلد"⁽¹⁾، كما يُعرف على أنه: "إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة معينة (عادة خلال سنة)"⁽²⁾.

¹. بارثا داسكوبتا، ترجمة خضر الاحمد، علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً، دارالعبيكان للنشر، 2008؛ ص 35.

². زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار المنهل، 2018، ص 103.

الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية المتوقعة للبريكسيت على المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

حققت المملكة المتحدة في سنة 2015 ناتج محلي إجمالي قدر بـ 1864 مليار يورو، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عالميا والثانية أوروبا بعد ألمانيا، ولقد عرفت بريطانيا انتعاش ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية داخلها، إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلا، فقد عرف تراجعاً عقب صدور نتائج الاستفتاء يوم 23 جوان 2016، ومن المتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.8% في حدود سنة 2018 بسبب تراجع حجم الاستثمارات، وفيما يلي بعض التوقعات الممكنة للناتج المحلي الإجمالي من طرف بعض المؤسسات الدولية:

جدول رقم (4-13): الآثار المتوقعة للبريكسيت على الناتج المحلي الإجمالي

المؤسسة	السيناريو	2018	2020	2030
HM TRES	صدمة معتدلة	-3.6%	-	-
	صدمة قوية	-0.6%	-	-
	EEA	-	-3.8%	-3.4%
	FTA	-	-6.2%	-4.6%
	WTO	-	-7.5%	-5.4%
OECD	-	-1.3%	-3.3%	-5.1%
NIESR	-	-2.3%	-2.5%	-
CBI/PWC	FTA	-	-3.1%	-1.2%
	WTO	-	-5.5%	-3.5%
UK TRES	صدمة معتدلة	-3.6%	-	-
	صدمة قوية	-6.0%	-	-
IMF	-	-0.2% إلى -0.9%	-	-
EUROPEAN COMMISSION	صدمة قوية	-0.3% إلى -0.9%	-	-
	صدمة معتدلة	-0.6% إلى -2.6%	-	-

Source : Various :

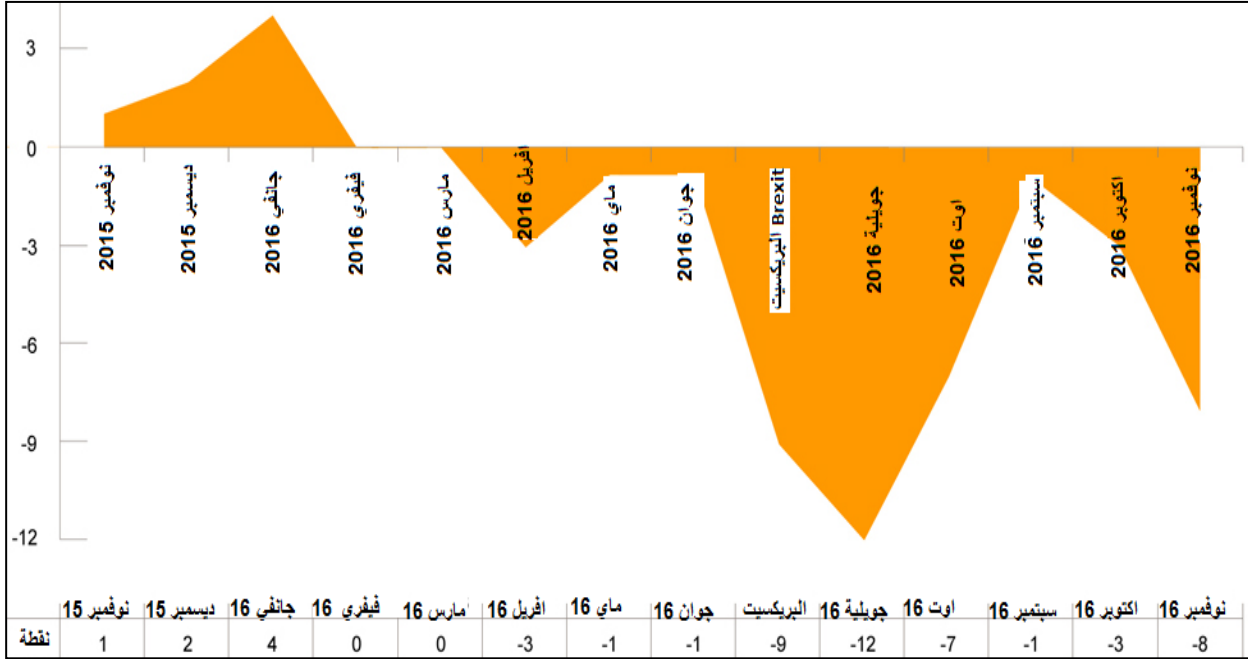
- Government of Ireland, Department of Finance, **GETTING IRELAND BREXIT READY**, Ireland, October 2016, see: www.finance.gov.ie (accessed on January 1, 2017).
- IATA Economics, **THE IMPACT OF BREXIT ON UK AIR TRANSPORT**, jun 2016, see : <http://www.iata.org/economics> (accessed on January 1, 2017).

تُشير مختلف الدراسات إلى الآثار السلبية الناجمة عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي فمؤسسة HM Tres تتوقع تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.4% خلال سنة 2020 ضمن اختيار ترتيب المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، أما صندوق النقد الدولي فيتوقع تراجع بين 0.2% و 0.9% خلال سنة 2018، في حين أن مؤسسة NIESR تتوقع انخفاض ما في حدود 2.3% و 2.5%، والملاحظ أن أغلب الدراسات تشير إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة على المدى المتوسط والبعيد بسبب تراجع نسب التبادل مع الاتحاد الأوروبي عقب الخروج، وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل على تحريك العجلة الاقتصادية.

2.6. الأثر على مؤشر ثقة المستهلكين GFK

أدى ظهور نتائج الاستفتاء إلى تراجع مؤشر ثقة المستهلكين GFK* في الاقتصاد البريطاني، فقد انخفضت قيمته مباشرة عقب الإعلان عن نتائج الاستفتاء في 23 جوان 2016، مما أدى إلى انخفاض قيمته نتيجة تراجع المستهلكين وذلك بسبب عدم اليقين، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (4-15): مؤشر ثقة المستهلكين البريطانيين للفترة (نوفمبر 2015 – نوفمبر 2016)



Source : Index score november 2015 – november 2016, See : <http://www.gfk.com/en-gb/insights/press-release/consumer-confidence-index-drops-five-points>, (accessed on December 16, 2016).

من خلال الشكل أعلاه خسر المؤشر حوالي 9 نقاط عقب صدور نتائج الاستفتاء (جوان 2016) واستمر الانخفاض ليصل إلى 12 نقطة خلال شهر جويلية من نفس السنة، إلا أن المؤشر استعاد عافيته في شهر سبتمبر، ليعود إلى الانخفاض من جديد لمستوى 8 نقاط في شهر نوفمبر، ويرجع سبب هذا التراجع إلى تخوف المستهلكين من آثار البريكسيت، وعدم اليقين الذي يسود الأسواق البريطانية، ويمكن لهذا المؤشر الانخفاض من جديد في حالة بداية عملية الخروج سنة 2019، مما يؤدي إلى انخفاض مبيعات المؤسسات داخل المملكة المتحدة نتيجة لانخفاض الاستهلاك وسيادة الضبابية وعدم ثقة المستهلكين في الاقتصاد.

3.6. الأثر المتوقع على الجنيه الاسترليني

إن قيمة عملة المملكة المتحدة - التي تطفو بحرية مقابل عملات البلدان الأخرى - هي مقياس لقوة البلد الاقتصادية واستقراره، على الرغم من أن قيم العملات تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، فإن تدهور الجنيه الاسترليني

* . هو مؤشر يقيس مستوى ثقة المستهلكين، تقوم بإعداده مؤسسة ألمانية (Gesellschaft für Konsumforschung) تقوم بإجراء الدراسات الاقتصادية في سوق المستهلكين (دراسات السوق)، وتأتي في التصنيف الرابع عالميا من حيث الشهرة).

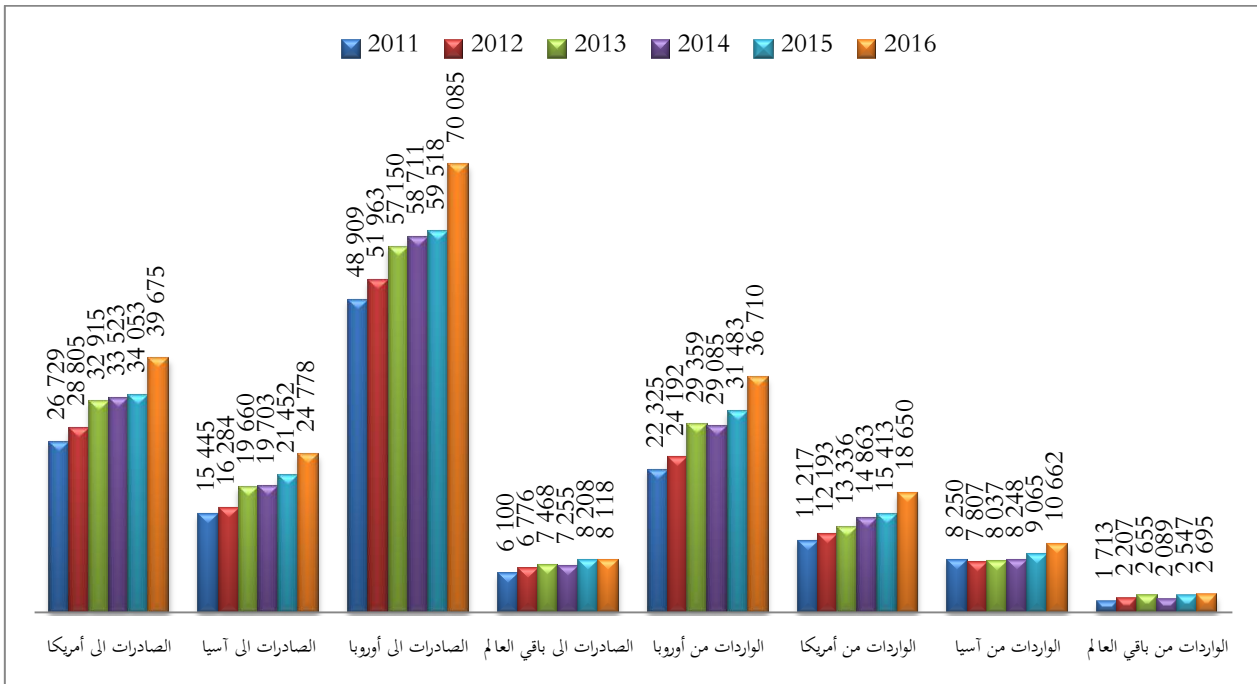
منذ التصويت على خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي هو إلى حد ما مؤشر على أن التصويت جعل المشاركين في السوق يأخذون نظرة أكثر سلبية للقوة الاقتصادية للمملكة المتحدة، أو بعبارة أخرى إنه انعكاس مباشر لوجهة نظر الأغلبية بين الاقتصاديين، بأن البريكسيت سوف يقلل من النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

4.6. الآثار المتوقعة على القطاع المالي في المملكة المتحدة "UK City"

إن قرار المملكة المتحدة بترك الاتحاد الأوروبي في سنة 2019، سيُسبب أضراراً لواحدة من أكثر الصناعات نجاحاً فيها، ألا وهو قطاع الخدمات المالية، الذي يمثل نحو 12% من الناتج الاقتصادي في بريطانيا ويدفع ضرائب أكثر من أي صناعة أخرى، ويحتمل أن تكون لديها الكثير لتخسره من خلال الوصول المقيد إلى سوق الاتحاد الأوروبي (440 مليون نسمة) بعد البريكسيت.

1.4.6. مساهمة الحي المالي في اقتصاد المملكة المتحدة

يعد القطاع المالي (ويطلق عليه الحي المالي Uk City) من أهم القطاعات الاستراتيجية في المملكة المتحدة، ويعتبر من القطاعات التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات ولتوضيح أهمية القطاع تُدرج الشكل التالي:
شكل رقم (4-16) : صادرات المملكة المتحدة من الخدمات المالية نحو مناطق العالم (مليون جنيه استرليني)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال الاعتماد على الديون الوطني للاحصاء للمملكة المتحدة: ONS UK.

يُبين الشكل أعلاه أن صادرات المملكة المتحدة من الخدمات المالية موجهة للدول الاتحاد الأوروبي، بحيث بلغ حجم الصادرات سنة 2016 بـ 70085 مليون جنيه استرليني، مقارنة بـ 59518 مليون جنيه استرليني سنة 2015،

¹. Gemma Tetlow, Alex Stojanovic, **Understanding the economic impact of Brexit**, Institute for government, United kingdom, October 2018, p

وتأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية بحيث بلغت الصادرات من الخدمات 39675 مليون جنيه استرليني سنة 2016، ثم آسيا بقيمة 24778 من نفس السنة، ويتضح جليا أهمية السوق الأوروبية كمستهلك أساسي للخدمات المالية، وخسارة الولوج للسوق الموحدة سيؤدي إلى خسارة أكبر سوق للخدمات المالية.

2.4.6. مساهمة قطاع الخدمات المالية في التشغيل

يساهم القطاع المالي في خلق مناصب شغل نظرا لاعتباره من أهم القطاعات الرائدة في المملكة المتحدة ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (4-14): مساهمة القطاع المالي في التشغيل للفترة 2003-2016

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
عدد المناصب (آلاف)	1.128	1.209	1.185	1.171	1.154	1.172	1.180
النسبة من إجمالي العمالة (%)	3.6	3.8	3.7	3.7	3.6	3.8	3.8
السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
عدد المناصب (آلاف)	1.127	1.111	1.114	1.116	1.145	1.120	1.116
النسبة من إجمالي العمالة (%)	3.2	3.3	3.3	3.4	3.6	3.5	3.5

Source: Chris Rhodes, **Financial services: contribution to the UK economy**, House of Commons Library, Briefing Paper, Number 6193, April 25, 2018, P 09.

من خلال الجدول أعلاه يساهم قطاع الخدمات المالية (القطاع المالي) في توفير مناصب عمل في المملكة المتحدة بحيث قدرت سنة 2005 بـ 1.154 مليون وظيفة، مقارنة بـ 1.127 مليون وظيفة في سنة إجراء الاستفتاء، ويتضح جليا أهمية القطاع المالي في التقليل من معدلات البطالة.

3.4.6. الآثار المتوقعة للبريكسيت على القطاع المالي

يُوظف قطاع الخدمات المالية والتأمين ما يقارب 3,6% من إجمالي العمالة في المملكة، بحيث تمثل الخدمات المالية ما نسبته 9,6% من إجمالي الصادرات، و41% منها موجهة للاتحاد الأوروبي بينما يمثل قطاع التأمين 4,3% من إجمالي الصادرات، 18% منها موجهة لدول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وهناك اعتبار آخر في المملكة المتحدة هو "جواز السفر المالي" الذي يسمح المؤسسات المالية البريطانية، بما في ذلك البنوك ومؤسسات التأمين ومدبرو الأصول عموماً، ببيع الخدمات المالية، وإنشاء فروع في أي مكان في الاتحاد الأوروبي، وبعد عملية الخروج لن يصبح لها أي حق للاستفادة من تحرير تجارة الخدمات المالية، والجدول مخاطر وفرص البريكسيت على القطاع المالي و فروعها:

¹ . European Movement International, **The consequences of a British exit from the European Union**, EMI policy, P 05, see : www.europeanmovement.eu/policies, (accessed 14/12/2017).

جدول رقم (4-15): مخاطر وفرص البريكسيت على القطاع المالي و فروع

المخاطر	
الخدمات البنكية المقدمة للأفراد	- انخفاض قيمة الجنيه؛ - صعوبة تحويل الأموال الى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.
الخدمات البنكية المقدمة للشركات	- زيادة تكاليف إنشاء فروع أو مكاتب جديدة داخل الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة؛ - انخفاض قيمة الجنيه.
الخدمات البنكية الاستثمارية	- صعوبة تحويل الأموال الى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ - زيادة تكاليف إنشاء فروع أو مكاتب جديدة داخل الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة.
إدارة الأصول	- خسارة جواز السفر المالي؛ - انخفاض قيمة الجنيه.
التكنولوجيا المالية FinTech	- انخفاض قيمة الجنيه؛ - زيادة تكاليف إنشاء فروع أو مكاتب جديدة داخل الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة؛ - زيادة معدل التضخم في المملكة المتحدة.
الفرص	
الخدمات البنكية المقدمة للأفراد	- تحسين البيئة التنظيمية والقانونية؛ - تحسين الروابط التجارية (الفرص) مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي؛ - تحقيق الكفاءة عن طريق تبسيط العمليات.
الخدمات البنكية المقدمة للشركات	- تحسين البيئة التنظيمية والقانونية؛ - تحسين الروابط التجارية (الفرص) مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي؛ - القدرة على تطوير بعض خطوط الانتاج بسرعة.
الخدمات البنكية الاستثمارية	- تحقيق الكفاءة عن طريق تبسيط العمليات؛ - تحسين البيئة التنظيمية والقانونية؛ - الانتقال إلى المناطق الأقل تكلفة الامر الذي يؤدي إلى التقليل من التكاليف على المدى الطويل.
إدارة الأصول	- تحقيق الكفاءة عن طريق تبسيط العمليات؛ - تحسين البيئة التنظيمية والقانونية؛ - الانتقال إلى المناطق الأقل تكلفة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من التكاليف على المدى الطويل.
التكنولوجيا المالية FinTech	- الانتقال إلى المناطق الأقل تكلفة الامر الذي يؤدي إلى التقليل من التكاليف على المدى الطويل؛ - تحقيق الكفاءة عن طريق تبسيط العمليات؛ - تحسين البيئة التنظيمية والقانونية.

Source : The Association of Chartered Certified Accountants, **Brexit impact on financial services**, Second edition, Unite Kingdom, March 2018, P 6.

عموماً سيؤدي البريكسيت إلى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنشاء فروع جديدة في المملكة المتحدة، فترتفع بذلك تكاليف تقديم الخدمات البنكية (للأفراد أو المؤسسات، أو الخدمات الاستثمارية)، وكل ذلك نتيجة خسارة جواز السفر المالي، كما يوفر البريكسيت فرص للقطاع المالي من شأنها أن تساهم في تحسين البيئة التنظيمية وتطوير القطاع.

5.6. قطاع الصناعات الغذائية

يُمثل قطاع الصناعات الغذائية أكبر القطاعات في مجال الصناعات التحويلية في المملكة المتحدة، فهو يمثل 16% من إجمالي الصناعات التحويلية، محققاً رقم أعمال قدر بـ 83,7 مليار جنيه استرليني سنوياً، ومساهماً بـ 21,9 مليار جنيه استرليني، ويوظف حوالي 400 ألف عامل.

وتعد الصناعة الغذائية في المملكة من أهم الصناعات الداخلية وذلك لعدة اعتبارات⁽¹⁾:

✓ حوالي 27% من القوى العاملة في مجال الصناعات الغذائية تأتي من خارج المملكة المتحدة؛

✓ الغالبية العظمى من تجارة المملكة المتحدة في مجال الأغذية والمشروبات الغير كحولية مع الاتحاد الأوروبي، بحيث قُدرت بأكثر من 70% من الصادرات والواردات؛

✓ 94% من الصادرات، و97% من واردات الأغذية والمشروبات الغير الكحولية تتم مع الاتحاد الأوروبي، أو مع البلدان التي تفاوضت أو وقعت معاهدات تجارية مع الاتحاد الأوروبي؛

✓ شهدت السنوات الماضية (15 سنة مضت)، نمو متتالي للصادرات والمشروبات الغير كحولية ذات القيمة المضافة، مدعومة بضمان سهولة الوصول للأسواق عبر اتفاقيات التجارة الحرة (FTA's)؛

✓ سيحتاج القطاع ما يفوق 130 ألف عامل نتيجة لفجوة المهارات في المملكة، وارتفاع معدلات الشيخوخة والمتقاعدين في العقود المقبلة.

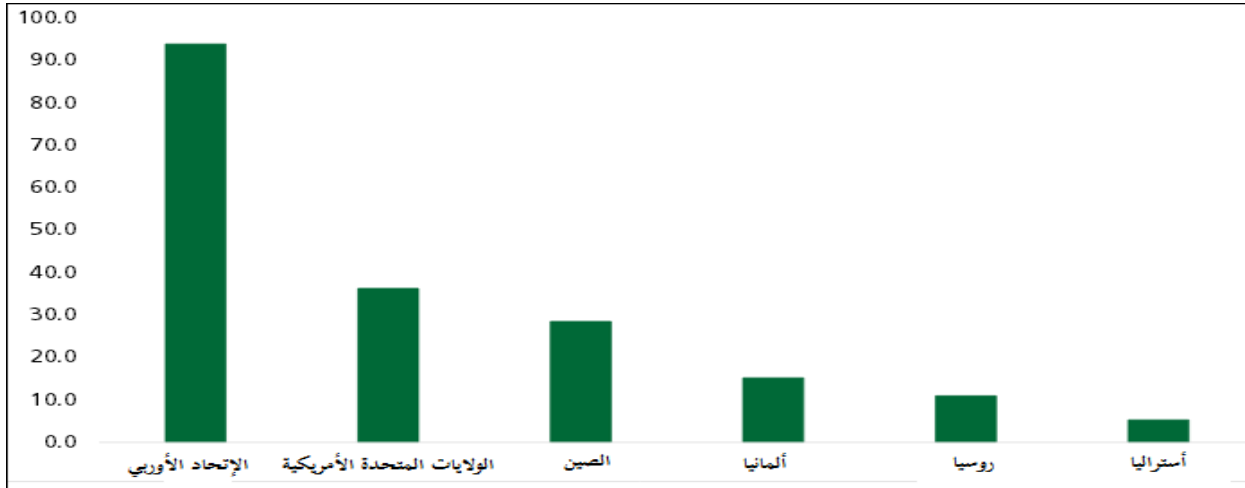
وتتم حماية المستهلكين في المملكة المتحدة في الوقت الحالي من خلال معايير الصحة والسلامة العالية على الأطعمة والمنتجات المستوردة الأخرى، ويتم الاتفاق على هذه المعايير على مستوى الاتحاد الأوروبي ويتشارك فيها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، وهذا يسمح للتكتل باتخاذ أي إجراء احترازي ضد التهديدات المحتملة على صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو البيئة، وإذا أشارت التحاليل العلمي إلى احتمال حدوث خطر، يمكن أن يشمل الإجراء التحفظي سحب عنصر من السوق أو منعه من الاستيراد إلى الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

¹. A new UK-EU relationship priorities for the Food and Drink manufacturing Industry, food and drink federation, London, July 2016, P 3-4.

². Beyond Brexit-International Trade and Health, British Medical Association, London, 2018, P6.see : <https://www.bma.org.uk/>, (accessed on October 25, 2018).

6.6. قطاع صناعة السيارات

تشير تقديرات تأثير البريكسيت على صناعة السيارات في المملكة المتحدة على الإنتاج نحو الانخفاض بمقدار 181000 سيارة (12%)، وسترتفع الأسعار بنسبة 2.5%، حتى لو تمكنت المملكة المتحدة من إبرام صفقة تجارية شاملة والحفاظ على التعريفات عند الصفر، فإن الإنتاج سينخفض بمقدار 36000 سيارة⁽¹⁾.
شكل رقم (4-17): الوجهات الرئيسية لصادرات المملكة المتحدة من السيارات (مليار جنيه اسرليني)



Source: Chris Shaw & Al, *The impact of Brexit on the automotive sector*, The House of Commons, Fifth Report of Session 2017–19, March 2018, P 17.

يتضح من الشكل أعلاه أن أغلب صادرات المملكة المتحدة من السيارات تتوجه للإتحاد الأوروبي بما يفوق 90 مليار جنيه اسرليني، وتأتي في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 38 مليار جنيه اسرليني، ثم الصين بقيمة 29 مليار جنيه اسرليني في المرتبة الثالثة، وألمانيا في المرتبة الرابعة، إضافة إلى كل من روسيا وأستراليا على التوالي، وهنا تبرز أهمية السوق المشتركة في استعاب مخرجات صناعة السيارات في المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج السيارات يتجزأ على طول سلاسل القيمة العالمية (GVCs^(*)) للموردين متعددي الأطراف عبر الحدود والقارات، ويتم تنسيق مثل هذه القيم العالمية من المواقع الاستراتيجية التي توجد فيها المؤسسات المصنعة للمعدات الأصلية (OEMs^(**)) وتهدف إلى السعي من خلال تحقيق أقصى قدر من المزايا الاستراتيجية، قد يصبح تنسيق سلاسل التوريد أكثر تكلفة مع Brexit، وتخضع الأجزاء المكونة والتي يتم إدماجها في السيارات النهائية إلى قوانين ولوائح جديدة، فعلى سبيل المثال ستخضع الأجزاء لرسوم الاستيراد عند مغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي⁽²⁾، مما يؤثر على التكلفة النهائية لتكلفة السيارة.

¹ . Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Thomas Sampson and John Van Reenen, *The impact of Brexit on foreign investment in the UK*, Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, June 2016, P 3.

* . Global Value Chains.

** . Original Equipment Manufacturers.

² . De propris Lisa, Bailey David, *Brexit and the UK automotive industry*, National Institute Economic Review, Vol. 242, N°1, 2017, PP 3-4.

7.6. قطاع النقل الجوي

سوق الجوية (النقل الجوي) في المملكة المتحدة، تهيمن عليه حركة المرور الخارجية، والتي تمثل أكثر من ثلثي إجمالي الحركة (سنة 2015)، بحيث قدر عدد الرحلات المبرمجة إلى خارج المملكة من قبل المقيمين فيها بـ 53.9 مليون رحلة، مقارنة بـ 2.26 مليون رحلة إلى المملكة المتحدة من قبل المقيمين الأجانب⁽¹⁾.

ويمكن التمييز بين حالتين لأثر البريكسيت على قطاع الطيران:

✓ **الحالة 1:** معدلات الصرف المنخفضة، من المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض صافي حركة المرور بحوالي 3%؛

✓ **الحالة 2:** ضمن هذه الحالة، حيث تكون مرونة المسافرين القادمين أكبر من المسافرين الخارجيين (من -0.1 إلى -0.7)، في هذه الحالة.

¹. L'impact du «BREXIT» sur le transport aérien au R-U, The International Air Transport Association (IATA), juin 2016, p2.

خلاصة :

تتعدد وتنوع آثار البريكسيت على كل من اقتصاد الاتحاد الأوروبي واقتصاد المملكة المتحدة نظرا للعلاقات التجارية التي تربط الطرفين وثقل وزن المملكة ضمن تشكيلة الاتحاد، بحيث سيتأثر الطرفين نتيجة هذا القرار إلا أن المتضرر الأكبر سيكون المملكة المتحدة، وذلك نتيجة انخفاض مستويات الدخول للسوق الاوربية المشتركة وانخفاض حجم التجارة البينية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك سيتأثر الاتحاد بدرجة قليلة، خاصة وان المملكة ليست عضو في الاتحاد النقدي الاوربي (منطقة اليورو).

ولا تقتصر آثار البريكسيت على الشق الاقتصادي فقط، وإنما الجانب السياسي أيضاً، فقد تقوم دول أخرى باجراء استفتاء لتحديد مصيرها بالبقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي، أو ما يسمى بالعدوى السياسية، لاسيما تصاعد تيار المشككين في الاتحاد الاوربي، الأمر الذي يؤثر على مسيرة التكامل الأوروبي، خاصة منطقة اليورور التي تعد نموذجاً يُحتذى به عالمياً.

ولقد حُدد تاريخ الخروج في 29 مارس 2019 (قد يمدد)، وبعد هذا التاريخ تُصبح المملكة المتحدة المتحدة خارج الكتلة الأوروبية إما بدون اتفاق أو باتفاق، وضمن هذا الاخير تختار المملكة المتحدة من بين بعض الترتيبات المعروفة والقائمة حالياً بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة من الدول، وبدون اتفاق وتصبح بذلك العلاقات البريطانية الأوروبية تحكمها قوانين المنظمة العالمية للتجارة سيتم توضيح هذه الترتيبات من خلال الفصل الموالي.

الفصل الخامس: علاقة
المملكة بالاتحاد الأوروبي
ومنطقة اليورو، وتحديد
إطار العلاقة المستقبلية

–دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين

الطرفين–

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الخيارات المتاحة للمملكة المتحدة، التي يبدو أنها ستكون مُتوفرة لها خارج تكتل الاتحاد الأوروبي، والمستوى الذي يقدمه الاتحاد للولوج لأسواقه لا سيما السوق المشتركة (الموحدة)، غير أن لكل خيار إيجابياته وسلبياته، ومنها ما يتعارض مع مُسببات الخروج كمسألة الهجرة وغيرها.

ففي حالة الخروج بإتفاق «With Deal»، سيكون على المملكة المتحدة أن تختار من بين واحد من الخيارات المتاحة أمامها، أو إدراج خيار مُعدل يحظى بالموافقة من كلا الطرفين بما يخدم المصالح الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية أما في حالة الخروج من دون إتفاق «No Deal»، فلن تكون هناك فترة انتقالية ولن تكون خيارات متاحة ولا معدلة أو مكيفة وستلتزم المملكة المتحدة بالتعامل مع الاتحاد الأوروبي وفق مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي للمملكة.

وبناء على ذلك تناول هذا الفصل آثار البريكسيت على كل من الاتحاد الأوروبي، منطقة اليور، وكذلك الاقتصاد العالمي، كما تطرق لمختلف الترتيبات المقترحة كخيار المنطقة الاقتصادية الأوروبية وما يوفره من فوائد وسلبيات، وخيار منطقة التجارة الحرة "النموذج السويسري"، والتعرض لكيفية عمل الاتفاقيات الثنائية، إلى جانب النموذج الكندي "الاتفاقية التجارية والاقتصادية الشاملة" وما تحمله من إيجابيات وسلبيات، كما سلط الضوء على ترتيب الاتحاد الجمركي "النموذج التركي" من خلال دراسة الإمكانيات التي يُوفرها، ومدى مُلائمته للمملكة المتحدة، في الأخير تضمن الفصل دراسة قياسية لتحديد درجة الإرتباط الاقتصادي المملكة المتحدة بالإتحاد الأوروبي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، Linear & Non-Linear Ardl.

1. آثار البريكسيت على التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي وعلى منطقة اليورو

يؤثر البريكسيت على المملكة المتحدة كما سيؤثر حتماً على المنطقة المتكاملة الموجودة فيها، وذلك نظراً للوزن السياسي والإقتصادي الذي تلعبه المملكة المتحدة في الساحة الاقتصادية، ناهيك عن تحفيز دول أخرى لإجراء استفتاء بها هي الأخرى للبقاء أو الخروج من الاتحاد أو حتى منطقة اليورو أو ما يسمى بالعدوى السياسية.

1.1. أثر البريكسيت على التكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي

تتمثل أهم هذه الآثار في:

- ✓ خسارة ثاني أكبر سوق في أوروبا، بحيث تُشكل المملكة المتحدة سوقاً أساسياً في الاتحاد الأوروبي والثانية من حيث القوة، والحجم بعد ألمانيا؛
- ✓ فقدان الاتحاد الأوروبي ما يُقارب تسعة مليارات جنيه استرليني من ميزانية الإتحاد؛
- ✓ فقدان الإتحاد الأوروبي للتنافسية الاقتصادية العالمية بسبب خروج المملكة المتحدة، التي تؤمن نسب نمو عالية، قد تفوق نسب النمو في الإتحاد نفسه؛
- ✓ ترك الإتحاد أمام خطر التفكك، فهناك أصوات تتعالى من إسبانيا، وفرنسا التي تُطالب بالانفصال عن الإتحاد الأوروبي.

2.1. أثر البريكسيت على التكامل في منطقة اليورو

تُعد المملكة المتحدة عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي أي من الناحية الفنية جزء من آلية الاستقرار المالي الأوروبية التي تأسست حديثاً (EFSM)، وهو صندوق إنقاذ بقيمة 60 مليار يورو مدعوم بضمانات من ميزانية الاتحاد الأوروبي، تم إنشاؤه في ماي 2010 للمساعدة في تمويل أول خطة لإنقاذ اليونان، بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي (IMF)، وكانت المملكة المتحدة مسؤولة أيضاً عن نسبة صغيرة من هذا الجزء من عمليات الإنقاذ في منطقة اليورو، إلا أنه في الواقع لم تقدم المملكة المتحدة أي مساهمات مالية مباشرة لعمليات الإنقاذ المتعددة في منطقة اليورو الخاصة باليونان، أو البرتغال، أو إسبانيا، أو قبرص، أما الإستثناء هو أيرلندا، حيث اعتبرت مصالحتها الاقتصادية والوطنية الحيوية مُهددة، وقدمت المملكة المتحدة قرضاً ثنائياً مباشراً لإيرلندا قدره 3.84 مليار يورو⁽¹⁾.

3.1. أثر البريكسيت على الإقتصاد العالمي

للمملكة المتحدة وزن سياسي واقتصادي في الساحة العالمية، وعملية الخروج ستؤثر على الإقتصاد العالمي لكن بدرجات مُتفاوتة، وتتمثل هذه الآثار في:

¹ . Tim Oliver, **The Impact of the UK's Withdrawal on EU Integration**, European Parliament, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, PE 604.973 Brussels, June 2018, P 26.

✓ تقلبات قوية بالأسواق العالمية فبعد صُدور نتيجة الإستفتاء خسرت أسواق الأسهم أكثر من 2 تريليون دولار؛
✓ التخرج من الأصول الخطرة والتوجه لِملاذات آمنة، بالتوجه إلى الذهب والسندات بسبب ضبابية الاقتصاد العالمي؛

✓ إجبار البنوك المركزية على التحوط أمام الإسترليني من أجل تخفيض الخسائر وقيمة الأصول؛
✓ ضبابية في نمو الاقتصاد العالمي لاسيما بالنسبة للإقتصادات المُرتبطة مباشرة بالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

2. الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة "النموذج السويسري"

سويسرا هي فقط الدولة الوحيدة العضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية « European Free Trade Agreement EFTA » والتي لا تُعتبر أيضًا جزءًا من المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، وتحكم علاقتها بالاتحاد الأوروبي عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية، هل يمكن استخدام الترتيب السويسري كنموذج توجيهي لعلاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي؟، ويطلق على هذا النموذج أيضا إسم «Bespoke Bilateral Deals»، والتي تعني "الاتفاقيات الثنائية المتخصصة"⁽¹⁾.

1.2. تأسيس ومفهوم الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

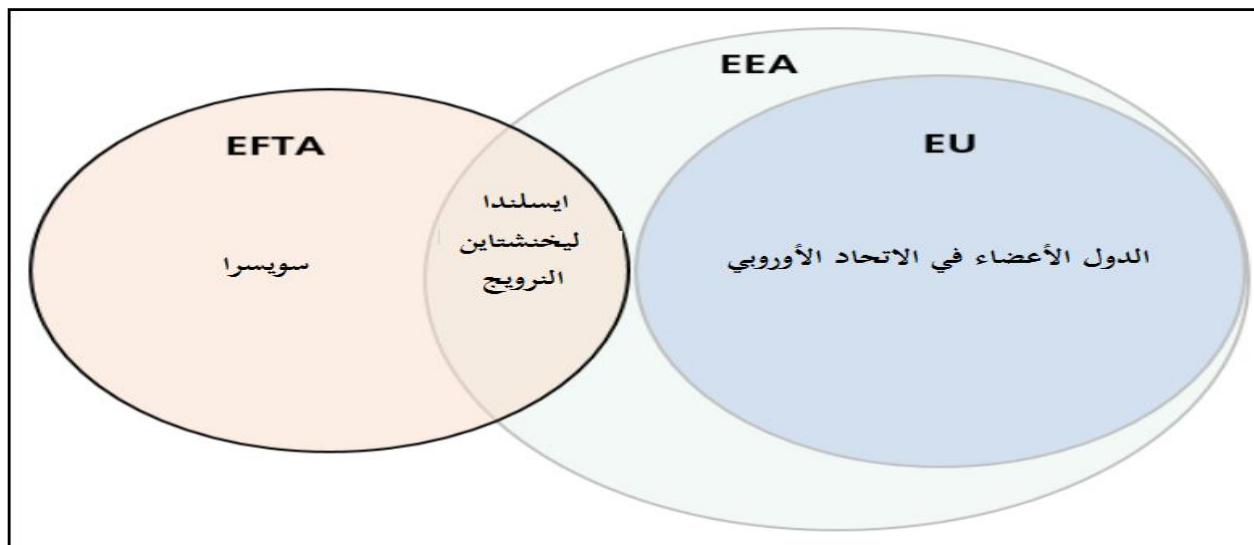
تأسست اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) بموجب اتفاقية ستوكهولم في عام 1960، وسعت منظمة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) إلى إقامة علاقات تجارية مع دول ثالثة داخل أوروبا وخارجها.
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) هي: "مؤسسة ما بين الحكومات (Intergovernmental Organisation) لآيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا، تأسست في سنة 1960 من قبل سبعة دول أعضاء في ذلك الحين لتعزيز التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي بين أعضائها ويتم إعداد ميزانية الإفتا بعمليتين الأولى الفرنك السويسري والثانية اليورو"⁽²⁾.

ولمعرفة موقع سويسرا ضمن الإفتا نُدرج الشكل التالي:

¹ . Jonathan Gillham, **Leaving the EU: Implications for the UK economy**, PWC, United Kingdom, March 2016, P 17.

² . See : <https://www.efta.int/about-efta/european-free-trade-association>, (accessed on February 2, 2019).1986

شكل رقم (5-1): موقع سويسرا ضمن تشكيلة الاتحاد الأوروبي



Source : Chris Rhodes & Al, *The European Free Trade Association*, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018, P 01.

يُبين الشكل أعلاه المناطق التجارية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي لكل دولة قد ترغب في الدخول إلى السوق الأوروبية، حيث تُضم المنطقة الاقتصادية الأوروبية كل من أيسلندا، ليخنشتاين، والنرويج إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وهي كذلك دول مُشتركة في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، بينما نجد أن سويسرا ضمن الإفتا فقط.

والجدول التالي يبين تواريخ العضوية في الإفتا:

جدول رقم (5-1): تواريخ العضوية في الافتا

السنة	العضوية
1960	تأسست الإفتا من قبل: النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد، سويسرا، والمملكة المتحدة.
1961	فنلندا تصبح عضوا منتسبًا.
1970	أيسلندا تصبح عضوا كامل العضوية.
1972	مغادرة المملكة المتحدة والدنمارك، قبل الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973.
1985	البرتغال يغادر، قبل الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1986.
1986	فنلندا تصبح عضوا كامل العضوية.
1991	ليخنشتاين تصبح عضوا كامل العضوية.
1995	تغادر النمسا وفرنلندا والسويد الإفتا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
2009	حصول أيسلندا على عضوية الاتحاد الأوروبي.
2015	أيسلندا تسحب طلب العضوية في الاتحاد الأوروبي.

Source : Chris Rhodes & Al, *The European Free Trade Association*, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018, P 03.

يُوضح الجدول أعلاه تاريخ إنشاء الإفتا سنة 1960 وذلك من قبل كل من النمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وتواريخ العضوية لكل دولة، كانت آخرها طلب أيسلندا سحب عضويتها من الاتحاد الأوروبي.

2.2. طريقة عمل الاتفاقيات الثنائية

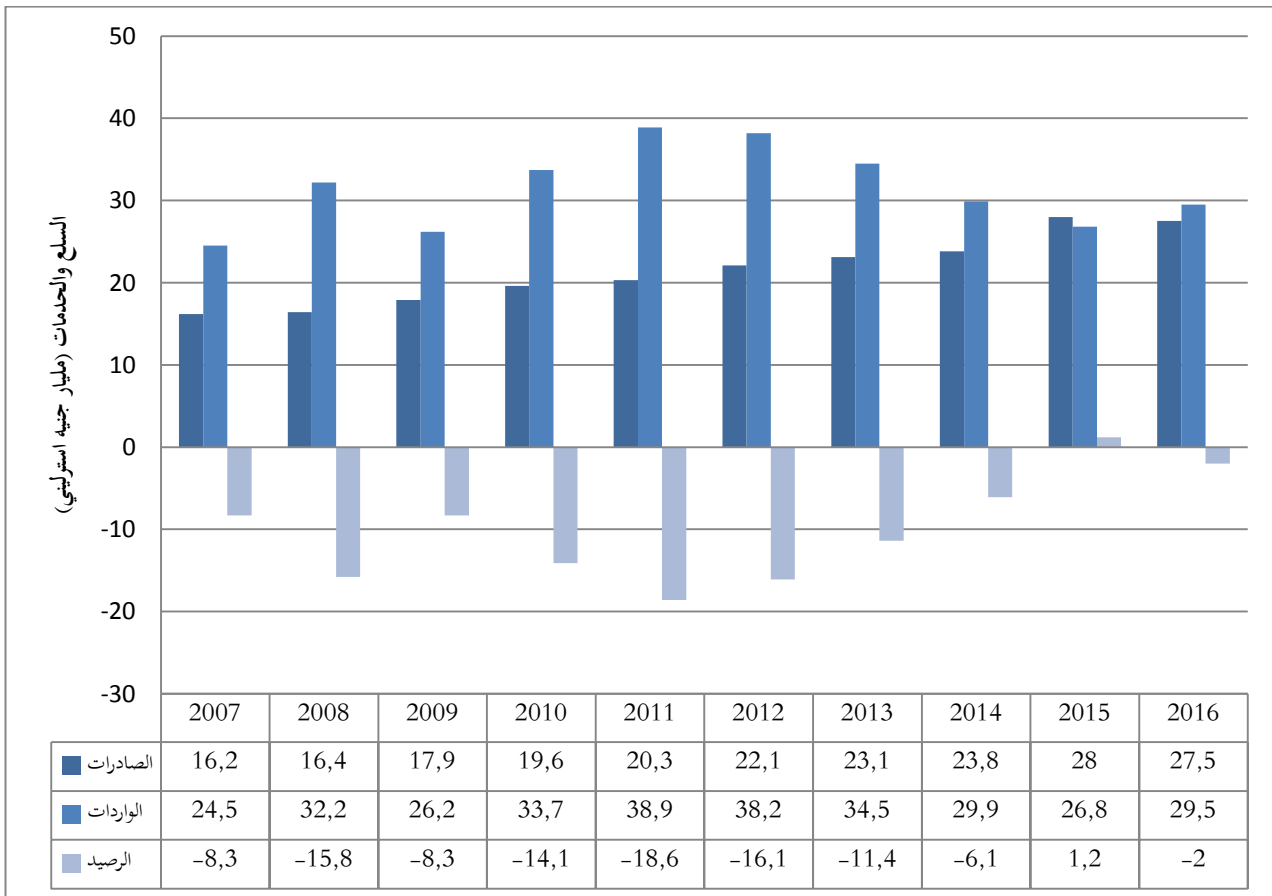
غالبية الاتفاقيات الثنائية بين سويسرا والاتحاد الأوروبي هي اتفاقيات تعاون تقليدية، وكقاعدة تحتفظ الأطراف المتعاقدة باستقلالها وكل منها مسؤول عن تنفيذ الاتفاقات وتطبيقها على أراضيها.

الاتفاقيات الثنائية تنطبق أيضا على أي دولة جديدة الانضمام للإتحاد الأوروبي، حيث أن العضو الجديد يعتمد تلقائياً تشريعات الاتحاد، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية مع دول ثالثة، وليست هناك حاجة إلى جولة جديدة من المفاوضات بين سويسرا والاتحاد الأوروبي، إلا في حالة الاتفاقات المختلطة، التي تعد سويسرا والاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول الأعضاء فيها طرفاً فيها تدرج في هذه الفئة الاتفاقات المتعلقة بحرية الحركة للأشخاص، ومكافحة الاحتيال⁽¹⁾.

3.2. تجارة المملكة المتحدة مع دول الإفتا

تعد دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة شريك تجاري مهم، إلا أنها حققت عجزاً تجارياً مع دول الإفتا في السنوات العشر الماضية، ولمزيد من التوضيح نُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (5-2): رصيد الميزان التجاري البريطاني مع دول الإفتا



Source : Chris Rhodes & Al, **The European Free Trade Association**, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018, P 8.

¹ . See : www.fdfa.admin.ch/europe/publication, (accessed on August 28, 2018).

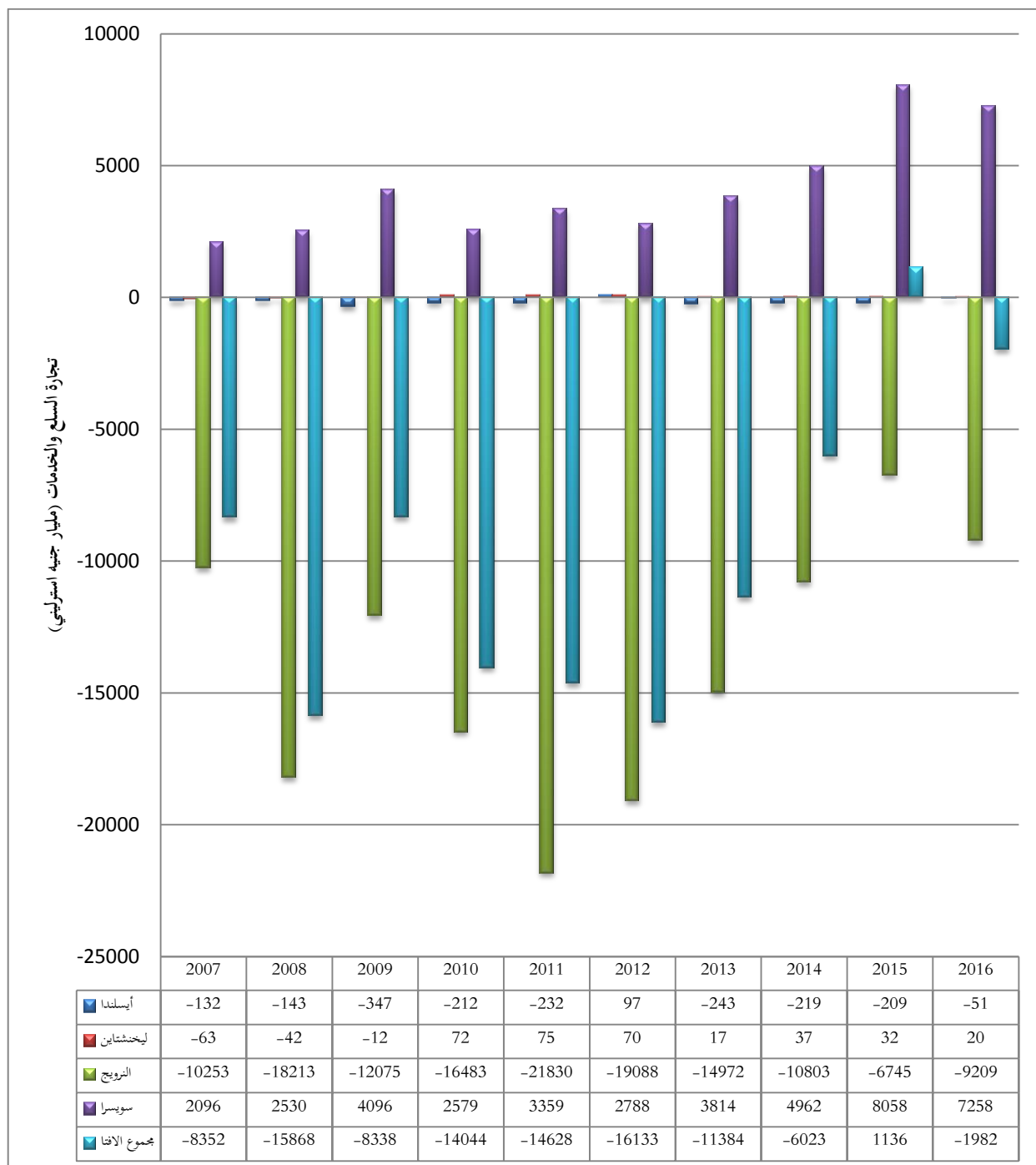
يُوضح الشكل عجز تجارة المملكة المتحدة مع الدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، فقد سجلت عجزاً تجارياً منذ سنة 2007، وسجلت سنة 2011 أكبر عجز بحيث قُدر بـ (18.6 مليار جنيه استرليني)، وقد حققت المملكة المتحدة فائضاً قدر بـ 1.2 مليار جنيه استرليني وذلك سنة 2011.

ويُلاحظ أيضاً زيادة وتيرة الصادرات والواردات بين المملكة المتحدة ودول الإفتا، فقد بلغت 16.2 مليار جنيه استرليني سنة 2007، ليُصبح 27.5 مليار جنيه استرليني سنة 2016، وكذلك الواردات حققت نمواً هي الأخرى فقد قدرت سنة 2007 بـ 24.5 مليار جنيه استرليني، لترتفع إلى 29.5 مليار جنيه استرليني، وعلى الرغم من تحقيق عجز في الرصيد مع دول الإفتا إلا أنها تُعتبر شريكاً تجارياً مهماً للمملكة المتحدة ضمن تشكيلة الاتحاد الأوروبي.

أما من حيث الدول مُنفردة، تُمثل منطقة الإفتا 5% من صادرات المملكة المتحدة (مُقارنة بـ 43% بالنسبة للإتحاد الأوروبي)، و5% بالنسبة للواردات (54% من واردات الاتحاد الأوروبي)⁽¹⁾، وقد سجلت رصيد موجب مع سويسرا سنة 2015، ولمزيد من التوضيح نُدرج الشكل التالي:

¹ . Chris Rhodes & Al, **The European Free Trade Association**, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018, P 08.

شكل رقم (5-3): تجارة المملكة المتحدة مع دول الإفتا مُنفردة



Source : Chris Rhodes & Al, **The European Free Trade Association**, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018, P 08.

يُبين الشكل أعلاه العلاقات التجارية بين المملكة المتحدة مع الدول المنطوية تحت الإفتا، تُعد النرويج أكبر شريك تجاري، إلا أنها سجلت عجزاً قُدر بـ (9209 مليار جنيه استرليني) سنة 2016، بينما حققت فائضا مع سويسرا قُدر بـ 8058 مليار جنيه استرليني من نفس السنة، كما يُلاحظ الأداء التجاري الضعيف للمملكة المتحدة مع ليخنشتاين فقد سُجلت أعلى قيمة لها قُدرت بـ 75 مليار جنيه استرليني سنة 2011، بينما المبادلات التجارية مع أيسلندا هي الأخرى سجلت أرقاما سالبة.

4.2. عوائق تطبيق النموذج السويسري من طرف المملكة المتحدة

من أحد العوائق المهمة لإعتماد النموذج السويسري من طرف المملكة المتحدة هو الإلتزام بتنفيذ المبدأ الرابع للسوق المشتركة، إذا كان لا يزال يريد أن يكون جزءاً منه (حرية حركة الأشخاص)، فبعد تقييد سويسرا في البداية لحرية حركة الأشخاص، قام الاتحاد الأوروبي على الفور بتوقيف شراكاتها الجامعية مع سويسرا مثل HORIZON 2020، ودفع هذا في نهاية المطاف سويسرا إلى تخفيف القانون لجعله يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا غير مقبول من وجهة النظر البريطانية، حيث أن أحد القوى الدافعة الرئيسية لـ Brexit هو الرغبة في السيطرة على الهجرة، وعموماً يمكن حصر عوائق تطبيق النموذج السويسري في⁽¹⁾:

- ✓ تستبعد العلاقة بين سويسرا والاتحاد الأوروبي بعض قطاعات الخدمات كالخدمات المالية والبنكية، وفي حالة المملكة التي يُسيطر على اقتصادها قطاع الخدمات المالية تجعل من هذا الترتيب غير مناسب بسبب عدم الدخول للسوق المشتركة، على الرغم من أن هذا الخيار يُمكن المملكة من المفاوضة بشأن الصفقات الخاصة بها مع الإتحاد، على سبيل المثال لم يتم منح خدمة جواز الخدمات المالية رغم الطلبات المتكررة من الجانب السويسري؛
 - ✓ من أجل التوقيع على اتفاقيات ثنائية قَدِمَتْ سويسرا العديد من التنازلات إلى جانب الإلتزام بتنفيذ قواعد وقوانين الاتحاد الأوروبي، ويعد هذا الجانب من الأسباب الرئيسية التي أدت للبريكسيت وهي التصويت للسيادة التشريعية؛
 - ✓ أظهرت سويسرا أنها غير مستعدة لتقديم أي تنازلات بشأن حرية تنقل الأشخاص، وكما هو معلوم أن أي دولة تريد الوصول إلى السوق الحرة، يجب أن تقبل هذا المبدأ الأساسي، على الرغم من أن المملكة المتحدة يمكن لها المحاولة لإدراج قيود الهجرة في شكل اتفاق ثنائي، غير أن المثال السويسري فرصة نجاحه محدودة؛
 - ✓ تختلف مدة التفاوض حسب الترتيب الذي تُريده المملكة المتحدة، قد تستغرق المفاوضات من عامين إلى عشر سنوات على أقصى تقدير، والجدول التالي يبين فترة المُفاوضات بشأن بعض الترتيبات التجارية:
- جدول رقم (5-2): أمثلة عن طول مدة مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة

المدة (سنوات)	المفاوضات	
4	Switzerland-China	سويسرا-الصين
4	EU-Korea	الإتحاد الأوروبي- كوريا
4	EU-Mexico	الإتحاد الأوروبي- المكسيك
3	US-Australia	الولايات المتحدة الأمريكية- أستراليا
5	EU-Canada	الإتحاد الأوروبي- كندا
10	EU-Switzerland	الإتحاد الأوروبي- سويسرا

Source : Rafal Kierzenkowski, **The Economic Consequences of Brexit: A Taxing Decision**, OCDE economic, Policy Paper N°.016, April 2016, P 17.

¹ . Louisa Knox, **Brexit, the swiss model**, Shepherd and Wedderburn LLP , Scotland ,August 23, 2016, P 2 ; see ; <https://shepweedd.com/knowledge/brexit-swiss-model>, (accessed on November 30, 2018)

يُتضح من الجدول (5-2) أعلاه طول مدة التفاوض على إتفاقيات التجارة الحرة فأقصر مدة لأغلب الاتفاقيات ثلاثة سنوات (الولايات المتحدة-أستراليا)، كما سجلت مفاوضات كندا-الاتحاد الأوروبي خمس سنوات، سويسرا-الاتحاد الأوروبي عشر سنوات، وهما نموذجين يقعان ضمن دائرة خيارات المملكة المتحدة لتحديد علاقاتها مع الإتحاد، وطول فترة التفاوض يؤثر سلبيًا على التجارة الخارجية للمملكة المتحدة، كما تتحمل المملكة مصاريف إضافية مُقابل التفاوض على ترتيبات في المجالات المختلفة.

إن تعقيد وتعدد الاتفاقيات الثنائية التي تحكم العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا يُبطل إختيار هذا النموذج، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من توصيل المصدرين السويسريين للسلع إلى السوق الموحدة لا يزال الأقرب إلى مؤسسات EEA (بما في ذلك قواعد المنشأ* التي تُطبق أيضًا)، ولا يوجد اتفاق ثنائي بين الاتحاد الأوروبي وسويسرا للخدمات، وبالتالي لا يوجد وصول للخدمات المالية السويسرية إلى السوق الموحدة⁽¹⁾ الأمر الذي قد يضر إقتصاد المملكة المتحدة.

5.2. ترتيب اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق DCFTAs

اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق هو اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا (3DCFTA)، وقد وقعت جورجيا والاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة (AA's) ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة (AA/DCFTA) في 27 جوان 2014، وصادقت جورجيا على اتفاقية الشراكة في 18 جوان 2014، وقد تم تطبيق الاتفاقية بشكل مؤقت منذ 1 سبتمبر 2014⁽²⁾، وتدخل هذه الاتفاقيات ضمن سياسة الجوار الأوروبية.

1.5.2. مفهوم اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق

اتفاق منطقة التجارة الحرة الشامل والمعمق (Deep and Comprehensive Free Trade Area) (DCFTA) جزء من اتفاقية الشراكة (AA) بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية أوكرانيا (انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2008⁽³⁾)، وهي واحدة من الاتفاقيات الثنائية الأكثر طموحًا في الاتحاد الأوروبي حتى الآن، توفر منطقة التجارة

* قواعد المنشأ هي آليات تستخدم لتحديد الأصل الاقتصادي للسلع من أجل منع انحراف التجارة. ويُمكن أن يكون الأصل تفضيلي أو غير تفضيلي، اعتمادًا على ما إذا كان البلد المعني طرفًا في اتفاقية التجارة الحرة. وتوجد فئتان من قواعد المنشأ بالنسبة للسلع "المحولة كليًا" أو "المحولة جزئيًا"، فالأولى يتم الحصول على المواد الأولية التي تدخل في إنتاجها من الدول الأطراف في اتفاقية التجارة الحرة، أما الثانية يتم الحصول على المنتجات التي تم تحويلها جزئيًا من مواد من طرف ثالث، ولكن يتم معالجتها في بلد ضمن اتفاقية التجارة الحرة. أنظر ذلك في:

- Piet Eeckhout, **Future trade relations between the EU and the UK: options after Brexit**, European Parliament's Committee on International Trade, N° 603.866, Belgium, March 2018, P 12.

¹. Elvire Fabry, Marco De Toffol, **Brexit :transition mode d'emploi**, Institut Jacques Delors, Policy Paper N°218, Paris, 20 Février 2018, P 11.

². **DCFTA's Risks and Opportunities for Georgia**, ISET Poliy institute, Georgia, May 2016, P 5.

³. Nicholas Ross Smith, **EU-Russian Relations and the Ukraine Crisis**, Edward Elgar Publishing, 1st Edition United Kingdom, 2016, P 54.

الحرّة العميقة والشاملة لأوكرانيا إطاراً لتحديث علاقاتها التجارية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال فتح الأسواق والإزالة التدريجية للتعريفات والحصص الجمركية، وزيادة التنسيق الواسع للقوانين والمعايير والأنظمة المتعلقة بالتجارة والقطاعات ذات الصلة إلى جانب تهيئة الظروف لموائمة القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني لمعايير الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

ويتضمن إبرام اتفاقية (DCFTA) بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي تهيئة الظروف المواتية للتعاون في المستقبل بين بلدان أو مجموعات محددة من البلدان، حيث أن إمكانات التصدير القوية للزراعة الأوكرانية والتغيرات المحلية والعالمية في أسواق المواد الغذائية والسلع الأولية تخلق فرصاً لتكثيف الأنشطة التجارية والاقتصادية لأوكرانيا مع بلدان الاتحاد الأوروبي في سياق توفير نظام تجاري تفضيلي⁽²⁾.

2.5.2. المبادئ الرئيسية لـ DCFTA

في ديسمبر 2011، قرر المجلس التفاوض بشأن "مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة" (DCFTAs) مع المغرب والأردن ومصر وتونس، وفي الوقت نفسه بدأت المفاوضات مع المغرب، وتونس تم تطوير هذه الاتفاقيات الطموحة «DCFTA» في إطار سياسة الجوار الأوروبية (*ENP)، والهدف الرئيسي لاتفاقيات التجارة الحرة ليس فقط تحرير معظم السلع والخدمات وتغطية جميع المجالات الأخرى ذات الصلة بالتجارة (مثل المشتريات العامة والمنافسة والحوافز التقنية أمام التجارة)، ولكن أيضاً دمج هذه البلدان تدريجياً في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي على أساس التقارب التشريعي، وتستفيد هذه الاتفاقيات من الإطار القانوني الحالي للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط مثل اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة والعديد من الاتفاقيات القطاعية الأخرى⁽³⁾.

3.5.2. سياسة الجوار الأوروبية *ENP

تعد سياسة الجوار الأوروبية (ENP) أحدث أداة للسياسة الخارجية والمشروع الجغرافي السياسي الرئيسي للاتحاد الأوروبي (EU) بعد التوسيع، وتهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى تطوير شراكة مميزة مع الجنوب القديم والجيران الشرقيين الجدد للإتحاد الموسع الذي يقوم على التكامل الاقتصادي والأمن والتعاون السياسي⁽⁴⁾.

سياسة الجوار التوسعية في أوروبا «Wider Europe- Neighbourhood policy» هي إسم مشروع طموح أطلقه رئيس المفوضية رومانو برودي Romano Prodi رسمياً في مارس 2003، كان السبب الأكثر جاذبية لقيام

1. European Commission, **EU-Ukraine Deep and Comprehensive Free Trade Area**, P 2.

2. Olha Yatsenko & Al, **Realization of the potential of the Ukraine-EU free trade area in agriculture**, Journal of International Studies, Vol.10, N°.2, University of Szczecin, Poland, 2017, P259.

*. European Neighbourhood Policy.

3. Guillaume Van der Loo, **Mapping out the Scope and Contents of the DCFTAs with Tunisia and Morocco**, IEMED, European Institute of the Mediterranean, March 2016, P7 .

*. European Neighbourhood policy.

4. Sevilay Kahraman, **the European Neighbourhood Policy:the European Union's new engagement towards wider Europe**, Centre for strategic research, Vol.x, Turkey, Winter 2005, P 3.

الاتحاد الأوروبي بإطلاق سياسة الحوار في مرحلة حرجة من التحول الداخلي هو التوسع سنة 2004، وكان يُعتقد أن سياسة الحوار الأوروبية هي استراتيجية للتغلب على آثار التوسع الكبير⁽¹⁾، وعلى الأخص⁽²⁾:

-المشهد الجيوسياسي المتغير على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي والذي يطرح تحديات أمنية جديدة؛

-الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في الحوار الجديد للاتحاد الأوروبي في حين أثبت التوسع أنجح أداة لتحقيق الاستقرار في بلدان وسط وشرق أوروبا (CEECs)؛

-الحاجة إلى تحقيق التقارب بين الأجنحة الداخلية والخارجية للاتحاد الموسع، في حين يضيف الأعضاء الجدد تعقيدات إلى نظام الحكم في الاتحاد الأوروبي، فإنهم يجلبون رؤى جديدة للعلاقات الخارجية للاتحاد، ومن الأهمية بمكان بالنسبة للاتحاد الموسع أن يضع سياسات واضحة وموحدة في العلاقات مع جيرانه القدام والجديد، الشرقي والجنوبي. والجدول التالي يوضح الدول المركزية والمحيطية لأوروبا:

جدول رقم (3-5): الدول المركزية والمحيطية لأوروبا في إطار سياسة الحوار

الدول المنطوية تحت مشروع أوروبا الموسعة	
الدائرة 1: مركز أوروبا	النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا.
الدائرة 2: دول الإنسحاب من الاتحاد الأوروبي	الدنمارك، أيرلندا، السويد، المملكة المتحدة*.
الدائرة 3: الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي	بلغاريا، قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، كرواتيا.
الدائرة 4: الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية	أيسلندا، والنرويج، وسويسرا.
الدائرة 5: البلدان المرشحة للتفاوض، غير المتفاوض عليها والمحتملة	مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة **FYROM)، تركيا، ألبانيا، البوسنة، الهرسك، الجبل الأسود، كوسوفو، صربيا
الدائرة 6: الجيران الأوروبيون	أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.
الدائرة 7: الجيران غير الأوروبيين	الجزائر، مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا.

*. المملكة المتحدة التي بدأت إجراءات الخروج منذ 2017.

** The former Yugoslav Republic of Macedonia.

Source : Licinia Simão, **neighbourhood policy towards the south caucasus expanding the European security Community**, Palgrave Macmillan, 1ST Edition, Switzerland, 2018, P 57.

يبين الجدول أعلاه تقسيم الدول في إطار أوروبا الموسعة، حيث تم تقسيمها إلى 7 دوائر (مجموعات)، ويقدر ما تم اعتبار التوسع بمثابة سياسة ضرورية لضمان السلام والأمن في أوروبا لحماية التكامل الأوروبي وتأثيره المفيد على أوروبا، فبعد سنة 2004 تم التأكيد أيضًا على الحاجة إلى مشاركة فوائد التكامل مع من هم خارج الاتحاد الأوروبي كاستراتيجية وقائية لضمان استمرار السلام والاستقرار في أوروبا في سياق مترابط للغاية⁽³⁾.

¹ . Sevilay Kahraman, Op_cit, P 3.

² . Licinia Simão, **neighbourhood policy towards the south caucasus expanding the European security Community**, Palgrave Macmillan, 1ST edition, Switzerland, 2018.

³ . Licinia Simão, Op_Cit, P 56.

4.5.2. فوائد وتكاليف DCFTA

إن تحليل فوائد وتكاليف تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي يتطلب التعرض للنقاط التالية⁽¹⁾:

- ✓ تحسين الرفاهية من خلال تحسين الوصول إلى مجموعة أكبر من المنتجات وتحقيق متطلبات السلامة الأكثر صرامة للمنتجات في السوق المحلية، إلى جانب توفير الإيرادات في المدى الطويل بفضل الفرص التجارية الجديدة وتخصيص الموارد المحلية بشكل أكثر كفاءة؛
- ✓ تحسين الوصول إلى أسواق "البلد الثالث" من خلال تكييف المعايير مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي الحصول على معايير مقبولة دولياً؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار المحلي بفضل إندماج التشريعات الوطنية مع قواعد الاتحاد الأوروبي، هذه التغييرات ستؤدي إلى خلق بيئة تنظيمية مألوفة للمستثمرين الأجانب، وأكثر جاذبية لهم؛
- ومع ذلك فإن الاستفادة من هذه الفوائد، يترتب في مقابلها تكاليف مهمة تشمل ما يلي:
- ✓ ارتفاع المنافسة المحلية بسبب إزالة الحواجز الجمركية وانخفاض كبير في الحواجز غير الجمركية مما أدى إلى إعادة هيكلة السوق وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج، على الرغم من أن التنافس العالي مفيد للبلد على المدى المتوسط، إلا أن الأثر قصيرة الأجل لإعادة التخصيص قد تكون سلبية؛
- ✓ زيادة تكاليف معايير الامتثال (Standard Obedience)، نظراً لصرامة معايير الاتحاد الأوروبي فإن الإمتثال لها يتطلب المزيد من الجهود والنفقات، ويتعلق بكل من معايير "العوائق الفنية أمام التجارة" TBT*، والصحة والصحة النباتية** SPS، وكذلك المعايير الاجتماعية مثل متطلبات السلامة المهنية والمعايير البيئية والضمان الاجتماعي؛
- ✓ التكاليف المرتبطة بالتعديلات القانونية والإدارية مع مراعاة أن التكاليف الفورية قد تكون مرتفعة إلى حد ما (إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة، وإدخال إجراءات جديدة (من المحتمل أن تكون أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية...)).

¹ . Veronika Movchann Volodymyr Shportyuk, **EU-Ukraine DCFTA : the Model for Eastern Partnership Regional Trade Cooperation**, Center for Social and Economic Research, CASE Network Studies & Analyses N°.445, Poland, 2012, PP 16-17.

*. العوائق الفنية أمام التجارة Technical Barriers to Trade .

** . الصحة والصحة النباتية Sanitary and phytosanitary .

3. المنطقة الاقتصادية الأوروبية "النموذج الترويجي"

من بين الترتيبات التي تمكن دُول العالم من التعامل مع الاتحاد الأوروبي نجد المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بحيث تُتيح للدول الوصول للسوق الأوروبية الداخلية مع التقيّد ببعض التنظيمات والتشريعات التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي، وتُعد هذه المنطقة من السيناريوهات المقترحة على أنصار البريكسيت في ظل البريكسيت السهل Soft Brexit.

1.3. تأسيس ومفهوم المنطقة الاقتصادية الأوروبية «EEA» ومجالاتها

تأسست المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) في عام 1994 لمنح الدول الأوروبية التي ليست جزءًا من الاتحاد الأوروبي طريقة لتصبح أعضاء في السوق الموحدة، تضم المنطقة الاقتصادية الأوروبية جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي مع ثلاث دول خارج الاتحاد الأوروبي وهي: آيسلندا وليختنشتاين والنرويج، أعضاء EEA هم جزء من السوق الأوروبية الموحدة مع ضمان حرية حركة السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وبما أن أعضاء EEA هم جزء من السوق الموحدة عليهم تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسوق الموحدة، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالتوظيف وحماية المستهلكين والبيئة والسياسة التنافسية⁽¹⁾.

إتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية European Economic Area هي: "شكل خاص من أشكال الشراكة التي تم إنشاؤها للدول التي تريد علاقات اقتصادية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي دون أن تصبح أعضاء في الاتحاد، يتمثل الطموح الأساسي للاتفاقية في تعزيز وتكثيف العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأطراف المتعاقدة، والهدف العام للاتفاقية هو ضمّ دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في أجزاء كبيرة من السوق الداخلية مع استثناء مجالات مختارة من التعاون من معاهدات الاتحاد الأوروبي⁽²⁾".

يوفر هذا النموذج إمكانية الوصول الكامل تقريبًا إلى السوق الموحدة في السلع والخدمات، مع بعض القيود على المنتجات الزراعية ومصايد الأسماك، وفي مقابل هذا الوصول يجب أن تقبل حرية حركة الأشخاص، كما أنها تسهم إسهامًا كبيرًا في ميزانية الاتحاد الأوروبي ويجب أن تقبل جميع قوانين الاتحاد الأوروبي واللوائح المتعلقة بالسوق الموحدة، مع الحد الأدنى من التأثير على محتواها⁽³⁾.

إن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ليست منظمة دولية، بل منطقة اقتصادية تجمع بين الاتحاد الأوروبي ودوله البالغ عددها 28 دولة في شكل دولة واحدة، ودول ثلاث على الجانب الآخر، وتُغطي الحريات الأساسية الأربع، كما تُغطي المنطقة الاقتصادية الأوروبية مجالات المنافسة ذات الصلة بالتجارة المباشرة، والمساعدة الحكومية وسياسة

¹ . Swati Dhingra, Thomas Sampson, **Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union?**, The Centre for Economic Performance (CEP), London School of Economics and Political Science, Paper Brexit, N° 1, United Kingdom, February 2016, P 4.

² . Karin Fløistad, **The EEA Agreement in a Revised EU Framework for Welfare Services**, Springer, Vol.13, Switzerland, 2018, P 9.

³ . Robyn Munro, **Negotiating Brexit**, Institute For Government, London, 2016, P 4.

النقل، علاوةً على ذلك تغطي أيضاً السياسات الأفقية المتعلقة بالحريات الأربع مثل السياسات الاجتماعية وحماية المستهلك والبيئة وقانون المؤسسات، وقد تم إبرام اتفاقيات المنطقة الاقتصادية الأوروبية هذه في سنة 1992، ولكنها تضم أيضاً تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالوكالة الأوروبية للبيئة وهذا يعني أن EEA ليست ثابتة، ولكن على النقيض من ذلك فإن EEA تتطور باستمرار بالتوازي مع السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي مع اعتماد القوانين التي يصدرها الاتحاد⁽¹⁾.

تُتيح اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) المُبرمة بين كل من النرويج، وأيسلندا، وليختنشتاين والاتحاد الأوروبي الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي مع حرية تنقل السلع والخدمات، الأشخاص ورأس المال، والعكس وتتطلب اتفاقية EEA من أعضائها اعتماد قانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بالسوق الموحدة وبشكل خاص في مجالات السياسة الاجتماعية وحماية المستهلك والبيئة والإحصاء وقانون الشركات، ويمكن لبلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) التعبير عن آرائها حول السياسات والتشريعات ذاتها، ولكنها لا تستطيع التصويت ولا تكون موجودة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي⁽²⁾.

2.3. إيجابيات وسلبيات العضوية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية

تتوفر المنطقة الاقتصادية الأوروبية على مجموعة من المزايا كما إمكانية الوصول للسوق الأوروبية الموحدة والاستفادة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تحتوي على سلبيات هي الأخرى يمكن حصرها في⁽³⁾:

✓ يُجادل المدافعون عن العضوية في EEA بأنها الخيار المُفضل من وجهة نظر إقتصادية، لأنه يعني أن المملكة المتحدة تظل عضواً في السوق الموحدة، بحيث تُسهل العضوية في السوق الموحدة والتجارة مع الأعضاء الآخرين عن طريق إزالة التعريفات والحصص وتخفيض الحواجز غير الجمركية مثل اختلاف المواصفات الفنية ومتطلبات وضع العلامات وبخلاف الاتحاد الجمركي الذي يُعطي فقط التجارة في السلع، فإن السوق الموحدة تغطي كل من السلع والخدمات؛

✓ إن الخيار النرويجي سيؤدي إلى أقل قدر من الضرر في الاقتصاد، فقد لا ترغب الحكومة في ذلك لكن العضوية الدائمة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية هي أفضل طريقة لحماية مستقبل بريطانيا كقوة تجارية، ووجدت معظم الدراسات حول التأثير الاقتصادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن هذا الخيار سيؤدي إلى انخفاض الخسائر الاقتصادية مقارنة بالخيارات الأخرى، على الرغم من أن جميع الاقتصاديين لا يتفقون على فوائد عضوية السوق الموحدة؛

1 . David Ramiro Troitino, Tanel Kerikmäe Archil Chochia, **Brexit History, Reasoning and Perspectives**, Springer, 1st Edition, Switzerland, 2018, PP 217-218.

2 . Theresa Carpenter, Graham Floater, **Brexit: impacts On Uk and EU trade**, Centre for Trade and Economic integration, Switzerland, policy brief N°.002, 2016, PP 3-4. See ; <https://repository.graduateinstitute.ch/record/294740/files/CTEI%20Policy%20Brief%20002%20-%20Brexit%20%28FINAL1%29.pdf>, (accessed on Jullay 17, 2018).

3 . Dominic Webb, **The European Economic Area**, The House of common Library, Briefing Paper N°.8129, December 21, 2018, PP 23-24.

✓ أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية خارج الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي، وعليه فإن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي يجب أن تتمثل للإجراءات الجمركية وقواعد المنشأ؛

3.3. مؤشرات الاقتصاد النرويجي

يُعد النرويج من الاقتصاديات المتقدمة في العالم، ويتمتع بمؤشرات اقتصادية مُتميزة، فقد استطاع استغلال الثروة الريعية في بناء الثروة، والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية النرويجية لسنتين قبل استفتاء المملكة المتحدة حول الخروج من الاتحاد الأوروبي:

جدول رقم (5-4): المؤشرات الاقتصادية النرويجية لسنتي 2014 و2015

الاسم الرسمي	الحكم السياسي	الكثافة السكانية (1 جانفي 2015)	العاصمة
المملكة النرويجية	ملكية دُستورية، ديمقراطية برلمانية	5165802 نسمة	اوسلو
المساحة	العملة	الناتج المحلي الاجمالي 2014	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 2014
385170 كلم ²	الكرونة	3151483 كرونة	613366 كرونة

المصدر: مكتب الاحصاء النرويجي.

على الرغم من المساحة الصغيرة التي تحوز عليها مملكة النرويج والمقدرة بـ 385170 كلم²، حققت ناتج محلي إجمالي فاق 3.1 مليون كرونة، كما تقدر الكثافة السكانية فيها بما يفوق 5 ملايين نسمة، بينما قُدر الناتج المحلي الفردي بـ 613 ألف كرونة سنة 2014، فعلى الرغم من صغر الاقتصاد إلا أنه يعد من الاقتصاديات القوية عالمياً.

4.3. مميزات النموذج النرويجي

لا يشارك أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية في سياسات الاتحاد الأوروبي الأخرى، مثل الزراعة أو صيد الأسماك أو شؤون القضاء، ولهم الحرية في تأسيس سياستهم التجارية الدولية الخاصة داخل منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، كما تساهم بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيضاً في ميزانية الاتحاد الأوروبي من أجل تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، يتم احتساب المبلغ وفقاً لحجم اقتصاد عضو EEA بالإضافة إلى التكلفة الإدارية، وتُعد دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيضاً جزءاً من منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وتضع سياسة تجارية مشتركة، كما تتفاوض بلدان اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية عادةً على اتفاقيات التجارة الدولية معاً.

5.3. مدى ملائمة النموذج النرويجي للمملكة المتحدة

تُعد النرويج من الدول المتقدمة، وتحتل مراكز متقدمة عالمياً، ولقد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي سعياً منها للوصول إلى أسواق جديدة باستخدام النموذج الذي يتماشى وطبيعة اقتصادها بحيث صرح الوزير النرويجي السابق لأوروبا Vidar Helgesen، فيدار هيلجسن: "أجد صعوبة في تخيل المملكة المتحدة مع طموحها العالمي، وتفانيها

ومساهمتها، أن تجد نفسها مرتاحة في هذا الخيار⁽¹⁾، فهل النموذج النرويجي صالح ليصبح خياراً للعلاقة المستقبلية؟، يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية⁽²⁾:

✓ يمنح النموذج النرويجي وصولاً كبيراً ولكن غير كامل للسوق الموحدة، غير أنه يتطلب قبول معظم قواعد الاتحاد الأوروبي، ولكن مع القليل من التأثير على إنشاء تلك القواعد، فقد يكون هذا الخيار مناسباً لمصالح دول مثل أيسلندا والنرويج التي يهيمن على صادراتها منتج واحد أو اثنين فقط، ففي سنة 2014 أكثر من ثلاثة أخماس صادرات السلع النرويجية من النفط والغاز، في حين أن أكثر من ثلاثة أرباع صادرات السلع الأيسلندية كانت مكونة من الأسماك والألمنيوم، وبالنسبة للبلدان التي تسيطر على صادراتها المواد الخام فإن متطلبات تطبيق قواعد المنشأ يكون أقل إشكالية، وقد سمحت العضوية في المنطقة الاقتصادية الأوروبية لهذه الدول بالتداول بنجاح في هذه السلع (المواد الخام)، وفي الوقت نفسه ضمن هذه المنطقة EEA، توجد حماية الصناعات الأخرى لاسيما الزراعة؛

✓ بالنسبة إلى اقتصاد متنوع مثل اقتصاد المملكة المتحدة، فإن هذا الترتيب سيكون أقل نجاحاً، بحيث ترتفع تكاليف التصنيع خارج الاتحاد الجمركي، خاصة للمؤسسات التي تعمل كأجزاء من سلاسل التوريد الدولية مثل صناعة السيارات، وفي المتوسط يتم الحصول على 23% من قيمة صادرات المملكة المتحدة من المكونات الأجنبية؛

✓ إذا انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ستفقد جميع الامتيازات التي توفرها اتفاقيات التجارة الحرة الحالية للاتحاد الأوروبي مع دول ثالثة، وهذا يعني أنها لن تستفيد من الصفقات التجارية التي يتفاوض عليها الاتحاد الأوروبي مع 53 سوقاً مثل المكسيك، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية وتلك التي تتفاوض عليها حالياً مع الولايات المتحدة واليابان، كما ستسعى المملكة المتحدة للتفاوض على ترتيبات بديلة، ولكن هذا قد يستغرق سنوات وليس هناك ما يضمن أن المملكة المتحدة سوف تتمكن من التفاوض على شروط جيدة مثل تلك التي تتمتع بها اليوم؛

✓ اعتماد النموذج النرويجي يعني الاستمرار في تقديم المدفوعات إلى الاتحاد الأوروبي (الميزانية)، في مقابل الحصول على نوع من الوصول كما الذي لدى النرويج إلى السوق الموحدة، وسيكون على المملكة المتحدة الاستمرار في تقديم مساهمات إلى الاتحاد الأوروبي، فالمملكة المتحدة لم تعد تساهم في السياسة الزراعية المشتركة (CAP)، مما يفرض على المملكة المتحدة أن تقرر إلى أي مدى يمكن أن تضاعف مبلغ 3.5 مليار يورو في إعانات CAP التي يتم تخصيصها حالياً للمملكة المتحدة؛

¹ . Vidar Helgesen, **Why Britain should not leave the EU to be like Norway-by a Norwegian minister**, the Telegraph, February 24, 2015, see : <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/11429894/Why-Britain-should-not-leave-the-EU-to-be-like-Norway-by-a-Norwegian-minister.html>, (accessed on December 19, 2018).

² . HM Government, **Alternatives to membership: possible models for the United Kingdom outside the European Union**, Policy Paper, March 2016, PP 20-21, see : www.gov.uk/government/publications, (accessed on December 28, 2018).

✓ إن الوصول الكامل إلى سوق الاتحاد الأوروبي في إطار النموذج النرويجي سوف يتطلب قبول حرية انتقال الأشخاص من دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وسيكون هذا دون الحواجز التي تحد من الوصول الكامل والاستفادة من مناصب العمل من المهاجرين الأوروبيين الوافدين حديثاً، ولقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن الوصول الكامل إلى السوق الموحدة لا يمكن أن يأتي إلا بقبول الحركة الحرة للأشخاص؛

✓ لن يكون للمملكة المتحدة سوى القليل أو لا رأي في القواعد المستقبلية التي تحكم السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، ومع مرور الوقت سيكون لهذا تأثير سلبي على اقتصاد المملكة المتحدة، حيث لن يكون لها تأثير كبير على القواعد الجديدة التي قد تضر بالمؤسسات البريطانية، فمن المقرر أن تقترح المفوضية الأوروبية تشريعات جديدة تشمل مجالات عدة مثل الخدمات القانونية والتجارية والمالية، والتي تُعد مجالات مهمة لصادرات المملكة المتحدة، وقد تواجه المؤسسات المصنعة للسلع في المملكة المتحدة مثل السيارات أو المستحضرات الصيدلانية، أو المواد الكيميائية مشاكل في الوصول إلى السوق الموحدة إذ ستصبح قواعد منتجات الاتحاد الأوروبي أكثر إرهاقاً للمؤسسات البريطانية، وسيكون هذا ذا أهمية خاصة لقطاع مثل صناعة السيارات حيث أن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على أوروبا استيراداً وتصديراً؛

✓ إن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي القائمة على النموذج النرويجي تؤدي إلى ضعف تأثير المملكة المتحدة العالمي وليس هناك ما يضمن أنه سيؤدي إلى تكرار تعاونها الحالي بشكل كامل على التدابير التي تفيد الطرفين، في حين ستظل المملكة المتحدة لاعباً مؤثراً على الساحة العالمية كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي وخامس أكبر اقتصاد في العالم، وفي المقابل لن تكون قادرة على استخدام الاقتصاد والثقل السياسي للاتحاد الأوروبي لتعزيز مصالحها العالمية وستفقد وضعها الخاص الحالي الذي يمنحها الحق في اختيار تدابير العدالة والشؤون الداخلية، مثل تلك المتعلقة بالشرطة والتعاون القضائي.

6.3. النموذج النرويجي المُحسن Norway plus Model:

النموذج النرويجي المحسن Norway⁺ هو امتداد افتراضي لإتفاق النرويج القائم، ويقترح هذا النموذج أنه بعد الفترة الانتقالية تصبح المملكة المتحدة عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA أو إتحاد التجارة الحرة الأوروبي EFTA، بينما تنتقل إلى اتحاد جمركي مؤقت أو دائم، هذا من شأنه أن يستمر حتى يتم الاتفاق على ترتيبات جديدة مع الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

وتنطبق نفس الصعوبات المذكورة سابقاً على نموذج "النرويج المحسن"، أي أن المملكة المتحدة تتنازل عن السيادة على جميع القوانين المتعلقة باقتصادها إلى الدول 27 الأخرى، كما ستفقد أي رأي في الصفقات التجارية. في الأخير يمكن القول أن نموذج النرويج غير مناسب للمملكة المتحدة، فقد تم تصميم اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية للبلدان الصغيرة نسبياً التي هي على استعداد للتنازل عن السيادة لخدمة مصالحها الاقتصادية، ولا يناسب المملكة المتحدة بالنظر لطموحاتها وتطلعاتها العالمية.

¹ . Best for Britain, Norway: The Wrong Path For Britain, December 6, 2018, P 6, see : <https://www.bestforbritain.org/eea> ,(accessed on December 28, 2018).

4. النموذج الكندي (الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة)

الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة (CETA) هي اتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكندا، بدأت المحادثات بشأنها في سنة 2009 وتم الانتهاء منها في سنة 2014، وتم توقيع الاتفاقية في 30 أكتوبر 2016، وفي 15 فيفري 2017، أعطى البرلمان الأوروبي موافقته على الاتفاق، وأعلن الاتحاد الأوروبي وكندا أن CETA سيتم تطبيقها بصفة مؤقتة ابتداءً من 21 سبتمبر 2017.

1.4 مفهوم سينا (الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة)

الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة Comprehensive Economic Trade Agreement CETA هي اتفاقية تجارة حرة بين كل من كندا والاتحاد الأوروبي، وقد بدأت المحادثات بشأن "السينا" في سنة 2009، وتم الإنتهاء منها في سنة 2014، وتم التوقيع على الاتفاقية في 30 أكتوبر 2016، إلا أنها لم تُطبق بسبب اعتراضات برلمان والون Walloon، وفي 16 فيفري 2017، وافق البرلمان الأوروبي على الاتفاقية، وتم الاتفاق بين الطرفين على التطبيق المؤقت للاتفاقية اعتباراً من 21 سبتمبر 2017⁽¹⁾.

يتضح الهدف من إتفاقية سينا «CETA» من خلال تسميتها "الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة" بحيث يعكس النهج "الشمولي" للأنشطة الاقتصادية مُقارنةً شاملة للعلاقات التجارية، وتُمثل جيل جديد من الاتفاقيات لفتح التجارة على أعلى المستويات، كما تعتمد في فلسفتها على تصميم حديث وتحليل اقتصادي جديد وبالتالي استراتيجية جديدة تعتمد على ما يسمى بالتكامل التجاري أو "التجارة العميقة"، ويسعى هذا النوع من الإتفاقيات إلى جعل قواعد دول الأطراف قابلة للتشغيل المتبادل على الرغم من أن CETA لم تعد الوحيدة من نوعها، إلا أنها تظل مبتكرة تماماً خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين كندا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه⁽²⁾.

2.4 مضمون اتفاقية سينا

تتضمن الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية على تجارة المنتجات الصناعية بين دول الاتحاد وكندا، كما سيتم ازالة معظمها مع بدأ التنفيذ، وإزالة الرسوم الأخرى تدريجياً في غضون ثلاثة أو خمسة أو سبعة سنوات، وقد تضمنت الغاء كبير للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية، مع بعض الاستثناءات التي تمس تجارة الدواجن والبيض ولا يتم تحريرها إلا من الطرفين.

¹ . Dominic Webb, **CETA : the EU-Canada free trade agreement**, House of Commons, Briefing paper N° 7492, July 20, 2018, P3.

² . Nanette Neuwahl, **L'exemple du CETA pour les rapports futurs union Européenne/Royaume-Uni-et le report du CETA ?**, Revue Québécoise de Droit International, Vol.30, N° 2, Québec, 2017, P 201.

وسيتيم السماح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي بالمناقصة على الصفقات العمومية في كندا، وبذلك ستكون المؤسسات الأوروبية أول المؤسسات الأجنبية التي تستفيد من هذا المستوى من الاستقلالية للمناقصة على الصفقات العمومية، كما يحتوي إتفاق CETA على تدابير مثيرة للجدل تتعلق بالاستثمار والتي تُعرف باسم أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، «ISDS*» واستجابة للمخاوف بشأن «ISDS»، وأعلنت المفوضية الأوروبية والحكومة الكندية في فيفري 2016 أنهما اتفقتا على نهج جديد لحماية الاستثمار وتسوية النزاعات في CETA، ويستند هذا النهج الجديد إلى مقترحات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، والتي تم إعدادها في إطار مفاوضات "الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي «TTIP**» في نوفمبر 2015⁽¹⁾.

3.4. الفرق بين النموذج النرويجي والنموذج الكندي

طلبت المملكة المتحدة ترتيباً مخصصاً يضمن لها التزامات أقل من النرويج، لكن بقدرة أكبر للوصول للأسواق أكثر من كندا، وفي ما يلي فرق بين الترتيبين من وجهة نظر المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي:

جدول رقم (5-5): الفرق بين النموذج النرويجي والكندي

البيان	النموذج النرويجي	النموذج الكندي
التنسيق والتنظيم	✓ تلتزم الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية بقواعد السوق الموحدة التي يصدرها الاتحاد الأوروبي. ✓ الدول الأعضاء في EEA لها تأثير قليل إلا أنها لا تشارك في القواعد التي تعتمدها.	✓ ليس مطلوباً من كندا مواثمة قوانينها ولوائحها مع قواعد الاتحاد الأوروبي.
الوصول للأسواق	✓ لدى النرويج وكندا صفقة مماثلة مع الاتحاد الأوروبي عندما يتعلق الأمر بالتعريفات على البضائع؛ ✓ كل من كندا والنرويج خارج الاتحاد الجمركي، فعلى كل منهما أن يتعامل مع الإجراءات الجمركية، بما في ذلك الحاجة إلى إثبات المنشأ، ولكن هذه الأمور أكثر تبسيطاً بالنسبة للنرويج؛ ✓ يختلف النموذجين من حيث التعريفات الغير جمركية؛ ✓ تتمتع النرويج بحرية الوصول الكامل للسوق الموحدة في الخدمات، والعكس بالنسبة لكندا.	
المؤسسات	✓ تتضمن المنطقة الاقتصادية الأوروبية مجموعة من المؤسسات التي تضمن التوافق بين الأعضاء في المنطقة.	لا تتضمن سينا "CETA" مؤسسات واتفاقات كالمناطق الاقتصادية الأوروبية.
حركة الأشخاص	توافق الدول المنطوية في EEA على حرية حركة الاشخاص.	✓ تتضمن الاتفاقية حركة مؤقتة للمهنيين فقط.
المساهمات المالية	✓ تساهم النرويج (أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية) في ميزانية الاتحاد للمشاركة في البرامج كالتعليم.	✓ لا تقدم كندا أي مساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
سياسات التجارة الخارجية	✓ يمكن لكلا البلدين تنفيذ سياسة تجارية مستقلة، لكن نطاق النرويج مقيّد بدرجة من توافق قوانينه التنظيمية مع لوائح الاتحاد الأوروبي.	

Source : Joe Owen, Alex Stojanovic, Jill Rutter, **Trade after Brexit: options for the UK's relationship with the EU**, Institute for Government, England, December 18, 2017, P 10, 16.

*. Investor-state dispute settlement.

** . Transatlantic Trade and Investment Partnership.

¹ . Dominic Webb, Op_Cit, P 8.

يُوضح الجدول أعلاه أن أهم الفروقات بين النموذجين النرويجي والكندي، يحتوي النموذجين على أغلب مسببات البريكسيت كالمساهمة في الميزانية أو الحريات الأربع، كما أن النموذج الكندي يحرم المملكة المتحدة من الوصول إلى السوق المشتركة عكس النرويج، بينما كندا لا تساهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي والعكس بالنسبة للنرويج، أم بالنسبة للتشريعات والقوانين، لا تلتزم كندا بموائمة قوانينها مع قوانين الاتحاد الأوروبي وعلى النقيض من ذلك بالنسبة للنرويج، وبذلك يمكن القول أن النرويج تتحمل أعباء إضافية نتيجة الاستفادة من الوُجوع للسوق الموحدة الأوروبية، بينما كندا تعتمد على الاتفاقيات الثنائية التي تتميز بطول فترة المفاوضات عليها، وعليه يبقى النموذج الكندي (CETA) أقرب للتطبيق من طرف المملكة على النموذج النرويجي.

ويمكن توضيح النقاط الحساسة وأهم المجالات التي يمكن أن تُفاوض عليها المملكة المتحدة في حال ما إتخذت السيتا ترتيباً مُستقبلياً لها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-6): نقاط الحساسية القصوى ومجالات التفاوض على السيتا CETA

نقاط الحساسية القصوى					
السيطرة على الهجرة من EU	نفاية تطبيق تشريعات محكمة العدل للإتحاد الأوروبي	نفاية تطبيق قوانين الإتحاد الأوروبي	الاستقلال التجاري	التوقف عن المساهمة في ميزانية EU	الخروج من CAP و CFP
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مجالات التفاوض على السيتا					
تجارة مُعفاة من الرسوم الجمركية مع EU	الدخول إلى السوق الداخلي	الحدود	المشاركة الطوعية في برامج EU	التأثير على وتيرة المفاوضات	
نعم	جد محدود	لا	جزئياً	لا	

Source : Brigitte gotti, bernard cottin, *Intégrer « l'effet Brexit »: cerner les enjeux, évaluer les risques, relever les défis*, La CCI Paris Île-de-France, Mars 2018, PP 15-16.

يوضح الجدول أعلاه أن أهم القضايا التي تكون محل المفاوضات والنقاط الحساسة بالنسبة للمملكة المتحدة في حال إذا ما اختارت النموذج الكندي (CETA)، كالسيطرة على الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي والخروج من قوانين وتشريعات الإتحاد، إلا أن الدخول إلى السوق الداخلي الأوروبي يبقى محدود ورهن الاتفاقيات الثنائية التي تُبرمها المملكة المتحدة مع دول EU، والتي تؤثر على تجارة المملكة المتحدة.

4.4 مدى ملائمة النموذج الكندي لإقتصاد المملكة المتحدة

يبقى النموذج الكندي (CETA) واحد من النماذج المُقترحة على المملكة المتحدة لتحديد مستقبل العلاقات مع الإتحاد ويمكن توضيح مدى ملائمة النموذج من خلال النقاط التالية⁽¹⁾:

¹ . HM Government, *Alternatives to membership: possible models for the United Kingdom outside the European Union*, Europe Directorate, Foreign and Commonwealth Office, London, 2016, PP 33-34.

✓ اتفاقية تجارية تنطوي على شروط أقل من تلك الموجودة حالياً بين المملكة والاتحاد بما يمكن من الوصول إلى السوق الموحدة؛

✓ من القضايا الأكثر إثارة ضمن هذا الخيار "قطاع الخدمات" التي تشكل حوالي 80% من اقتصاد المملكة المتحدة، وتمنح اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي وكندا حرية أقل من تلك الممنوحة للمملكة للوصول لأسواق الاتحاد، على سبيل المثال يتم استبعاد قطاعات بأكملها (مثل السمعي البصري ومعظم الخدمات الجوية) من الصفقة بين الاتحاد الأوروبي وكندا، ولا تستطيع مؤسسات الخدمات المالية الاستفادة من جواز السفر بموجب الاتفاقية، بالنظر إلى أن المملكة المتحدة هي ثاني أكبر مصدر للخدمات التجارية في العالم، وسوق الاتحاد الأوروبي هو أكبر سوق لصادرات الخدمات البريطانية، فإن هذا سيكون له تأثيراً ضاراً على اقتصاد المملكة المتحدة؛

✓ بناءً على نموذج الإتحاد الأوروبي وكندا فإن صادرات قطاعي الزراعة والتصنيع في المملكة ستواجه قيوداً في بعض المناطق، وحتى في حالة تحرير التعريفات ستظل هناك حصص وفحص جمركي ومتطلبات قواعد المنشأ المرهقة، ولا يزال يتعين على مُصدري المملكة إلى الاتحاد الامتثال لمعايير منتجات الاتحاد الأوروبي والمتطلبات الفنية، ولكن دون أن يكون للمملكة المتحدة أي رأي في تحديد تلك المعايير، ويمكن أن تكون لها تكلفة عالية على عدد من القطاعات المهمة لاسيما صناعة السيارات؛

✓ بالنظر إلى مميزات النموذج السويسري والنرويجي، فإن المملكة المتحدة لن يكون لها رأي يذكر في صياغة القواعد في المستقبل ويكون لديها تأثير ضعيف، ولن تتمكن من محاولة منع الإجراءات التي من شأنها أن تضع مؤسساتها في وضع غير مناسب، فقد يواجه المصنعون في قطاعات حساسة في المملكة المتحدة مثل السيارات، أو المستحضرات الصيدلانية، أو المواد الكيميائية مشكلات في الوصول إلى السوق الموحدة إذا تباعدت قواعد المنتج في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي مع مرور الوقت؛

✓ بموجب اتفاقية السيتا CETA لا تلتزم كندا بالمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، ولأن كندا ليست جزءاً من السوق الموحدة فلا تُلزم كذلك بقبول حرية تنقل الأشخاص، على الرغم من أن الاتفاقية تنطوي على شرط لقبول الترتيبات الخاصة بالحركة المؤقتة للمهنيين العاملين في قطاع الخدمات، والتي تفرضها قواعد منظمة التجارة العالمية* المعروفة باسم «Mode 4» "النمط 4" (بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)؛

بشكل عام يمكن القول أن اتفاقية التجارة الحرة على غرار الإتحاد الأوروبي وكندا ستجلب شروطاً أقل فائدة للتجارة البريطانية من تلك التي تتمتع بها حالياً، مع وجود مُشكلات خاصة لقطاع الخدمات في المملكة المتحدة التي ستفقد إمكانية الوصول إلى السوق الموحدة.

*. تعد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS ، ولمزيد من الإطلاع أنظر ذلك في:

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS الأحكام والآثار، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص

5. ترتيب الاتحاد الجمركي (النموذج التركي)

لدى الاتحاد الأوروبي ثلاثة (03) اتحادات جمركية، وتشمل اثنتين من الدول الصغيرة اندورا (Andorra) وسانمارينو (San Marino)، والطرف الثالث المتمثل في تركيا، وسيتم التركيز من خلال هذا العنصر على العلاقات الأوروبية التركية⁽¹⁾.

1.5. الأصول التاريخية للإتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي

في سبتمبر 1963 وبعد أربعة سنوات من المفاوضات، أبرمت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) وتركيا اتفاقية شراكة والتي عُرفت أيضاً باتفاقية أنقرة (*AA)، وقد وفر ذلك إطاراً للوصول الثنائي التفضيلي إلى الأسواق بالنسبة للسلع، مما استدعى إنشاء إتحاد جمركي كخطوة نحو انضمام تركيا النهائي إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي نوفمبر 1970 وقعت البلدان على "البروتوكول الإضافي" الذي ألغى تدريجياً التعريفات الجمركية والحصص المفروضة على السلع الصناعية وفقاً لجدول زمني محدد، وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في سنة 1973 وتلاه الإتحاد الجمركي الذي بدأ العمل به في 31 ديسمبر 1995⁽²⁾، ويمكن توضيح أهم المحطات التاريخية لإنشاء الإتحاد الجمركي من خلال الجدول التالي:

¹ . **Brexit The Turkish Model**, P 1, see : <https://shepwedd.com/>, (accessed on August, 14, 2018).

* . اتفاقية أنقرة **The Ankara Agreement**

² . Fadi Hakura, **EU–Turkey Customs Union Prospects for Modernization and Lessons for Brexit**, Chatham House :The Royal Institute of international affair, London, December 2018, P 2.

جدول رقم (5-7): المحطات التاريخية لإنشاء الاتحاد الجمركي الأوروبي

التاريخ	الحدث
1 جويلية 1986	تم إزالة جميع الرسوم الجمركية والقيود بين الدول الست الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، ووضع تعريفه جمركية موحدة على بقية منتجات العالم، لتساهم في مضاعفة التجارة بين الأعضاء وزيادة الاستثمار والنمو.
1987	إحلال وثيقة إدارية واحدة محل المئات من نماذج التصريحات الجمركية الوطنية، وفي نفس الوقت تم إنشاء نظام النقل العام.
1992	إعتماد الاتحاد الأوروبي قانون الجمارك للجماعة، وإنشاء كتاب مشترك للقوانين الجمركية لوضع إرشادات مبسطة للتجار
1993	أصبحت حرية حركة البضائع حقيقة أي لا مزيد من الإجراءات الجمركية على الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي، ولا توجد طوابير طويلة للشاحنات المملوءة بالبضائع المراد فحصها عند المعابر الحدودية وللمرة الأولى يصبح التشريع الجمركي الموحد قابلاً للتطبيق مباشرة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
1994	إطلاق التعريف الموحدة للاتحاد الأوروبي في شكل رقمي ما يُعرف بـ (TARIC).
1996	دخول حيز التنفيذ الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي.
2003	يصبح نظام النقل الجديد المحوسب قيد التشغيل، وهو أول نظام جمركي أوروبي يستخدم التصريح والمعالجة الإلكترونية.
2004	انضمام 10 دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي، مما يمثل أكبر توسع للاتحاد الجمركي الأوروبي في تاريخه.
2005	إطلاق الاتحاد الأوروبي نظام إدارة المخاطر الجمركية الذي يربط أكثر من 800 مكتب جمركي ويوفر منصة رقمية لتبادل المعلومات حول المخاطر والمخالفات.
2008	بداية تعامل الاتحاد الأوروبي بـ "المشغل الاقتصادي المعتمد" (AEO*): وهو علامة جودة معترف بها دولياً تشير إلى أن دور المؤسسة في سلسلة التوريد الدولية آمن، وأن الضوابط والإجراءات الجمركية تتسم بالكفاءة والالتزام، وهي إجراءات طوعية وتمكن من إجراءات جمركية مبسطة.
2011	تصبح الجمارك جهة فاعلة رئيسية لزيادة الأمن في الاتحاد الأوروبي، من خلال تطبيق معايير السلامة على كل المنتجات التي تدخل الاتحاد الأوروبي، مما يضمن الحماية المتساوية لجميع مواطني الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.
2016	تحديث وتبسيط الإجراءات الجمركية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وإنشاء عدد من أنظمة تكنولوجيا المعلومات لدعم القواعد الجمركية المنسقة وتقليل العبء الإداري للتجارة، ومن المتوقع أن يتم التنفيذ الكامل لأنظمة تكنولوجيا المعلومات على مراحل، مع توفر غالبية الأنظمة بحلول 31 ديسمبر 2020، مع إجراء المزيد من التحسينات خلال الفترة حتى عام 2025.
2018	الاتحاد الجمركي الأوروبي يحتفل بمرور 50 سنة منذ إنشائه.

Source : European Commission, **Customs Union: The world's largest trading block turns 50**, Brussels, June 30, 2018, PP 3-4. See : http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-18-4288_en.pdf, (accessed on March 3, 2019).

يُوضح الجدول أعلاه أهم المراحل التاريخية التي مرّ بها الاتحاد الجمركي منذ سنة 1986، بدءاً بإزالة الحوجز الجمركية بين الدول الستة المنطوية تحت إواء الاتحاد الجمركي مما ساهم في تعزيز حركة الاستثمار بين الدول وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى إنضمام المزيد من الدول إلى الاتحاد الجمركي وتطوير ميكانيزمات وآليات التعامل في الاتحاد الجمركي بما يضمن سلامة المواطنين والمؤسسات.

* . Authorised Economic Operator (AEO).

2.5. مفهوم الاتحاد الجمركي الأوروبي

يُعرف الاتحاد الجمركي على النحو المنصوص عليه في مُعاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية «EEC Treaty» كما يلي: "تتلقى بضائع البلد الثالث نفس المعاملة الجمركية والسياسة التجارية داخل البلد الآخر...، وأنه في الاتحاد الجمركي يجب أن تكون كل السلع المنتجة داخل الجماعة والسلع المستوردة بشكل شرعي من دول ثالثة قادرة على الانتقال من دولة عضو إلى دولة عضو دون الخضوع للرسوم الجمركية والرسوم المماثلة لها"⁽¹⁾.

الاتحاد الجمركي هو: "اتفاق بين بلدين أو أكثر من البلدان، مُصمم للسماح للبضائع بالتحرك بحرية في منطقتها من خلال وضع تعريفية خارجية، والقضاء على التعريفات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، ولا يتضمن الاتحاد الجمركي التجارة في الخدمات أو حرية حركة رأس المال أو الأشخاص"⁽²⁾.

3.5. عيوب الاتحاد الجمركي الأوروبي

تم إنشاء الاتحاد الجمركي لِدعم تدفق السلع الصناعية بدون إحتكاك بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وساهم هذا الترتيب في نمو حجم التجارة الثنائية إلى سبعة أضعاف خلال العقدين الأخيرين، ومع ذلك فإنه يُعاني من أوجه قُصور كبيرة أصبحت واضحة على مرّ الزمن، والتي تتمثل في⁽³⁾:

✓ **محدودية النطاق:** يستبعد الاتحاد الجمركي الخدمات وحق التأسيس والزراعة (باستثناء المنتجات الزراعية المصنعة)؛

✓ **محدودية التأثير:** لا تشارك تركيا في إعداد السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي مع البلدان والأقاليم غير الأعضاء؛

✓ **اللاتماثل الخارجي:** لا تغطي اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي مع دول ثالثة تركيا بشكل تلقائي،

ولا تتمتع دول مثل الجزائر والمكسيك وجنوب إفريقيا التي لديها جميعًا اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي بنفس

الحافز للتفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع تركيا حيث أن الاتحاد الجمركي يمنح حرية الوصول إلى السوق التركية

عبر الاتحاد الأوروبي، هذه العلاقة غير المتكافئة تعرض المؤسسات التركية للمنافسة الخارجية دون القدرة على

التنافس على أساس المعاملة بالمثل في أسواق البلدان الثالثة، ردًا على ذلك طبقت تركيا ضوابط المنشأ على

الواردات من الاتحاد الأوروبي وخاصة في القطاعات الحساسة، لتحديد ما إذا كانت تنشأ من الدول التي لديها

اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال اتخذت تركيا إجراءات حماية ضد السيارات المكسيكية؛

¹ . Timothy Lyons, **EC Customs Law**, Oxford University Press, Third Edition, United Kingdom, 2018, P 56

² . HM Government, **La sortie du Royaume-Uni et le nouveau partenariat avec l'Union européenne**, Février 2017, P 47.

³ . Fadi Hakura, Op_Cit, P 3-5.

- ✓ **الاستبعاد التشريعي:** بالنظر إلى أن الاتحاد الجمركي ليس "اتحادًا تنظيميًا"، تظل تركيا خارج السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي وإطاره التنظيمي والمؤسساتي والقضائي، وبالتالي لا يُلغى الاتحاد الجمركي جميع الحواجز الفنية أمام التجارة، وبذلك يتحمل المصدرين الأتراك العديد من التكاليف غير المباشرة؛
- ✓ **التحديات التنظيمية:** تظهر تحديات خاصة للمنتجات التي يخصص لها هيئة تنظيمية على مستوى الاتحاد الأوروبي، مثل الوكالة الأوروبية للأدوية، والوكالة الأوروبية للمواد الكيميائية؛
- ✓ **مشاكل النقل:** على الرغم من أن حرية حركة البضائع هي حجر الزاوية في الاتحاد الجمركي، إلا أن النقل الذي يقوم عليه ليس كذلك، بالتالي فإن 60 ألف مركبة بضائع تركية مسجلة تدخل الاتحاد الأوروبي كل اليونانية على الحدود اليونانية والبلغارية تواجه عقبات إدارية، بحيث يجب عليهم تقديم مجموعة من الوثائق للسلطات المعنية من فواتير المنتجات، وفواتير التصدير، وشهادات التأمين وتصاريح النقل لكل دولة عضو يتم المرور من خلالها.
- ✓ **النزاعات طويلة الأجل:** عادة ما تأخذ الاتفاقيات الثنائية بين أنقرة وبروكسل منحى صعب، ويرجع ذلك إلى غياب آلية فعالة لتسوية النزاعات (DSM*) لحلها، بينما تقتصر آلية تسوية النزاعات في الاتحاد الجمركي على الإجراءات الوقائية فقط (وهي سياسة لتقييد الاستيراد مؤقتًا لحماية صناعة معينة).
- ✓ **التطبيق الجزئي:** ضمن الاتحاد الجمركي تُركيا ليست مُلزَمة بتطبيق لوائح الاتحاد الأوروبي، كما أنها غير مُجبرة على تعديل قوانينها حتى تتماشى مع الاتحاد الأوروبي.
- ✓ **التجارة:** لجأت تُركيا والاتحاد الأوروبي بشكل متكرر إلى "أداة الدفاع التجاري" (TDIs*)، مثل إجراءات مكافحة الإغراق التي تهدد التجارة، وتنظيم مكافحة الإغراق وهو تعريفه حمائية مفروضة على الواردات الأجنبية التي يُزعم أنها تبيع أقل من القيمة "العادية" (عادة سعر البيع) في سوقها المحلية.
- ✓ **حواجز التأشيرة:** إن قدرة المؤسسات التركية على الترويج للأنشطة التجارية في الاتحاد الأوروبي تُعيقها سياسات التأشيرات المُقيدة، مثلاً يواجه عمال النقل في تركيا صعوبة في الحصول على التأشيرات اللازمة قبل دخول الاتحاد الأوروبي.

4.5. مدى ملائمة النموذج التركي للمملكة المتحدة

لمعرفة مدى ملائمة الاتحاد الجمركي لاقتصاد المملكة المتحدة لابد من التطرق إلى مايلي⁽¹⁾:

*. آلية تسوية النزاعات Dispute Settlement Mechanism: آلية لتسوية النزاعات بين تركيا والاتحاد الجمركي ضمن الاتحاد الجمركي القائم بينهما.

*. Trade Defence Instruments

¹. HM Government, **Alternatives to membership: possible models for the United Kingdom outside the European Union**, Op_cit, P 30.

✓ ترتكز علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي على وضعها كسوق ناشئة وتطلعها لأن تصبح دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ويعتمد الاقتصاد التركي تاريخياً على الزراعة والتصنيع ويُصدر القليل من الخدمات إلى الاتحاد الأوروبي، في حين أن المملكة المتحدة هي اقتصاد كبير ومتطور، مع قطاع خدمات يساهم بنحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ على الرغم من أن تركيا هي جزء من الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي (بما في ذلك متطلبات قواعد المنشأ الأكثر بساطة)، فإن تركيا لديها وصول محدود إلى السوق الموحدة مُقارنةً بالمملكة المتحدة، على وجه الخصوص تتمتع تركيا بالوصول الكامل إلى الاتحاد الأوروبي للسلع المصنعة والمنتجات الزراعية المصنعة، ولكن ليس للزراعة أو الخدمات أو الصفقات العامة، ويتعين على تركيا فرض قواعد تكافئ تشريعات الاتحاد الأوروبي في المناطق التي تتيح لها الوصول إلى السوق الموحدة، ولكن دون تصويت على هذه التشريعات أو القواعد.

✓ علاوة على ذلك في ظل هذا النموذج، ستفقد المملكة المتحدة قوتها في اتخاذ القرار بشأن التعريفات الخارجية للمملكة المتحدة لأنها ستكون جزءاً من الاتحاد الجمركي، وبدلاً من ذلك ستضطر إلى فتح حدودها على البلدان التي اتفق معها الاتحاد الأوروبي على صفقات تجارية، دون أن يكون بالضرورة قادراً على تأمين الوصول المتبادل ومن شأن وضع كهذا أن يضع اقتصاد المملكة المتحدة في وضع غير مريح.

6. ترتيب المنظمة العالمية للتجارة «WTO» *The Fallback option

ضمن هذا السيناريو، تقوم المملكة المتحدة بتحديد الرسوم الجمركية الخاصة بها على الواردات من الدول الأخرى إلى غاية الحدود القصوى المسموح بها من طرف المنظمة العالمية للتجارة، وبالنسبة للخدمات لن يكون هناك وصول خاص إلى سوق الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

1.6 مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

"تمثل منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة التي تضطلع بمسؤولية التعامل مع قوانين التجارة بين الأمم، وتهدف إلى مساعدة التدفق التجاري للوصول إلى أقصى مستويات السلاسة والحرية وإمكانية التوقع، ما يشكل جانباً مهماً للتنمية الاقتصادية والرفاه⁽²⁾".

*. الخيار الاحتياطي.

¹. Carl Emmerson, Paul Johnson, Ian Mitchell, **The EU Single Market: The Value of Membership versus Access to the UK**, The Institute for Fiscal Studies, London, August 2016, P 28.

². منظمة التجارة العالمية، التجارة والمعايير الغذائية، 2018، ص 12.

وبدأت منظمة التجارة العالمية بممارسة نشاطها في 1 جانفي 1995 وهو يصادف يوم عطلة، ويقع مقرها في جنيف⁽¹⁾، وتتولى الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات الوزارية التي تم التوصل إليها من خلال جولات المفاوضات وبخاصة الاتفاقيات التي أقرها مؤتمر مراكش والتي بلغ عددها 28 اتفاقاً⁽²⁾. ومن مبادئ المنظمة العالمية للتجارة⁽³⁾:

- ✓ معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمساواة في المعاملة بين كل الأطراف؛
- ✓ المعاملة الوطنية والمقصود بها منح الخدمات الأجنبية ومورديها من الدول الأعضاء ميزات لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها الخدمات الوطنية؛
- ✓ مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية حيث ينص هذا المبدأ على أن حماية الإنتاج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريف الجمركية دون غيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى؛
- ✓ حظر الإجراءات التقييدية الكمية التي تعد من النصوص الأساسية إلا أن هناك إستثناء لهذا الحظر حيث سمحت المادة 12 للدول التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها باللجوء إلى مثل هذه الإجراءات التقييدية الكمية؛
- ✓ محاربة سياسة الإغراق، واحترام مبدأ الشفافية.

2.6. مبررات إختيار ترتيب المنظمة العالمية للتجارة

غالبًا ما يتم تبرير قبول خيار منظمة التجارة العالمية بالرجوع إلى دول أخرى يفترض أنها تُتاجر مع الاتحاد الأوروبي دون الاستفادة من اتفاقيات التجارة الثنائية، ويتم الاستشهاد بالولايات المتحدة وأستراليا والصين، والتي يفترض أنها تعمل بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية. ويتم اعتماد هذا الخيار أيضًا، لتجنب المملكة المتحدة أي شكل من أشكال الاتفاقية التجارية التي يتم التفاوض عليها مباشرة مع الاتحاد الأوروبي ويتم تداولها حصريًا ضمن الإطار الذي وضعته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتنوعة⁽⁴⁾.

3.6. مدى ملائمة خيار المنظمة العالمية للتجارة لاقتصاد المملكة المتحدة

إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أي علاقة مستقبلية -أو خلال الفترة الإنتقالية- عندئذٍ ستحتاج المملكة المتحدة بشكل افتراضي إلى التعامل بموجب نظام منظمة التجارة العالمية، إما في مارس 2019 أو بعد انتهاء الفترة الانتقالية. وأكثر ما يُوحى باتخاذ خيار المنظمة العالمية للتجارة ما أدلت به حكومة المملكة المتحدة وممثلي الاتحاد

¹. Agnes Bertrand, Laurence Kalafatides, **OMC, le pouvoir invisible**, Fayard, 2003, P 121.

². محمد عبدالله شاهين محمد، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حبيثا للنشر والترجمة، مصر، 2018، ص 159.

³. مبروك ريس، إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 107، 108.

⁴. **The WTO Option and its application to Brexit**, July 29, 2016, P 01, See :

<http://www.eureferendum.com/documents/wtooption001.pdf>, (accessed on December 31, 2018).

الأوروبي بتصريحات تشير إلى أن هذه النتيجة تمثل احتمالاً كبيراً، وبموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، يجب على كل عضو أن يمنح نفس امتيازات الوصول إلى الأسواق "مبدأ الدولة الأكثر رعاية" (MFN⁽¹⁾)، لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين، وهذا يعني أن الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ستخضع لنفس الضوابط الجمركية والتعريفات الجمركية والحوافز التنظيمية التي تفرضها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حالياً على التجارة مع دول مثل الولايات المتحدة، كما ستخضع صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي وأعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين إلى أفضل التعريفات الجمركية للدول المستوردة⁽²⁾.

وتشير التوقعات أن ترتيب WTO سيخفض من تجارة المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 40% على مدى عشر سنوات، مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الفردي بنسبة 2.6% في السنة (صافي الادخارات)، كما سيكون هناك أيضاً آثار سلبية على المدى الطويل كإخفاض الاستثمار وتباطؤ نمو الانتاجية، كما أن تبني سياسة التجارة الأحادية «A Unilateral trade agreement» من جانب واحد من شأنه أن يحقق بعض الوفورات المالية، إلا أن هذه الاخيرة لا تُوفّر سوى 0.35% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يؤدي الاضطراب قصير الأجل الناجم عن فرض قواعد منظمة التجارة العالمية المفاجئ إلى تفاقم هذه الآثار السلبية⁽³⁾.

وفي الأخير يمكن القول أنه من الصعب إيجاد الصيغة المناسبة التي تلائم كلا الطرفين وتخدم مصالحهما، وإلى حد ما يمكن وضع سلم الخيارات بناء على المعطيات السياسية والاقتصادية لكل جانب، والشكل التالي يوضح ذلك:

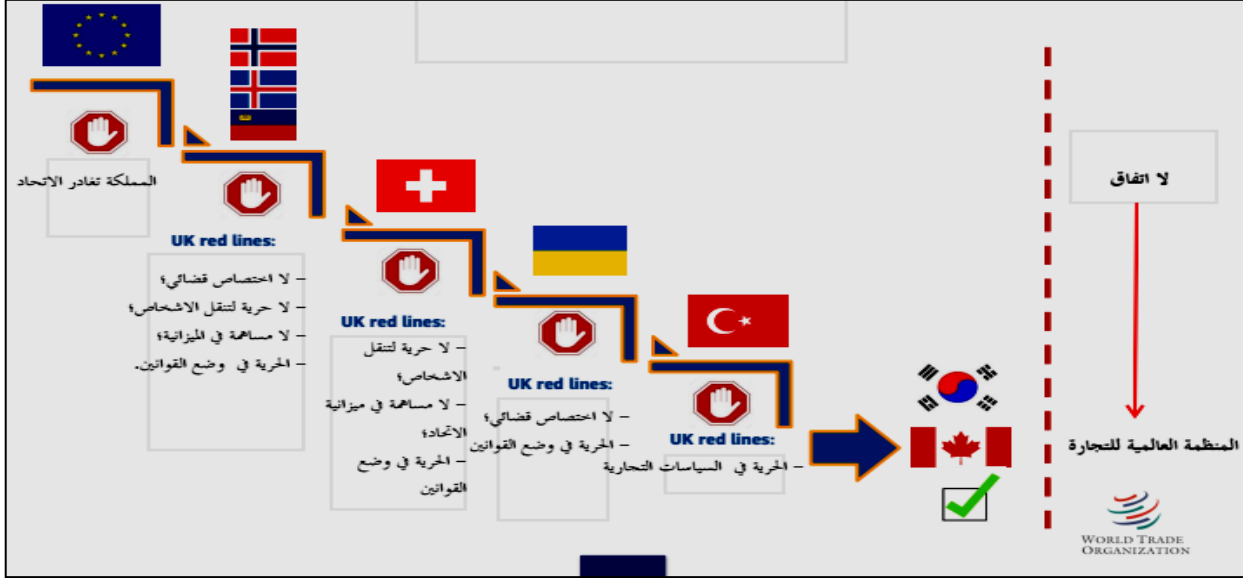
¹ مبدأ الدولة الأكثر رعاية (Most Favored Nation (MFN) : تقضي المادة الاولى من الاتفاقية على هذا المبدأ العام الذي يعني يجب أن تقوم على أساس عدم التمييز بالمعاملة وأن يلتزم بموجبه البلد العضو بمنح بقية الدول المتعاقدة نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد والتصدير التي يمنحها لأية دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تمييز، فمثلاً عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وارد من دولة أخرى من دول أخرى متعاقدة أو غير متعاقدة فإن سوق المنتج يعتبر مفتوحاً في ذات الوقت من دون شروط امام كل الدول المتعاقدة الأخرى، للزيد م الإطلاع:

-حيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010 ص392.

-أمريتا نارليكار، ترجمة عبد الإله الملاح، الوجيز في التجارة العالمية، العيبكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 94.

² . Swati Dhingra, ikhil Datta, **No Deal: The WTO Option**, London review of Books, Vol. 39, No. 20, London, October 2017, p2.

³ . Ibid, P 2.



Source : European Comission.

يُوضح الشكل أعلاه مراحل والترتيب المحتمل للخيارات الممكن أن تتخذها المملكة المتحدة بعد تاريخ 29 مارس 2019، فإن لم تنجح المفاوضات بشأن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية، فتلجأ إلى النموذج الكندي CETA، وكل الخيارات السابقة تنطوي تحت حالة الخروج باتفاق، وفي حالة العكس «No Deal» سيبقى أمامها سوى التعامل بقواعد المنظمة العالمية للتجارة. ولتوضيح مميزات كل ترتيب ندرج الجدول التالي:

جدول رقم (5-8): مميزات الخيارات الممكنة للمملكة المتحدة عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي

المميزات	أمثلة	الترتيبات
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المساهمة في تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي؛ ✓ الحرية في حركة السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال والأشخاص؛ ✓ محدودية التأثير بقوائم التشريعات وقوانين الاتحاد الأوروبي. 	أيسلندا، النرويج، إمارة ليخنشتاين	المنطقة الاقتصادية الأوروبية The European Economic Area -EEA-
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المساهمة في تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي؛ ✓ الحاجة إلى ترتيبات وإبرام اتفاقات مع كل دول الاتحاد فيما يخص كل قطاع؛ ✓ محدودية التأثير بقوائم التشريعات وقوانين الاتحاد الأوروبي . 	سويسرا	المعاهدات الثنائية Bilateral Treaties –BT-
<ul style="list-style-type: none"> ✓ الدخول دون تعريفات جمركية للسوق المشتركة، باستثناء الخدمات المالية؛ ✓ وضع رسوم خارجية على التجارة خارج الاتحاد الأوروبي؛ ✓ محدودية التأثير بقوائم التشريعات وقوانين الاتحاد الأوروبي. 	تركيا	الاتحاد الجمركي Customs Union –CU-
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العضوية في السوق المشترك بدون تعريفات جمركية ورسوم؛ ✓ التقيد بقوانين وتشريعات الاتحاد الأوروبي؛ ✓ انضمام جزئي في السوق المشترك في مجال الخدمات، وعدم الاستفادة من الجواز المالي للبنوك. 	كندا (تم تفعيلها في 21 سبتمبر 2017)	الاتفاقية التجارية والاقتصادية الشاملة Comprehensive Economic and Trad Agreement
<ul style="list-style-type: none"> • العمل وفق قوانين وتنظيمات المنظمة العالمية للتجارة. 	/	المنظمة العالمية للتجارة OMC

Source :Francois dupuis, Brexit, Op_Cit, P7.

يُبين الجدول أعلاه مميزات كل الخيارات المتاحة أمام المملكة المتحدة بعد تاريخ 29 مارس 2019، بحيث أغلب الترتيبات تحتم على المملكة المتحدة إما الالتزام بحرية تنقل الأشخاص أو المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، أو الالتزام بقوانين ولوائح الاتحاد الأوروبي وتبقى المنظمة العالمية للتجارة الخيار المُتاح أمام المملكة المتحدة على الرغم من الآثار السلبية التي قد يفرزها.

ولتوضيح إيجابيات وسلبيات كل نموذج نُدرج الجدول التالي:

جدول رقم (5-9): إيجابيات وسلبيات الخيارات المُتاحة أمام المملكة المتحدة

الخيارات (Options)	الإيجابيات	السلبيات
المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنتمي إلى السوق الموحدة؛ ✓ قدرة على التفاوض على صفقات تجارية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الالتزام بسياسات السوق الموحدة، بدون المساهمة في وضع قواعد السوق الموحدة؛ ✓ الالتزام بقواعد المنشأ للصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وتخضع لتدابير مكافحة الإغراق الأوروبية؛ ✓ الالتزام بالمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي.
الاتفاقيات الثنائية	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الحرية التجارية في السلع، وحرية تنقل الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي؛ ✓ القدرة على التفاوض على صفقات تجارية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي؛ ✓ يسمح النهج الانتقائي بخلع برامج الاتحاد الأوروبي على أساس كل حالة على حدة. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تتطلب الاتفاقيات الثنائية من سويسرا اعتماد قواعد الاتحاد الأوروبي، لكن سويسرا لا تتمتع بأي سلطة في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي؛ ✓ لا اتفاق مع الاتحاد الأوروبي على التجارة في الخدمات. ✓ دفع رسوم للمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي، ولكن المساهمة تكون أقل مقارنة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية.
الإفـتا EFTA	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التجارة الحرة في السلع مع الاتحاد الأوروبي؛ ✓ قدرة على التفاوض على صفقات تجارية مستقلة عن الاتحاد الأوروبي؛ ✓ غير مطلوب لاعتماد سياسات ولوائح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية؛ ✓ لا التزام للمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ لا حرية لتنقل الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي؛ ✓ لا يمكن الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لمقدمي الخدمات؛ ✓ يجب أن تفي السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي بمعايير منتجات الاتحاد الأوروبي.
منظمة التجارة العالمية WTO	<ul style="list-style-type: none"> ✓ القدرة على التفاوض على صفقات تجارية مستقلة مع الاتحاد الأوروبي. ✓ لا تطلب اعتماد سياسات ولوائح الاتحاد الأوروبي الاقتصادية. ✓ لا التزام للمساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تخضع التجارة مع الاتحاد الأوروبي لتعريفات الدولة الأولى بالرعاية؛ ✓ لا حرية لتنقل الأشخاص مع الاتحاد الأوروبي؛ ✓ لا يمكن الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لمقدمي الخدمات؛ ✓ يجب أن تفي السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي بمعايير منتجات الاتحاد الأوروبي.

Source: Swati Dhingra, Thomas Sampson, **Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union?**, The Centre for Economic Performance (CEP), London School of Economics and Political Science, paper Brexit, N°.1, United Kingdom, February 2016, P 9.

إن المميزات الموضحة في الجدول أعلاه، أغلبها لا تُناسب المملكة المتحدة فهي تريد التخلص من لوائح بروكسل، وأن تتمتع بحرية في صياغة سياساتها التجارية، والسيادة في اتخاذ القرارات السياسية طبعاً دون أن تكون بعيدة عن السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، وتبقى عملية الاختيار صعبة في ظل عدم اليقين.

7. دراسة قياسية لتحديد حجم العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي

سيتم من خلال هذا المبحث إجراء دراسة قياسية لأثر انسحاب المملكة المتحدة من تكتل الاتحاد الأوروبي، نظراً لكون المملكة المتحدة الجانب الأكثر تضرراً من جراء البريكسيت، فالمفاوضات تتم من طرف دولة واحدة مقابل مجموعة من الدول (EU 27)، مما يجعل من عملية المفاوضات طويلة ومرهقة إلى جانب صعوبة إيجاد الصيغة الجديدة للوصول للسوق الأوروبية المشتركة، ولتحديد حجم العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الطرفين تم استعمال منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، بالاعتماد على منهج الحدود Bound Test، ونموذج تصحيح الخطأ ECM.

1.7. وصف النموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي الخاص بالدراسة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع، ومن ستة متغيرات مستقلة وهي:

Nimig: اجمالي صافي الهجرة إلى المملكة المتحدة من العالم؛

EU: صافي الهجرة من الاتحاد الأوروبي؛

Neu: صافي الهجرة من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي؛

FDIif: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؛

Pdin: مؤشر الانتاجية في المملكة المتحدة؛

Tseu: تجارة الخدمات المالية البريطانية مع الاتحاد الأوروبي؛

Tgeu: تجارة السلع البريطانية مع الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم(5-10): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	مصدر البيانات	الأثر المتوقع
GDP	ONS	//
EU	ONS+WORLD BANK	+
Neu	ONS	-
FDIif	ONS	+
Pind	ONS	+
Nimmig	ONS	+
Tgeu	ONS	-
Tseu	ONS	+

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء في المملكة المتحدة ONS .

وسيقوم النموذج على المراحل التالية:

✓ تحديد المواصفات الاحصائية؛

✓ اختبار استقرارية متغيرات الدراسة؛

✓ اختبار السببية لـ Toda-Yamamoto

✓ تحديد العلاقة (المعاملات) طويلة وقصيرة الأجل؛

✓ تحديد النموذج الأمثل من خلال SIC؛

✓ اختبار صلاحية النموذج (ARDL) المقدر؛

✓ اختبار التكامل لبيسرون Pesaran 2001.

وبعد إجراء الاختبارات سابقة الذكر يتم تحويل نموذج ARDL Bounds test إلى نموذج NARDL لدراسة

التماثل وإجراء دراسة مقارنة بين النموذجين.

1.1.7. بناء النموذج القياسي

في الأدبيات الاقتصادية ، توجد العديد من تقنيات التكامل المشترك مثل:

Engle-Granger (1987),

Johansen (1988),

Johansen and Juselius (1990),

Gregory and Hansen (1996),

Saikkonen and Lütkepohl(2000),

Pesaran et al's (2001) .

وُعد نموذج (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة إذ

يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في النموذج وتم تطويره من طرف بيسيران

سنة 2001، ومن مميزات هذا النموذج أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الرتبة

نفسها⁽¹⁾ (في حين يتطلب إجراءات التكامل المشترك بين Engle و(Granger (1987) أن تكون السلاسل الزمنية

من نفس الرتبة) إذ يمكن استعماله إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو الدرجة واحد $I(1)$ ، أو

مزيج من كليهما⁽²⁾ ويعد نموذجاً مناسباً للعينات صغيرة الحجم⁽¹⁾، ويوفر منهج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية

المتباطئة المميزات التالية⁽²⁾:

¹ . Richard Musgrave ,Alan Peacoc, **The Elgar Companion to Public Economics Empirical Public Economics**, Edward Elgar, USA, 2006, P 33.

² . مهدي سهر الجبوري، كاظم سعد الاعرجي، خضير عباس الوائلي، نمذجة وتحليل السياسة المالية في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع (ARDL) (Autoregressive distributed lag model) للمدة من (1990-2015)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد 21، جامعة كربلاء، 2017، ص

✓ لا يتطلب ARDL أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس المستوى فهو يأخذ في الاعتبار المتغيرات من الدرجة الأولى وعند المستوى، ولكن لا يتم تضمين متغيرات من الدرجة الثانية؛

✓ يتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية المتباطئة على العينات الصغيرة في حين يتم استخدام تقنية جوهانسن's Johanson على العينات الكبيرة من أجل الحصول على نتائج سليمة؛

✓ كل متغير تابع في نموذج ARDL يمثل معادلة واحدة، وبالتالي يتم القضاء على مشكلة التجانس حيث أن الطريقة خالية من الارتباط من البواقي؛

✓ كما يُقدم النموذج تحليلاً إقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق نموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد (Unrestricted Error Correction Model UECM)، ويتم إختبار وجود علاقة طويلة الأجل فيما بين المتغيرات⁽³⁾.

✓ الميزة الأساسية في نموذج ARDL Bounds Test تكمن في تحديد إتجاه واحد أو عدة إتجاهات للتكامل المشترك⁽⁴⁾.

ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$GDP=F(FDinf, EU, NEU, Nimmig, PDind, TGeu, TSeu) \quad (1)$$

2.1.7. المواصفات الاحصائية للمتغيرات محل الدراسة

قبل إجراء الدراسة القياسية وإجراء الاختبارات اللازمة للمتغيرات محل الدراسة، لابد من تحديد المواصفات

الاحصائية لها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-11) : المواصفات الاحصائية للمتغيرات محل الدراسة

	EU	FDINF	GDP	NIMMIG	NEU	PDIND	TSEU
Mean	61.11107	3.759673	1575715.	174.2143	167.0000	104.8143	16.27464
Median	59.55500	2.220717	1650732.	182.0000	185.5000	105.3000	16.27000
Maximum	184.0000	10.02737	1959707.	333.0000	265.0000	113.6000	27.80000
Minimum	-1.000000	0.610498	1134296.	-13.00000	44.00000	96.60000	4.000000
Std. Dev.	54.26842	3.009295	261890.4	99.24954	59.17770	5.572666	7.638592
Skewness	0.646128	1.074172	-0.288175	-0.366154	-0.584875	-0.069231	-0.172192
Kurtosis	2.426106	2.767503	1.853036	2.007070	2.230739	1.431645	1.701674

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 1.

¹. Abbas AlaviRad, Mohammad Reza Eslami, **INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES**, Vol 4, , No 1, 2012, P5.

² Ergin Akalpler, Simbarashe Hove, **Carbon emissions, energy use, real GDP per capita and trade matrix in the Indian economy-an ARDL approach**, Energy, Elsevier, No.168, 2019, P 1084.

³. مهدي سهر الجبوري، كاظم سعد الأعرجي، خضير عباس الوائلي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

⁴. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, N°.4, 2016, P 79.

يبين الجدول أعلاه بعض المواصفات الإحصائية لمتغيرات النموذج، ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة الانحراف المعياري كبيرة لأغلب المتغيرات.

2.7. دراسة استقرارية المتغيرات

تتمثل الخطوة الأولى لتطبيق الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وخلوها من من الانحدار الزائف⁽¹⁾ باستخدام اختبار ADF وPP، وذلك باستخدام برمجية Eviews 10، وتم الحصول على النتائج التالية:

1.2.7. اختبار ADF

يعد اختبار ADF من أهم الاختبارات التي تحدد استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها ويأخذ اختبار Augmented Dickey Fuller tests مُعادلة التقدير الموضحة في الشكل التالي⁽²⁾:

(2)

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر:

جدول رقم (5-12): اختبار ديكي فولر الموسع ADF

اختبار ديكي فولر الموسع									
عند المستوى									
		GDP	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
اتجاه عام	t-Statistic	-0.4269	-1.3073	-3.7201	-1.3591	-1.2079	-1.4249	-0.6654	-0.6617
	Prob.	0.8908	0.6112	0.0095	0.5869	0.6559	0.5552	0.8391	0.8400
		n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.6514	-3.0183	-3.6965	-2.1976	-1.8791	-1.4811	-1.4984	-1.5770
	Prob.	0.7436	0.1464	0.0400	0.4719	0.6351	0.8111	0.8050	0.7754
		n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
بدون قاطع واتجاه عام	t-Statistic	5.3183	-0.6768	-0.9917	-0.1335	1.0564	-0.1844	0.6238	0.2661
	Prob.	1.0000	0.4144	0.2796	0.6284	0.9190	0.6104	0.8449	0.7558
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
الفرق الأول									
		d(GDP)	d(EU)	d(FDINF)	d(NEU)	d(NIMMIG)	d(PDIND)	d(TGEU)	d(TSEU)
اتجاه عام	t-Statistic	-18.2849	-4.5692	-7.8229	-5.0339	-6.1856	-5.1040	-5.3586	-4.4036
	Prob.	0.0001	0.0013	0.0000	0.0004	0.0000	0.0003	0.0002	0.0019
		***	***	***	***	***	***	***	***
قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-17.4894	-4.3432	-7.5827	-4.9254	-6.0138	-5.2674	-5.6642	-4.5127
	Prob.	0.0000	0.0103	0.0000	0.0028	0.0003	0.0013	0.0005	0.0071
		***	**	***	***	***	***	***	***
بدون قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-11.3509	-4.5823	-7.9809	-5.0578	-5.7511	-5.2106	-5.3535	-4.4340
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***	***	***

*** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية، ** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية، * معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

¹. Ihugba, Okezie A & Al, **Government education expenditure and primary school enrolment in Nigeria: An impact analysis**, Journal of Economics and International Finance, vol.11, N^o.3, April 2019, P 28.

². المُصَحَّح عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يُوضح الجدول أعلاه إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المطور)، أن متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، والفرق الأول $I(1)$ ، بحيث تُلاحظ أن $FDINF$ هو المتغير الوحيد المستقر عند المستوى (باتجاه عام وقاطع)، وبعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول نجد أن كل المتغيرات مُستقرة عند مستوى 10%، إلا أنه في كثير من الأحيان ما تحدث تغيرات هيكلية في العديد من السلاسل الزمنية بسبب الأزمات الاقتصادية، أو صياغة سياسات جديدة، ولقد أصبحت التغيرات الهيكلية في السنوات الأخيرة ذات أهمية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

2.2.7. اختبار فيليب بيرون Philip Perron:

يُعد إختبار فيلبس-بيرون أفضل وأدق من إختبار ديكي فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً، فضلاً عن ذلك عدم إحتوائه على قيم متباطئة للفروق وغير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية، ومن مزاياه أيضاً هي التخلص من آثار الإرتباط الذاتي الذي يحدث في بواقي معادلة جذر الوحدة⁽²⁾، (إستخدم اختبار ديكي فولر مع اختبارات احصائية مُعدلة⁽³⁾)، ويتطلب اختبار PP تقدير المُعادلة الآتية⁽⁴⁾:

(3)

وتتمثل نتائج إختبار PP في الجدول التالي:

¹. R.Verma, **Saving, investment and growth in india : an appliation of the ARDL bounds testing approach**, South Asia Economic journal, Vol.1, N°.1, 2007, P 4.

². محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج **NARDL**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، جامعة بغداد، 2018، العراق، ص 428.

³. Markéta Arltová, Darina Fedorová, **Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, STATISTIKA Journal, Vol.96, N°.3, 2016, P 94.

⁴. المُصنح عماد الدين، مُحددات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970-2014، جامعة العلوم الاجتماعية، المجلد 34، العدد 4، جامعة الكويت، 2006، ص 58.

جدول رقم (5-13): اختبار استقرارية المتغيرات الاقتصادية فيليب بيرون PP

اختبار PP		عند المستوى							
		GDP	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
اتجاه عام	t-Statistic	-0.4269	-1.3073	-3.7563	-1.3591	-1.1736	-1.5427	-0.6654	-0.8567
	Prob.	0.8908	0.6112	0.0088	0.5869	0.6707	0.4972	0.8391	0.7862
		n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-6.3114	-3.2406	-3.7478	-2.3195	-3.6470	-1.4811	-1.4074	-1.6750
	Prob.	0.0001	0.0979	0.0360	0.4102	0.0443	0.8111	0.8355	0.7345
		***	*	**	n0	**	n0	n0	n0
بدون قاطع واتجاه عام	t-Statistic	0.6579	-0.6768	-1.9251	-0.1552	-0.1167	-0.1844	0.7451	0.1462
	Prob.	0.8521	0.4144	0.0531	0.6208	0.6343	0.6104	0.8694	0.7204
		n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0
الفرق الأول									
		d(GDP)	d(EU)	d(FDINF)	d(NEU)	d(NIMMIG)	d(PDIND)	d(TGEU)	d(TSEU)
اتجاه عام	t-Statistic	-15.3464	-4.5718	-7.9087	-5.1395	-9.2566	-5.1040	-5.3587	-4.3987
	Prob.	0.0000	0.0013	0.0000	0.0003	0.0000	0.0003	0.0002	0.0019
		***	***	***	***	***	***	***	***
قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-15.5502	-4.3274	-7.6627	-5.0403	-9.3012	-5.2631	-5.7006	-4.5101
	Prob.	0.0000	0.0107	0.0000	0.0021	0.0000	0.0013	0.0005	0.0071
		***	**	***	***	***	***	***	***
بدون قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-7.8771	-4.5819	-8.0671	-5.1485	-5.1299	-5.2106	-5.3535	-4.4287
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***	***	***

*** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية، ** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية، * معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يُبين الجدول أعلاه نتائج اختبار جذر الوحدة لـ PP، وتُظهر النتائج استقرار كل من GDP (عند المستوى)، EU (عند المستوى)، FDINF (عند المستوى)، NIMMIG (عند المستوى) عند مستويات معنوية مُختلفة (1%، 5%، 10%)، أما باقي المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.

في حين أن المتغيرات PDIND، TGEU، TSEU مستقرة عند الفرق الأول I(1)، عند مستويات معنوية 10%، وبذلك نجد أن استقرارية المتغيرات مزيج بين I(0)، I(1).

3.2.7. اختبار Andrews Zivot

بالعودة لدراسة نيلسون Nelson وبلوسر Plosser سنة 1986، نجد أن الباحثين وبالاعتماد على سلاسل زمنية طويلة من 1860 إلى غاية 1970 لدراسة استقرارية 14 متغيراً مختلفاً في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال اختبار ديكي فولار الوحيد المتوفر آنذاك وجداً أن 13 سلسلة من أصل 14 كانت مستقرة عند المستوى، هذا ما دفع فيليب بيرون للشك في النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة وكذا فعالية اختبار ديكي فولر في الكشف عن جذور الوحدة، حيث أن فترة الدراسة إحتوت على حدثين مهمين كان من شأنهما الإخلال باستقرارية المتغيرات قيد الدراسة (أزمة الكساد 1929 وأزمة النفط 1973)، التي تسببت في تغيرات هيكلية في الاقتصاد

الأمريكي، ليُطرح لأول مرة فيليبس بيرون إشكالية المقاطع الهيكلية وإمكانيتها في الإخلال باستقرارية السلاسل الزمنية حيث أشار أن المقاطع الهيكلية نوع من أنواع مركبات السلاسل الزمنية التي تجعل من السلاسل غير مستقرة إضافة إلى الاتجاه العام، والمتغيرات الموسمية، والمتغيرات الدورية، والمتغيرات العشوائية، واقترح بيرون إضافة تغيرات هيكلية في المعادلات الثلاثة التي تعتمد عليها منهجية ديكي فولار لاختبار الاستقرارية مُسبقاً ثم إجراء الاختبار، وتعتمد منهجية Andrews Zivot على اختبار المُعادلات الثلاثة التالية:

(4)

(5)

(6)

بحيث: DU_t مُتغير صوري للمقطع الهيكلية الذي يوضح تغيرات الحد الثابت في المُعادلات في حين DT_t تغير صوري للمقطع يوضح تغيرات الاتجاه العام⁽¹⁾.

وبعد إجراء اختبار Zivot-Andrews على السلاسل الزمنية محل الدراسة، تم التوصل الى النتائج المبينة في

الجدول التالي:

جدول رقم (5-14): اختبار جذر الوحدة لـ Zivot-Andrews Unit Root

المتغيرات	إحصائية Zivot-Andrews	تاريخ التغير الهيكلية	مستوى الاستقرارية	1%	5%	10%
GDP	*28.08-	2008	المستوى	5.35-	4.85-	4.60-
EU	*8.82-	2012	الفرق الأول	5.35-	4.86-	4.61-
Neu	*6.29-	2012	المستوى	5.34-	4.86-	4.61-
FDinf	*7.00-	2004	المستوى	5.35-	4.86-	4.60-
Pdind	*6.83-	2008	المستوى	5.35-	4.86-	4.61-
Nimmig	*7.08-	2011	المستوى	5.35-	4.86-	4.61-
Tgeu	*5.22-	1998	المستوى	5.35-	4.86-	4.61-
Tseu	*8.15-	2009	المستوى	5.35-	4.86-	4.61-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

يبين الجدول أعلاه أن أغلب المتغيرات مستقرة عند المستوى إلا الهجرة من الاتحاد الأوروبي EU، كما يُلاحظ

المقاطع الهيكلية التالية:

❖ الناتج المحلي الإجمالي GDP: سنة 2008 وهي تُصادف أزمة الرهون العقارية الأمريكية؛

¹. هيشام عياد، أثر الإنفاق الحكومي على مُعدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 03، جامعة ورقلة، 2017، ص

- ❖ صافي الهجرة من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة EU: 2012 أزمة الديون السيادية؛
- ❖ صافي الهجرة من خارج الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة NEU: 2012 أزمة الديون السيادية؛
- ❖ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة FDINF: 2004، وهو تاريخ قريب من بداية التعامل بالعملة الموحدة اليورو؛
- ❖ مؤشر الإنتاجية PDind: 2011 ويمثل السنة الثالثة من أزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- ❖ صافي الهجرة إلى المملكة المتحدة من باقي دول العالم Nimmig: 2011 يصادف أيضا أزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- ❖ تجارة المملكة المتحدة في السلع مع الاتحاد الأوروبي Tgeu: 1998 سنة قبل بداية التعامل باليورو؛
- ❖ تجارة المملكة المتحدة في الخدمات مع الاتحاد الأوروبي Tseu: 2009 تُصادف أزمة الديون السيادية الأوروبية.

3.7. إختبار الارتباط الذاتي والسببية بين المتغيرات

قبل دراسة التكامل المشترك حسب نموذج Ardl Bound Test، لابد من إجراء اختبارات قبلية لقياس درجة تكامل المتغيرات وذلك باستخدام الارتباط الذاتي Autocorrelation، وإختبار السببية وفق نهج Toda & Yamamoto.

1.3.7. إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

يُحدد معامل الارتباط ما إذا كان الارتباط إيجابياً أم سلبياً، ويحدد حجم معامل الارتباط قوة الارتباط وحجم التأثير، ولذا يمكننا وصف (Evans 1996) قوة الارتباط بين القيم (1) و(1-) خلال أربعة مجالات ل R وهي:

0.19-0.00: ضعيف جداً؛

0.39-0.20: ضعيف؛

0.59-0.40: متوسط؛

0.79-0.60: قوي؛

1.0-0.80: قوي جداً⁽¹⁾.

والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار:

¹ . A.Beldjazia, D.Alatou, **Fiscal Policy and Economic Growth in PIIGS Countries : An Empirical Assessment**, International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 5, No. 3, USA, March, 2016, PP 26, 27.

جدول رقم (5-15): إختبار الارتباط الذاتي بين المتغيرات

	EU	FDINF	GDP	NEU
EU	1,000000	0.1508369425097933	0.8440041930730304	0.417437579478724
FDINF	0.1508369425097933	1,000000	0.2660468018566338	0.3856053142756844
GDP	0.8440041930730304	0.2660468018566338	1,000000	0.7375362018761436
NEU	0.417437579478724	0.3856053142756844	0.7375362018761436	1,000000
NIMMIG	0.8136495977822449	0.3379915857282344	0.9232322734792479	0.83882222019018
PDIND	-0.290312830259647	0.5530186482473303	-0.08347747389941764	0.3978715874473847
TSEU	0.6095832107213381	-0.2529519041004207	0.4974023121586408	0.01715045267154311
TGEU	0.6004197827244108	-0.2560683666249954	0.4356212146229759	-0.1410771222772495
	NIMMIG	PDIND	TSEU	TGEU
EU	0.8136495977822449	-0.290312830259647	0.6095832107213381	0.6004197827244108
FDINF	0.3379915857282344	0.5530186482473303	-0.2529519041004207	-0.2560683666249954
GDP	0.9232322734792479	-0.08347747389941764	0.4974023121586408	0.4356212146229759
NEU	0.83882222019018	0.3978715874473847	0.01715045267154311	-0.1410771222772495
NIMMIG	1,000000	0.08831638010100298	0.348237633130064	0.2401361687758759
PDIND	0.08831638010100298	1,000000	-0.7243817548666762	-0.6625521735067134
TSEU	0.348237633130064	-0.7243817548666762	1,000000	0.8185806353487652
TGEU	0.2401361687758759	-0.6625521735067134	0.8185806353487652	1,000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم 2.

يلاحظ من الجدول أعلاه مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدروسة بحيث تجاوزت العلاقة بين الهجرة (EU)، و NIMMIG 80% (قدرت بـ 84%، و92% على التوالي)، بينما الهجرة خارج الاتحاد الأوروبي تسجل ارتباطاً قوياً بـ 73%، كما لوحظت علاقة قوية نسبياً بين FDI و PDIND تجاوزت 50%، وتفاوتت النسب بين باقي المتغيرات، وللتأكد أكثر يمكن تم استخدام السببية Causality.

2.3.7. إختبار السببية لـ Toda & Yamamoto

يقترح تودا وياماموتو (Toda & Yamamoto 1995) طريقة تُستخدم لتقدير قيمة VAR غير المقيدة عن طريق استخدام اختبار Wald test المعدل للقيود على معاملات نموذج VAR(k) وتقدير VAR [k+dmax]، حيث k هي فجوة ترتيب VAR و dmax هو الترتيب الأقصى لتكامل السلسلة في النظام⁽¹⁾، ويتم التعبير عن إجراء اختبار سببية (Toda & Yamamoto) على النحو التالي:

¹. Hemli Hamdi, Rashid Sbia, **Fiscal Policy and Economic Growth in PIIGS Countries : An Empirical Assessment**, The Journal of Applied Business Research, September/October 2013, Vol. 29, No. 5, P 1347.

$$\begin{aligned}
 GDP = \alpha_1 + & \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} FDINF_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} NIMMIG_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} EU_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} NEU_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} PDIND_{t-i} \\
 & + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} TGEU_{t-i} + \sum_{i=1}^{k+dmax} \beta_{1i} TSEU_{t-i} + \mu_{1t}
 \end{aligned} \tag{7}$$

(8)

(9)

(10)

(11)

(12)

(13)

(14)

والجدول التالي يوضح نتائج إختبار Toda & Yamamoto:

جدول رقم (5-16): اختبار السببية ل Toda & Yamamoto

	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
GDP	2.254210	2.246663	1.074098	2.439973	1.753016	0.541720	4.475441
	(0.3240)	(0.3252)	(0.5845)	(0.2952)	(0.4162)	(0.7627)	(0.1067)
	GDP	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
EU	1.535166	0.583101	1.224574	0.255810	0.532928	0.135411	1.477169
	(0.4641)	(0.7471)	(0.5421)	(0.8799)	(0.7661)	(0.9345)	(0.4778)
	GDP	EU	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
FDINF	2.388865	4.058256	1.359520	0.452073	0.846313	6.913759**	4.707419**
	(0.3029)	(0.1315)	(0.5067)	(0.7977)	(0.6550)	(0.0315)	(0.0950)
	GDP	EU	FDINF	NIMMIG	PDIND	TGEU	TSEU
NEU	52.20953*	28.20184*	0.836292	8.952478	0.643500	3.249044	5.920597**
	(0.0000)	(0.0000)	(0.6583)	(0.0114)	(0.7249)	(0.1970)	(0.0518)
	GDP	EU	FDINF	NEU	PDIND	TGEU	TSEU
NIMMIG	16.01018*	0.095335	0.683992	0.608737	0.931706	1.774379	0.275731
	(0.0003)	(0.9535)	(0.7104)	(0.7376)	(0.6276)	(0.4118)	(0.8712)
	GDP	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	TGEU	TSEU
PDIND	8.313272**	0.565117	2.84600)	5.775656**	1.886770	1.656009	9.229815*
	(0.0157)	(0.7539)	(0.2410)	(0.0557)	(0.3893)	(0.4369)	(0.0099)
	GDP	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TSEU
TGEU	1.360991	0.495568	0.877395	2.426813	2.370569	0.527949	6.326920**
	(0.5064)	(0.7805)	(0.6449)	(0.2972)	(0.3057)	(0.7680)	(0.0423)
	GDP	EU	FDINF	NEU	NIMMIG	PDIND	TGEU
TSEU	2.630090	0.504514	4.351044	0.961877	1.893013	9.479966**	3.390607
	(0.2685)	(0.7770)	(0.1135)	(0.6182)	(0.3881)	(0.0087)	(0.1835)

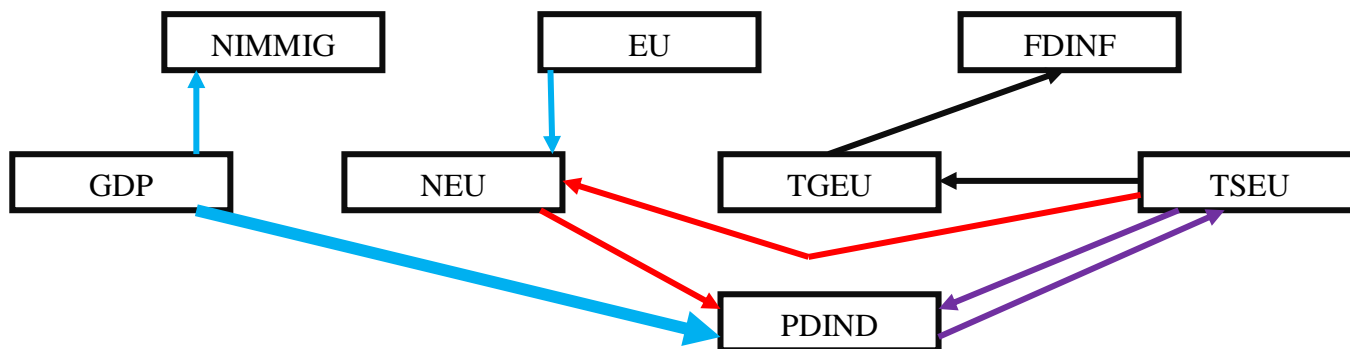
* معنوية عند مستوى 1% ، ** معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة سببية في اتجاهين:

- ✓ **السببية في اتجاهين Bidirectional Causality**: وذلك بين تجارة الخدمات المالية مع الاتحاد الأوروبي ومؤشر الانتاجية في المملكة المتحدة، وذلك نظراً لأهمية القطاع ودوره في تمويل المؤسسات وكذا دخول المؤسسات الأجنبية ومتعددة الجنسيات لإقامة مشاريع في المملكة، فضلاً عن كون المملكة المتحدة المركز المالي للاتحاد الأوروبي UK city.
- ✓ **السببية الأحادية (في اتجاه واحد) Unidirectional Causalities**: في ما بين المتغيرات كالهجرة من خارج المملكة المتحدة التي تؤثر على مؤشر الانتاجية PDIND، كما توجد علاقة بين التجارة في السلع مع الاتحاد الأوروبي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة، بالإضافة الى بعض المتغيرات الأخرى التي يمكن رصدها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5-5): مخطط الروابط السببية بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

يُظهر الشكل أعلاه أن تجارة الخدمات المالية TSEU في المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى زيادة الصادرات TGEU من المملكة إلى الاتحاد الأوروبي، والتي بدورها تساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر FDINF، كما يساهم قطاع الخدمات المالية في جلب اليد العاملة لكن من خارج دول الاتحاد الأوروبي.

4.7. تقدير إختبار التكامل المشترك لـ (Pesaran & al, 2001):

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم التوصل إلى أنها مزيج بين $I(0)$ و $I(1)$ ، وبذلك يمكن استخدام نموذج ARDL Bounds Test، لاختبار التكامل المشترك، كما يُعتبر هذا النموذج مناسبًا للعينات الصغيرة المُستخدمة والممتدة من سنة 1999 إلى 2017، ويأخذ النموذج الصيغة العامة التالية:

$$\Delta (15)$$

بحيث:

θ_i : معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

$\beta_i, \delta_k, \gamma_j$: معاملات الفروق للمتغيرات؛

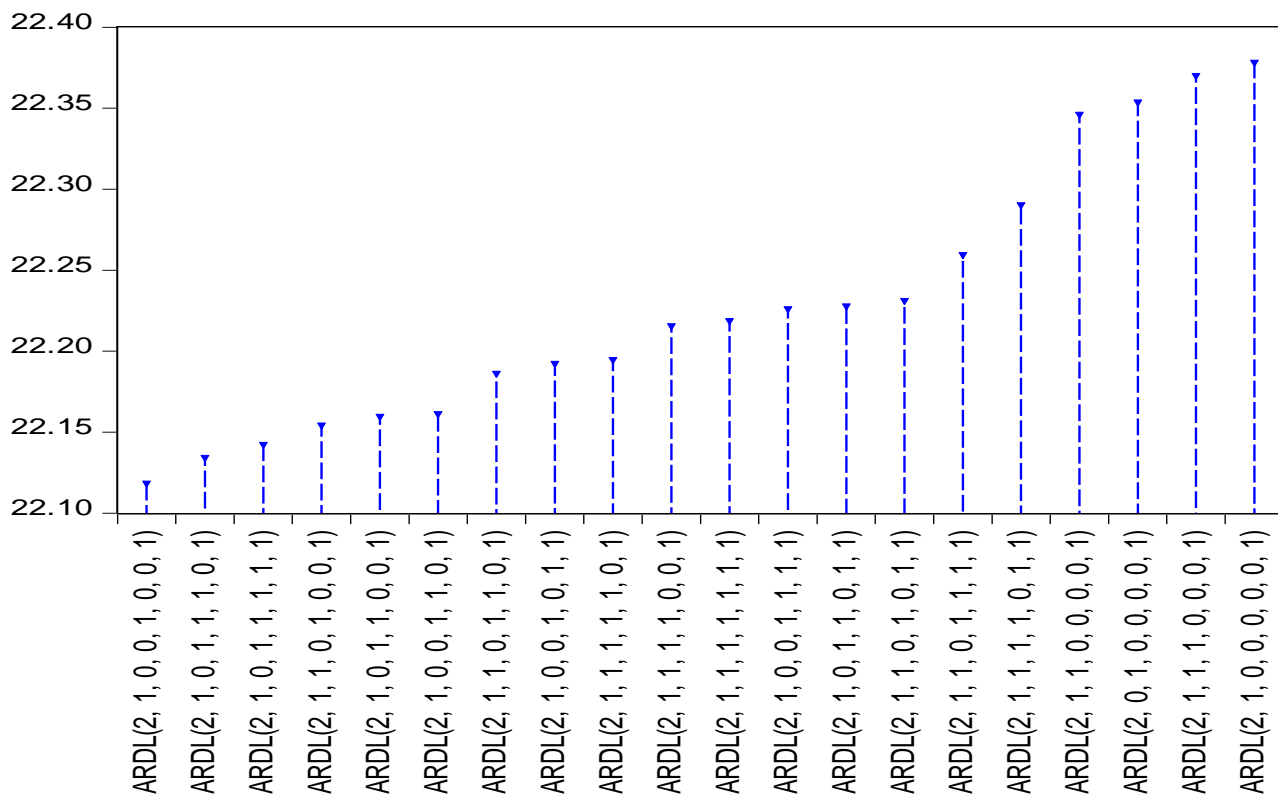
β_0 : أخطاء الحد العشوائي.

1.4.7. إختبار فترات الإبطاء المُثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL Bounds Test

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد فترة الإبطاء المناسبة له والتي تظهر في الشكل الموالي:

شكل رقم (5-6): فترة الإبطاء المناسبة حسب معيار (AIC)

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10

يُلاحظ من الشكل فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار AIC أن النموذج $ARDL(2,1,0,0,0,0,0,1)$ ،

وهو أطول نموذج (النموذج المناسب)، والجدول التالي يوضح تقدير نموذج ARDL Bounds test:

جدول رقم (5-17): نتائج اختبار ARDL Bounds test

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)				
Variable			Coefficient	Std. Error
GDP(-1)	0.796581	0.101387	t-Statistic	Prob.*
GDP(-2)	-0.115312	0.029891	7.856855	0.0000
EU	629.2505	118.9870	-3.857810	0.0023
EU(-1)	-576.1367	156.6279	5.288398	0.0002
NEU	-59.14269	166.1383	-3.678379	0.0032
FDINF	-239.0394	1050.053	-0.355985	0.7280
NIMMIG	-310.7189	108.6498	-0.227645	0.8238
NIMMIG(-1)	305.8929	94.79845	-2.859820	0.0144
PDIND	-3046.294	1147.724	3.226771	0.0073
TGEU	199.3574	153.9649	-2.654204	0.0210
TSEU	-1605.143	745.8867	1.294823	0.2197
TSEU(-1)	-4465.231	904.7292	-2.151993	0.0525
C	756778.6	115498.7	-4.935434	0.0003
@TREND	11252.19	2738.583	6.552272	0.0000
			4.108762	0.0014
R-squared	0.998543	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.996965	S.D. dependent var	1609508.	
S.E. of regression	13203.84	Akaike info criterion	239680.9	
Sum squared resid	2.09E+09	Schwarz criterion	22.11814	
Log likelihood	-273.5358	Hannan-Quinn criter.	22.79557	
F-statistic	632.7461	Durbin-Watson stat	22.31321	
Prob(F-statistic)	0.000000		2.741093	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EVIEWS

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة المبين في الجدول أعلاه، نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر قدرت بـ $R^2=0.99$ ، أي أن المتغيرات محل الدراسة في النموذج تفسر 99% من التغيرات في GDP، وبعد تقدير النموذج تتمثل الخطوة اللاحقة في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

2.4.7. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

يوضح الجدول التالي العلاقة طويلة الأجل كما يلي:

جدول رقم (5-18): تحديد العلاقة طويلة الأجل ARDL Bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.660703	10%	2.22	3.17
K	7	5%	2.5	3.5
		2.5%	2.76	3.81
		1%	3.07	4.23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

يوضح الجدول أعلاه اختبار Bounds test، بحيث نجد أن القيمي الإحصائية لـ F-statistic والمقدرة بـ 5.660 هي أكبر من القيمة الجدولية العظمى عند المستويات 1%، 5%، 10%، وعليه نرفض فرضية العدم، ويتم قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل، والجدول التالي يوضح مقدرات معلمات الأجل الطويل:

جدول رقم (5-19): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EU	166.6410	613.1491	0.271779	0.7904
NEU	-185.5564	535.3284	-0.346622	0.7349
FDINF	-749.9708	3342.807	-0.224354	0.8263
NIMMIG	-15.14138	497.4560	-0.030438	0.9762
PDIND	-9557.553	5291.994	-1.806040	0.0960
TGEU	625.4710	517.7578	1.208038	0.2503
TSEU	-19045.41	5966.756	-3.191921	0.0077

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

يوضح الجدول أعلاه معلمات النموذج بحيث:

-توجد علاقة موجبة بين تجارة السلع مع الاتحاد الأوروبي والناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في الأجل الطويل، مع دلالة إحصائية مقبولة عند 1%، وهي بذلك علاقة طردية بين تجارة المملكة مع الاتحاد الأوروبي والناتج المحلي الخام، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهي غير معنوية، حيث بلغت قيمة المعامل 625.47 وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة TGEU تؤدي إلى زيادة في GDP بمقدار 625.47 مليار جنيه استرليني، وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الانتاجية الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد بالإيجاب.

-المتغير "مؤشر الإنتاجية" يؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، بدلالة إحصائية مقبولة عند 10%؛

-الأثر الإيجابي للهجرة من الإتحاد الأوروبي EU إلى المملكة المتحدة، إلا أنها ذو دلالة إحصائية غير مقبولة، بحيث يساهم تدفق المهاجرين في توفير اليد العاملة الشابة والمؤهلة لاقتصاد المملكة المتحدة، في ظل معاناة المملكة من معدلات الشيخوخة المرتفعة؛

-وجود أثر سلبي وغير معنوي لكل من الهجرة من خارج الإتحاد الأوروبي NEU، وصافي الهجرة (كل أنواع الهجرة) الواردة إلى المملكة المتحدة NIMMIG، لأن أغلب المهاجرين من خارج الإتحاد الأوروبي يكون لغرض

الزواج أو الدراسة على العكس من المهاجرين من داخل الاتحاد الذين يبحثون عن عمل داخل الاتحاد الأوروبي ويدعم ذلك حرية تنقل الأشخاص داخل EU، أما صافي الهجرة الواردة NIMMIG لها أثر سلبي بحيث ينزل الأثر الإيجابي للمهاجرين من داخل الإتحاد على GDP نظرًا لكون العدد الأكبر من المهاجرين من الأنواع الأخرى (الزواج، الدراسة، ...).

-باقي المتغيرات تميزت بأثر سلبي على المتغير التابع، إلا أنها ذات دلالة إحصائية غير معنوية.

3.4.7. تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

تُقدر العلاقة قصيرة الأجل من خلال الفرضية الصفرية والبدلية:

-الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة قصيرة الأجل. $H_0 = \delta_1 = \delta_2 = 0$

-الفرضية البديلة: توجد علاقة قصيرة الأجل. $H_1 \neq \delta_1 \neq \delta_2 \neq 0$

يمكن تقدير العلاقة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-20): تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	768030.8	80084.96	9.590201	0.0000
D(GDP(-1))	0.115312	0.024263	4.752662	0.0005
D(EU)	629.2505	97.65348	6.443708	0.0000
D(NIMMIG)	-310.7189	66.32108	-4.685071	0.0005
D(TSEU)	-1605.143	625.2064	-2.567380	0.0247
CointEq(-1)*	-0.318732	0.034589	-9.214692	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول السابق يُلاحظ وجود علاقة تكامل مشترك بحيث أن معلمة تصحيح الخطأ (توضح مدى تحقيق السلسلة للتوازن طويل الأجل⁽¹⁾) تساوي -0.318732 وهي معنوية وذات إشارة سالبة وهو ما يؤكد صحة العلاقة طويلة الأجل، ووجود آلية تصحيح الخطأ، وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل (خلال سنة) حيث بلغت هذه السرعة 32%.

5.7. الإختبارات التشخيصية لنموذج ARDL Bounds Test

بعد دراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وتحديد مُعاملات المتغيرات، لابد من معرفة مدى صلاحية النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صلاحية النموذج والتأكد من معنويته وخلوه من المشاكل القياسية وتظهر نتائج الاختبارات كما يلي:

¹ Gülden Bölük, Mehmet Mert, **The renewable energy, growth and environmental Kuznets curve in Turkey: An ARDL approach**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, N°.52, 2015, P 592.

1.5.7. الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey

لتحديد فيما إذا كان النموذج لا يُعاني من مُشكل عدم تجانس التباين تم استخدام إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، بحيث تُشير الفرضية العدمية H_0 إلى ثبات التباين بينما الفرضية البديلة تشير إلى عدم ثبات التباين، ويمكن توضيح نتائج الإختبار من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-21): نتائج إختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.068212	Prob. F(13,12)	0.4576
Obs*R-squared	13.94750	Prob. Chi-Square(13)	0.3776
Scaled explained SS	2.071498	Prob. Chi-Square(13)	0.9997

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه يمكن قبول فرضية العدم والتي مفادها ثبات التباين، بحيث يشير الإختبار إلى أن احتمالية فيشر قد بلغت 0.3776 وهي أكبر من 5%، بينما بلغت قيمة الإختبار $R^2=13.947$.

2.5.7. عدم ثبات التباين ARCH

تظهر مشكلة إختلاف التباين عند استخدام بيانات مقطعية، في حالة بيانات السلاسل الزمنية لا يتوقع ظهورها، ومن الإختبارات المستخدمة للكشف عنها: إختبار ARCH وإختبار White تحت الفرضيات التالية⁽¹⁾:

-الفرضية العدمية: إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% لا يوجد إختلاف التباين؛

-الفرضية البديلة: إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% يوجد إختلاف التباين.

جدول رقم (5-22): نتائج إختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.439430	Prob. F(11,3)	0.8634
Obs*R-squared	9.255611	Prob. Chi-Square(11)	0.5983

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يشير الجدول السابق إلى إختبار ARCH وتقود إحصائية الإختبار إلى رفض فرضية العدم القائلة بثبات (تجانس) تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المُقدر، وباحتمال أكبر من 5% (P-Value=0.6).

3.5.7. إختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera

يقدم هذا الإختبار التوزيع الطبيعي للأخطأ العشوائية ويقوم على فرضيتين أساسيتين وهما:

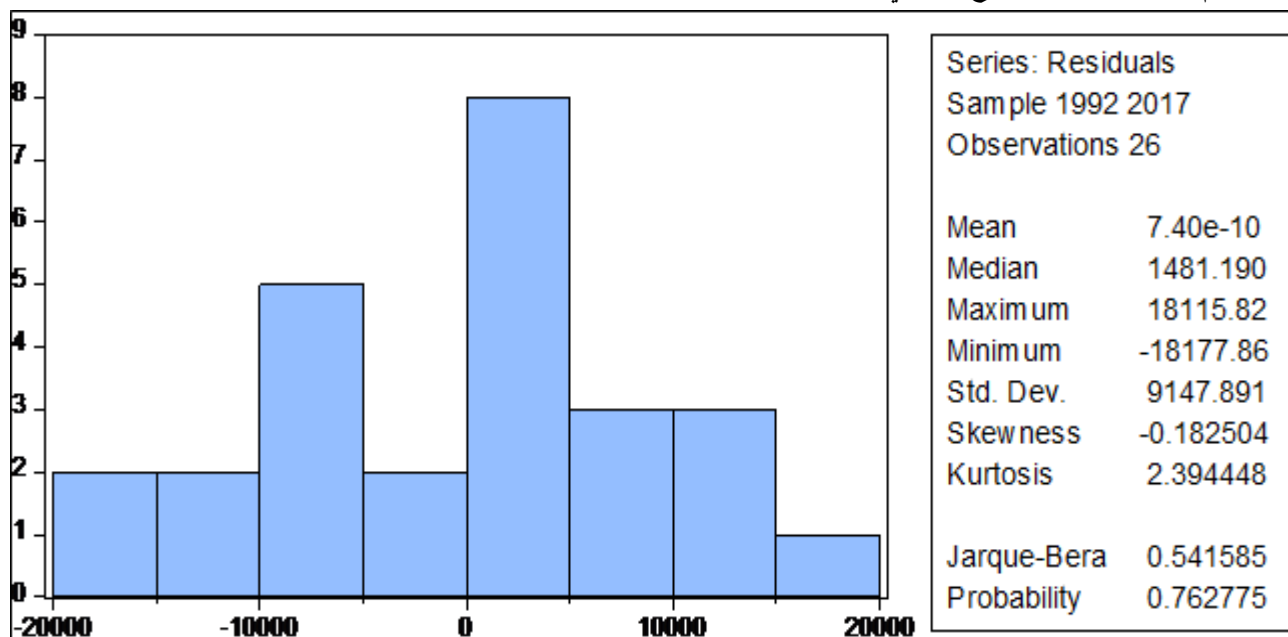
-الفرضية العدمية H_0 : الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً؛

-الفرضية البديلة H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيعاً طبيعياً؛

¹. تناصر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة 1970-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص 73.

والشكل التالي يوضح نتيجة الإختبار:

شكل رقم (5-7): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن القيمة الإحصائية لإختبار Jarque-Bera قد بلغت 0.54، وأن القيمة الإحتمالية (P-Value) بلغت 0.762 وهي أكبر من القيمة المعنوية عند 5%، ومنه نستنتج أن الأخطاء الطبيعية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي (رفض الفرضية البديلة).

4.5.7. إستقرار النموذج Ramsey-Test

يفيد هذا الإختبار في تحديد مدى ملاءمة الصيغة الدالية للنموذج⁽¹⁾، حيث نلاحظ أن النموذج لا يُعاني من مشكل عدم ملاءمة الشكل الدالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-23): إختبار ملاءمة الصيغة الدالية للنموذج Ramsey-Test

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
F-statistic	1.088707	(2, 10)	0.3734
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	4.81E+08	2	2.41E+08
Restricted SSR	2.69E+09	12	2.24E+08
Unrestricted SSR	2.21E+09	10	2.21E+08

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 10.

¹. بن جلول خالد، دراسة قياسية لأثر الزيادة السكانية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباينة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد السابع، الجزء الثاني، جامعة مستغانم، جانفي 2018، ص 235.

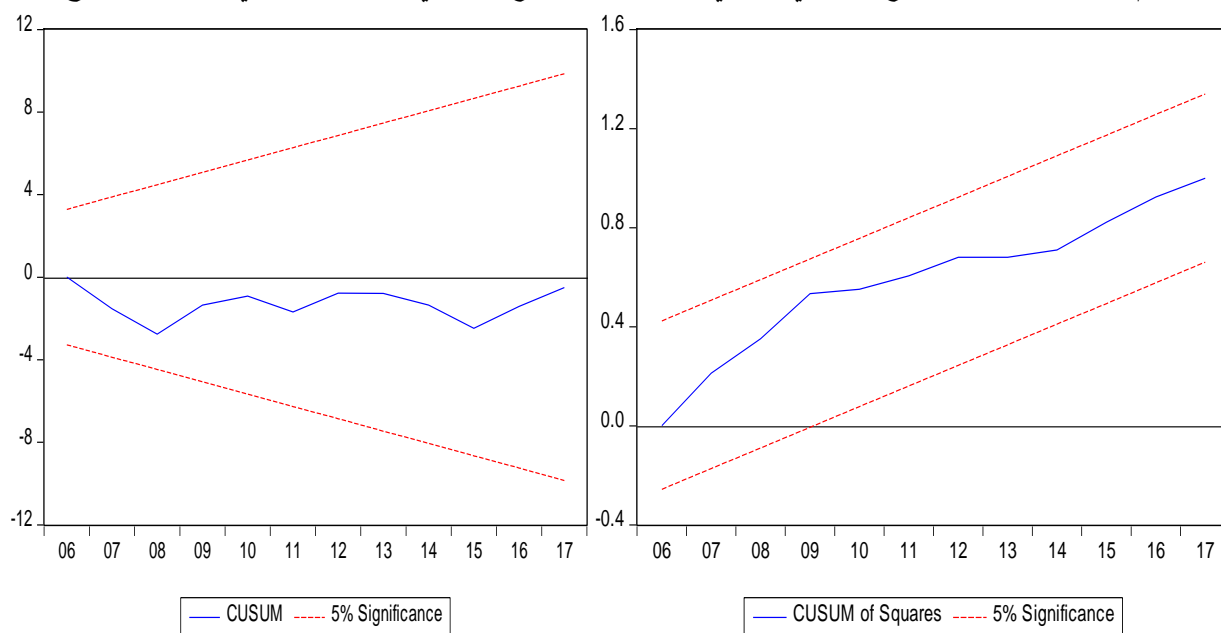
يُشير الجدول أعلاه إلى صحة اختبار الشكل (الصيغة) الدالي المستخدم في النموذج، حيث بلغت قيمة فيشر $F=1.088$ ، باحتمال أكبر من 5% ($P\text{ Value}=0.3734$) وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تفترض صحة الصيغة الدالية للنموذج.

5.5.7. إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاودة

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الإختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Square ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال (تستعمل لإختبار الاستقرار في الأجل الطويل والقصير عند مستوى 5%⁽¹⁾) لأنه يُوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات (يُطلق عليه إختبار الاستقرار أو إختبارات التغيرات الهيكلية⁽²⁾)، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل⁽³⁾، داخل إطار الحدود المرحجة عند مستوى 5% بمعنى أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية⁽⁴⁾.

يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (5-8): منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاودة لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

¹. Priyanka Sahu, Naresh Kumar Sharma, **Impact of Trade Openness on Inflation in India: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach**, The Empirical Economics Letters, Vol.17, N°.1, January 2018, P 29.

². Adel Ifa, Imene Guetat, **Does public expenditure on education promote Tunisian and Moroccan GDP per capita? ARDL approach**, The Journal of Finance and Data Science, N°.4, February 2018, P 244.

³. بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جامعة الجزائر 1، جوان 2018، ص 455.

⁴. سعد صالح عيسى، عطية محمد اسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003، 2016) باستخدام نموذج (Ardl)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 43، جامعة تكريت، 2018، ص 258.

يتضح من الشكلين السابقين أن النموذج مُستقر (باستعمال طريقة SC)، بحيث يقع منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعادة وكذلك منحنى المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعادة ضمن حدود 5%، وبالتالي إستقرار نتائج النموذج بين الأجل الطويل والأجل القصير.

6.7. تقدير العلاقات الغير خطية باستخدام نموذج NARDL

سيتم استخدام نموذج NARDL الذي يسمح بقياس العلاقات غير المتماثلة، وفقاً لـ Shin et al. (2014) لشين وآخرون (2014) ويمكن تقدير الشكل العام للمعادلة كالتالي:

$$y_t = \beta^+ x_t^+ + \beta^- x_t^- + \mu_t \quad 16$$

والملاحظ من المعادلة السابقة وجود علاقة توازنية بين X و Y ، وتنقسم إلى أثر إيجابي $\beta^+ x_t^+$ ، وأثر سلبي $\beta^- x_t^-$ ، بالإضافة إلى حد الخطأ μ_t الذي يمثل الانحرافات المحتملة عن التوازن طويل الأجل.

وكما هو موضح في المعادلة (16)، ينقسم تأثير المتغير X إلى قسمين، موجب وسالب وتصبح المعادلة:

$$x_t = x_0 + x_t^+ + x_t^- \quad 17$$

بحيث يمثل x_0 المتغير العشوائي، أما $x_t^+ + x_t^-$ تشير إلى التغيرات الايجابية والسلبية على التوالي، والتي تقدر

كالتالي:

$$x_t^+ = \sum_{j=1}^t \Delta x_j^+ = \sum_{j=1}^t \max(\Delta x_j, 0) \quad 18$$

$$x_t^- = \sum_{j=1}^t \Delta x_j^- = \sum_{j=1}^t \min(\Delta x_j, 0) \quad 19$$

وعند الجمع بين المعادلة (16) مع نموذج ARDL، نحصل على نموذج تصحيح الخطأ غير المتماثل

(¹) (Asymmetric error correction model (AECM)) الذي يأخذ التعبير التالي:

$$\Delta y_t = \mu + \rho y_{t-1} + \theta^+ x_{t-1}^+ + \theta^- x_{t-1}^- + \sum_{j=1}^{p-1} \alpha_j \Delta y_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} (\pi_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta x_{t-j}^-) + \varepsilon_t \quad 20$$

بحيث:

21

22

¹ Ekhlas Al-hajj & al, Oil price shocks and stock returns nexus for Malaysia: Fresh evidence from nonlinear ARDL testes, Energy Reports Journal, N°.4, 2018, P 631.

1.6.7. تقدير نموذج NonLinear ARDL

إقترح Shin & al(2014) نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الغير خطي NARDL، ويستخدم لإيجاد العلاقة طويلة وقصيرة الأجل (long & short run asymmetric)، كما يتميز هذا النموذج بسهولة الاستخدام وملائمته للعينات الصغيرة، كما أن السلاسل الزمنية لا تشترط نفس الترتيب فقد تكون مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ، عكس الطرق الأخرى التي تشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة⁽¹⁾، وبناءً على فوائد نموذج ARDL من أجل تقييم التأثيرات غير المتماثلة للمتغيرات المستقلة تم استخدام Non-linear ARDL⁽²⁾، ويقوم على فرضيتين هما:

-فرضية العدم: عدم وجود تكامل $H_0: \rho = \theta^- = \theta^+ = 0$

-فرضية البديلة: وجود تكامل $H_1: \rho \neq \theta^- \neq \theta^+ \neq 0$

إن إختبار Bounds Test في نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الغير خطي Nonlinear ardl

هي نفسها في النموذج الخطي Linear ardl، وتعود أسباب اختيار النموذجين (ARDL, NARDL) الى سببين:

◀ الأول: يتمثل في قصر المدة الزمنية للسلاسل الزمنية المستعملة؛

◀ الثاني: ملائمة نموذج NARDL لدراسة الآثار المتماثلة، والغير متماثلة للمتغيرات على GDP⁽³⁾، (بحيث يأخذ

بعين الإعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، سواء في الأجل القصير أو الطويل⁽⁴⁾).

ويمكن توضيح نتائج الإختبار من خلال الجدول التالي:

¹. N.Rezitis, **Investigating price transmission in the Finnish dairy sector: an asymmetric NARDL approach**, Empirical Economics Journal, N°.181, Austria, 2018, P 11.

². Vladik Kreinovich, **Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics**, Springer, 1st edition, Volume 809, Switzerland, 2019, PP 368-369.

³. Camara Kwasi Obeng, **Is the effect of exchange rate volatility on export diversification symmetric or asymmetric ? Evidence from Ghana**, Cogent Economics & Finance Journal, Vol.6, N° 1, United Kingdom, 2018, P 3.

⁴. منصورى حاج موسى، طيبي عبد اللطيف، أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد الثاني، جامعة تلمسان الجزائر، 2018، ص 243.

جدول رقم (5-24): مقارنة بين نتائج إختبار ARDL وNARDL

Dependent Variable: GDP			Dependent Variable: GDP	
Method: NARDL			Method: ARDL	
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 1, 1, 0, 0, 1)			Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)	
Variable	Coefficient	Prob.*	Coefficient	Prob.*
GDP(-1)	0.683556	0.0001	0.796581	0.0000
GDP(-2)	-0.115447	0.0004	-0.115312	0.0023
FDINF POS	<u>3919.495</u>	<u>0.0122</u>	-	-
FDINF NEG	<u>-8552.212</u>	<u>0.0002</u>	-	-
FDINF_NEG(-1)	-2226.315	0.0639	-	-
EU	928.4073	0.0000	629.2505	0.0002
EU(-1)	-455.2705	0.0357	-576.1367	0.0032
NEU	-166.0643	0.2534	-59.14269	0.7280
NEU(-1)	-318.6630	0.0064	-239.0394	0.8238
NIMMIG	-463.2297	0.0004	-310.7189	0.0144
NIMMIG(-1)	399.7153	0.0052	305.8929	0.0073
PDIND	1752.843	0.2481	-3046.294	0.0210
TGEU	-572.1476	0.0110	199.3574	0.2197
TSEU	-3701.143	0.0001	-1605.143	0.0525
TSEU(-1)	-3399.426	0.0014	-4465.231	0.0003
C	613840.5	0.0001	756778.6	0.0000
@TREND	-		11252.19	0.0014
R-squared	0.999171		0.998543	
Adjusted R-squared	0.997929		0.996965	
Log likelihood	-266.1998		-273.5358	
F-statistic	803.9843		632.7461	
Prob(F-statistic)	0.000000		0.000000	
Mean dependent var	1609508.		1609508.	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يُلاحظ من الجدول أعلاه في جانب Nonlinear ARDL، أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي إلى المملكة المتحدة FDINF له أثر سلبي وإيجابي، بحيث يشير كل من FDINF_POS و FDINF_NEG إلى وجود تماثل (تناظر) في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وGDP، أي أن له أثر إيجابي والآخر سلبي.

2.6.7. تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الاجل في نموذج NARDL

الجدول التالي يبين العلاقة طويلة الأجل لنموذج Nardl:

جدول رقم (5-25): إختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج NARDL

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	21.76685	10%	1.85	2.85
K	8	5%	2.11	3.15
		2.5%	2.33	3.42
		1%	2.62	3.77
المعاملات طويلة الأجل في نموذج NARDL				
FDINF_POS	9075.181	2145.629	4.229614	0.0017
FDINF_NEG	-24956.55	3796.233	-6.574031	0.0001
EU	1095.499	423.1162	2.589121	0.0270
NEU	-1122.335	575.0624	-1.951676	0.0795
NIMMIG	-147.0609	344.5512	-0.426819	0.6786
PDIND	4058.526	2732.775	1.485130	0.1683
TGEU	-1324.748	329.8069	-4.016739	0.0025
TSEU	-16440.63	3879.364	-4.237969	0.0017
C	1421284.	328439.0	4.327390	0.0015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

بين الجدول أعلاه أن المتغير FDIINF قد سجل عدم التماثل في الآثار من خلال تغيرات إيجابية وتغيرات سلبية، بحيث أن التغيرات الإيجابية كانت معنوية عند مستوى 1%، كما أن التغيرات السلبية معنوية هي الأخرى عند مستوى 1%. بمعنى أن أي تغير إيجابي في FDIINF يؤدي إلى تغير في اتجاهين في الناتج المحلي الإجمالي. أما العلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (5-26): العلاقة قصيرة الأجل ونتائج إختبار لنموذج NARDL

تقدير العلاقة قصيرة الأجل NARDL				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)	-0.431892	0.021237	-20.33642	0.0000
إختبارات صلاحية النموذج				
	NARDL		ARDL	
tests	F-statistic	Prob	F-statistic	Prob
Serial correlation (Brusch-Godfrey)	16.26910	0.3644	13.94750	0.3776
Heteroskedasticity (ARCH)	2.979060	0.2255	11.73133	0.4675
Normality (Jurque-Bera)	1.823717	0.401777	0.541585	0.762775
Ramsey-Rest	0.047188	0.8329	1.088707	0.3734
CUSUM	-	مستقر	-	مستقر
CUSUMSQ	-	مستقر	-	مستقر

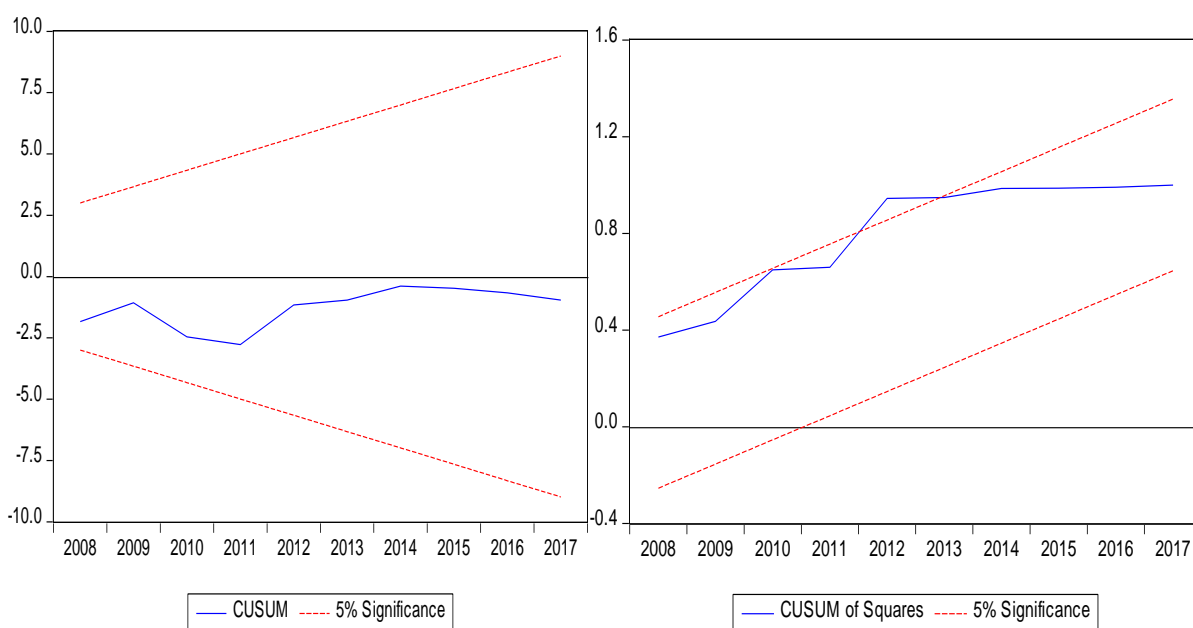
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 EViews.

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن النموذج معنوي ولا توجد به أخطاء، بحيث بلغ معامل تصحيح الخطأ (-0.431892) وهذا يعني أن المتغيرات تعدل قيمتها نحو قيمة توازنية خلال فترة زمنية تقدر بسنة وبنسبة

43.18%، والتي تعبر عن الإنحرافات في المدى القصير والتي سرعان ما تُصحح في المدى الطويل (فترة زمنية تقدر بسنة واحدة).

أيضاً يبين الجدول أعلاه أن النموذج اجتاز كل الإختبارات بحيث أظهر اختبار (Brusch-Godfrey) غياب الارتباط الذاتي للأخطاء بين المتغيرات حيث أن إحصائية فيشر F قُدرت بـ 16.26910 وليست ذات دلالة إحصائية $P=0.3644$ ، أما إختبار Heteroskedasticity أظهر أيضاً عدم معنويته $F=2.979060$ ، باحتمال يقدر بـ 0.2255 وبالتالي غياب عدم التباين، في حين إختبار Ramsey-Res الذي يشير إلى عدم ملائمة الشكل الدالي بحيث قدرت إحصائية فيشر بـ 0.047188، بدلالة إحصائية غير معنوية $P=0.8329$ ، وأخيراً أثبت إختبار Jurque-Bera أن السلاسل تتوزع توزيعاً طبيعياً ($P>5\%$) حيث أن إحصائية فيشر قدرت بـ 1.823717 بدلالة إحصائية غير معنوية $P\text{-value}=0.401777$ ، ولمعرفة استقرارية النموذج من خلال إختبار CUSUM و CUSUSQ نُدرج الشكل التالي:

شكل رقم (5-9): منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاودة لنموذج NARDL



يظهر اختبار المجموع التراكمي للبواقي استقرار في النموذج بحيث يقع المنحنى ضمن الحدود (5%)، أما منحنى المجموع التراكمي للمربعات للبواقي المعاودة يقع هو الآخر ضمن الحدود مع خروج طفيف إلا أنه سرعان ما يعود ضمن الحدود، وبذلك يمكن القول بأن النموذج مُستقر.

خلاصة:

لقد كان قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي لحظة حاسمة لمشروع التكامل الأوروبي، ولقد حاولنا من خلال ما سبق توفير الأسس التجريبية لعملية الخروج عن طريق تحديد العواقب الاقتصادية المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في السيناريوهات المحتملة.

لن تكون التجارة بين المملكة المتحدة وبقية دول الاتحاد الأوروبي كما كانت لعقود، فالشركات ستواجه تكاليف تجارية أعلى بكثير في المستقبل نتيجة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومع خروج المملكة من الاتحاد وبدون وضوح بشأن نموذج العلاقة المستقبلية، لم تعد الحركة الحرة للسلع تنطبق على التجارة بين الاتحاد والمملكة المتحدة.

ونتيجة لذلك، يمكن إعادة إدخال إجراءات الحدود التقليدية اعتماداً على نوع العلاقة المستقبلية بين الطرفين، فإنه يجب الالتزام بالإجراءات الجمركية بين المملكة المتحدة الأمر الذي ستؤثر على سلاسل القيمة العالمية، فالشركات تستفيد من تكامل الدول الأوروبية وهكذا فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يؤثر فقط على الاتحاد الأوروبي بل قد يؤثر على قارة أكثر تكاملاً على نطاق واسع، سوف تؤدي التكاليف الإضافية للامتثال للجمارك الى زيادة تكاليف السلع بشكل كبير وسوف تبطئ عملية التداول بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبدلاً من قطع سلاسل القيمة يجب على صانعي القرار توخي الحذر للحفاظ على القارة الأوروبية وتعزيزها باعتبارها واحدة من التجمعات الصناعية الهامة في العالم في ظل تواصل مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم تعزيز قوتها.

الخاتمة

من خلال دراسة موضوع التكامل الاقتصادي تبين أنه من الصعب تكامل مجموعة من الدول مختلفة النواحي الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية إلا أن قيام هذا النوع من التعاون سيؤدي حتماً إلى تقوية مكانة الدول المتكاملة دولياً من خلال إكتساب عديد المزايا، لاسيما تعزيز قراراتها السياسية ووضعيتها الاقتصادية دولياً، ولعل ما يدعم هذا الطرح مختلف التجارب الدولية في القارات الخمس التي تمكن من تقوية مراكزها الاقتصادية في ظل العولمة والتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية.

وقد أثبتت التجربة التكاملية الأوربية جدارتها في الساحة الدولية من خلال المكاسب التي حققتها فقد أصبحت نموذجاً يحتذى به، ودرسا تُأخذ منه العبر، محققة بذلك تقدماً كبيراً في كل المجالات وقفزة نوعية على كل المستويات، إلا ان هذا التقدم لم يكن بمنأى عما يحدث في العالم الخارجي نتيجة الانفتاح الشديد الذي عرفه الاتحاد الأوروبي، فبعد الآثار السلبية لأزمة الرهون العقارية الأمريكية، عاش الاتحاد الأوروبي أزمة الديون السيادية التي انطلقت شرارتها من اليونان الحلقة الأضعف في منطقة اليورو، وكنتيجة لوجود منطقة عملة مثلى تأثرت بدورها مجموعة أخرى من الدول ضمن المنطقة والتي تعرف بـ PIIGS، والتي تمثل هي الأخرى دولاً تعاني من مشاكل اقتصادية مما أدى الى انتقال عدوى الأزمات إليها، وأصبحت تسمى بأزمة منطقة اليورو، فأثرت بذلك على أغلب المؤشرات الاقتصادية في منطقة اليورو، والقت بظلالها على التكامل المالي، الى حد إقتراح خروج اليونان من منطقة اليورو، الأمر الذي دفع المؤسسات الأوربية وعلى رأسهم البنك المركزي الأوربي إلى إتخاذ مجموعة من الاجراءات التي من شأنها الحد من شدة الأزمة، وكذلك التدخل الخارجي من خلال صندوق النقد الدولي بتقديمه حزمة من المساعدات لليونان.

ولم تتعافى أوروبا من أزمة الديون السيادية حتى قررت المملكة المتحدة إجراء إستفتاء للخروج من المملكة المتحدة بنسبة قبول قُدرت بـ 51.9%، ليفضل البريطانيون بذلك رغم التحذيرات تصديق استعادة استقلاليتهم من بروكسل، ووقف الهجرة، وقرروا الإنسحاب من الاتحاد الأوربي بعد عضوية دامت 47 سنة، وصوت البريطانيون للخروج من الاتحاد الأوربي في قفزة للمجهول، موجهةً بذلك ضربة قوية للمشروع الأوربي ولرئيس وزرائهم دايفيد كامرون ولبلائدهم قبل كل شيء، فالحماسة القومية العاطفية التي أخذتهم نشوتها حالت دون رؤيتهم لما سيجري في اليوم الذي يلي صدور قرار الإنفصال، والذي ستكون أبرز تداعياته تراجع صورة المملكة المتحدة كقوى عظمى لها وزنها وتأثيرها في القارة الأوربية والدولية، فيما ستكون إرتدادات الإنفصال الداخلية على أعلى درجاتها وآثارها الجانبية، ستبدأ بالاقتصاد وستنتهي بتفكيك بريطانيا ذاتها قبل أن يتفكك الإتحاد الأوربي.

ويصعب التنبؤ بالنتائج الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بسبب عدم وجود سابقة تاريخية مشابهة أو قريبة لها، فقد تركت الجزائر الجماعة الأوربية (EC)، كما كان معروفاً بالاتحاد الأوربي بعد

استقلالها عن المستعمر الفرنسي سنة 1962، وأيضاً كما فعلت غرينلاندا في عام 1985 بعد تحقيق الحكم الذاتي داخل الدنمارك.

✓ نتائج الدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للأزمة الديون السيادية والبريكسيت، والدراسة القياسية تم التوصل لمجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية تمثلت في:

- إن التغييرات التي أفرزتها البيئة السياسية والاقتصادية، وبروز ظاهرة العوالة، كانت سبباً في زيادة التوجه نحو التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي من خلال إزالة الحدود الجغرافية والاجتماعية وجعل الكل واحداً لايتجزأ، وتحسين كفاءة استغلال العوامل الاقتصادية مما يحقق الهدف الرئيس من وراء التكامل الاقتصادي ألا وهو المكانة الدولية.

- منذ حوالي عقدين من الزمان، أثرت التكتلات الاقتصادية بشكل كبير على البلدان الناشئة التي تبدو حتى اليوم مقاومة لجميع الأزمات، أما البلدان المتقدمة من ناحية أخرى خرجت سالمة نسبياً من هذه الأزمات، وقد أظهرت الدول المتكاملة اقتصادياً قدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية التي تتأثر بها نسبياً حالياً، وتتأثر بشدة مستقبلاً كما هو الحال بالنسبة للديون السيادية الأوروبية، التي نشأت نتيجة الرهون العقارية، ومن جهة أخرى استطاعت دول منطقة اليورو تجاوز الأزمة من خلال التعاون فيما بينها بمعية المؤسسات الأوروبية وصندوق النقد الدولي.

- إن القيمة الدقيقة للتسوية المالية المتفق عليها بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تبقى غير مؤكدة، فقد توصلت وزارة الخزانة إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول كيفية حساب التسوية، استناداً إلى البيانات المنشورة وتقدير وزارة الخزانة أن التسوية ستكلف المملكة المتحدة ما بين 35 و39 مليار جنيه إسترليني، ومع ذلك هناك عدد من أوجه عدم اليقين في التقديرات التي لن تُصبح أكثر تأكيداً مع توفر المزيد من المعلومات، وأهم حالة عدم اليقين هو حصة التمويل التي ستحدد مقدار الالتزامات المعلقة للاتحاد الأوروبي التي ستدفعها المملكة المتحدة بعد عام 2020. ولن يكون هذا واضحاً حتى تتخلص أرقام الدخل القومي الإجمالي لعام 2020 في عام 2022، عندما يكون النهائي يتكون رصيد مساهمات ميزانية المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020، مقارنةً بمساهمات جميع الدول الأعضاء.

- يعد التكامل الاقتصادي من أبرز التوجهات الحديثة في العالم، وهي وسيلة تلجأ إليها الدول في نطاق معين، لتجسيد أهداف مشتركة، يكون محتواها الرئيسي تحسين المؤشرات الاقتصادية للاقتصاديات الوطنية.

- منذ اندلاع أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة في عام 2008، ساهم الكساد الاقتصادي العالمي في اندلاع أزمة الديون السيادية الأوروبية، وقد واجهت العديد من دول منطقة اليورو المنفتحة اقتصادياً اختيار مؤسساتها المالية،

لا سيما النظام المصرفي في إيرلندا، وانتشرت الأزمة في اليونان وأيرلندا والبرتغال، فقد أصبحت العديد من دول منطقة اليورو تعاني من ديون سيادية كبيرة وعجز في الحساب الجاري مما أدى إلى ارتفاع البطالة وتناقص القدرة التنافسية مما هدد بطرد كل من البرتغال وإيرلندا واليونان وإسبانيا (يشار إليها باسم PIIGS) من منطقة اليورو، ففي دول ال PIIGS أدى التضخم والعجز المالي الهائل وأعباء الديون إلى تدهور حاد في اقتصادها وفشل حكومات ال PIIGS في سداد الديون بالكامل أدى إلى التخلف عن سداد الديون السيادية وتسببت حالات العجز هذه في حالة من الذعر بين الدول الأعضاء الأخرى، مما أضر بباقي أوروبا أكثر.

-في الحقيقة ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو إنعكاس لأزمة الديون السيادية فقد يكون له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، فمغادرة الاتحاد الأوروبي سيقلل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المملكة المتحدة، هذه الخسائر ستضر بالاستثمار في المملكة المتحدة والإنتاجية وستقلل من الدخول الحقيقية، تشير دراسات الحالة المالية أيضًا إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يقلل من السلع والخدمات المرتبطة بالإنتاج في الاتحاد الأوروبي، ويعطل قدرة المملكة المتحدة على التفاوض بشأن التنازلات مع لوائح الاتحاد الأوروبي بشأن المعاملات المرتبطة بها.

-إن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بدون إتفاق «No deal»، سيكون له آثار وخيمة على اقتصاد المملكة، خاصة قطاع الخدمات المالية الذي يحقق فوائض مالية، فضلا عن التزام المملكة المتحدة بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في حالة العمل بقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

-إن المسيرة التكاملية الأوروبية مخوفة بالمخاطر منذ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ومازاد الأمور تعقيد بلوغ أوروبا درجة متقدمة من التكامل على جميع النواحي جعلها أكثر عرضة للصدمات الداخلية (تنامي تيار المشككين)، أو الخارجية كالأزمات التي يتميز بها العصر الحالي، الامر الذي يلزم المجموعة الأوروبية بتقوية مؤسساته، وتوطيد العلاقات الأوروبية، وإحداث تقارب بين شعوب أوروبا.

✓ نتائج إختبار الفرضيات

جاءت نتائج اختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة على النحو التالي:

❖ **اختبار الفرضية الأولى:** والتي نصت على: "يعد التكامل الإقتصادي فرصة للدول الضعيفة او القوية لدعم مراكزها في الساحة العالمية سياسياً وإقتصادياً، ويمثل الإتحاد الاوربي بدوله الثماني والعشرين انجح التجارب التكاملية في العالم"؛

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول حيث يوفر التكامل الاقتصادي مجموعة من المزايا لا تحظى بها الدول منفردة، وإنما مجتمعة، ويُترجم ذلك في مجموعة التكتلات الموجودة الآن في العالم، وأبرزها الاتحاد الأوروبي الذي استطاع الوصول الى اعلى درجات التكامل من خلال إنشاء ما يسمى منطقة العملة المثلى، وبدء التعامل باليورو كعملة موحدة تمكنت من تحقيق الاستقرار في الاقتصاديات الوطنية للمنطقة وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها.

❖ **إختبار الفرضية الثانية:** والتي جاءت كما يلي: "عرف الإقتصاد العالمي العديد من الأزمات الإقتصادية، وكانت أزمة الرهون العقارية لسنة 2007 أكثرها حدة، كما تُعد أزمة الديون السيادية الأوربية أول أزمة تضرب منطقة متكاملة إقتصاديا"؛

تم إثبات صحة الفرضية من خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني، فدورية الأزمات الاقتصادية تعد السمة البارزة التي يتميز بها النظام الرأسمالي، فقد عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية كانت أبرزها أزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2007 التي اندلعت في الولايات المتحدة إلى باقي دول العالم، مما أدى الى تراجع الأداء الاقتصادي العالمي، حتى الاتحاد الأوروبي نفسه تأثر بالأزمة ودخلت المنطقة في حالة من الركود، التي أسفرت في النهاية في إندلاع أزمة أخرى في أوروبا عرفت بأزمة الديون السيادية، وتعد أول أزمة تنشأ في منطقة متكاملة اقتصاديا.

❖ **إختبار الفرضية الثالثة:** والتي نصت على " أثرت أزمة الديون السيادية التي بدأت من اليونان على دول منطقة اليورو، وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة الى دول الـ PIIGS في منطقة اليورو"؛

الفصل الثالث يثبت صحة هذه الفرضية فبعد إندلاع الأزمة في اليونان سرعان ما انتشرت داخل منطقة اليورو الى باقي الدول التي عانت هي الأخرى من معضلة الديون السيادية، من أبرزها الدول المحيطة بـ «Perephery Countries» أو دول الـ PIIGS، التي أظهرت هي الأخرى ضعفا في اقتصادياتها، فقد أثرت أزمة الديون السيادية التي بدأت من اليونان على دول منطقة اليورو، وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة الى دول الـ PIIGS في منطقة اليورو.

❖ **إختبار الفرضية الرابعة:** والتي صيغت كما يلي: " سيؤثر البريكسيت على كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوربي، إلا أن المملكة أكبر المتضررين نظراً لتشابك علاقاتها التجارية والمالية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي"؛

فرضية صحيحة، فقد أشار الفصل الرابع الى حجم العلاقات بين الطرفين، فالمملكة المتحدة تُعد أكبر متلقي (بوابة أوروبا) للاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء في الاتحاد ومن باقي العالم، كما تُعد شريك تجاري مهم للاتحاد (47% من صادرات المملكة موجهة للاتحاد الأوروبي)، وتمثل المملكة المتحدة المركز المالي لأوروبا «UK City»، وعملية الخروج ستؤدي الى خسارة جواز السفر المالي للمؤسسات الأوروبية، كما ستخسر المملكة اليد عاملة المؤهلة والماهرة، نظرا لانخفاض عدد الشباب فيها. فضلاً عن سيادة عدم اليقين، وظهر خطر التفكك داخل الاتحاد الأوروبي.

❖ **إختبار الفرضية الخامسة:** والتي جاءت كما يلي: "يعتبر سيناريو زيادة حصص مشاركة الدول الأعضاء في ميزانية الاتحاد الأوروبي الأنسب لتغطية الفجوة التمويلية التي سيحدثها انسحاب المملكة المتحدة"؛

تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال ما تم التطرق له في الفصل الرابع، حيث سترك انسحاب المملكة المتحدة ثغرة مالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي، فالمملكة رابع مُساهم في الميزانية ومساهمتها تعادل أغلفة مالية موجهة لمشاريع تمس أوروبا بأكملها، فلا يمكن خفض الميزانية الموجهة لها، وبالتالي لابد من رفع مساهمات الدول الأعضاء الأخرى بالاعتماد على الناتج المحلي الاجمالي.

❖ **إختبار الفرضية السادسة:** والتي كان محتواها: "يعد النموذج النرويجي انسب ترتيب للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الطرفين"؛

فرضية خاطئة مثبتة في الفصل الخامس، فالنموذج النرويجي يصلح للدول صغيرة الحجم كالنرويج إذا ما قورنت باقتصاد المملكة المتحدة الكبير والمتنوع، كما يفرض هذا الترتيب على المملكة أن تلتزم بمبدأ الحريات الأربع (حرية تنقل السلع والخدمات، الأشخاص، ورؤوس الأموال)، وهو ما يتعارض مع أسباب إجراء إستفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لاسيما المتعلقة بالهجرة، والمساهمة في ميزانية الاتحاد، والخروج من قوانين الاتحاد الأوروبي، فالمنطقة الاقتصادية الأوروبية تحتوي على 6000 قانون لم يتم اعتماد سوى 500 قانون منها من طرف الدول الاعضاء في EEA بما في ذلك عشرات الأنظمة المصرفية التي أقرها الاتحاد الأوروبي بعد الأزمة المالية.

❖ **إختبار الفرضية السابعة:** والتي مفادها: "توجد علاقة إرتباط قوية بين اقتصاد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي"؛

تم إثبات صحة الفرضية في الفصل الخامس من خلال الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL، حيث توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة والناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، بحيث يحدد النموذج حجم العلاقة الموجودة بين الطرفين لاسيما المملكة المتحدة، ولتدعيم الدراسة تم تحويل النموذج الخطي الى نموذج غير خطي NARDL، حيث أظهر عدم التماثل في متغير واحد "الاستثمار الاجنبي المباشر" الذي يؤثر ايجابيا وسلبيا

وذلك باعتبار المملكة المتحدة بوابة أوروبا كدولة مستقبلة للاستثمارات من أوروبا نفسها ومن خارجها (باقي العالم)، أي أن خروج المملكة المتحدة لا يؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر بدرجة كبيرة ويمكن لها تغطية فجوة الإستثمارات المتأتية من أوروبا من خلال تشجيعه من باقي دول العالم وتوفير المناخ المناسب لذلك.

✓ إقتراحات الدراسة

بعد استعراض مجموعة النتائج نستخلص مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- على الدول الأوروبية المندجة اقتصاديا أن تعي درجة المخاطر التي تتعرض لها من الخارج والداخل الأمر الذي يستدعي بناء أنظمة تساعد على مواجهة هذه المخاطر، وتعمل على زيادة الوحدة الأوروبية؛
- على الدول التي تتبع الأنظمة الرأسمالية تعلم الدروس والعبر من الأزمات الاقتصادية السابقة التي عرفها العالم، ومن الواجب كذلك بناء نظام إنذار مبكر يعمل على استشعار الأزمات بكل أنواعها، ويكون بمثابة صمام أمان لمواجهة الأزمات وله القدرة على قراءة واستشراف المستقبل من خلال دراسة حيثيات الأزمات في الماضي؛
- توحيد السياسات الاقتصادية في ما بين الدول الأوروبية لمواجهة الأزمات التي تتميز بالدورية، وبسرعة الانتشار "عدوى الأزمات"، والتي من شأنها خلق آثار سلبية على المؤشرات الاقتصادية لدولة أو مجموعة من الدول، فقد أثبتت الأزمات أن لها القدرة على الوصول الى كل المناطق في العالم مهما كانت وضعيتها وقدرتها.
- يجب على المملكة المتحدة أن تختار الترتيب الذي يتلائم مع الطرفين بما يضمن إنسياب عمليات التجارة الخارجية، واليد العاملة الماهرة، ويضمن استمرار المسيرة التكاملية الأوروبية، فلا يمكن تصور الاتحاد بدون المملكة، أو المملكة خارج الاتحاد.

✓ آفاق الدراسة

تبعاً لنتائج الدراسة النظرية والتطبيقية المتوصل إليها، اتضح أن هناك جوانب هامة ومرتبطة لم يتم التطرق إليها بالتفصيل نظراً لكون الدراسة حديثة ومتشعبة ومتعددة الجوانب ويصعب الإلمام بكافة جوانبها أملاً في دراسته وتحليله في المستقبل أكثر من أجل الوصول الى نتائج أشمل وأوسع من خلال:

- ◀ التعمق أكثر في آثار السيناريوهات المحتملة للبريكسيت على المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي؛
- ◀ إبراز الآثار السلبية للبريكسيت على مستقبل التكامل الأوروبي؛
- ◀ إضافة متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في الدراسة الحالية؛
- ◀ دراسة مدى استفادة الأمة العربية من التجربة التكاملية الأوروبية

وفي الأخير يأمل الباحث أن يكون قد وفق في إعداد هذه الأطروحة، والتي طبعاً لا تخلو من بعض النقائص كأى عمل بشري، على أن يتم تداركها وإثراء جوانب القصور فيها والتعمق في التحليل أكثر مستقبلاً، من خلال دراسات وبحوث أخرى أكثر عمقاً ونفعاً إن شاء الله.

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. إبراهيم ابوالعلاء وآخرون، الأزمة المالية العالمية، أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العالمي، جدة، 2009.
2. أحمد سمير أبو الفتوح يوسف خلاف، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.
3. أحمد فزاس العوران، الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
4. أدهم إبراهيم جلال الدين، التكامل الإقتصادي بين البلاد الإسلامية، مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2017.
5. أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي -العولمة .. والتكتلات الاقليمية البديلة-، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2002.
6. أمريتا نارليكار، ترجمة عبد الإله الملاح، الوجيز في التجارة العالمية، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2008.
7. إيفلين صلاح المصطفى، الأزمات الاقتصادية العالمية: كيف حاول الآخرون حل مشاكلهم؟، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014.
8. بارثا داسكويتا، ترجمة خضر الاحمد، علم الاقتصاد: مقدمة مختصرة جداً، دارالعبيكان للنشر، 2008.
9. بوعون يحيوي نصيرة، الأزمات المالية الإقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، عمان، بدون دار نشر، 2012.
10. جوزيف ستيغليتز، ترجمة ميشال كرم، خيبات العولمة، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والاشهار، لبنان، 2003.
11. جون بيندر، سايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، مقدمة قصيرة جداً للاتحاد الاوربي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2015.
12. حسن فرج الحويج، التكامل الاقتصادي والصناعات البتروكيماوية، دار جليس الزمان، الأردن، 2014.
13. حسين عبد المطلب الأسرج، الاتحاد الجمركي العربي و آثاره على الاقتصاديات العربية، بدون مكان نشر، 2017.
14. خالد أمين عبدالله، محمد أحمد الصقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2009.
15. خالد أمين عبدالله، محمد أحمد صقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2009.
16. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، الإتفاقيه العامة للتجارة في الخدمات GATS الأحكام والآثار، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2015.

17. زينب صالح الاشوح، الاقتصاد الاسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الاقتصادية المعاصرة، دار المنهل، 2018.
18. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، 1986.
19. سليم مجلخ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، لبنان، 2017.
20. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
21. طلال أبو غزالة وآخرون، النظام العربي والعولمة، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
22. عادل ثجيل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
23. عادل رزق، إدارة الازمات المالية العالمية، منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
24. عامر محمد، استراتيجيات ادارة الأزمات والحكومات، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
25. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الاسلامي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
26. عبد القادر السيد متولي، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
27. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية، أزمة Sub-prime، دار الأسطورة للنشر، الجزائر، 2009.
28. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
29. عبد اللطيف مصبطفى محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015.
30. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة في الواقع الإقتصادي للبلدان المتحولة، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
31. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، الليبرالية والأزمات دراسة للواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة، اليازوني للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
32. عدنان داود العذاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في الدول الإسلامية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن 2016.
33. عدنان داود عبد الشمري، الحماية الدولية لحقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014.
34. علاء ابراهيم عبد المعطي، أذون وسندات الخزانة العامة: دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، 2016.

35. علي التوفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
36. علي شفي، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
37. علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010.
38. علي عبد الفتاح ابو شرار، الأزمة المالية الإقتصادية العالمية الراهنة، الطبعة الأولى، در اليازوني، عمان، 2011.
39. عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات و التجارب، الجزائر: شركة دار الامة للطباعة و النشر، 2013.
40. غابرييل كولكو ترجمة عمرو سلام وآخرون، العالم في أزمة : نهاية الإقتصاد الأمريكي، أي كتب، الطبعة الأولى، لندن، 2015.
41. فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والغير طبيعية، الطبعة الأولى، دار معتر للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
42. فاطمة سيد عبدالقادر حسنين، المشتقات المالية والازمات المالية، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.
43. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، أي كتب، الطبعة الأولى، لندن، 2016.
44. مبروك رايس، إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
45. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2001.
46. محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
47. محمد احمد جلال، ادارة الازمات المالية، دار خالد اللحياي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
48. محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الاقتصادية الراهنة، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، 2015.
49. محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010.
50. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية -دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.
51. محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2009.
52. محمد عبدالله شاهين محمد، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، الرمال للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

53. محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً، دار العبيكان للنشر، مصر، 2016.
54. محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
55. مخلد عبيد المبيضين، الإتحاد الأوربي كظاهرة اقليمية متميزة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
56. مها رياض عمر عبدالله، صندوق النقد الدولي: تقدير إقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.
57. نبيل علي دريس، الإتحاد المغاربي: التعاون المشترك و التقارب الإقتصادي، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.
58. نجم نجم عبود، الإدارة والمعرفة الالكترونية: الاستراتيجية الوظائف المجالات، دار اليازوني العلمية، عمان، 2008.
59. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
60. هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
61. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، ليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

❖ الدوريات والمجلات العلمية

62. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009.
63. أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر اقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2010.
64. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط - اعلان برشلونة نموذجاً-، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 39، 2009.
65. أوكيل نسيم، بوكساني رشيد، مصييح أحمد، الأزمة المالية في منطقة اليورو: أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها، العددان 61، 62، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، 2013.
66. بلحسين فاطمة الزهراء، ربيعي رياض، أثر التكتل الاقتصادي على دول أعضاء النافتا (NAFTA)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الشلف، 2014.
67. بن جلول خالد، دراسة قياسية لأثر الزيادة السكانية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2016 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعتمقة، العدد السابع، الجزء الثاني، جامعة مستغانم، جانفي 2018.

68. بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التكامل الاقتصادي، أدرار، الجزائر، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2005.
69. بن يوب لطيفة، عوار عائشة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد التاسع، المسيلة، الجزائر، 2013.
70. بناني فتيحة، علاقة معدل الفائدة بالأزمات المالية، مجلة معارف، العدد 19 جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015.
71. بوالكور نور الدين، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في إطار نموذج ARDL، حويلات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جامعة الجزائر 1، جوان 2018.
72. بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 13، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2013.
73. بوريش هشام، عفيف هناء، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الأول، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
74. بولعسل شمس الدين، عقون عبد السلام، دور الفقاعة المضاربة في تكرار الأزمات المالية -دراسة قياسية لأزمة الرهن العقاري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2014.
75. تماضر جابر البشير الحسن، قياس أثر تقلبات سعر الصرف "دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة 1970-2013)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد الثاني، 2015.
76. تامر علوان المصلح، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي نحو تكامل اقتصادي على هدى التجارب الإقليمية الدولية، المجلة السياسية الدولية، العدد 13، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.
77. جليل نور الدين، تصميم نظام الإنذار المبكر وعدوى الأزمات المالية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد الأول، العدد 28، الجزائر، 2013.
78. حامد عبيد حداد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الاقتصادي العربي دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، المجلد الثاني، العدد 99، جامعة بغداد، العراق، 2012.
79. حنان درحمون، حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية-دراسة حالة اليونان-، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، جامعة عنابة، الجزائر، مارس 2016.
80. حيزية هادف، التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا، مجلة اداء المؤسسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ديسمبر 2013.
81. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الشلف، الجزائر، 2009.
82. خميس خليل، الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسار التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.

83. دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، مكانة تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة «2008-2017» دراسة وصفية تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة بشار، الجزائر، 2019.
84. رايس حدة، طويل حدة، دور الاتحاد الأوروبي في معالجة عدوى انتقال أزمة اليورو لايرلندا، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017.
85. زين الدين حماشي، تأثير تكتل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية Nafta على التوزيع الجغرافي للأنشطة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 21، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
86. سعد صالح عيسى، عطية محمد اسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003، 2016) باستخدام نموذج (Ardl)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد 43، جامعة تكريت، 2018.
87. عباس بلفاطمي، جمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الخامس، الشلف، الجزائر، 2005.
88. عبد القادر ورسمه غالب، مجموعة "بريكس" ومكانتها في البنية الدولية، مجلة افاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 26 ، الإمارات العربية المتحدة، 2015،
89. عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي، عصام جوادي، تنسيق السياسات المالية والنقدية زمن الأزمات المالية والاقتصادية "دراسة تحليلية لبعض الأزمات المالية والاقتصادية للفترة 1929-2008"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2016.
90. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية، العدد الثامن، وهران، الجزائر، 1999.
91. فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، العراق، 2009.
92. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، الإتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018.
93. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، الإتحاد المصرفي الأوروبي كضرورة لاستكمال التكامل النقدي والوقاية من الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018.
94. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، العراق، 2011.
95. قلي محمد، أزمة الرهون العقارية الأمريكية -Subprime- : جذورها، أسبابها وتداعياتها على الإقتصاد الدولي والاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد الثامن، جامعة الوادي، الجزائر، 2015.

96. كبير سمية، أزمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد الثاني، العدد 29، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014.
97. محمد العسومي، مجموعة "بريكس" نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 19، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2013.
98. محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015) باستخدام نموذج NARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، جامعة بغداد، 2018، العراق.
99. محمد عبد العاطي، بريكس وإفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الرابع، مصر، أبريل 2013.
100. محمد عبدالله شاهين محمد، التجارة الدولية واثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2018.
101. محمد قلي، عدوى انتقال الازمات المالية: أزمة الرهون العقارية الامريكية وأزمة الديون السيادية الأوروبية نموذجاً، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2017.
102. المُصباح عماد الدين، مُحددات التضخم في سوريا خلال الفترة 1970-2014، جامعة العلوم الاجتماعية، المجلد 34، العدد الرابع، جامعة الكويت، 2006.
103. ملاذ فائق مجيد، طيبة ماجد حميد، أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 37، 2013، ص 158.
104. منصف شرقي، فارس قاطر، الأزمة الآسيوية: الجذور، الآليات والدروس المستفادة، مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2012.
105. منصورى حاج موسى، طيبي عبد اللطيف، أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL، مجلة آفاق علمية، المجلد 10، العدد الثاني، جامعة تلمسان الجزائر، 2018، ص 243.
106. مهدي سهر الجبوري، كاظم سعد الاعرجي، خضير عباس الوائلي، نمذجة وتحليل السياسة المالية في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (Autoregressive distributed lag model) (ARDL) للمدة من (1990-2015)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد 21، جامعة كربلاء، 2017.
107. موالدي سليم، اتفاقيات التكامل الإقليمي وتحديات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان"، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2002.
108. موسلي أمينة، عدوى الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد الخامس، الجزائر 3، الجزائر، 2014.
109. ناجي حريش، عبد الرحمان أولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2017.

110. ناجي حريش، عبدالرحمن اولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغربي، الواقع والافاق، مجلة العلوم الانسانية، الجزء الأول، العدد 8، جامعة ام البواقي، ديسمبر 2017.
111. زهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الرهانة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بابل، 2010.
112. نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، فعالية السياسة النقدية التقليدية والغير تقليدية للبنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، العراق، 2015.
113. هيشام عياد، أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2017.
114. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
115. يسرى مهدي، عبد العزيز شويش، الأزمة المالية العالمية لعام 2008، الأسباب-المعالجات-الآثار المترتبة عليها عربياً، المجلد 13، العدد الثاني، مجلة القادسية الإدارية -المحور الاقتصادي-، العراق، 2011.
116. يوسفات علي، أزمة الرهون العقارية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد الثاني، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

❖ الملتقيات العلمية

117. بهوم أسماء، بهوم هاجر، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
118. بلالطة مبارك، التكامل العربي الافريقي، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس -سطيف، يومي 8 و9 ماي 2004.
119. حسين بورغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، الملتقى الوطني حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، سطيف، الجزائر.
120. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية: دور الفكر الإقتصادي الإسلامي في علاج الأزمة، المؤتمر الدولي الأول حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، يومي 1 و 2 ديسمبر 2010، عمان، الأردن.
121. دون كاتب، أسباب الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الإقتصادية العالمية من منظور الإقتصاد الإسلامي، جامعة الكويت، يومي 15 و 16 ديسمبر 2010.
122. رديف مصطفى، إسماعيل مراد، أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26 و 27 فيفري 2012.
123. زهية كواش، فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهانة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2009.

124. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، سطيف، الجزائر.
125. عبد الكريم عبيدات، مُستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26- 27 أبريل 2012، جامعة واد سوف، الجزائر.
126. كمال بن موسى، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، جامعة غرداية الجزائر.
127. محمد سحنون، شعيب يونس، "دور الصكوك الإسلامية الحكومية في التقليل من أزمات الديون السيادية"، الملتقى الوطني حول الأسواق المالية والعملة المالية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، يومي 9 و 10 أبريل 2013.
128. محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، المؤتمر الدولي حول وحدة الأمة الإسلامي الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي - بمكة المكرمة، السعودية، يومي 8 و 6 أوت 2005.

❖ التقارير والجرائد الرسمية

129. حفيظ صواليلي، "البريكسيت" كارثة لبريطانيا واروبا على حد سواء، جريدة الخبر، 24 جوان 2016.
130. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014.
131. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012.
132. محمد عبد الستار البدري، من التاريخ: السوق الأوربية المشتركة، جريدة الشرق الأوسط، 27 أوت 2017.
133. منظمة التجارة العالمية، التجارة والمعايير الغذائية، 2018.
134. نشرة صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على قرض اليونان بقيمة 28 مليار يورو.

ثانياً : باللغة الاجنبية

❖ Livres/Books :

135. : Lennart Feitag, **Credit Rating Agencies and the European Sovereign Debt Crisis**, Datayse, 2016.
136. Agnes Bertrand, Laurence Kalafatides, **OMC, le pouvoir invisible**, Fayard, 2003.
137. Alan Bogg, Cathryn Costello, ACL Davies, **Research Handbook on EU Labour Law**, Edward Elgar Publishing, 1st Edition, United Kingdom, December, 2016.
138. Andreas Staab, **The European Union Explained, Third Edition: Institutions, Actors, Global Impact**, indiana University Press, Third Edition, , Indiana, 2013.
139. Andrew F. Cooper, **The BRICS: A Very Short Introduction**, Oxford University Press, United Kingdom, 2016.
140. Anthony M. Endres, **International Financial Integration Competing Ideas and Policies in the Post-Bretton Woods Era**, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 2011.
141. ASEAN Secretariat, **ASEAN Economic Co-operation: Transition & Transformation**, Institute of Southeast Asian studies, Singapore, 1997.

142. Autar Krichen koul, **Guide to the WTO and GATT economics, Law and Politics**, Springer, Vol 1, Singapore, 2018.
143. Bernard Gazier, **La crise de 1929**, Presses Universitaires de France, 5^{eme} edition, Paris, 2009.
144. C. Randall Henning, **Tangled Governance : International regime complexity, The TROIKA, and the Euro Crisis**, Oxford, First Edition, United Kingdom, 2017.
145. Chris Skinner, **The Future of Finance after SEPA**, John Wiley & Sons Ltd, England, 2008.
146. Christos Floros, Loannis Chatziantoniou, **The Greek Debt Crisis In Quest of Growth in Times of Austerit**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018.
147. Danny Dorling, Sally Tomlinson, **Rule Britannia: Brexit and the end of Empire**, Biteback publishing, 1st Edition, Great Britain, 2019.
148. David Ramiro Troitiño, Tanel Kerikmäe Archil Chochia, **Brexit History, Reasoning and Perspectives**, Springer, 1st Edition, Switzerland, 2018.
149. Enrico Marelli, Marcello Signorelli, **Europe and the Euro Integration, Crisis and policies**, Palgrave Macmillan, Switzerland , 2017.
150. Frank Rovekamp & Al, **Central Banking and Financial Stability in East Asia**, Springer International Publishing, Vol.40, Switzerland, 2015.
151. Franklin Allen, Douglas Gale, **understanding financial crises**, Oxford University Press, United States, 2007.
152. Franziska Richter, Peter Wahl, **The Role of the European Central Bank in the Financial Crash and the Crisis of the Euro-Zone**, WEED - World Economics, Environment & Development Assoc, Berlin, 2011.
153. Heiko Schmolke, **The Low Interest Rate Policy of the European Central Bank. Are European Savers being expropriated ?**, Anchor Academic Publishing, Humburg , 2017.
154. Ippei Yamazawa, **APEC: New agenda in its third Decade**, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2012.
155. John c Hull, **Risk management and Financial Institutions**, Eiley publishing, Fifth edition, Canda, 2018.
156. Kaarlo Tuori, Klaus Tuori, **The Eurozone Crisis: A Constitutional Analysis**, Cambridge University Press, England, 2014.
157. Karin Fløistad, **The EEA Agreement in a Revised EU Framework for Welfare Services**, Springer, Vol.13, Switzerland, 2018.
158. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st Edition, New York, 2003.
159. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st edition, New York, 2003.
160. Kjell Hausken, Mthuli Ncube, **Quantitative Easing and Its Impact in the US, Japan, the UK and Europe**, Springer, 1st edition, New York, 2003.
161. Licínia Simão, **neighbourhood policy towards the south caucasus expanding the European security Community**, Palgrave Macmillan, 1ST edition, Switzerland, 2018.

162. Marek Rewizorski , **The European Union and the BRICS: Complex Relations in the Era of Global Governance**, Springer, Switzerland, 2015.
163. Michael Heise, **Emerging from the Euro Debt Crisis Making the Single Currency Work**, Springer, London, 2013.
164. Miroslav Jovanovic, **International Economic Integration: Limits and Prospects**, Routledge, New York, 2014.
165. Moussa Diakite, **Le défi de l'intégration économique en Afrique de l'Ouest**, Editions L'Harmattan, France, 1997.
166. Mwayila TSHIYEMBE, **régionalisme et problèmes d'intégration Economique aléna, Mercosur, union Européenne, union Africaine**, L'harmattan, Paris, 2012 .
167. Nasaré da costa cabral, José Renato Gonçalves, Nuno Cunha Rodrigues Editors, **The Euro and the Crisis, Perspectives for the Eurozone as a Monetary and Budgetary Union**, Springer, Vol.43, Switzerland, 2017.
168. Nicholas Ross Smith, **EU–Russian Relations and the Ukraine Crisis**, Edward Elgar Publishing, 1st Edition United Kingdom, 2016.
169. Owen Parker, Dimitris Tsarouhas, **Crisis in the Eurozone Periphery –the political Economies of Greece Spain, Ireland and Portugal**, Vol.5, Palgrave Macmillan, 2018.
170. Pierre-Gilles Bellin, Arca Minore, **Les éco-solutions à la crise immobilière et économique**, édition Eyrolles, Paris, 2009.
171. Richard Connolly, **The 2007-2009 Financial Crisis What Went Wrong and What Went Different?**, Zsolt Gál, Bratislava, 2011.
172. Richard Musgrave ,Alan Peacoc, **The Elgar Companion to Public Economics Empirical Public Economics**, Edward Elgar, USA, 2006.
173. Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, **Les crises financières**, La Documentation française. Paris, 2004.
174. Roderick Macdonald, **Eurocritical A Crisis of the Euro Currency**, Springer, United Kingdom, 2018.
175. Roderick Macdonald, **Eurocritical A Crisis of the Euro Currency**, Springer, United Kingdom, 2018.
176. Shaan Gurnani, **The Financial Crisis in Portugal: Austerity in Perspective**, The Libraries Student Research Prize, Vol.22, N° 12, Lehigh University, 2015.
177. Simeon Karafolas, **Credit Cooperative Institutions in European Countries**, Springer International Publishing, Vol.1, Switzerland, 2016.
178. Timothy Lyons, **EC Customs Law**, Oxford University Press, Third Edition, United Kingdom, 2018.
179. Vincent Dujardin, Yves De CordtLa, Costa, Rafael ; De Moriamé, Virginie **crise économique et financière de 2008-2009: l'entrée dans le 21e siècle?**, PIE.Peter lang, Bruxelles,2009.
180. Vladik Kreinovich, **Beyond Traditional Probabilistic Methods in Economics**, Springer, 1st edition, Volume 809, Switzerland, 2019.
181. Whyman, Philip, Petrescu, Alina I, **The Economics of Brexit A Cost-Benefit Analysis of the UK's Economic Relationship with the EU**, Springe International publishing, 1st Edition, Switzerland, 2017.

182. Wolfgang Kälberer, **ECBC: European covered Bond fact Book 2018**, European Mortgage Federation – European Covered Bond Council (EMF-ECBC), 13th edition, Belgium, 2018.
- ❖ **Revues :**
183. A.Beldjazia, D.Alatou, **Fiscal Policy and Economic Growth in PIIGS Countries : An Empirical Assessment**, International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol. 5, No. 3, USA, March, 2016.
184. Abbas AlaviRad, Mohammad Reza Eslami, **INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMICS AND FINANCE STUDIES**, Vol 4, , No 1, 2012.
185. Abbigail J Chiode, Michel T Owyang, **A Case Study of a Currency Crisis : The Russian Default of 1998**, the Federal Bank Of st .Louis Review, Vol.84, N°.6, USA, November/December 2002.
186. Adel Ifa, Imene Guetat, **Does public expenditure on education promote Tunisian and Moroccan GDP per capita? ARDL approach**, The Journal of Finance and Data Science, N°.4, February 2018.
187. Agust Arnorsson, Gylfi Zoega, **On the causes of Brexit**, European Journal of Political Economy, Vol.55(C), 2017.
188. Alexander Dubcek, **The Euro zone crisis and the effect of brexit**, Journal of Managment,N° 1(30), 2017.
189. Alexander Kentikelenis & al, **Greece’s health crisis: from austerity to denialism**, The Lanet review, Vol.383, N°.9918,UK, February 22, 2014.
190. Alexandre Jeanneret, Elian Chouaib, **La crise de la dette en Europe**, L’Actualité économique, Revue d’analyse économique, Vol. 91, N°.4, Décembre 2015.
191. Anastasia Karatzia, Menelaos Markakis, **What role for the Commission and the ECB in the European Stability Mechanism?**, Cambridge International Law Journal, Vol.6, N°.2, December 2017.
192. Andrea Éltető, **The economic crisis and its management in Spain**, Eastern journal of European studies, Volume 2, Issue 1, June 2011.
193. Camara Kwasi Obeng, **Is the effect of exchange rate volatility on export diversification symmetrical or asymmetric ? Evidence from Ghana**, Cogent Economics & Finance Journal, Vol.6, N° 1, United Kingdom, 2018.
194. Christoph S. Weber, **The Euro crisis. Causes and symptoms**, Estudios Fronterizos nueva época., Vol.16, N°.32, Spain, 2015.
195. Christophe Blot et autres, **Petit manuel de stratégies de sortie de crise comment rebondir pour éviter l’enlisement**, revue de L’ofce, N°.110, Juillet 2009
196. Daniel Cohen, **la crise Grecque Leçons pour l’Europe**, Revue économique, Vol.62, N°.3 ,2011.
197. De propriis Lisa, Bailey David, **Brexit and the UK automotive industry**, National Institute Economic Review, Vol. 242, N°1, 2017.
198. Ekhlal Al-hajj & al, **Oil price shocks and stock returns nexus for Malaysia: Fresh evidence from nonlinear ARDL testes**, Energy Reports Journal, N°.4, 2018.
199. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, N°.4, 2016.

200. Ergin Akalpler, Simbarashe Hove, **Carbon emissions, energy use, real GDP per capita and trade matrix in the Indian economy-an ARDL approach**, Energy, Elsevier, N°.168, 2019.
201. Fabian Eser, Bernd Schwaab, **Evaluating the impact of unconventional monetary policy measures: Empirical evidence from the ECB's Securities Markets Programme**, Journal of Financial Economics, Vol.119, N° 1, 2016.
202. Fatma Braham, **Les Canaux De Transmission De La Crise Des Subprimes Aux Pays Emergents : Cas De L'Economie Brésilienne**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 17, Issue 4. Apr. 2015.
203. Francisco Carballo-Cruz, **Causes and Consequences of the Spanish Economic Crisis: Why the Recovery is Taken so Long?**, PANOECONOMICUS journal, Vol.3, 2011.
204. Franziska Richter, Peter Wahl, **The Role of the European Central Bank in the Financial Crash and the Crisis of the Euro-Zone**, WEED - World Economics, Environment & Development Assoc, Berlin, 2011.
205. Gülden Bölük, Mehmet Mert, **The renewable energy, growth and environmental Kuznets curve in Turkey: An ARDL approach**, Renewable and Sustainable Energy Reviews, N°.52, 2015.
206. Hemli Hamdi, Rashid Sbia, **Fiscal Policy and Economic Growth in PIIGS Countries : An Empirical Assessment**, The Journal of Applied Business Research, Vol. 29, No. 5, September/October 2013.
207. Ihugba, Okezie A & Al, **Government education expenditure and primary school enrolment in Nigeria: An impact analysis**, Journal of Economics and International Finance, vol.11, N°.3, April 2019.
208. Ilhama GASIMZADE, **Brexit: The impact on the United Kingdom and Turkey**, International journal of Humanities and Education, Vol.4, N.7, Turkey, 2018.
209. Jeffry Frieden, Stefanie Walter, **Understanding the Political Economy of the Eurozone Crisis**, The Annual Review of Political Science, N°20, 2017.
210. Jihan Ramadan Abukshim & al, **Measures Implemented by "The Troika" for overcoming Great Financial Crisis in European Union**, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol.6, No.2, February 2016.
211. Jim Armstrong, John Kiff, **Understanding the benefits and risks of synthtic collateralized debt obligation**, Bank of Canada Financial System Review ,Bank of Canada, Jun 2005
212. Kihwan Na, Nathalie Lachance, Éric Boulanger, **Historique, structures et fonctionnement de l'APEC**, Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatiques ,Groupe de recherche en économie et sécurité – GRES, Note de recherche , Vol. 3, N°. 3, Canada, Mai 2001.
213. Lucian Ciprian Crisan, **The stress test-A new challenge for the banking union**, International Journal of Business and Management Vol. II, N°.4, 2014.
214. Mark Copelovitch , Jeffry Frieden, Stefanie Walter, **The Political Economy of the Euro Crisis**, SAGE Journal, Vol.49, N°.7, March 14, 2016

215. Markéta Arltová, Darina Fedorová, **Selection of Unit Root Test on the Basis of Length of the Time Series and Value of AR(1) Parameter**, STATISTIKA Journal, Vol.96, N°.3, 2016.
216. N.Rezitis, **Investigating price transmission in the Finnish dairy sector: an asymmetric NARDL approach**, Empirical Economics Journal, N°.181, Austria, 2018.
217. Nanette Neuwahl, **L'exemple du CETA pour les rapports futurs union Européenne/Royaume-Uni-et le report du CETA ?**, Revue Québécoise de Droit International, Vol.30, N° 2, Québec, 2017.
218. Olha Yatsenko & Al, **Realization of the potential of the Ukraine–EU free trade area in agriculture**, Journal of International Studies, Vol.10, N°.2, University of Szczecin, Poland, 2017.
219. Olivia Montel-Dumont, **D'une crise a l'autre des subprimes a la crise mondiale**, Cahiers français N°.359 ,Novembre-Décembre 2010.
220. Peter Sester, **The ECB's Controversial Securities Market Programme (SMP) and its role in relation to the modified EFSF and the future ESM**, European Company and Financial Law Review, Vol.9, N°.2, 2012.
221. Priyanka Sahu, Naresh Kumar Sharma, **Impact of Trade Openness on Inflation in India: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach**, The Empirical Economics Letters, Vol.17, N°.1, January 2018.
222. R.Verma, **Saving, investment and growth in india : an appliation of the ARDL bounds testing approach**, South Asia Economic journal, Vol.1, N°.1, 2007.
223. Robin Infant Raji, Rasananda Panda, **Greek Crisis: A Macreconomic Analysis**, Oakbrook Business Review, Vol.1, No.2, October 2015.
224. Rohit jnu, **Sovereign Debt Crisis in Greece: Is There a Way Forward?**, Economic and Political Weekly, Vol.45, No.28, India, July 10-16, 2010.
225. Stephen Kinsella, **Conventions and the European periphery**, SSRN Electronic Journal, October 2012.
226. Sumon Bulmer, Lucia Quagila, **The politics and Economics of Brexit**, Journal of European Public Policy, Vol.25, N.8, May 2018.
227. Swati Dhingra, ikhil Datta, **No Deal: The WTO Option**, London review of Books, Vol. 39, No. 20, London, October 2017.
228. Ugo Albertazzi, **The impact of the sovereign debt crisis on the activity of Italian banks**, Journal of Banking & Finance, Vol.46, May 2013.

❖ Les conférences :

229. Catherine Figuière, Laëtitia Guilhot, **L'Asie d'une crise à l'autre : l'impact sur l'intégration régionale**, XXVIèmes journées du développement de l'Association Tiers-mondes "Crises et soutenabilité du développement", Bureau d'économie théorique et appliquée, Université de Strasbourg et Université Nancy 2, Association Tiers-Monde, Préludes, Jun 2010, Strasbourg, France, halshs-00493869.
230. Cristiana Percarus, **Impacts Economique de l'immigration au Canada**, Conférence sur l'économie de l'immigration, Canada, 27 Mars 2012.

231. Mondher Bellalah, Omar Masood, contributors, **Sovereign Debt Crisis and Credit Default Swaps: the Case of Greece and Other PIIGS**, 6th International Finance Conference on Financial Crisis and Governance, Cambridge Scholars Publishing, 2011.
232. sans auteur(s), **Integration regionale et relance economique en Afrique**, Conférence Economique Africaine, «L'intégration régionale en Afrique », Johannesburg-Afrique du Sud, Octobre 2013.
- ❖ **Les rapports :**
233. A. Zoppè and C. Dias, **The European Stability Mechanism: Main Features, Instruments and Accountability European** Parliament, PE 497.755, February 14, 2019.
234. Adrian RANDALL, Traduction: Florence LOUIS, **Nouvelles politiques migratoires et stratégies d'intégration au Royaume Uni**, Ecarts d'identité - N°99, France, Printemps 2002.
235. **After BREXIT: Alternate forms of brexit and their implication for united kingdom, the European Union and the Unites States**, Rand Corporation, United Kingdom, 2017.
236. Albéric de Montgolfier, **le Brexit : quelles conséquence Economiques et budgétaires ?**, séant France, Commission des finances, version provisoire N° 656, France, 1 juin 2016.
237. Asian Development Bank, **Asian Economic Integration Report, Drives Foreign Direct Investment in Asia and the Pacific?**, Economic Integration Report 2016, Philippines, 2016.
238. Banque TD, **et maintenant, la donne change complètement: le Royaume-Uni choisit de quitter l'Union Européenne**, TD Banque, services économiques TD, 24 Juin 2016.
239. Bernard Thiry, **LA rise des subprimes : fin ou mutation du capitalisme ?**, Analyse de l'IHOES, Institut d'histoire ouvrière économique et sociale, Analyse de l'IHOES, N°.64, 19 Avril 2010, P 02.
240. Bert Van Roosebeke, **The UK Government's Brexit White Paper**, Centre for European Policy –cep-, February 3, 2017.
241. Best for Britain, **Norway: The Wrong Path For Britain**, December 6, 2018.
242. Brahim Boudarbat, Gilles Grenier, **L'impact de l'immigration sur la dynamique économique du Québec**, Rapport remis au ministère de l'Immigration de la Diversité et de l'Inclusion, Université de Montréal et Cirano, 12 novembre 2014.
243. Brigitte gotti, bernard cottin, **Intégrer « l'effet Brexit »: cerner les enjeux, évaluer les risques, relever les défis**, La CCI Paris Île-de-France, Mars 2018.
244. British Medical Association, **Beyond Brexit-International Trade and Health**, , London, 2018.
245. Carl Emmerson, Paul Johnson, Ian Mitchell, **The EU Single Market: The Value of Membership versus Access to the UK**, The Institute for Fiscal Studies, London, August 2016.
246. Charles Trottmann, **Italie : le chemin escarpé des réformes**, Institut de l'entreprise , Paris.
247. Charles Wyplos, **ECB's Outright Monetary Transactions**, European Parliament, Brussels, PE 492.450, Octobre 2012.
248. Chris Rhodes & Al, **The European Free Trade Association**, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018.
249. Chris Rhodes & Al, **The European Free Trade Association**, House of Common Labrary, Debate Pack N°.31, February 2, 2018.

250. Chris Rhodes, **Financial services: contribution to the UK economy**, House of Commons Library, Breifing Paper, Number 6193, April 25, 2018.
251. Chris Shaw & Al, **The impact of Brexit on the automotive sector**, The House of Commons, Fifth Report of Session 2017–19, March 2018.
252. commission européenne, **Article 50 du traité sur l'union européenne**, 2017.
253. Commission Européenne, **Horizon 2020 en Bref**, 2014.
254. Cour des comptes européenne, **L'intervention de la Commission dans la crise financière grecque**, Rapport N°.17, 2017.
255. Daniel Gros, Ansgar Belke, **QE in the euro area Has the PSPP benefited peripheral bonds?**, Centre for European Policy Studies –CEPS-, Brussels, March 15, 2019.
256. Daniel Gros, **Targeted Longer-Term Refinancing Operations and the Monetary Transmission Mechanism in the Euro Area**, European Parliament, policy department, PE 536.284, Brussels, September 2014.
257. Dominic Webb, **CETA : the EU-Canada free trade agreement**, House of Commons, Briefing paper N° 7492, July 20, 2018.
258. Dominic Webb, **The European Economic Area**, The House of common Library, Briefing Paper N°.8129, December 21, 2018.
259. ECB, **Euro area sovereign Bond market liquidity since the start of the PSPP**, Economic bulletin, issue 2, 2018.
260. ECB, **Financial integration in Europe**, May 2018.
261. EIFR - European Institute of Financial Regulation, **Royaume-Uni en Europe: point de situation post Brexit**, 14/10/2016.
262. Elena Ares & Al, **What if there's no Brexit deal?**, House of common Library, BRIEFING PAPER N.08397, February 8, 2019.
263. Elvire Fabry, Marco de Toffol, **Brexit :transition mode d'emploi**, Institut Jacques Delors, POLICY PAPER N°218, 20 Février 2018.
264. Elvire Fabry, Marco De Toffol, **Brexit :transition mode d'emploi**, Institut Jacques Delors, Policy Paper N°218, Paris, 20 Février 2018.
265. Eric Ghysels, Julien Idier, Simone Manganelli and Olivier Vergote, **a high frequency assessment of the ECB Securities Markets Programme**, ECB, working paper series N° 1642, Germany, February 2014.
266. European Central Bank, **Financial integration in Europe**, (April 2014).
267. European Central Bank, **The Current Target system**, 2005.
268. European Commission, **Customs Union: The world's largest trading block turns 50**, Brussels, June 30, 2018.
269. European Commission, **EU-Ukraine Deep and Comprehensive Free Trade Area**.
270. European Commission, **Paul–Henri Spaak: a European visionary and talented persuader**.
271. European commission, **The European Union Explained How the European Union works**, Belguim, November 2014.
272. European Movement International, **The consequences of a British exit from the European Union**, EMI policy, June 2016.

273. Eurostat, **Excédent de 20,1 mrds d'euros du commerce international de biens de la zone euro**, communiqué de presse euro indicateur, N°.255, 16 décembre 2016.
274. Eva-Maria Poptcheva, **Article 50 TEU: Withdrawal of a Member State from the EU**, European Parliament, European Parliamentary Research Service, February 2016.
275. Fabien Pirolo, **Zone euro : que deviennent les PIIGS**, EconomieMatin, 8/11/2015.
276. Fadi Hakura, **EU–Turkey Customs Union Prospects for Modernization and Lessons for Brexit**, Chatham House :The Royal Institute of international affair, London, December 2018.
277. Federico Fabbrini & al, **Brexit Report**, DCU Brexit Institute, Juin 23 ,2018.
278. Food and drink Federation, **A new UK-EU relationship priorities for the Food and Drink manufacturing Industry**, London, July 2016.
279. France television, **La date de sortie du Royaume-Uni de l'UE est connue**, 10/11/2017.
280. Francois dupuis, **Brexit, les conséquences Economiques, politiques et financières**, Desjardins, études économiques, 27 juin 2017.
281. Gavin Thompson, **The European Financial Stabilisation Mechanism (EFSM)**, House of commons Library, SN/PE/5973, May 2011.
282. Gemma Tetlow, Alex Stojanovic, **Understanding the economic impact of Brexit**, Institute for government, United kingdom, October 2018.
283. Gemma Tetlow, Alex Stojanovic, **Understanding the economic impact of Brexit**, Institute for government, United kingdom, October 2018.
284. George Pagoulatos ,**Desperately hanging on: A Euro-crisis view from Greece**, European Council on Foreign Relations, September, 2012.
285. Gibran Watfe, **The Impact of the ECB's Asset Purchase Programmes on Sovereign Bond Spreads in the Euro Area**, College of Europe, Bruges European Economic Research, Paper N0.35, 2015.
286. Gilbert Koeing, **La Troïka, une institution sans légitimité démocratique européenne**, Bureau d'économie théorique et appliquée (BETA), No.32, Eté 2015.
287. Giovanni Dell'Ariccia & Al, **Unconventional Monetary Policies in the Euro Area, Japan, and the United Kingdom**, Hutchins Center on fiscal & monetary policy at brookings, Working Paper N°.48, Washington, DC, October 2018.
288. Guillaume Van der Loo, **Mapping out the Scope and Contents of the DCFTAs with Tunisia and Morocco**, IEMED, European Institute of the Mediterranean, March 2016.
289. Guillermo de la Dehesa, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International Economics and Bruegel, Chairman of the Centre for Economic Policy Research (CEPR), Chantilly, France, September 13-14, 2011.
290. Haas J, Rubio E, **Research for AGRI Committee-Possible impact of Brexit on the EU budget and, in particular, CAP funding**, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohesion Policies, PE N° 602.007, Brussels, October 2017.
291. Haas J, Rubio E, **Research for AGRI Committee-Possible impact of Brexit on the EU budget and, in particular, CAP funding**, European Parliament, Policy Department for Structural and Cohe.

292. Harmen Lehment, **fiscal implications of the ECB's public sector purchase programme (PSPP)**, Kiel Institute for the World Economy, N°.2107, June 2018.
293. Helmut Siekmann, Volker Wieland, **The European Central Bank's Outright Monetary Transactions and the Federal Constitutional Court of Germany**, Center of Excellence SAFE, White Paper Series No 4, Frankfurt, June 11, 2013.
294. HM Government, **Alternatives to membership: possible models for the United Kingdom outside the European Union**, Europe Directorate, Foreign and Commonwealth Office, London, 2016.
295. HM Government, **Alternatives to membership: possible models for the United Kingdom outside the European Union**, Policy Paper, March 2016.
296. HM Government, **La sortie du Royaume-Uni et le nouveau partenariat avec l'Union européenne**, Février 2017.
297. HM Government, **The future relationship between the United Kingdom and the European Union**, July 2018.
298. HM Treasury, **European Union Finances 2017: statement on the 2017 EU Budget and measures to counter fraud and financial mismanagement**, March 2018.
299. Ilanah JOSPÉ, Juliette MONTEFIORE, Émeline TRIN, **Les failles des agences de notation**, Infoguerre- Centre de reflexion sur la guerre economique-, 9 Fevrier 2012.
300. ISET Poliy institute, **DCFTA's Risks and Opportunities for Georgia**, Georgia, May 2016, P 5.
301. Jean francois, the North American Free Trade agreement, Scotiabank, Economics, February 10, 2017.
302. Jennifer Rankin, UK to lose EU rebate in 2021 'in extended Brexit transition, the Guardian, 22/02/2018.
303. Jenny Gesley, **Trade Implications of Brexit lessons from Austria's Accession and Greenland's Withdrawal**, Global Legal Research Center, The Law Library of Congress, April 2017.
304. João Falcão Silva, Vítor Lopes Silveira, **Portuguese economy: Statistical analysis on the current account reversa's sustainability**, Bank for International Settlements, Vol.43, 2017.
305. Joe Owen, Alex Stojanovic, Jill Rutter, **Trade after Brexit: options for the UK's relationship with the EU**, Institute for Government, England, December 18, 2017.
306. John Curtice, **The vote to leave the EU**, British Social Attitudes 34, NatCen Social Research, London, June 2016.
307. Jonathan Gillham, **Leaving the EU: Implications for the UK economy**, PWC, United Kingdom, March 2016.
308. Jonathan Rickford, Robert Ayling, **Brexit Referendum and Article 50 of the Treaty on European Union A Legal Trap: the Need for Legislation**, LSE, July 3, 2016.
309. José Ignacio Torreblanca, José M.de Areilza, **Saving the euro: the Spanish perspective**, European Council on foreign relations (ECFR).
310. José-Alain Fralon, **Margaret Thatcher : "I want my money back"**, le Monde, 11 Avril 2013.

311. Juan Carlos Frutos & Al, **Stressed interbank markets: evidence from the European financial and sovereign debt crisis**, ECB Working Paper 1925, European Central Bank, June 2016.
312. Jutta Bissinger, Estelle Evrard, Birte Nienaber, **Brexit, Les conséquences d'un départ pour la politique régionale de l'UE et pour le Luxembourg**, Institute of Geography and Spatial Planning, University of Luxembourg, Mars 2017.
313. Karl Whelan, **Ireland's Sovereign Debt Crisis**, University College Dublin, working Paper series 11/09, May 2010.
314. Kirby Swales, **Understanding the Leave vote**, NatCen Social Research, London, 2016.
315. Kirsty Hughes, **Brexit Uncertainty, Scotland and the UK in 2018 Four Scenarios**, Scottish centre on european relations, Policy Paper N°.5, Scotland, October 2017.
316. Lara Ferguson, **'How has the European Central Bank's Targeted Longer-Term Refinancing Operations (TLTROs) affected lending to households and non-financial corporations in Italy?'**, undergraduate papers annually, Vol.2, Leed University Business School, autumn 2018.
317. liLieven Baele & Al, **Measuring Financial Integration in the Euro Area**, European Central Bank, occasional paper series N°.14, Germany, April 2004.
318. Louisa Knox, **Brexit, the swiss model**, Shepherd and Wedderburn LLP , Scotland ,August 23, 2016.
319. Luc Eyraud, Diva Singh, Bennett Sutton, **Benefits of Global and Regional Financial Integration in Latin America**, IMF Working Paper 17/1, January 2017.
320. Marcel Fratzscher, **How successful is the G7 in managing exchange rates**, European central Bank, Working paper series, N°.952 , October 2008.
321. Marcel Fratzssher, **On Currency crises and contagion**, working paper N°.139,European Central Bank, April 2002.
322. Mathias Dewatripont & Al, **Macroeconomic Stability and Financial Regulation:Key Issues for the G20**, Centre for Economic Policy Research, London , 2009
323. Matthew Keep, **A guide to the EU budget**, House of commons library, Briefing Paper N°06455, 04 Januray 2018.
324. Matthew Keep, **A guide to the EU budget**, House of commons library, Briefing Paper n°06455, 04 Januray 2018.
325. Matthew Ward, **Statistics on UK-EU trade**, The House of Commons Library research, briefing paper N° 7851, January 11, 2019.
326. Matthew Ward, **Statistics on UK-EU trade**, The House of Commons Library research, briefing paper N° 7851, January 11, 2019.
327. Miguel Tell Cremades, Petr Novak, **Brexit and the European Union:General Institutional and legal Considerations**, European parilement Committee, PE571.404, January 2017.
328. Mohamed Ali Trabelsi, **The Impact of The Sovereign Debt Crisison The Eurozone Countries**, Munich Personal RePEc Archive, No. 76974, 2017.
329. MyFico, **Understanding FICO SCORE**, May 2015.

330. Nacima Baron yelles, **La crise de la dette espagnole cause de la faillite du modele autonome on matrice de sa reinvention**, Univ. Paris Est
331. Nathalie Lachance, **L'APEC : La coopération économique en Asie-Pacifique**, Centre Études internationales et mondialisation, Université du Québec à Montréal, Canada, Mai 2001.
332. Nicholas Vause, Goetz von Peter, **La crise souveraine dans la zone euro conditionne les marchés financiers**, Banque des règlements internationaux, Rapport trimestriel BRI, décembre 2011.
333. Nicolas-Jean Brehon, **Les conséquences budgétaires du Brexit pour l'Union Européenne**, Policy Paper, Fondation Robert Schuman, 4 décembre 2017.
334. Nicolas-Jean Brehon, **Les conséquences budgétaires du Brexit pour l'Union Européenne**, Fondation Robert Schuman, Policy Paper N°454, 4 décembre 2017.
335. **OECD (2018)**, FDI flows (indicator). doi: 10.1787/99f6e393-en.
336. OECD, **executive summary Oecd Economic surveys Euro Area Juine**, 2018.
337. Office for National Statistics (ONS), **Migration Statistics Quarterly Report: August 2016**
338. Oliver Hawkins, **Migration Statistics**, House of Commons Labrary, N° SN06077, February 23, 2018.
339. Pankaj Nishad Nishad, **Eectiveness of Japan's Zero and Negative Interest rate Policy**, Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 89442, May 16, 2016.
340. Patrizia Baudino, **Stress -testing banks – a comparative analysis**, Bank for International Settlements (BIS), N°.12, November 2018.
341. Patryk Toporowski, **The End of Portugal's Bailout Programme: A Sign of Hope for the Eurozone?**, Polish Institute of International Affairs –PISM-, Bulletin N°.72(667), 23 Mai 2014.
342. Philipp Ehmer, **Italy's debt sustainability: stable but with room for improvement through more growth**, KfW Research, N°.192, March 1, 2018.
343. Philipp Hartmann & al, **the Euro area financial system: structure integration and policy initiatives**, European Central Bank, WORKING PAPER N°. 230 May, 2003.
344. Piet Eeckhout, **Future trade relations between the EU and the UK: options after Brexit**, European Parliament's Committee on International Trade, N° 603.866, Belgium, March 2018.
345. Rafal Kierzenkowski ,**The Economic consequences of Brexit: A Taxing Decision**, OECD, Policy Paper N°.16, April 2016.
346. Ricardo Coelho Alves, **Bilan économique et social du programme de sauvetage du Portugal négocié avec la Troïka**, Haute École de Gestion de Genève (HEG-GE), 30 mai 2014.
347. Richard Baldwin and Francesco Giavazzi, **The Eurozone Crisis A Consensus View of the Causes and a Few Possible Solutions**, Centre for Economic Policy Research, London, 2015.
348. Rob Davies, **Importance of the BRICS trade and investment agenda**, iol, July 6, 2018.
349. Robert Joumard, **la dette grecque**, attac rhone, 16 Fevrier 2015.

350. Robyn Munro, **Negotiating Brexit**, Institute For Government, London, 2016.
351. Rudolfs Verdins, **the Court of Auditors**, European Parliament, Fiches techniques sur l'Union européenne – 2018, Jan 2018.
352. Sergio Andenmatten, Felix Brill, **Did the CDS Market Push up Risk Premia for Sovereign Credit?**, Swiss Society of Economics and Statistics , Vol.147, N°.3, 2011.
353. Sergio Andenmatten, Felix Brill, **Did the CDS Market Push up Risk Premia for Sovereign Credit?**, Swiss Society of Economics and Statistics , Vol.147, N°.3, 2011.
354. Sevilay Kahraman, **the European Neighbourhood Policy:the European Union's new engagement towards wider Europe**, Centre for strategic research, Vol.x, Turkey, Winter 2005.
355. Stephen Clarke, Claire Daley, **The Euro zone Crisis**, CIVITAS Institute for the Study of Civil Society, London, 10/2010.
356. Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, **Financial Crises :Explanations, Types, and Implications**, IMF Working Paper 13/28, January 2013.
357. Swati Dhingra, Gianmarco Ottaviano, Thomas Sampson, John Van Reenen, **The impact of Brexit on foreign investment in the UK**, Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, June 2016.
358. Swati Dhingra, Thomas Sampson, **Life after BREXIT: What are the UK's options outside the European Union?**, The Centre for Economic Performance (CEP), London School of Economics and Political Science, Paper Brexit, N°.1, United Kingdom, February 2016.
359. Swati Dhingra, **UK Trade and FDI: A Post-Brexit Perspective**, London School of economics and Political Science, Centre of economic Performance, CEP Discussion Paper N°.1487, London, June 2017.
360. Sylvia de Mars, Dominic Webb, **Brexit: Customs and Regulatory Arrangements**, House of commons Library, N°.8309, Jun 22, 2018.
361. The Association of Chartered Certified Accountants, **Brexit impact on financial services**, Second edition, Unite Kingdom, March 2018.
362. The International Air Transport Association (IATA),**L'impact du «BREXIT» sur le transport aérien au R-U**, Juin 2016.
363. Theresa Carpenter, Graham Floater, **Brexit: impacts On Uk and EU trade**, Centre for Trade and Economic integration, Switzerland, policy brief N°.002, 2016.
364. Tim Durrant & All, **Negotiating Brexit: the views of the EU 27**, Institute for Government, March 2018.
365. Tim Oliver, **The Impact of the UK's Withdrawal on EU Integration**, European Parliament, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs, PE 604.973 Brussels, June 2018.
366. Urs Pötzsch, Bert Van Roosebeke, **Ukraine Plus" as a model for Brexit**, Centre for European Policy « cepAdhoc », Germany, March 27, 2017.
367. Veronika Movchann Volodymyr Shportyuk, **EU-Ukraine DCFTA : the Model for Eastern Partnership Regional Trade Cooperation**, Center for Social and Economic Research, CASE Network Studies & Analyses N°.445, Poland, 2012.

368. Vidar Helgesen, **Why Britain should not leave the EU to be like Norway-by a Norwegian minister**, the Telegraph, February 24, 2015.
369. Vladimir Klyuev, Phil de Imus, Krishna Srinivasan ,**Unconventional Choices for Unconventional Times: Credit and Quantitative Easing in Advanced Economies**, SPN/09/27, IMF, November 4, 2009.
370. Will Bartlett and Ivana Prica, **Interdependence between Core and Peripheries of the European Economy :Secular Stagnation and Growth in the Western Balkans**, LEQS Paper N°.104, February 2016.
371. Yannick Van der Schueren, Cinq raisons qui poussent les Britanniques à vouloir sortir de l'UE, Tribune de Genève, 25 fev 2016.
372. Zied Akrouf, **Crise de la dette souveraine en Europe**, Insurance and Risk Management, vol. 80(1), University of the Witwatersrand, Johannesburg, April 2012.

❖ **Les Journaux :**

373. Marine Rabreau, **Qui détient les 312 milliards d'euros de dette grecque ?**, le Figaro, 29/06/2015.

ثالثاً : المواقع الإلكترونية الرسمية:

374. <http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/OrganizationalStructure.aspx>
375. <https://www.iol.co.za>
376. <https://intpolicydigest.org/>
377. <https://edition.cnn.com/2018/10/01/politics/nafta-usmca-differences/index.html>
378. <https://www.city.ac.uk/>
379. <https://www.thebalance.com/nafta-definition-north-american-free-trade-agreement-3306147>
380. http://www.naftanow.org/default_en.asp
381. <http://www.aleqt.com>
382. <http://www.aljazeera.net>
383. https://www.fun-ooc.fr/c4x/ENSDeLyon/.../1a_chapitre1.pdf
384. <http://bts-banque.nursit.com/Integration-economique->
385. http://europa.eu/pol/index_en.htm<http://europa.eu/!bY34KD>
386. https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/court-justice_en
387. <https://www.eca.europa.eu/fr/Pages/MissionObjectives.aspx>,
388. <https://www.eca.europa.eu/fr/Pages/SpendingAreas.aspx>
389. https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/european-central-bank_en
390. <https://www.franceinter.fr/monde/pays-emergents-brics-sommet-annuel>.
391. <http://www.gcc-sg.org/ar-a/AboutGCC/MemberStates/pages/Home.as>
392. <https://www.amf.org.ae>
393. <http://www.staff.city.ac.uk>
394. <https://aawsat.com>
395. <http://www.elkhabar.com>
396. <https://www.cep.eu/>

397. <http://dcubrexitinstitute.eu/>
398. <http://www.lemonde.fr>
399. <https://www.bma.org.uk/>
400. www.europeanmovement.eu/policies
401. <https://www.td.com/>
402. <https://europa.eu/european>
403. <http://www.law.gov>
404. https://europa.eu/european-union/topics/budget_fr
405. <http://www.eifr.eu>
406. <http://www.glosaire-international.com>
407. <http://www.tdg.ch>
408. <https://www.francetvinfo.fr>
409. <https://www.theguardian.com/>
410. www.liberation.fr
411. <http://www.economistesquebecois.com>
412. <http://www.gcc-sg.org/ar-a/AboutGCC/MemberStates/pages/Home.aspx>
413. <http://www.whatukthinks.org>
414. <http://www.gfk.com/en-gb/insights/press-release/consumer-confidence-index-drops-five-points>
415. <https://www.efta.int/about-efta/european-free-trade-association>
416. <https://shepwedd.com/knowledge/brexit-swiss-model>
417. <https://repository.graduateinstitute.ch/>
418. <http://www.eureferendum.com/>
419. <http://www.gov.uk/government/publications>
420. <https://www.telegraph.co.uk/>
421. <https://www.bestforbritain.org/eea>
422. <https%3A%2F%2Fwww.dfa.ie%2Fmedia%2Fdfa%2Falldfawebstitemedia%2Fnewspress%2Fpublications%2F2013-ireland-in-brief-french.pdf>
423. **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
424. <http://lexicon.ft.com/Term?term=outright-monetary-transactions-OMT>
425. <https://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2015/html/pr150427.en.html>,
426. <http://www.economiamatin.fr/news-zone-euro-crise-piigs-pays-chomage>
427. <http://www.economiamatin.fr/news-zone-euro-crise-piigs-pays-chomage>
428. <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/ecb.financialintegrationineurope201705.en.pdf>
(accessed 01/06/2017).
429. <http://www.imf.org>
430. www.geopolitique.net/wp-content/uploads/.../Comm.BARON-13-12-2012-light
431. <http://www.lafinancepourtous.com>
432. www.alborsanews.com
433. <https://ssrn.com/abstract=2155577>

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات السنوية للمتغيرات المدروسة

Years	fdinf*	Neu**	EU**	Pdind	GDP*	NIMMIG**	TSeu*	TGeu*
1990	3,785	167	61,11	105	1592064,26	179,33	16,27	199,89
1991	1,43957901	89,00	-1,00	96,6	1138538	44,00	16,27	199,89
1992	1,40370398	44,00	5,00	97,0	1167308	-13,00	16,27	199,89
1993	1,55628097	58,00	4,00	99,1	1212600	-1,00	16,27	199,89
1994	0,94039405	85,00	9,00	104,4	1242548	77,00	16,27	199,89
1995	1,62755878	104,00	23,00	106,2	1274093	76,00	16,27	199,89
1996	1,9442654	88,00	28,00	107,7	1325543	55,00	16,27	199,89
1997	2,41581924	88,00	18,00	109,2	1367136	48,00	5,30	199,89
1998	4,5560645	129,00	33,00	110,4	1411112	140,00	4,00	199,89
1999	5,36357709	179,00	8,00	111,5	1462818	163,00	5,10	133,30
2000	9,95965946	214,00	6,00	113,6	1500034	158,00	6,00	146,60
2001	3,45917846	213,00	7,00	111,8	1536903	179,00	6,70	151,10
2002	5,07578392	234,00	7,00	110,2	1588019	172,00	6,60	153,10
2003	1,76664673	224,00	15,00	109,6	1625567	185,00	7,70	154,80
2004	3,62966887	265,00	84,00	110,3	1675896	268,00	9,00	159,20
2005	10,023137	197,00	96,00	109,6	1717055	267,00	11,40	176,90
2006	7,56278213	218,00	104,00	110,2	1757521	265,00	14,10	213,40
2007	6,81491358	204,00	127,00	110,5	1749216	273,00	23,30	194,50
2008	8,76832647	187,00	63,00	107,8	1675963	229,00	20,80	212,40
2009	0,61049815	184,00	58,00	98,3	1704364	229,00	24,10	196,20
2010	2,73370796	217,00	77,00	101,4	1729121	256,00	25,60	218,50
2011	1,03111218	204,00	82,00	100,8	1754736	205,00	27,80	243,40
2012	1,75617183	157,00	82,00	98,0	1790750	177,00	26,00	235,40
2013	1,98820366	142,00	123,00	97,3	1845444	209,00	24,00	232,20
2014	1,94819055	194,00	174,00	98,8	1888737	318,00	21,00	237,50
2015	2,02561542	189,00	184,00	100,0	1925299	333,00	23,20	225,10
2016	10,0273704	175,00	133,00	101,3	1959707	248,00	23,60	240,40
2017	1,77782234	227,00	101,00	103,2	1959707	282,00	26,50	274,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديون الوطني للمملكة المتحدة البريطانية. (*مليار جنيه استرليني، **آلاف).

Sample: 1990 2017 Included observations:28								
Covariance								
Correlation								
Probability	EU	FDINF	GDP	NEU	NIMMIG	PDIND	TSEU	TGEU
EU	2839.881							
	1.000000							

FDINF	23.72905	8.714551						
	0.150837	1.000000						
	0.4436	-----						
GDP	10917604	190639.6	5.89E+10					
	0.844004	0.266047	1.000000					
	0.0000	0.1712	-----					
NEU	1292.714	66.14948	10403440	3376.929				
	0.417438	0.385605	0.737536	1.000000				
	0.0271	0.0427	0.0000	-----				
NIMMIG	4065.464	93.55157	21011948	4570.393	8791.143			
	0.813650	0.337992	0.923232	0.838822	1.000000			
	0.0000	0.0786	0.0000	0.0000	-----			
PDIND	-83.43849	8.804657	-	109282.9	124.6964	44.65952	29.08709	
	-0.290313	0.553019	-	0.083477	0.397872	0.088316	1.000000	
	0.1340	0.0023	0.6728	0.0360	0.6550	-----		
TSEU	243.6684	-	905642.2	7.475714	244.9145	-	29.30447	56.26422
	0.609583	-	0.497402	0.017150	0.348238	-	0.724382	1.000000
	0.0006	0.1940	0.0071	0.9310	0.0694	0.0000	-----	
TGEU	1050.311	-	3471000.	-	739.0829	-	117.2960	201.5536
	0.600420	-	0.435621	-	0.240136	-	0.662552	0.818581
	0.0007	0.1884	0.0205	0.4739	0.2184	0.0001	0.0000	-----

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 03/06/19 Time: 15:19				
Sample (adjusted): 1992 2017				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EU NEU FDINF NIMMIG PDIND TGEU TSEU				
Fixed regressors: C @TREND				
Number of models evaluated: 256				
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0, 1, 0, 0, 1)				
No d.f. adjustment for standard errors & covariance				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.796581	0.101387	7.856855	0.0000
GDP(-2)	-0.115312	0.029891	-3.857810	0.0023
EU	629.2505	118.9870	5.288398	0.0002
EU(-1)	-576.1367	156.6279	-3.678379	0.0032
NEU	-59.14269	166.1383	-0.355985	0.7280
FDINF	-239.0394	1050.053	-0.227645	0.8238
NIMMIG	-310.7189	108.6498	-2.859820	0.0144
NIMMIG(-1)	305.8929	94.79845	3.226771	0.0073
PDIND	-3046.294	1147.724	-2.654204	0.0210
TGEU	199.3574	153.9649	1.294823	0.2197
TSEU	-1605.143	745.8867	-2.151993	0.0525
TSEU(-1)	-4465.231	904.7292	-4.935434	0.0003
C	756778.6	115498.7	6.552272	0.0000
@TREND	11252.19	2738.583	4.108762	0.0014
R-squared	0.998543	Mean dependent var	1609508.	
Adjusted R-squared	0.996965	S.D. dependent var	239680.9	
S.E. of regression	13203.84	Akaike info criterion	22.11814	
Sum squared resid	2.09E+09	Schwarz criterion	22.79557	
Log likelihood	-273.5358	Hannan-Quinn criter.	22.31321	
F-statistic	632.7461	Durbin-Watson stat	2.741093	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews